

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

# NAPC

المركز الوطني للسياسات الزراعية

بالشراكة مع المشروع GCP/SYR/006/TIA



منظمة الأغذية  
والزراعة للأمم المتحدة



التعاون الإقليمي



وزارة الزراعة  
والإصلاح الزراعي

## واقع الفخار والزراعة في سورية

2007





## كلمة شكر

يشكل تقرير واقع الغذاء والزراعة لعام 2007 العدد الثالث للتقرير الدوري الذي يصدر مرة كل سنتين ويتضمن لمحة عن الواقع الحالي والقضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية الزراعية السورية. وقد تم إعداده من قبل قسم الأغذية والزراعة في المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

ويشكل هذا التقرير أحد النتاجات الرئيسة للمركز الوطني للسياسات الزراعية الذي يستفيد من الدعم المقدم من خلال مشروع GCP/SYR/006/ITA الممول من قبل الحكومة الإيطالية والمنفذ من قبل الفاو بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. ويعتبر هذا المشروع مثلاً للتعاون طويل المدى بين الجهات المشاركة والذي يساعد الحكومة السورية في البناء المؤسسي للمركز الوطني للسياسات الزراعية. وتتقدم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بشكر هذا المشروع وعلى وجه الخصوص للتدريب طويل الأجل والمساعدة الفنية اليومية المقدمة لتشغيل المركز.

ويود المركز الوطني للسياسات الزراعية أن يعبر عن امتنانه العميق للمديريات والعناصر في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الاقتصاد والتجارة والمكتب المركزي للإحصاء وجميع الجهات الأخرى التي ساعدت على إصدار هذا التقرير وسهلت الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة.



## تمهيد

يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية من خلال المساهمة في تشغيل ما يزيد على ربع اليد العاملة وتوفير أكثر من ربع الدخل في القطر. كما يساهم هذا القطاع بدور هام على صعيد الأمن الغذائي الوطني والمساهمة في تعزيز موقف سورية التجاري ودعم تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ونظراً لأهمية القطاع الزراعي فإن المركز الوطني للسياسات الزراعية يقوم بنشر تقرير واقع الغذاء والزراعة في سورية ليزود صانعي السياسات والباحثين والجهات المعنية بالمراجعة المحدثّة للقضايا الزراعية والمعلومات الهامة لمعالجة التحديات التي تعيق عملية الانفتاح والتحرر الاقتصادي الحالية.

ويشكل تقرير واقع الغذاء والزراعة لعام 2007 الإنجاز الثاني لقسم سياسات الزراعة والغذاء الذي تم إنشاؤه مؤخراً في المركز الوطني للسياسات الزراعية. وقد قام بإعداده مجموعة من الباحثين مكونة من الأنسة باسمة عطية - الأنسة سميرة الزغبى - السيد بشير الحموي - السيد معضاد قرقوط - السيد سمير جراد. كما أن مساهمة قسم المعلومات والاتصالات في المركز الوطني للسياسات الزراعية تستحق الشكر وذلك لتوفير البيانات واستكمال التقرير. وقد تمت مراجعة التقرير من قبل السيد هيثم الأشقر والسيد سمير جراد.

أما عملية التنسيق والتوجيه والإشراف العام في مختلف مراحل العمل فقد تمت من قبل السيد عطية الهندي - مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية والسيد توماسو بيري - رئيس المستشارين الفنيين في مشروع GCP/SYR/006/ITA.



# الفهرس

i.....	مقدمة
iii.....	الملخص
1.....	الفصل الأول- الموقع الجغرافي، الظروف المناخية، والموارد الزراعية
1.....	1-1 الموقع الجغرافي وتقسيماته
3.....	2-1 الظروف المناخية
3.....	1-2-1 الهطول والجفاف
4.....	2-2-1 درجات الحرارة
5.....	3-2-1 أثر الظواهر المناخية على الإنتاج الزراعي
6.....	3-1 الموارد الزراعية
6.....	1-3-1 الموارد الطبيعية
6.....	1-1-3-1 الموارد الأرضية
18.....	2-1-3-1 الموارد المائية
26.....	3-1-3-1 البادية و الموارد الرعوية
29.....	4-1-3-1 الموارد الغابية والحراجية
30.....	5-1-3-1 الموارد السمكية
32.....	2-3-1 الموارد البشرية
33.....	الفصل الثاني- الزراعة في الاقتصاد الوطني
34.....	1-2 السياسات الكلية
34.....	1-1-2 السياسات النقدية
35.....	2-1-2 السياسات المالية
35.....	3-1-2 السياسات التجارية
36.....	2-2 السياسات الزراعية
39.....	3-2 مساهمة الزراعة في إجمالي الإنتاج والناتج المحلي
42.....	4-2 مساهمة الزراعة في تشغيل اليد العاملة والدخل
45.....	5-2 المساهمة في تلبية الاحتياجات الغذائية والأمن الغذائي
47.....	6-2 المساهمة في تشغيل الصناعة
48.....	7-2 المساهمة في التجارة الخارجية
50.....	8-2 المساهمة في الاستثمار
50.....	1-8-2 أثر السياسات على الاستثمارات الزراعية
52.....	2-8-2 أهمية وأهداف الاستثمار الزراعي
54.....	1-2-8-2 الاستثمار الزراعي في القطاع العام
56.....	2-2-8-2 الاستثمار في القطاع التعاوني
56.....	3-2-8-2 الاستثمار في القطاع الخاص الزراعي
57.....	4-2-8-2 الاستثمار في القطاع المشترك (خاص و عام)
58.....	5-2-8-2 الاستثمار في المشاريع المشتركة الحكومية
59.....	3-8-2 الصعوبات الخاصة بالاستثمار الزراعي
61.....	4-8-2 المقترحات لتطوير وتشجيع الاستثمارات الزراعية
65.....	الفصل الثالث- مستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمات المساعدة
65.....	1-3 السياسات الخاصة بمستلزمات الإنتاج الزراعي
66.....	2-3 البذور والغراس المثمرة
67.....	3-3 الأسمدة الكيماوية
69.....	4-3 المبيدات الزراعية
69.....	5-3 الأعلاف
70.....	6-3 العبوات
71.....	7-3 المياه

72.....	8-3 الآلات الزراعية
72.....	9-3 الخدمات المساعدة
73.....	1-9-3 القروض الزراعية
75.....	2-9-3 البحوث العلمية الزراعية
76.....	3-9-3 الإرشاد والتدريب والتعليم الزراعي
78.....	4-9-3 الخدمات البيطرية وخدمات الإنتاج الحيواني

## 81..... الفصل الرابع- الإنتاج الزراعي

81.....	1-4 السياسات المؤثرة على الإنتاج الزراعي
81.....	1-1-4 سياسات التخطيط الزراعي
83.....	2-1-4 سياسات الإنتاج النباتي
84.....	3-1-4 سياسات الإنتاج الحيواني
85.....	4-1-4 السياسات السعرية والتسويقية
89.....	2-4 الرقابة على الغذاء والقوانين والتشريعات والجهات ذات العلاقة بالسلاسل السلعية
90.....	3-4 الدعم والضرائب على المنتجات الغذائية
91.....	4-4 الإنتاج النباتي
91.....	1-4-4 تطور المساحة المحصولية
93.....	2-4-4 تطور المردود
94.....	3-4-4 تطور الإنتاج
96.....	4-4-4 مجموعة الحبوب
100.....	5-4-4 مجموعة البقوليات
105.....	6-4-4 الرعويات (الأعلاف الخضراء)
109.....	7-4-4 المحاصيل الصناعية
112.....	8-4-4 الخضار
117.....	9-4-4 الأشجار المثمرة
122.....	5-4 الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني
122.....	1-5-4 أهم التطورات في سياسات ونظم إنتاج الثروة الحيوانية
123.....	2-5-4 تطور أعداد الثروة الحيوانية
125.....	3-5-4 تطور إنتاجية الثروة الحيوانية
125.....	4-5-4 تطور أهم منتجات الثروة الحيوانية
129.....	5-5-4 تنظيم السلسلة السلعية والتشريعات والتصنيع والتسويق
129.....	6-4 الغابات
130.....	7-4 الأسماك

## 133..... الفصل الخامس- سلاسل سلعية مختارة

133.....	1-5 القمح
142.....	2-5 الشعير
148.....	3-5 العدس
153.....	4-5 الحمص
157.....	5-5 مجموعة المحاصيل الإستراتيجية الصناعية
161.....	6-5 المحاصيل الصناعية ذات القيمة العالية

## 165..... الفصل السادس - سلسلة القيمة للإنتاج الزراعي

165.....	1-6 الأسعار الزراعية
170.....	2-6 قيمة الإنتاج الزراعي
174.....	3-6 قيمة مدخلات الإنتاج الزراعي
177.....	4-6 القيمة المضافة الزراعية
178.....	5-6 بعض مؤشرات الأداء للقطاع الزراعي

## 179..... الفصل السابع - الصناعات الغذائية

179.....	1-7 السياسات المرتبطة بالتصنيع الغذائي
----------	--



181	2-7 التطور العام للصناعات الغذائية
185	3-7 تطور التصنيع الغذائي العام
192	4-7 تطور التصنيع الغذائي الخاص
196	5-7 التصنيع الغذائي المشترك
197	6-7 التجارة الخارجية للأغذية المصنعة
198	7-7 الاستثمارات والعمالة في التصنيع الغذائي
200	8-7 قطاعات مختارة من الصناعات الغذائية
200	1-8-7 الخبز والمعجنات والمعكرونة والشعيرية
202	2-8-7 صناعة الألبان
205	3-8-7 صناعة الزيوت النباتية
208	4-8-7 تصنيع العنب والبيرة
208	5-8-7 المعلبات الغذائية المختلفة
210	6-8-7 صناعة السكر والمنتجات المرتبطة بها

## 213.....الفصل الثامن- الأمن الغذائي

213	1-8 السياسات المؤثرة على الأمن الغذائي
213	1-1-8 تطور السياسات
214	2-1-8 السياسات المطبقة
219	2-8 المتاح من المنتجات الزراعية
219	1-2-8 إجمالي المتاح من الأغذية
223	2-2-8 المتاح للفرد من الغذاء
225	3-8 مساهمة التجارة الزراعية في الأمن الغذائي
226	4-8 استهلاك الغذاء
230	5-8 الحصول على الغذاء
233	6-8 متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية
236	7-8 المشاريع الداعمة للأمن الغذائي
237	8-8 مؤشرات الأمن الغذائي

## 239.....المرفقات

## 257.....المراجع



## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
3	تطور الهطول المطري حسب المحطات المطرية، 2000، 2004، 2005، 2006	1-1
5	تطور متوسط درجات الحرارة حسب المحافظات، 2000، 2004، 2005، 2006 (سنتيغراد)	2-1
7	تطور الأراضي الزراعية في سورية والوطن العربي، 2000-2004 (ألف هكتار)	3-1
8	تطور الأراضي القابلة للزراعة وغير القابلة للزراعة، 2000-2006 (ألف هكتار ، %)	4-1
10	تطور الأراضي المروية والبعلىة حسب مناطق الاستقرار الزراعي، 2000-2005 (ألف هكتار)	5-1
10	تطور إنتاجية وريعية وحدة المساحة بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006	6-1
13	تطور توزيع الأراضي القابلة للزراعة حسب القطاعات، 2000-2006	7-1
13	التوزيع النسبي لحجم المزرعة لعام 1994 (%)	8-1
13	تطور حصة الفرد من المساحة المزروعة، 2000-2006	9-1
14	الحيازات والقطع والمساحة حسب مناطق الاستقرار الزراعي لعام 1994	10-1
14	عدد الحائزين وحجم الحيازة حسب المحافظات، 1981-2004 (هكتار)	11-1
15	تطور درجة المكننة للقمح والشعير، 2000 - 2006	12-1
16	تطور المساحات المستصلحة للأشجار والمحاصيل، 2000-2006 (هكتار، %)	13-1
20	تطور الأراضي المروية حسب مصادر وطرق الري، 2002-2006 (ألف هكتار)	14-1
21	مساحة الري الحديث ونسب تغييرها حسب المحافظات، 2004 و 2005 (هكتار)	15-1
24	مصادر المياه المتاحة، 2000-2005 (مليار م3)	16-1
26	استخدامات المياه حسب الأحواض، 2001-2002 (مليون م3 ، %)	17-1
28	تطور المصادر الرعوية وحصتها، 2000-2005	18-1
29	تطور المؤشرات الغابية والحراجية، 2000-2005	19-1
32	تطور مؤشرات الموارد البشرية، 2000-2006	20-1
39	المؤشرات الإحصائية الوصفية للإنتاج والناتج، 2000-2006 (مليار ل.س ، %)	1-2
42	مؤشرات العمالة السورية مقارنة بالدول العربية، 2000-2004	2-2
43	تطور العمالة الكلية والزراعية، 2000-2006	3-2
43	تطور التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب القطاعات، 2004-2005 (%)	4-2
44	توزيع القوى العاملة حسب القطاعات، 2005	5-2
45	تطور بعض معايير أداء الموارد البشرية، 2000-2006	6-2
53	تطور الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار بالأسعار الثابتة لعام 2000، 1995-2006 (مليار ل.س ، %)	7-2
53	مصادر الاستثمار بالأسعار الثابتة لعام 2000، 1995-2006 (مليون ل.س)	8-2
54	توزيع الاستثمارات حسب قطاعات الاقتصاد الوطني بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (مليون ل.س)	9-2
56	تطور الإنفاق الاستثماري على المشاريع الزراعية الحكومية، 2000-2006 (مليون ل.س و %)	10-2
57	عدد المشاريع الخاصة حسب قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 (1991-2005)	11-2
58	الشركات الزراعية المشتركة في سورية	12-2
67	أنواع وكميات البذار المنتجة في المؤسسة العامة لإكثار البذار، 2000-2006 (الوحدة: ألف طن)	1-3
67	أعداد أهم الغراس المثمرة المنتجة في المراكز الإنتاجية لوزارة الزراعة، 2000-2006 (الوحدة: مليون غرسة)	2-3
68	كميات العناصر السمادية المستهلكة، 2000-2006 (الوحدة: ألف طن وحدة سمادية صافية)	3-3
69	إجمالي المساحة المحصولية المكافحة وقيمة مواد المكافحة، 2000-2006 (المساحة: ألف هكتار والقيمة: مليون دولار)	4-3
70	تطور إنتاج أهم المواد العلفية، 2000-2006 (ألف طن)	5-3
70	تطور كميات الأعلاف المباعة و المصنعة للمؤسسة العامة للأعلاف، 2000-2006 (ألف طن)	6-3
74	معدلات الفائدة السنوية في المصرف الزراعي التعاوني (%)	7-3
76	أهم المنجزات للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، 2000-2006	8-3
79	تطور عدد وأنواع التلقيحات والمعالجات المنفذة وقيمة الأدوية البيطرية المستخدمة، 2000-2006	9-3
87	نظام تسعير القطن حسب موعد التسليم	1-4
87	تطور معايير تسعير الشوندر السكري	2-4
92	المؤشرات الإحصائية الوصفية للمساحة المحصولية، 1997-2006 (ألف هكتار ، %)	3-4
92	تطور المساحة المحصولية، 2000-2006 (ألف هكتار)	4-4
93	المؤشرات الإحصائية الوصفية لثقل المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، 1997-2006 (كغ/هكتار ، %)	5-4
94	تطور ثقل المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، 2000-2006 (كغ/هكتار)	6-4
95	المؤشرات الإحصائية الوصفية لإنتاج المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، 1997-2006 (ألف طن ، %)	7-4
95	تطور إنتاج المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، 2000-2006 (ألف طن ، %)	8-4
96	أثر المساحة والثقل على كمية الإنتاج لمجموعات مختارة، 2000-2006	9-4

97	حصة مجموعة الحبوب من المساحة والإنتاج، 2006-1997 (%)	10-4
97	تطور مساحة الحبوب، 2006-2000 (ألف هكتار ، %)	11-4
98	تطور غلة الحبوب، 2006-2000 (كغ/هكتار، %)	12-4
99	تطور إنتاج الحبوب، 2006-2000 (ألف طن ، %)	13-4
101	تطور مساحة البقول، 2006-2000 (ألف هكتار، %)	14-4
102	تطور غلة البقول، 2006-2000 (كغ/هكتار ، %)	15-4
105	تطور إنتاج البقول، 2006-2000 (ألف طن ، %)	16-4
106	تطور مساحة الأعلاف الخضراء، 2006-2000 (ألف هكتار ، %)	17-4
107	تطور غلة الأعلاف الخضراء، 2006-2000 (كغ/هكتار ، %)	18-4
108	تطور إنتاج الأعلاف الخضراء، 2006-2000 (ألف طن ، %)	19-4
109	أثر المساحة والمردود على إنتاج الأعلاف الخضراء، 2000 ، 2006	20-4
110	المؤشرات الإحصائية الوصفية لمساحة المحاصيل الصناعية، 2006-1997 (ألف هكتار ، %)	21-4
110	تطور مساحة المحاصيل الصناعية، 2006-2000 (ألف هكتار، %)	22-4
111	تطور غلة المحاصيل الصناعية، 2006-2000 (كغ/هكتار ، %)	23-4
112	تطور إنتاج المحاصيل الصناعية، 2006-2000 (ألف طن ، %)	24-4
112	أثر المساحة والمردود على إنتاج المحاصيل الصناعية، 2000 و 2006	25-4
113	تطور مساحة الخضار، 2006-2000 (ألف هكتار، %)	26-4
115	تطور غلة الخضار، 2006-2000 (كغ/هكتار ، %)	27-4
116	تطور إنتاج الخضار، 2006-2000 (ألف طن ، %)	28-4
118	تطور مساحة الأشجار المثمرة، 2006-2000 (ألف هكتار، %)	29-4
119	تطور عدد الأشجار المثمرة المنتجة، 2006-2000 (ألف ، %)	30-4
120	تطور غلة الأشجار المثمرة، 2006-2000 (كغ/شجرة ، %)	31-4
121	تطور إنتاج الأشجار المثمرة، 2006-2000 (ألف طن ، %)	32-4
121	أثر المساحة وعدد الأشجار والغلة على إنتاج الأشجار المثمرة، 2000 و 2006	33-4
123	وسطي أعداد الثروة الحيوانية (ألف)	34-4
124	تطور أعداد الثروة الحيوانية، 2006-2000 (ألف ، %)	35-4
125	إنتاجية الثروة الحيوانية (كغ/رأس أو بيضة/دجاجة)	36-4
126	تطور إنتاجية الثروة الحيوانية، 2006-2000 (كغ/رأس أو بيضة/دجاجة)	37-4
126	إنتاج الثروة الحيوانية (ألف طن ، مليون بيضة ، %)	38-4
127	تطور إنتاج الثروة الحيوانية، 2006-2000 (ألف طن)	39-4
130	تطور منتجات الغابات، 2006-2000 (طن ، ألف غرسة)	40-4
130	تطور إنتاج الأسماك، 2006-2000 (كمية: طن ، نسبة: %)	41-4
134	المؤشرات الإحصائية الوصفية لمساحة القمح، 2006-1997 (ألف هكتار ، %)	1-5
136	تطور مساحة القمح، 2006-2000 (ألف هكتار)	2-5
136	تطور مساحة القمح حسب القطاعات، 2006-2000 (ألف هكتار)	3-5
137	المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة القمح، 2006-1997 (كغ/هكتار ، %)	4-5
138	تطور غلة القمح، 2006-2000 (كغ/هكتار)	5-5
140	تطور إنتاج القمح، 2006-2000 (ألف طن)	6-5
140	أثر المساحة والمردود على إنتاج القمح، 2000 و 2006	7-5
143	المؤشرات الإحصائية الوصفية لمساحة الشعير، 2006-1997 (ألف هكتار ، %)	8-5
143	تطور مساحة الشعير، 2006-2000 (ألف هكتار)	9-5
144	تطور مساحة الشعير حسب القطاعات، 2006-2000 (ألف هكتار)	10-5
144	المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة الشعير، 2006-1997 (كغ/هكتار ، %)	11-5
145	تطور غلة الشعير، 2006-2000 (كغ/هكتار)	12-5
146	تطور إنتاج الشعير، 2006-2000 (ألف طن)	13-5
147	أثر المساحة والمردود على إنتاج الشعير، 2000 و 2006	14-5
149	تطور مساحة العدس للزراعتين المروية والبعلية، 2006-2000 (ألف هكتار)	15-5
149	تطور مساحة العدس حسب القطاعات، 2006-2000 (ألف هكتار)	16-5
150	المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة العدس، 2006-1997 (كغ/هكتار ، %)	17-5
151	تطور غلة العدس، 2006-2000 (كغ/هكتار)	18-5
152	تطور إنتاج العدس للزراعتين المروية والبعلية، 2006-2000 (ألف طن)	19-5
152	أثر المساحة والمردود على إنتاج العدس، 2000 و 2006	20-5
153	تطور مساحة الحمص للزراعتين المروية والبعلية، 2006-2000 (ألف هكتار)	21-5
154	تطور مساحة الحمص حسب القطاعات، 2006-2000 (ألف هكتار)	22-5
155	المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة الحمص، 2006-1997 (كغ/هكتار ، %)	23-5

155	تطور غلة الحمص، 2000-2006 (كغ/هكتار)	24-5
156	تطور إنتاج الحمص للزراعتين المروية والبيعية، 2000-2006 (ألف طن)	25-5
156	أثر المساحة والمردود على إنتاج الحمص، 2000 و 2006	26-5
158	تطور مساحة المحاصيل الإستراتيجية، 2000-2006 (ألف هكتار ، %)	27-5
158	تطور مساحة المحاصيل الإستراتيجية حسب القطاعات، 2000-2006 (ألف هكتار)	28-5
159	تطور غلة المحاصيل الإستراتيجية، 2000-2006 (كغ/هكتار ، %)	29-5
160	تطور إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، 2000-2006 (ألف طن ، %)	30-5
160	أثر المساحة والمردود على إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، 2000 و 2006	31-5
161	تطور مساحة المحاصيل ذات القيمة العالية، 2000-2006 (ألف هكتار، %)	32-5
162	تطور غلة المحاصيل ذات القيمة العالية، 2000-2006 (كغ/هكتار ، %)	33-5
163	تطور إنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية، 2000-2006 (ألف طن ، %)	34-5
163	أثر المساحة والمردود على إنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية، 2000 و 2006	35-5
166	المؤشرات الإحصائية الوصفية لأسعار المجموعات الغذائية الجارية، 1996-2005 (ل.س/كغ)	1-6
167	تطور قيمة الوحدة لمجموعات الإنتاج النباتي والحيواني، 2000-2006 (ل.س/كغ)	2-6
167	تطور الأسعار الرسمية للمنتجات الزراعية، 2000-2006 (ل.س/كغ)	3-6
168	تطور الأسعار الحرة لبعض المنتجات الزراعية، 2000-2006 (ل.س/كغ)	4-6
169	تطور الأرقام القياسية للأسعار، 2000-2006 (%)	5-6
169	أسعار التجزئة لمنتجات غذائية مختارة، 2006 (ل.س/كغ)	6-6
170	مروانات العرض والطلب لمجموعات غذائية مختارة في سورية، 1982-2005	7-6
171	تطور قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية، 2000-2006 (مليون ل.س، %)	8-6
171	تطور قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (مليون ل.س، %)	9-6
172	تطور قيمة الإنتاج النباتي حسب القطاعات بالأسعار الجارية، 2000-2006 (مليون ل.س، %)	10-6
172	أثر المساحة والغلة والأسعار على قيمة الإنتاج النباتي، 2000 و 2006	11-6
173	تطور قيمة الإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام 2000 حسب المجموعات، 2000-2006 (مليون ل.س، %)	12-6
174	تطور قيمة الإنتاج الحيواني حسب القطاعات بالأسعار الجارية، 2000-2006 (مليون ل.س، %)	13-6
174	أثر كمية الإنتاج والأسعار على قيمة الإنتاج الحيواني لمجموعات مختارة، 2000 و 2006	14-6
175	تطور قيمة الإنتاج الحيواني حسب القطاعات بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (مليون ل.س، %)	15-6
176	تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي، 2000-2006 (مليون ل.س، %)	16-6
177	تطور القيمة المضافة الزراعية بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (مليون ل.س و %)	17-6
178	تطور بعض مؤشرات القطاع الزراعي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006	18-6
182	تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي للصناعات التحويلية، 2000 - 2005 (مليار ل.س)	1-7
183	وصف إحصائي لتطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي بالنسبة للصناعات التحويلية والصناعات الغذائية مع المشروبات والتبغ، 1996 - 2005 (مليون ل.س)	2-7
183	معدلات التغير والنمو السنوي للصناعات الغذائية، 1996 - 2000 و 2001 - 2005 (%)	3-7
183	تصنيف الأغذية حسب المجموعات	4-7
184	تطور منتجات قطاع الصناعات الغذائية، 2000 - 2005	5-7
184	وصف إحصائي لتطور إنتاج المجموعات الغذائية المختلفة، 1996 - 2004	6-7
186	تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لإجمالي الصناعات الغذائية والصناعات الغذائية في القطاع العام، 2000 - 2005 (مليار ل.س)	7-7
187	وصف إحصائي لتطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لإجمالي الصناعات الغذائية والصناعات الغذائية في القطاع العام، 1996 - 2005 (مليون ل.س)	8-7
187	معدل التغير ومعدل النمو السنوي للصناعات الغذائية، 1996 - 2000 و 2001 - 2005 (%)	9-7
188	تطور منتجات الصناعات الغذائية في القطاع العام، 2000 - 2005	10-7
189	وصف إحصائي لتطور إنتاج المجموعات الغذائية المختلفة في القطاع العام، 1996 - 2005	11-7
190	تطور حصة الصناعات الغذائية في القطاع العام من إجمالي الصناعات الغذائية، 2000 - 2005 (%)	12-7
191	تطور نسبة الإنفاق من الطاقة الإنتاجية المتاحة لبعض الصناعات الغذائية في القطاع العام، 2000 - 2005 (%)	13-7
193	تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص، 2000 - 2005 (مليار ل.س)	14-7
193	وصف إحصائي للإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي في القطاع الخاص للصناعات الغذائية، 1996 - 2005 (مليون ل.س)	15-7
194	معدل التغير والنمو السنوي للصناعات الغذائية في القطاع الخاص 1996 - 2000 و 2001 - 2005 (%)	16-7
194	تطور منتجات الصناعات الغذائية في القطاع الخاص، 2000 - 2005	17-7
195	وصف إحصائي لإنتاج المجموعات الغذائية المختلفة في القطاع الخاص للصناعات الغذائية، 1996 - 2004	18-7
196	تطور حصة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إنتاج إجمالي الصناعات الغذائية، 2000 - 2005 (%)	19-7
197	التجارة الخارجية لبعض المنتجات الغذائية المصنعة، 2000 - 2005 (مليون دولار أمريكي)	20-7
199	عدد المشاريع الصناعية المرخصة والمنفذة، 2005	21-7

22-7	حصة مشاريع الصناعات الغذائية المنفذة وفق القانون رقم 10 لعام 1991، 1991 - 2005	199
23-7	تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي للعامل الواحد في قطاع الصناعات الغذائية العام، 2000-2006	200
24-7	وصف إحصائي للحليب ومنتجاته، 1997 - 2006 ( ألف طن )	202
25-7	تطور إنتاج منتجات الألبان، 2000-2006 ( ألف طن )	202
26-7	تطور إنتاج زيت الزيتون وعدد المعاصر، 2000 - 2006 ( ألف طن ، معصرة )	206
27-7	وصف إحصائي للعنب ومنتجاته، 1997 - 2006 ( ألف طن )	208
28-7	تطور إنتاج المشمش والتين واستعمالهما، 2000 - 2006 ( ألف طن )	210
1-8	نسبة الاكتفاء الذاتي والتبعية للواردات لمنتجات مختارة، 1996-2005 (%)	215
2-8	المؤشرات الإحصائية الوصفية لإجمالي المتاح من الغذاء، 1996-2005 ( ألف طن )	220
3-8	تطور المتاح من الغذاء لمجموعات ومنتجات غذائية مختارة، 2000-2005 ( ألف طن )	222
4-8	تطور المتاح من الغذاء لمنتجات غذائية مختارة، 2000-2004 ( ألف طن )	222
5-8	المؤشرات الإحصائية الوصفية للمتاح من الغذاء للفرد حسب المجموعات والمنتجات الغذائية، 1996-2005 (كغ/فرد)	223
6-8	تطور نصيب الفرد من الغذاء المتاح للفرد لمجموعات غذائية مختارة، 2000-2005 (كغ/فرد)	224
7-8	تطور نصيب الفرد من الغذاء المتاح لمنتجات مختارة خلال الفترة 2000-2004 (كغ/فرد)	224
8-8	تطور التجارة الكلية والزراعية السورية بالأسعار الجارية، 2000-2005 (مليون دولار أمريكي)	226
9-8	تطور نصيب الفرد اليومي من المكونات الغذائية الرئيسة في سورية، 2000-2004	227
10-8	المؤشرات الوصفية الإحصائية لنصيب المجموعات الغذائية المختلفة في إمدادات الطاقة، 1982-2005 (%)	227
11-8	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأرقام القياسية لمؤشرات اقتصادية كلية، 2000-2005 (%)	230
12-8	بنية الإنفاق الغذائي، 1985-2004 (%)	233
13-8	تطور بعض مؤشرات الأمن الغذائي، 2000-2005 (%)	238

## قائمة الصناديق

رقم الصندوق	عنوان الصندوق	رقم الصفحة
1-3	الأنشطة في مجال التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي	78
1-7	شركات إنتاج المعكرونة والشعيرية والبسكوت العامة	201
2-7	شركات القطاع العام للألبان	203
3-7	شركات الزيوت العامة	207
4-7	الشركات العامة لتصنيع العنب والبيرة	209
5-7	شركات القطاع العام للمعلبات المختلفة	209

## قائمة المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	رقم الصفحة
1-1	خارطة سورية	2
2-1	تطور كميات الهطول السنوية حسب مناطق الاستقرار الزراعي، 2000-2006 (مم/سنة)	3
3-1	نسبة التغير السنوي في الهطول المطري، 1997-2006 (%)	4
4-1	تأثير التغير في كميات الهطول على غلة الحبوب والبقول والخضار، 1982-2005 (كغ/هكتار)	5
5-1	تطور مكونات ميزان استعمال الأراضي كنسب مئوية، 2000-2006 (%)	8
6-1	تطور التغير السنوي للأراضي القابلة وغير القابلة للزراعة كنسب مئوية، 1996-2005 (%)	8
7-1	توزيع أراضي الجمهورية العربية السورية والأراضي القابلة للزراعة حسب مناطق الاستقرار الزراعي، 2005	9
8-1	توزيع الأراضي القابلة للزراعة على المحافظات لعام 2005 (%)	10
9-1	توزيع المساحات المروية حسب طرق الري على مستوى المحافظات لعام 2005 (%)	21
10-1	تطور حصة الفرد من الموارد المائية المتاحة، 1993-2005 (م3/فرد/سنة)	25
11-1	معدلات استنزاف المياه الجوفية حسب الأحواض المائية في عام 2005 (%)	25
12-1	تطور إنتاج الأسماك حسب القطاعات، 2000-2006 (طن)	31
13-1	إنتاج الأسماك حسب المحافظات لعام 2006 (%)	31
1-2	تطور مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (%)	40



40	تطور مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000:2000-2006 (%)	2-2
40	تطور الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي والزراعي بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (مليون ل.س)	3-2
44	العمالة موزعة على القطاعات في عام 2005 (%)	4-2
49	مساهمة التجارة الزراعية في الناتج المحلي والتجارة والتصدير، 2004 و 2005 (%)	5-2
68	قيم العناصر السمدية المستعملة في الإنتاج الزراعي، 2000-2006 (مليون ل.س)	1-3
71	تطور قيمة البعوات، 1997-2006 (مليون ل.س)	2-3
72	تطور أعداد الآلات المستخدمة في الزراعة، 2000 - 2006 (العدد: ألف )	3-3
74	تطور قروض المصرف الزراعي التعاوني بحسب المدة، 2000 - 2006 (مليون ل.س)	4-3
77	تطور عدد وفات العاملين في الإرشاد الزراعي، 2000 - 2006	5-3
92	مقارنة معدل النمو السنوي حسب المجموعات المحصولية، 1997-2001 و 2002-2006 (%)	1-4
93	التغيرات السنوية في الغلة للمحاصيل والخضار والأشجار المثمرة البعلية، 1997-2006 (%)	2-4
94	مقارنة معدل النمو السنوي للغلة حسب المجموعات المحصولية بين الفترات (%)	3-4
96	مقارنة تغير الإنتاج بين الفترات، 1997-2006 (%)	4-4
98	توزع مساحة الحبوب حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	5-4
99	نسب تنفيذ وسطي غلة الحبوب حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	6-4
101	توزع مساحة البقول حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	7-4
102	منحني العرض السعري لمساحة البقول، 1982-2005 (ألف هكتار ، ل.س/كغ)	8-4
103	نسب تحقيق وسطي غلة البقول حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	9-4
103	بين مستوى الغلة والفرق في معدلات الهطول للبقول، 1982-2005 (كغ/هكتار ، مم)	10-4
105	منحني العرض السعري لإنتاج البقول، 1982-2005 (ل.س/كغ ، ألف طن)	11-4
106	تطور مساحة الأعلاف الخضراء، 1997-2006 (هكتار)	12-4
107	توزع مساحة الأعلاف الخضراء حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	13-4
108	نسب تحقيق وسطي غلة الأعلاف الخضراء حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	14-4
108	حصة المحافظات من إنتاج الأعلاف الخضراء، 2000 و 2006 (%)	15-4
110	توزع مساحة المحاصيل الصناعية حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	16-4
111	نسب تنفيذ وسطي غلة المحاصيل الصناعية حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	17-4
114	توزع مساحة الخضار حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	18-4
114	منحني العرض السعري لمساحة الخضار، 1982-2005 (ألف هكتار، ل.س/كغ)	19-4
115	نسب تحقيق وسطي غلة الخضار حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	20-4
118	توزع مساحة الأشجار المثمرة حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	21-4
119	توزع مساحة بعض الأشجار المثمرة حسب المحافظات، 2006 (%)	22-4
120	غلة الأشجار المثمرة حسب المحافظات، 2000 و 2006 (كغ/هكتار)	23-4
124	توزع أعداد الثروة الحيوانية حسب المحافظات، 2006 (ألف)	24-4
127	منحني العرض السعري للحوم الحمراء، 1982-2005	25-4
128	منحني العرض السعري للبيض، 1982-2005	26-4
128	منحني العرض السعري للحليب، 1982-2005	27-4
134	منحني العرض السعري لمساحة القمح، 1982-2005 (ل.س/كغ ، ألف هكتار)	1-5
135	تطور مساحة القمح الطري والقاسي، 1998-2006 (هكتار)	2-5
135	مقارنة التغير في مساحة القمح، 1997-2001 و 2002-2006 (%)	3-5
136	توزع مساحة القمح حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	4-5
138	العلاقة بين إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة والخدمات الزراعية وغلة القمح، 1982-2005 (كغ/هكتار)	5-5
139	غلة القمح حسب المحافظات، 2000 و 2006 (كغ/هكتار)	6-5
139	تطور إنتاج القمح، 1997-2006 (طن)	7-5
141	منحني العرض السعري للقمح، 1982-2005 (ألف طن)	8-5
144	توزع مساحة الشعير حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	9-5
145	غلة الشعير حسب المحافظات، 2000 و 2006 (كغ/هكتار)	10-5
146	تطور إنتاج الشعير، 1997-2006 (طن)	11-5
147	حصة المحافظات من إنتاج الشعير، 2000 و 2006 (%)	12-5
150	توزع مساحة العدس حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	13-5
151	غلة العدس حسب المحافظات، 2000 و 2006 (كغ/هكتار)	14-5
154	توزع مساحة الحمص حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	15-5
155	غلة الحمص حسب المحافظات، 2000 و 2006 (كغ/هكتار)	16-5
158	توزع مساحة المحاصيل الإستراتيجية حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	17-5
159	نسبة تنفيذ وسطي الغلة للمحاصيل الإستراتيجية حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	18-5

162	توزع المحاصيل ذات القيمة العالية حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)	19-5
166	تطور الأسعار المخصصة لمجموعات غذائية مختارة، 1996-2005 (ل.س/كغ)	1-6
175	تطور حصة مستلزمات الإنتاج من إجمالي مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية وبأسعار الثابتة لعام 2000 ، 2000-2006 (%)	2-6
176	تطور قيمة الوحدة للإنتاج الزراعي، 2000-2006 (ل.س/كغ)	3-6
177	تطور حصة القيمة المضافة الزراعية من إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الجارية وبأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (%)	4-6
183	الاختلافات السنوية بالنسبة إلى الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي، 1996 - 2005 ( % )	1-7
185	تطور نسبة التغير السنوية لمجموعات غذائية مختلفة، 1996 - 2005 (%)	2-7
185	مقارنة التغيرات بين الفترات الزمنية للمجموعات الغذائية المختلفة، 1996 - 2004	3-7
187	الاختلافات السنوية للإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي للصناعات الغذائية في القطاع العام، 1996 - 2005	4-7
190	التغير السنوي لمجموعات غذائية مختلفة، 1996 - 2005 (%)	5-7
190	مقارنة التغيرات بين فترات زمنية لمجموعات غذائية مختلفة، 1996 - 2005	6-7
194	مقارنة معدلات التغير والنمو السنوي للصناعات الغذائية في القطاع الخاص والصناعات الغذائية للقطاع العام بين فترتين	7-7
195	مقارنة التغيرات بين الفترات الزمنية للمجموعات الغذائية المختلفة، 1996 - 2004	8-7
201	توزع المطاحن الخاصة على المحافظات، 2006 (%)	9-7
206	تطور الاختلافات السنوية في إنتاج زيت الزيتون، 1997 - 2006 (%)	10-7
221	التغير في إجمالي المتاح من الغذاء، 1996-2005 (%)	1-8
221	التغيرات السنوية لإجمالي المتاح من الغذاء لمجموعات غذائية مختارة، 1996-2005 (%)	2-8
221	التغيرات السنوية لإجمالي المتاح من الغذاء لمجموعات ومنتجات غذائية حيوانية، 1996-2005 (%)	3-8
224	التغير في المتاح من الغذاء للفرد لمجموعات غذائية مختارة، 1996-2005 ، 2000-2004، 2005-2005 (%)	4-8
227	تطور العرض والمتاح من الأسعار، 1996-2005 (مليار كيلو كالوري)	5-8
228	العرض والطلب على الأسعار بالنسبة لسعر الحليب، 1982-2005	6-8
228	منحنى الطلب الداخلي للأسعار، 1982-2005 (مليار كيلو كالوري)	7-8
229	استهلاك الفرد اليومي من الطاقة حسب الدول في عام 2002 (كيلو كالوري)	8-8
229	استهلاك الفرد اليومي من البروتين والدهون حسب الدول في عام 2002	9-8
231	منحنى الطلب السعري لمجموعات غذائية مختارة، 1982-2005	10-8
231	منحنى الطلب الداخلي لمجموعات غذائية مختارة، 1982-2005	11-8
232	منحنى الطلب السعري لمجموعتي اللحم والبيض والزيت والدهون النباتية، 1982-2005	12-8
232	منحنى الطلب الداخلي لمجموعتي اللحم والبيض والزيت والدهون النباتية، 1982-2005	13-8
238	تطور بعض مؤشرات الأمن الغذائي في سورية، 1990-2005 (%)	14-8

## قائمة المصطلحات

GCP: برنامج التعاون الحكومي.

SYR: الجمهورية العربية السورية.

ITA: إيطاليا.

م ن س: معدل النمو السنوي.

م خ: معامل الاختلاف.

AGR: معدل النمو السنوي.

## مقدمة

يشكل التقرير الحالي العدد الثالث من تقرير واقع الغذاء والزراعة في سورية الذي يصدر من قبل المركز الوطني للسياسات الزراعية مرة كل سنتين حيث تم إصدار العدد الأول في عام 2003<sup>1</sup>.

يسعى هذا التقرير إلى تزويد الباحثين وصانعي السياسات والمعنيين بالمعلومات الشاملة المتعلقة بالتنمية الزراعية والمفيدة لمناقشة وتدعيم الخطط والسياسات الزراعية وكذلك مراجعة القضايا الزراعية. كما تضمن التقرير بعض نتائج الدراسة الأخيرة التي نفذها قسم سياسات الزراعة والغذاء في مجال العرض والطلب على المنتجات الزراعية.

استعرض العدد الأول من التقرير الذي صدر في عام 2003 الواقع الزراعي حتى عام 2002 الذي كانت المعلومات والبيانات المطلوبة متاحة فيه. وقد تم إجراء تعديلات كبيرة على مواعيد إصدار البيانات منذ ذلك الوقت مما أدى إلى توفر بيانات عام 2003 للمستخدمين في منتصف عام 2004. وبهدف الاستفادة من هذا التطور شمل العدد الثاني من التقرير فترة السنوات الثلاث 2001-2003 بدلاً من سنتين كما كان مقرراً. أما في العدد الثالث وهو المعني بواقع الغذاء والزراعة حتى عام 2006 فقد تمت الاستفادة من المنهجيات المتبعة في العديدين السابقين لوضع تقرير أكثر شمولاً متضمناً بعض التعديل على الهيكلية في التقريرين الماضيين. حيث تم إضافة ثلاث فصول جديدة وهي الفصل الثالث والخامس والسادس ودمج فصل السياسات وفصل المواضيع الخاصة (في التقارير السابقة) ضمن فصول التقرير الجديد. وفي هذا العدد أيضاً تم حذف الجداول المرفقة وإعطاء وصف مختصر لها ضمن النص لتسهيل قراءة التقرير. وسوف يتم نشر الجداول الخاصة بالتقرير في عدد منفصل على صفحة المركز الإلكترونية.

وقد تم استخدام البيانات الرسمية المتاحة في نهاية تشرين الثاني 2007 وكما هي واردة في المطبوعات الرسمية وقاعدة البيانات الإلكترونية المعدة من قبل المركز<sup>2</sup>.

وسوف يركز هذا التقرير على التغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي خلال الفترتين 1997-2006 و 2000-2006.

<sup>1</sup> - واقع الغذاء والزراعة في الجمهورية العربية السورية 2002 .  
<sup>2</sup> - يعمل المركز على التحديث المستمر لقاعدة البيانات الإلكترونية التي تغطي جميع مجالات الزراعة وهي متاحة على الأقراص المضغوطة وعلى موقع الإنترنت [www.napcsyr.org/sadb.htm](http://www.napcsyr.org/sadb.htm).



## الملخص

يقسم التقرير إلى ثمانية فصول حيث يتضمن الفصل الأول عرضاً موجزاً للموقع الجغرافي، وللظروف المناخية، وللموارد الطبيعية الخاصة بفعاليات الإنتاج الزراعي، وللموارد البشرية خلال الفترة المدروسة مأخوذاً بالاعتبار السياسات الزراعية الخاصة بالموارد.

إن التقدم المحرز في استغلال الموارد الزراعية وتحقيق مستويات جيدة من الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي والتخصص في المنتجات التي تتمتع بالميزة النسبية كلها عوامل تؤثر على وضع الأمن الغذائي في البلد واستقرار أبعاده.

شهدت الموارد الزراعية تطوراً إيجابياً خلال الفترة 2000-2006، ولكن هذه الموارد تزداد ندرة، ولاتزال تتعرض لبعض المعوقات في استخدامها مما يؤثر سلباً على استدامتها ولاتزال كفاءة استخدامها منخفضة مقارنة بالمؤشرات العالمية.

تتأثر الموارد الأرضية بنقص الخصوبة لعدم اتباع الدورات الزراعية المناسبة إضافة إلى الزحف العمراني العشوائي والمنظم على الأراضي الزراعية في مناطق كثيرة وحدوث التصحر في مواقع أخرى نتيجة الزراعة في بعض المناطق الهامشية والاستغلال الجائر للمراعي الطبيعية. كما تتعرض الموارد المائية للاستنزاف في معظم الأحواض المائية وترافق مع تدني كميات الأمطار وسوء توزيعها واستخدام طرق الري التقليدية وقد نجم عن هذا العجز انخفاض في مناسيب المياه الجوفية وجفاف بعض الينابيع وتراجع غزارات بعض الأنهار. أيضاً تتعرض هذه الموارد للتلوث بدرجات مختلفة ومن مصادر متنوعة.

وبناء على ماتقدم هناك حاجة ملحة لتبني سياسات تحافظ على استدامة استخدام هذه الموارد وتحسين كفاءة استخدامها للحصول على قطاع زراعي منافس ومتلائم مع التطورات العالمية ويخص بالذكر هنا تبني الدورات الزراعية المناسبة وطرق الري الحديثة والمحاصيل التي تتمتع بميزة نسبية على نطاق واسع.

يزود الفصل الثاني القارئ بالمعلومات اللازمة حول الأداء الاقتصادي للزراعة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني والسياسات الكلية والزراعية باستخدام بيانات الحسابات الوطنية المتاحة.

ساهمت السياسات الكلية والزراعية في تحقيق قفزات نوعية في أداء القطاع الزراعي وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني رغم تطور القطاعات الأخرى من خلال:

- مساهمته في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.
- توفير فرص العمل وتحسين الدخل.
- تلبية الاحتياجات الغذائية وتعزيز وضع الأمن الغذائي.
- تلبية احتياجات الصناعات الزراعية.
- زيادة مساهمته في التجارة الكلية.
- تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات في مجال الزراعة والصناعات الزراعية.

إلا أنه لا تزال هناك صعوبات ومعوقات كثيرة على الصعيد الكلي والزراعي والاستثمار والتي تؤثر سلباً على أداء القطاع الزراعي وتتطلب العمل على إزالتها من خلال تحسين المناخ الاقتصادي الكلي وتشجيع الاستثمارات الزراعية.

يعطي الفصل الثالث لمحة عن تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمات المساعدة والسياسات الخاصة بها مرفقة بعرض وتحليل البيانات.

سعت الحكومات المتعاقبة إلى تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بالكميات والنوعيات المطلوبة ودعم هذه المستلزمات للتمكن من إدخال التقانات الحديثة في الزراعة بغية تحسين أداء القطاع الزراعي. كما سعت الحكومة إلى ترشيد استخدام هذه المستلزمات بما يتناسب مع تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. ولا تزال البرامج الزراعية المختلفة والمرتبطة بمستلزمات الإنتاج تتحمل العبء الأكبر مما يتطلب العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج سواء كان ذلك بتأمين أصناف البذور المحسنة للمحاصيل والخضار أو الغراس السليمة أو من خلال تأمين الأسمدة وتحسين معدلات استخدامها أو بتأمين ما يلزم لحماية الإنتاج النباتي والحيواني وكافة المستلزمات الأخرى في الأوقات المناسبة. كما أن تحسين كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق التطوير الزراعي المستدام تتطلب وضع الحلول والمقترحات المناسبة فيما يخص تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وترشيد استخدامها والارتقاء بالخدمات المساعدة للإنتاج إلى مستوى أفضل.

وخصص الفصل الرابع والخامس لاستعراض وتحليل الإنتاج الزراعي والسياسات الخاصة به بشكل عام أي حسب المجموعات النباتية والحيوانية للإنتاج الزراعي حيث تم تحليل التغيرات التي طرأت من خلال استخدام المؤشرات الإحصائية الوصفية، ومعدلات النمو (بالطريقة الخطية والبسيطة)، والتغير خلال الفترات، ومعامل الاختلاف، وطريقة تحليل العوامل (طريقة الأرقام القياسية) في المدى القصير، وطرق تحليل السلاسل الزمنية في المدى الطويل. وكلما سمحت البيانات يتم تحديد العوامل المسببة لهذه التغيرات ومقارنتها مع المؤشرات الموضوعية حسب إستراتيجية التنمية الزراعية والخطة الخمسية العاشرة أو مؤشرات على مستوى الوطن العربي أو العالم في بعض الأحيان. ويغطي هذا الفصل المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة والثروة الحيوانية والأسماك والغابات مع التركيز على تحليل العوامل المؤثرة على مستوى الإنتاج مثل المساحة والمردود. يركز الفصل الخامس على إعطاء لمحة عن أداء السلاسل السلعية المختلفة وتنظيمها والمتعاملين فيها.

يفضل السياسات الكلية والزراعية والتكامل بين سياسات الإنتاج النباتي والحيواني وإجراءات الرقابة على الغذاء وتحرير التجارة الخارجية تم تحقيق التطور في الإنتاج الزراعي تماشياً مع أهداف هذه السياسات، وأهداف إستراتيجية



التنمية الزراعية، ومعايير الأداء الاقتصادي. كما تم تحقيق مستويات جيدة من القيمة المضافة الزراعية من خلال التأثير المشترك لسياسات التوسع الأفقي والرأسي والسياسات السعرية. وبالطبع فإن هذا التقدم يعزز وضع الأمن الغذائي في البلد. ولكن لاتزال هناك بعض العقبات من حيث زيادة نسبة البقوليات والمحاصيل العلفية، واستبدال المناطق ذات الإنتاجية المنخفضة. وفي هذه المرحلة من الأداء الاقتصادي نؤكد على تحسين فعاليات التخطيط التأثيري للانتقال إلى سياسات أكثر مرونة في مجال الإنتاج وبما يتناسب مع فعاليات اقتصاد السوق وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في مجال تكامل الأسواق على الصعيدين الداخلي والخارجي.

يعطي الفصل السادس لمحة عن تطور قيمة الإنتاج الزراعي وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة الزراعية مع التركيز على تحليل تأثير سياسات التوسع الأفقي والرأسي والسياسات السعرية على قيمة الإنتاج الزراعي واشتقاق بعض معايير الأداء للقطاع الزراعي.

ويتضمن الفصلان الأخيران استعراضاً لبعض نواحي استخدام الإنتاج الزراعي الغذائي والسياسات ذات الصلة حيث يصف الفصل السابع آخر التطورات في قطاع الأغذية الزراعية ويتضمن معلومات حول أدوار القطاع العام والخاص والمشارك في تصنيع السلع الغذائية المحلية مع إعطاء لمحة عن قطاعات تصنيع غذائي مختارة. أما الفصل الثامن فيعرض واقع الأمن الغذائي في سورية وتطور توفر المواد الغذائية في ضوء بيانات الإنتاج والتجارة، كما يناقش الاستهلاك الغذائي في سورية ومقارنته مع دول أخرى، ويلقي الضوء على المشاريع الداعمة للأمن الغذائي، ومؤشرات الأمن الغذائي في سورية.

بشكل عام يمكن القول أنه تم تحقيق خطوات هامة على صعيد الأمن الغذائي في سورية بسبب توفر الغذاء واستقرار الإمدادات وتحسن إمكانية الوصول إليها خلال الفترة المدروسة. ولكن مازالت هناك معوقات في مجال تحقيق التوازن بين المصادر النباتية والحيوانية في استهلاك الغذاء من حيث الطاقة والبروتين وفي مجال تحسين كفاءة القطاع الزراعي السوري من حيث تمركز الإنتاج لأن تحقيق تمركز الإنتاج هو شرط ضروري لتحقيق المنافسة والوصول إلى الأسواق العالمية. ولوضع الاقتصاد السوري على منحى إمكانيات الإنتاج الخاص به<sup>3</sup>، ولتحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية النادرة وكفاءة القطاع الزراعي، ولتحسين الإمدادات من الغذاء وتأمين استقرارها، ولتحسين إمكانية الوصول إلى الغذاء عن طريق تحسين الدخل يجب تحسين تكامل السوق السوري مع الأسواق العربية والعالمية.

<sup>3</sup> منحى إمكانيات الإنتاج: يمثل الكمية العظمى من السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة ومستوى التقنيات المتوفرة في فترة زمنية ما (Salvatore and Diulio 1996).



## الفصل الأول- الموقع الجغرافي، الظروف المناخية، والموارد الزراعية

تسعى الحكومة في الجمهورية العربية السورية إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية من خلال تقديم الخدمات المساعدة والاستثمارات الحكومية وتحسين ظروف الإنتاج والاستثمار الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة في القطر في تحقيق القدر الكاف من الغذاء الذي يلبي متطلبات الأمن الغذائي والصناعات الوطنية ، وتشغيل اليد العاملة ، وتحقيق فائضاً للتصدير. وبناءً على ذلك يتناول هذا الفصل السياسات والظروف المؤثرة على استغلال وتطور الموارد الزراعية في سورية.

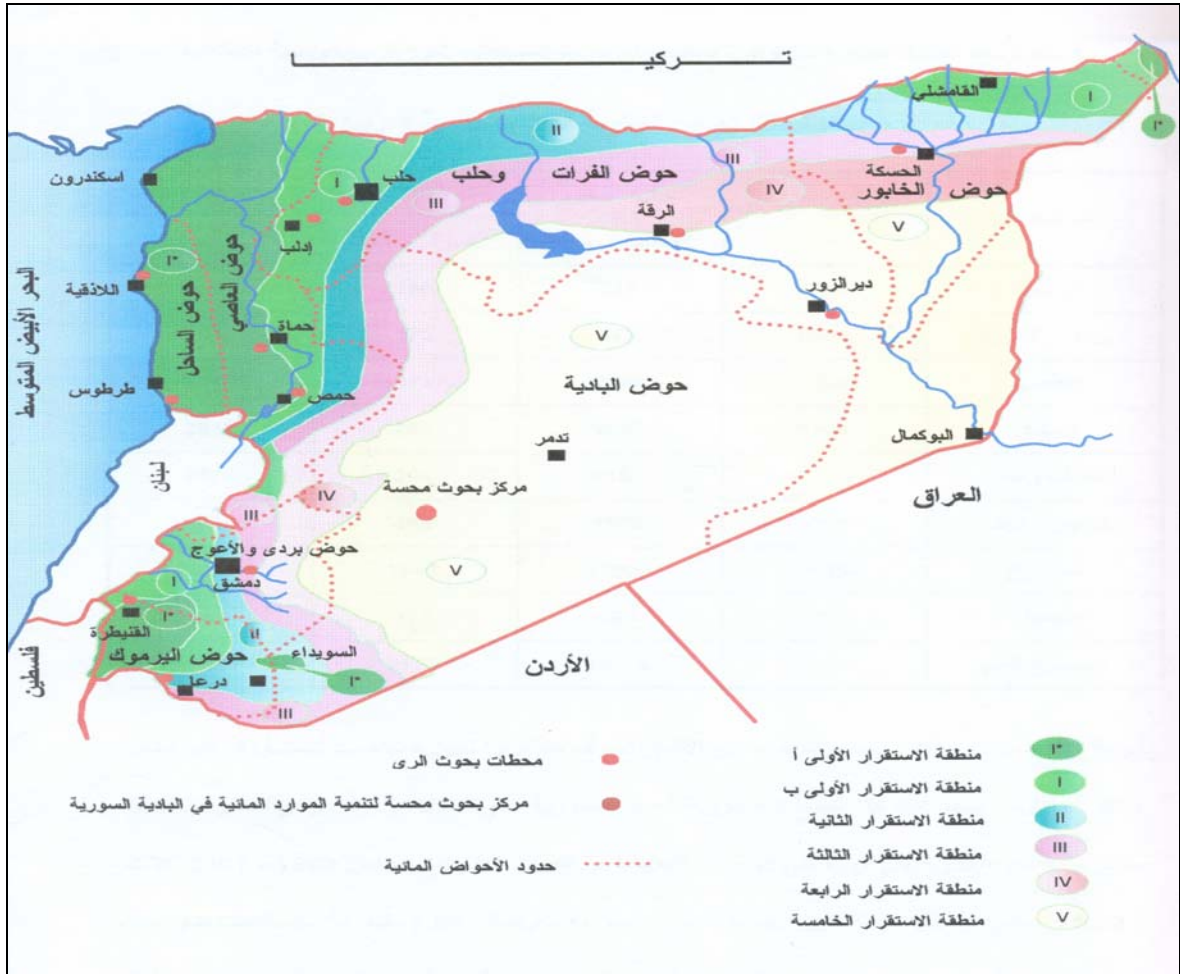
### 1-1 الموقع الجغرافي وتقسيماته

تقع سورية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، لذلك يسود فيها المناخ المتوسطي ذو الشتاء الماطر والصيف الحار والجاف يفصلهما فصلان انتقاليان (الخريف والربيع).

من الناحية المناخية يمكن تقسيم سورية إلى أربعة مناطق جغرافية (المنطقة الساحلية - المنطقة الجبلية - المنطقة الداخلية - والبادية) وخمسة مناطق استقرار زراعي تختلف في كميات الهطول المطري والزراعات القائمة فيها (المخطط 1-1)<sup>4</sup>.

تقع المنطقة الساحلية بين الجبال والبحر، وتضم المنطقة الجبلية الجبال التي تمتد من الشمال إلى الجنوب في القسم الغربي من سورية، وتتكون المنطقة الداخلية من السهول الداخلية الواقعة إلى الشرق من المنطقة الجبلية، وتقع البادية في الجنوب والشرق والتي تتكون من السهول شبه الصحراوية. وتتميز المنطقة الساحلية بارتفاع معدل الهطول المطري في الشتاء والحرارة المعتدلة في الصيف وارتفاع معدل الرطوبة النسبية. أما المنطقة الجبلية فقد يتجاوز معدل الهطول المطري فيها 600 ملم سنوياً ويكون المناخ معتدلاً في الصيف. وتتميز المنطقة الداخلية بالشتاء الماطر والصيف الحار والجاف مع اختلافات كبيرة بين درجات الحرارة اليومية القصوى والدنيا. وفي منطقة البادية تكون معدلات الهطول المطرية منخفضة ويكون فصل الصيف جافاً.

## المخطط 1-1 خارطة سورية



المصدر : الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية - مديرية الري

يمكن تقسيم سورية إلى المناطق الشمالية والشمالية الشرقية التي تتكون من محافظات الحسكة والرقعة ودير الزور وحلب وإدلب ، والمنطقة الساحلية التي تضم محافظات اللاذقية وطرطوس ، والمنطقة الوسطى التي تضم محافظات حمص وحماة والمنطقة الجنوبية التي تضم محافظات درعا والسويداء والقنيطرة ودمشق وريفها (المخطط 1-1).

من ناحية الهطول المطري والتلحي يمكن تقسيم سورية إلى المناطق التالية<sup>5</sup> :

- تهطل الثلوج بشكل منتظم على جميع المناطق التي يزيد ارتفاعها على 1500 متراً فوق سطح البحر.
- تتعرض المناطق التي يصل ارتفاعها إلى 800-1500 متراً فوق سطح البحر إلى الأمطار والثلوج.
- تتعرض معظم المناطق التي يقل ارتفاعها عن 800 متراً فوق سطح البحر لهطول الأمطار ولكن نادراً ماتتعرض لهطول الثلوج.
- تقل هطول الأمطار في مناطق البادية.

<sup>5</sup> المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2001 و 2005 و المركز الوطني للسياسات الزراعية - واقع الغذاء والزراعة 2002.

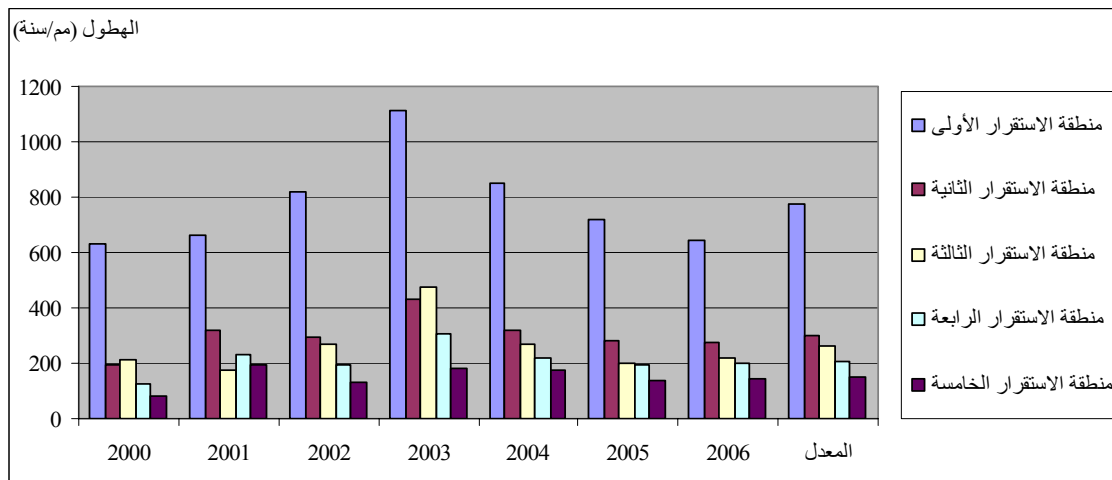
## 2-1 الظروف المناخية

### 1-2-1 الهطول والجفاف

يؤثر معدل الهطول المطري و توقيته ومكانه بشكل كبير على الفعاليات الزراعية والإنتاج الزراعي بشكل عام. وينطبق هذا الحال بشكل خاص على سورية حيث تشكل الزراعة البعلية حوالي 70% من إجمالي المساحات المزروعة.

كانت معدلات الهطول العام و كميات الأمطار مقبولة في كافة مناطق الاستقرار خلال الفترة 2000-2006 مع ملاحظة أن أعظم كميات الهطول كانت في عام 2003 (الشكل 2-1).

الشكل 2-1 تطور كميات الهطول السنوية حسب مناطق الاستقرار الزراعي، 2000-2006 (مم/سنة)



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

لدى مقارنة الهطول المطري للأعوام 2000، 2004، 2005 حسب المحطات المطرية في المحافظات يلاحظ تحسن في كميات الهطول المطري ونسبة الهطول في بعض المحطات وانخفاضها في المحطات الأخرى (الجدول 1-1). أما كميات ونسب الهطول في عام 2005 فقد انخفضت عن مثيلاتها في عام 2004 عدا محطة صافيتا التي شهدت تحسناً. ولدى مقارنة كميات الهطول بين عامي 2006 و 2005 يلاحظ وجود تحسن في أغلب المحطات المطرية.

الجدول 1-1 تطور الهطول المطري حسب المحطات المطرية، 2000، 2004، 2005، 2006

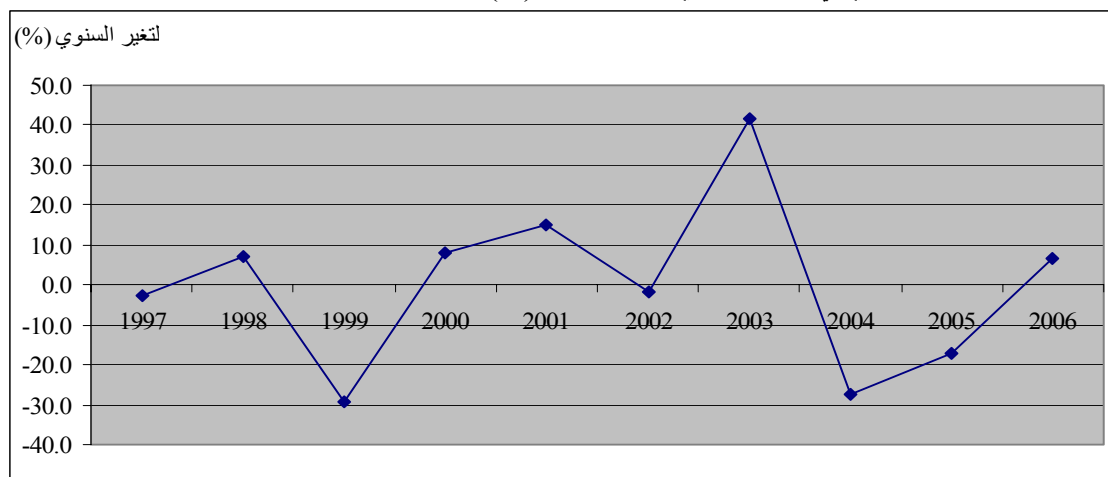
نسبة الهطول من المعدل (%)				الهطول السنوي (مم)				المحطة
2006	2005	2004	2000	2006	2005	2004	2000	
81	69	72	86	210	179	187	220	درعا
81	55	92	87	110	74	125	117	دمشق دولي
74	71	125		146	140	248		دمشق مزة
82	95	114	74	367	424	511	330	حمص
78	63	134	88	102	83	176	116	تدمر
77	93	117	96	264	319	401	327	حماء
74	69	87	67	591	550	695	534	اللاذقية
99	101	89	86	1128	1156	1071	981	صافيتا
89	74	103	85	299	247	346	286	حلب
157	73	101	85	250	117	162	135	دير الزور
44	44	117	58	415	199	464	259	القامشلي

المصدر: بالاستناد إلى بيانات المجموعة الإحصائية السنوية للمكتب المركزي للإحصاء للأعوام 2001، 2005، 2006، 2007.

تتصف سورية بشكل عام بانخفاض معدل الهطول المطري الذي انخفض بشكل كبير خلال السنوات الماضية بسبب الجفاف. لذلك تعتبر ظاهرة الجفاف من أهم المشكلات البيئية التي تتعرض لها سورية بشكل متكرر والتي تؤدي إلى انعكاسات حادة على الإنتاج الزراعي خاصة الزراعات البعلية وعلى المخزون المائي الذي يستخدم للزراعة المروية.

تعرض القطر لموجات جفاف متكررة نتيجة التقلبات الكبيرة في معدل الهطول المطري خلال الفترة 1997-2006 (الشكل 1-3)، حيث بلغ معامل الاختلاف 17% بالنسبة للمتوسط خلال هذه الفترة.

الشكل 1-3 نسبة التغير السنوي في الهطول المطري، 1997-2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006

للحد من ظاهرة الجفاف والانخفاض في معدلات الهطول المطري أقامت الحكومة مشروع الاستمطار الذي حقق زيادة في معدلات الهطول المطري تتراوح ما بين 6-16% من الهاطل الطبيعي خلال فترة إنجاز المشروع<sup>6</sup>.

وكما هي ظاهرة الجفاف فإن الهطول المطري الزائد يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي وكفاءته بسبب تشكل السيول وانجراف التربة وتشكل المستنقعات والتجمعات المائية. لذلك تسعى الحكومة إلى تجنب الآثار السلبية لهذه الظاهرة من خلال بناء السدود واستصلاح الأراضي الزراعية.

يبين الشكل 1-4 تأثير التغير في كميات الهطول على غلة الحبوب والبقول والخضار للفترة 1982-2005، حيث يلاحظ التأثير الإيجابي لكميات الهطول على الغلة.

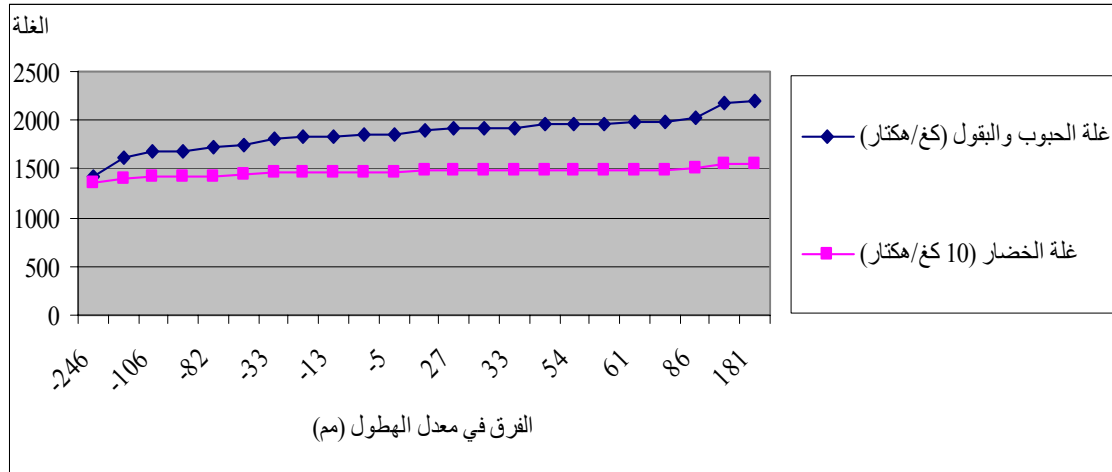
#### 1-2-2 درجات الحرارة

إن ارتفاع وانخفاض درجة الحرارة بالنسبة للمعدل السنوي يؤثر بشكل كبير على أداء القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وترتفع الفروقات اليومية بين درجات الحرارة العليا والدنيا بشكل عام في مختلف أنحاء القطر. ويرتفع ذلك الفارق بشكل كبير في المنطقتين الداخلية والبادية حيث يصل إلى 23 درجة مئوية. أما المناطق الساحلية والجبلية فهي أكثر اعتدالاً حيث يقتصر الفارق على 13 درجة. ويعتبر شهري كانون الأول وكانون الثاني أكثر الأشهر برودة بينما



شهري تموز وآب الأكثر حرارة. وفي فصل الشتاء تنخفض درجات الحرارة في بعض المناطق إلى أقل من الصفر مئوية أما في فصل الصيف فقد ترتفع إلى أكثر من 45 درجة مئوية (الجدول 1-2).

الشكل 1-4 تأثير التغير في كميات الهطول على متوسط غلة الحبوب والبقول والخضار، 2005-1982 (كغ/هكتار)



المصدر: معد التقرير بالاستناد إلى قاعدة بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمركز الوطني للسياسات الزراعية.

الجدول 1-2 تطور متوسط درجات الحرارة حسب المحافظات، 2000، 2004، 2005، 2006 (سنتيغراد)

البيان	متوسط درجة الحرارة				درجة الحرارة العظمى				درجة الحرارة الصغرى			
	2000	2004	2005	2006	2000	2004	2005	2006	2000	2004	2005	2006
درعا	17.8	18.0	17.8	17.8	42.4	40.0	38.2	40.6	2.5-	4.7-	2.3-	3.8-
دمشق	17.4	18.9	18.3	18.3	45.8	43.0	40.5	40.6	8.5-	5.0-	3.0-	5.4-
حمص	17.7	17.5	17.2	17.5	44.2	42.5	37.0	38.4	4.4-	5.6-	2.5-	4.1-
تدمر	19.5	19.4	19.1	19.5	45.6	43.6	42.7	42.6	8.2-	6.8-	4.1-	4.5-
حمّاه	18.9	18.7	18.4	18.7	45.3	45.0	41.0	41.6	3.6-	5.6-	3.4-	4.3-
اللاذقية	19.9	19.8	20.0	19.9	36.1	33.5	33.8	33.5	2.5	1.4	1.5	2.6
صافيتا	18.9	18.9	18.8	18.7	39.0	35.5	34.5	37.0	0.5	1.0-	1.2	0.4-
حلب	17.9	18.0	18.0	18.2	44.5	43.2	41.0	42.0	4.9-	5.5-	3.6-	5.6-
دير الزور	20.6	20.5	20.4	20.5	47.3	45.2	44.4	43.8	6.5-	5.5-	3.3-	4.2-
القامشلي	19.6	19.4	20.0	19.9	47.0	44.0	45.4	45.5	3.4-	4.6-	4.2-	3.0-

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السنوية للمكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة.

### 1-2-3 أثر الظواهر المناخية على الإنتاج الزراعي<sup>7</sup>

تميز الموسم الشتوي 2005/2004 بهطولات مطرية جيدة ودرجات حرارة مناسبة للنمو في شهر تشرين الثاني مما شجع المزارعين على الزراعة وتجاوز الخطة الزراعية المقررة. ولكن انحس الهطول المطري خلال شهر كانون الأول وانخفضت درجات الحرارة إلى مادون الصفر المئوي والذي استمر لفترة تجاوزت الـ 15 يوماً أدى إلى بطء في نمو المحاصيل المزروعة. هذه الظروف الجوية تحسنت خلال شهر كانون الثاني والنصف الأول من شباط مما أدى نوعاً ما إلى تحسن الحالة العامة للمزروعات. عاد الانحباس في هطول الأمطار اعتباراً من 3/10 ولغاية 4/17 وترافق بارتفاع في درجات الحرارة مما أثر سلباً على حالة المحاصيل والأشجار المثمرة وخاصة البعلية منها والمزروعة في مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة والخامسة وأدى إلى أضرار تراوحت نسبتها بين 10-100%.

<sup>7</sup> وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية الإحصاء والتخطيط - تقرير تتبع الموسم الشتوي والصيفي للموسم 2005/2004

تميز الموسم الزراعي الصيفي 2005/2004 بارتفاع درجات الحرارة لتكون أعلى من معدلاتها في معظم مناطق القطر ، والرياح الشديدة والعواصف المطرية المصحوبة بالأمطار الغزيرة والبرد مما سبب أيضاً أضرار على المحاصيل والأشجار المثمرة تراوحت نسبتها بين 5-100%.

### 3-1 الموارد الزراعية

#### 1-3-1 الموارد الطبيعية

##### 1-1-3-1 الموارد الأرضية

تعتبر الأرض ثروة طبيعية وهي أساس النشاط الزراعي وتتسم بالندرة في كلا البلدان المتقدمة والنامية ولكن ندرتها تزداد في البلدان النامية بسبب الضغط السكاني وعدم استغلال الموارد الأرضية بالشكل الأمثل والتوسع العمراني. لذلك تسعى كافة الدول إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الأرضية وإنتاجيتها بتحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف لوحدة المساحة.

لدى مقارنة تطور الأراضي الزراعية في سورية والوطن العربي خلال الفترة 2000-2004 (الجدول 3-1) يلاحظ زيادة المساحة الزراعية الكلية في الوطن العربي، و الأراضي المروية، وانخفاض المساحة البعلية. على مستوى سورية يلاحظ أيضاً زيادة المساحة الزراعية الكلية ولكن بمعدل أقل من الزيادة على مستوى الوطن العربي وكذلك مساحة الأراضي البعلية والأراضي السبات، أما الأراضي المروية فقد زادت بمعدل أعلى. هذا الاتجاه في استخدامات الأراضي انعكس على حصة الأراضي البعلية والمروية والسبات على مستوى سورية وعلى مستوى الوطن العربي حيث انخفضت حصة سورية في الأراضي الزراعية الكلية والسبات وزادت حصتها في الأراضي البعلية والمروية. مما يشير إلى تحسن كفاءة استخدام الموارد الأرضية في سورية مقارنة بالوطن العربي.

تولي الحكومة في الجمهورية العربية السورية من خلال توجهات إستراتيجية التنمية الزراعية (2001-2010) والخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) أهمية كبيرة لتحسين استغلال الأراضي الزراعية وإنتاجيتها من خلال مايلي:

- وضع خارطة بيئية زراعية اقتصادية للقطر تحدد المناطق المثلى لإنتاج المحاصيل والأشجار المثمرة تتناسب مع تصنيف الأراضي السورية ووفق الميزة النسبية وباستخدام نظام المعلومات الجغرافي.
- الاستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة واعتماد التراكيب المحصولية والدورات الزراعية التي تضمن استدامة الإنتاج وتحقيق التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني.

الجدول 1- 3 تطور الأراضي الزراعية في سورية والوطن العربي، 2000- 2004 (ألف هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	معدل النمو السنوي البسيط *%
<b>الوطن العربي</b>						
المساحة المستثمرة	65429	66689	68744	70166	69576	1.5
الأراضي البعلية	32998	31918	33827	36304	32396	0.5-
الأراضي المروية	9500	9364	9624	10131	10727	3.1
الأراضي السبات	15727	17605	17349	15963	18540	4.2
نسبة الأراضي البعلية %	50.4	47.9	49.2	51.7	46.6	2.0-
نسبة الأراضي المروية %	14.5	14.0	14.0	14.4	15.4	1.5
نسبة الأراضي السبات %	24.0	26.4	25.2	22.8	26.6	2.6
<b>سورية</b>						
المساحة المستثمرة	5352	5450	5421	5478	5526	0.8
الأراضي البعلية	3336	3282	3258	3300	3290	0.3-
الأراضي المروية	1211	1267	1333	1361	1439	4.4
الأراضي السبات	806	901	830	817	796	0.3-
نسبة الأراضي البعلية %	62.3	60.2	60.1	60.2	59.5	1.1-
نسبة الأراضي المروية %	22.6	23.2	24.6	24.8	26.0	3.6
نسبة الأراضي السبات %	15.1	16.5	15.3	14.9	14.4	1.1-
<b>حصّة سورية من الوطن العربي</b>						
المساحة الزراعية الكلية %	8.2	8.2	7.9	7.8	7.9	0.7-
الأراضي البعلية %	10.1	10.3	9.6	9.1	10.2	0.1
الأراضي المروية %	12.7	13.5	13.9	13.4	13.4	1.3
الأراضي السبات %	5.1	5.1	4.8	5.1	4.3	4.3-

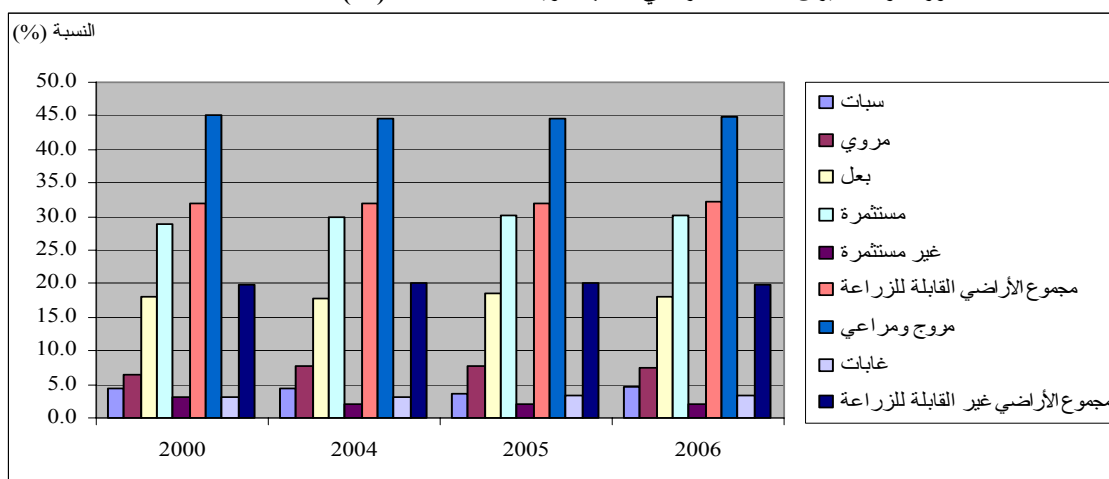
المصدر: بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية  
بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي  
\* حسب للفترة 2000-2004 واعتمد عام 2000 كسنة أساس

### ميزان استعمال الأراضي

تمتد سورية على مساحة 18.5 مليون هكتار مقسمة إلى أراضي قابلة للزراعة (مكونة من أراضي مستثمرة تشمل الأراضي المروية والبعلية والسبات، وأراضي غير مستثمرة)، وأراضي غير قابلة للزراعة (صخرية ورملية - مباني ومرافق عامة - انهار وبحيرات)، ومروج ومراعي، وغابات. في عام 2006 بلغت حصّة الأراضي القابلة للزراعة 32% من إجمالي مساحة القطر، وحصّة الأراضي غير القابلة للزراعة 20%، وحصّة المروج والمراعي 45% وحصّة الغابات 3%.

يشير تطور مكونات ميزان استعمال الأراضي (الشكل 1-5) بالمتوسط إلى زيادة حصّة الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المروية والبعلية والأراضي المستثمرة واستقرار حصّة الأراضي غير القابلة للزراعة لدى مقارنة الأعوام 2004 و 2005 و 2006 بعام 2000. إن الزيادة في الأراضي القابلة للزراعة والمساحات المروية هي نتيجة زيادة عدد الآبار والتوسع في مشاريع الري الحكومية وتقنيات الري الحديث، ومشاريع استصلاح الأراضي. ولكن لدى مقارنة عامي 2005 و 2006 بعام 2004 يلاحظ بالمتوسط انخفاض حصّة الأراضي المروية والسبات والأراضي غير القابلة للزراعة والأراضي غير المستثمرة وزيادة حصّة الأراضي البعلية والمستثمرة والأراضي القابلة للزراعة وثبات حصّة المروج والمراعي والغابات (الجدول 1-4). يعزى الانخفاض في الأراضي المروية إلى انخفاض القدرة الإروائية. وبشكل عام وبالرغم من انخفاض الأراضي المروية فهناك تحسن عام في الأداء.

الشكل 1-5 تطور مكونات ميزان استعمال الأراضي كنسب مئوية، 2000-2006 (%)



المصدر : بالاستناد إلى بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

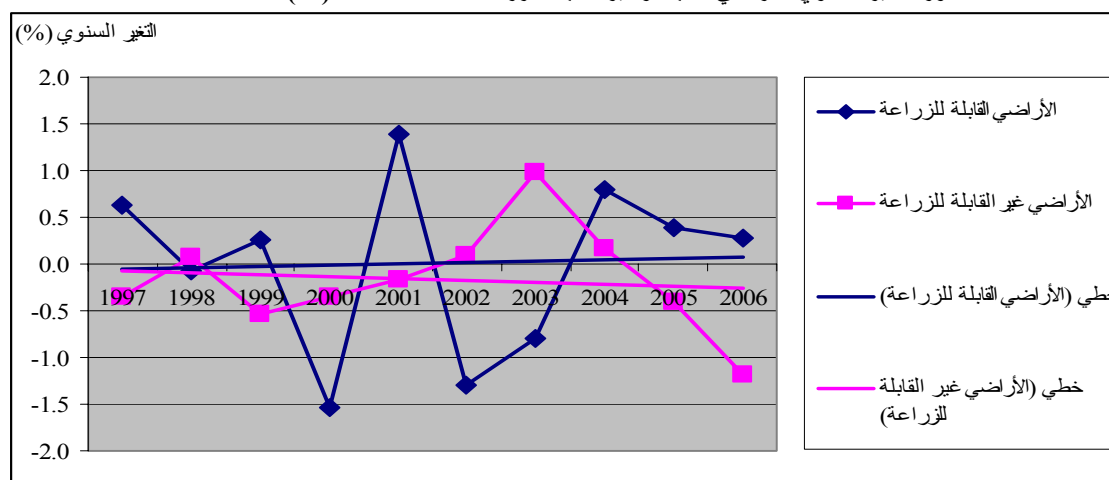
الجدول 1-4 تطور الأراضي القابلة للزراعة وغير القابلة للزراعة، 2000-2006 (ألف هكتار ، %)

البيان	2000	2004	2005	2006	التغير السنوي % 2004/2005	التغير السنوي % 2005/2006	معدل النمو السنوي البسيط % 2006/2000
الأراضي القابلة للزراعة	5906	5910	5933	5950	0.4	0.3	0.1
الأراضي المستثمرة	5353	5526	5562	5587	0.7	0.4	0.7
سقي	1211	1439	1426	1402	0.9-	1.7-	2.5
بعل	3336	3291	3446	3340	4.7	3.1-	0.02
سيات	806	796	690	845	13.3-	22.5	0.8
الأراضي المزروعة فعلاً	4547	4730	4872	4743	3.0	2.6-	0.7
الأراضي غير المستثمرة	553	384	371	362	3.4-	2.4-	6.8-
الأراضي غير القابلة للزراعة	3697	3736	3721	3677	0.4-	1.2-	0.1-

المصدر : بالاستناد إلى بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

إن تطور التغير السنوي للأراضي القابلة للزراعة وغير القابلة للزراعة خلال الفترة 1996-2006 (الشكل 1-6) يبين وجود تغيرات طفيفة في الأراضي القابلة للزراعة سلباً وإيجاباً وبتجاه عام متزايد، أما فيما يخص الأراضي غير القابلة للزراعة فقد أخذت اتجاهاً متزايداً حتى عام 2003 ثم بدأت بالتناقص مما يشير إلى تحسن في الأداء.

الشكل 1-6 تطور التغير السنوي للأراضي القابلة وغير القابلة للزراعة، 1996-2005 (%)



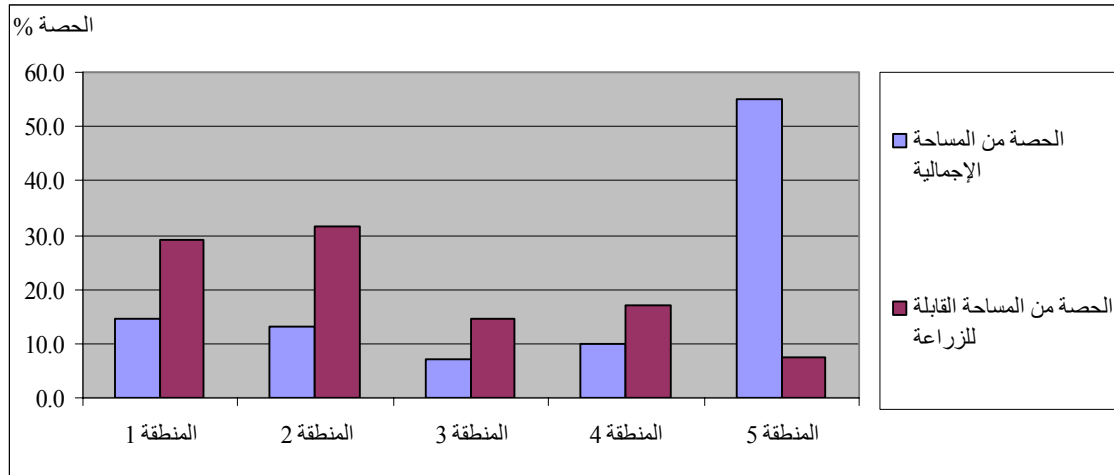
المصدر : بالاستناد إلى بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

في خطة عام 2007 بلغت المساحة المخططة للأراضي القابلة للزراعة 6032 ألف هكتار منها 4157 ألف هكتار بعل و 1506 ألف هكتار مروي، وللأراضي غير القابلة للزراعة 3645 ألف هكتار. أي يتوقع زيادة الأراضي القابلة للزراعة (الأراضي المزروعة بعل، والأراضي المروية) وانخفاض الأراضي غير القابلة للزراعة.

وبناءً على ماتقدم يتباين استخدام الأراضي الزراعية من سنة إلى أخرى وحسب مناطق الاستقرار الزراعي<sup>8</sup> والمحافظة اعتماداً على خطط الإنتاج الزراعي السنوية والظروف المناخية واستجابة المزارعين لظروف السوق والسياسات.

يبين الشكل 1-7 توزيع أراضي الجمهورية العربية السورية والأراضي القابلة للزراعة حسب مناطق الاستقرار الزراعي لعام 2005. يلاحظ أن منطقة الاستقرار الخامسة لها الحصة الأكبر من المساحة (55.2%) والحصة الأقل من المساحة القابلة للزراعة (7.3%).

الشكل 1-7 توزيع أراضي الجمهورية العربية السورية والأراضي القابلة للزراعة حسب مناطق الاستقرار الزراعي، 2005



المصدر: بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2006

يلاحظ من الجدول 1-5 زيادة الأراضي المزروعة فعلاً (المروية والبعليّة) وزيادة الأراضي المروية في جميع مناطق الاستقرار الزراعي للفترة 2000-2005، أما الأراضي البعلية فقد شهدت انخفاضاً في مناطق الاستقرار الأولى والثانية والثالثة.

يبين الشكل 1-8 توزيع الأراضي القابلة للزراعة على المحافظات. يلاحظ من الشكل تركيز المساحة القابلة للزراعة في محافظات الحسكة (24%)، وحلب (20%)، والرقّة (14%).

تحسنت إنتاجية وريعية وحدة المساحة خلال الفترة 2000-2006 بالغة معدل نمو سنوي قدره 3.3% و 3.8% على التوالي كما هو واضح من الجدول 1-6 بسبب السياسات والخدمات الحكومية وجهود المزارعين، مما انعكس إيجاباً

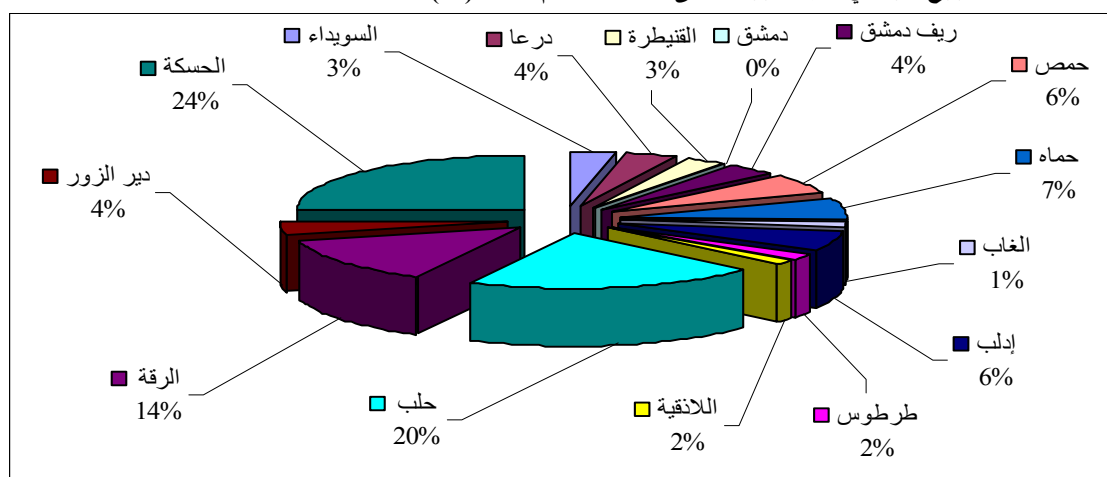
على مستوى الدخل الزراعي. يلاحظ من الجدول أيضاً أن جميع المؤشرات المذكورة في الجدول شهدت تحسناً بين عامي 2005 و 2004 وبين عامي 2005 و 2006 (عدا المساحة المزروعة فعلاً).

الجدول 1- 5 تطور الأراضي المروية والبلدية حسب مناطق الاستقرار الزراعي، 2000- 2005 (ألف هكتار)

البيان	2000	2004	2005	التغير % 2004/2005	معدل النمو السنوي البسيط % 2005-2000
الأراضي المروية	1210	1439	1426	0.9-	3.3
منطقة 1	410	462	462	0.0	2.4
منطقة 2	358	412	370	10.2-	0.7
منطقة 3	97	119	128	7.6	5.7
منطقة 4	112	136	142	4.4	4.9
منطقة 5	233	310	324	4.5	6.8
الأراضي البلدية	3337	3290	3447	4.8	0.7
منطقة 1	1100	1059	1078	1.8	0.4
منطقة 2	1305	1152	1218	5.7	1.4
منطقة 3	561	502	544	8.4	0.6
منطقة 4	366	550	590	7.3	10.0
منطقة 5	5	27	17	37.0-	27.7
المجموع	4547	4729	4873	3.0	1.4

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.  
\* حسب للفترة 2005-2000 (سنة الأساس 2000).

الشكل 1- 8 توزع الأراضي القابلة للزراعة على المحافظات لعام 2005 (%)



المصدر: بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2006.

الجدول 1- 6 تطور إنتاجية وريعية وحدة المساحة بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000- 2006

البيان	الوحدة	2000	2004	2005	2006	التغير % 04/05	التغير % 05/06	معدل النمو السنوي البسيط % 06-00
الإنتاج المحلي الزراعي الإجمالي	مليار ل.س	340.6	373.5	398.1	432.7	6.6	8.7	4.1
الناتج المحلي الزراعي الإجمالي	مليار ل.س	223.7	246.3	265.5	292.5	7.8	10.2	4.6
المساحة المزروعة فعلاً	ألف هكتار	4546.5	4729.4	4872.5	4742.6	3.0	2.7-	0.7
إنتاجية وحدة المساحة	ل.س/هكتار	74915	78974	81703	91237	3.5	11.7	3.3
ريعية وحدة المساحة	ل.س/هكتار	49203	52078	54489	61675	4.6	13.2	3.8

المصدر: حسبت بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السنوية للمكتب المركزي للإحصاء لعام 2006 وقاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.  
حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 (سنة أساس 2000).  
الإنتاجية = الإنتاج/المساحة.  
اريعية = الناتج/المساحة.



إن التحسن المذكور أعلاه في أداء القطاع الزراعي مرهوناً بعدة عوامل نذكر من أهمها في مجال استخدامات الأراضي:

### نوعية التربة

يمكن تصنيف التربة السورية إلى أتربة البحر الأبيض المتوسط الحمراء (5%)، والأتربة الحمراء والبنية الداكنة (12%)، وأتربة السينامونيك (26%)، والأتربة الصحراوية (22%)، والأتربة الجبسية (30%)، والأتربة اللحية، والأتربة المشككة من المياه الجوفية (5%)<sup>9</sup>. إن التغير في مواصفات التربة جراء استغلال الأراضي الزراعية له أثر كبير على كفاءة استخدام الموارد الأرضية.

### حيازة الأراضي وبنية الحيازات وتنظيم العلاقات الزراعية

تدل التجارب العالمية على أن كلاً من المزارع الصغيرة والكبيرة جداً تشهد تدنياً في الإنتاجية، لذلك يعتبر الوصول إلى حجم المزرعة الأمثل من الأمور الملحة جداً لتأمين دخل معقول للمستثمر الزراعي مع العلم أن الوصول إلى هذا الحجم ليس بالأمر السهل خاصة في البلدان النامية بسبب الضغط السكاني والعادات المتوارثة<sup>10</sup>.

وبناءً على ماتقدم يمكن إيجاز آثار تفتت الحيازة على أداء النشاط الزراعي بما يلي :

- زيادة التكاليف المزرعية وعرقلة استخدام الآلة.
- نشوء مشكلات اجتماعية مثل الاختلاف على الحدود .
- عرقلة التحسينات العقارية الجماعية .

ولمعالجة الآثار السلبية المذكورة أعلاه وتحسين كفاءة استخدام الأراضي والدخول الزراعية لجأت الدول المتقدمة إلى تجميع الأراضي الزراعية على شكل قطع واسعة منتظمة الأبعاد تتوافر لها الشروط الأكثر ملائمة سواء في الوصول إليها أو في تأمين الخدمات والمستلزمات بالشكل الأمثل (مثل مياه الري وتحسين مياه الصرف).

ينطلب واقع العمل في سورية تجميع الأراضي الزراعية لتحقيق الأهداف التالية :

- زيادة كفاءة استخدام الآلات الزراعية وتحسين مستوى المكننة الزراعية .
- تنظيم عمليات الوقاية والمكافحة وزيادة فعاليتها واقتصاديتها .
- تنظيم عمليات الري والصرف الخاصة بالأراضي الزراعية ورفع كفاءة تنفيذها .
- تحسين الخدمات الحكومية فيما يخص توزيعها واستخدامها .
- تنفيذ الدورات الزراعية المتكاملة بحيث يتاح أفضل استثمار للأرض حسب واقعها الطبيعي والإنتاجي.

- خلق فرص عمل جديدة وتشغيل السكان الريفيين وزيادة دخولهم وبالتالي زيادة الدخل القومي بشكل عام .

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه يجب أن يشمل التجميع الزراعي ليس فقط الدورات الزراعية والقيام بالعمليات الزراعية وإنما يجب أن يتعداه إلى إقامة المشاريع الإنتاجية المشتركة كإقامة منشآت تربية الحيوان ومشاريع الري المشتركة والتصنيع الزراعي ونشر فكر التعاون الإنتاجي وإنشاء الاتحادات النوعية.

تأثر نظام حيازة الأراضي<sup>11</sup> السائد حالياً في سورية بالثورات الفلاحية الجماعية التي قامت خلال الاحتلال العثماني والفرنسي وفيما بعد بقانون العلاقات الزراعية رقم 134 وقانون الإصلاح الزراعي رقم 161 الذين صدرا في عام 1958 خلال فترة الوحدة بين مصر وسورية حيث تمت إعادة توزيع حوالي 22% من الأراضي القابلة للزراعة بناءً على سقف حيازة معين على المزارعين الذين حصلوا على حقوق تشبه حقوق الملكية . لاحقاً تم تعديل القانون رقم 134 بالقانون رقم 56 تاريخ 2004/12/29.

حالياً يتم استثمار معظم الأراضي من قبل القطاع الخاص مع أن للدولة دور هام كمالك ومنظم . وينطبق هذا الأمر على حقوق استخدام أراضي البادية وكذلك على حقوق المستفيدين من الإصلاح الزراعي (يجري حالياً عملية تملك للمستفيدين من الإصلاح الزراعي). وقد يؤدي تحسين نظم المتابعة والمزيد من منح المسؤوليات للمستخدمين المباشرين للأراضي إلى تخفيف العبء الإداري الذي تتحمله الدولة دون التأثير على دورها الهام في الرقابة والمتابعة.

من ناحية الحيازة فإن القسم الأكبر من الأراضي القابلة للزراعة يعود إلى القطاع الخاص (يشمل القطاعين الخاص والتعاوني) ، بينما تعود ملكية الأراضي غير القابلة للزراعة إلى القطاعين العام والخاص . أما المراعي والغابات تعتبر ملكية عامة تشرف الدولة على استثمارها أو على السماح باستثمارها<sup>12</sup> .

يبين الجدول 1- 7 تطور توزيع الأراضي القابلة للزراعة بين القطاعات المختلفة - العام والخاص والتعاوني (المقصود بالتعاون ملكية الأعضاء التعاونيين ولكن استثمارها خاص) - كمساحة ونسبة مئوية خلال الفترة 2000 - 2006 حيث يتبين أن حصة القطاع العام قليلة جداً بالنسبة لحصة القطاعين الآخرين. وخلال نفس الفترة انخفضت حصة القطاع العام بشكل ملحوظ (-49.5%) بينما زادت حصة القطاع التعاوني والخاص بنسبة طفيفة.

ازداد عدد الحيازات في سورية مع زيادة عدد السكان مما أدى إلى زيادة الضغط على الأراضي و سبب الاختفاء العملي للمزارع الكبيرة التقليدية وسيادة الحيازات الصغيرة والمتوسطة ووجود المزارعين الصغار (الجدول 1-8)<sup>13</sup>.

يبين الجدول 1-9 تطور حصة الفرد من المساحات المزروعة خلال الفترة 2000-2006 حيث يتبين انخفاض حصة الفرد من المساحة المزروعة نتيجة زيادة عدد السكان (2.5% سنوياً) بمعدل أعلى من التوسع في المساحة المزروعة

2002

2001

11

-2002

12

.1994

2004

13

(0.7% سنوياً) بسبب الإمكانيات المحدودة للتوسع الأفقي . أما لدى مقارنة عام 2005 بعام 2004 يلاحظ ازدياد حصة الفرد من الأراضي المزروعة بسبب زيادة المساحة المزروعة بمعدل أعلى من عدد السكان، وتعكس هذه النسب لدى مقارنة عامي 2006 و 2005 مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد.

الجدول 1-7 تطور توزيع الأراضي القابلة للزراعة حسب القطاعات، 2000-2006

البيان	المساحة (الف هكتار)				الحصة (%)		
	عام	تعاوني	خاص	المجموع	عام	تعاوني	خاص
2000	84	2470	3351	5905	1.4	41.8	56.7
2001	60	2490	3438	5988	1.0	41.6	57.4
2002	57	2501	3352	5910	1.0	42.3	56.7
2003	55	2497	3311	5863	0.9	42.6	56.5
2004	13	2556	3341	5910	0.2	43.2	56.5
2005	14	2537	3382	5933	0.2	42.8	57.0
2006	1.4	2512	3437	5950	0.0	42.2	57.8
التغير % (2004/2005)	7.7	0.7-	1.2	0.4	7.3	1.1-	0.8
التغير % (2005/2006)	90.0-	1.0-	1.6	0.3	90.0-	1.3-	1.3
معدل النمو السنوي البسيط %	49.5-	0.3	0.4	0.1		0.2	0.3

المصدر : حسب بناءاً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2006  
\* حسب للفترة 2006-2001 واعتمد عام 2000 كسنة أساس.

الجدول 1-8 التوزيع النسبي لحجم المزرعة لعام 1994 (%)

البيان	التوزيع %
حتى 1 هكتار	34
2-1 هكتار	22
4-2 هكتار	11
6-4 هكتار	12
10-6 هكتار	7
20-10 هكتار	9
20 هكتار وما فوق	5

1994.

الجدول 1-9 تطور حصة الفرد من المساحة المزروعة، 2000-2006

البيان	الوحدة	2000	2004	2005	2006	الرقم القياسي 2004/2005 %	الرقم القياسي 2005/2006 %	معدل النمو السنوي 2006-2000 %
المساحة المزروعة	الف هكتار	4547	4729	4873	4743	103	97	0.7
عدد السكان	الف نسمة	16320	18138	18356	18941	101	103	2.5
نصيب الفرد	هكتار/ الفرد	0.279	0.261	0.265	0.250	102	94	1.8-

المصدر : بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

وتنطوي المتوسطات المشار إليها أعلاه على فروقات بين المناطق ومناطق الاستقرار الزراعي. ويبين الجدول 1-10 أن وسطي الحيازة وقطع الأرض أكثر انخفاضاً في منطقة الاستقرار الزراعي الأولى منه في المناطق الأخرى. وقد يفسر هذا في ارتفاع الضغط السكاني في هذه المنطقة والذي يدعمه ارتفاع الإنتاجية الناجم عن وفرة الهطول المطري. ويجب ملاحظة أن منطقتي الاستقرار الرابعة والخامسة تحتويان على مساحات كبيرة من المراعي المفتوحة الاستخدام من قبل مربّي الثروة الحيوانية.

هناك فروقات ملحوظة في الحيازات من الناحية الجغرافية وعلى مستوى المحافظات حيث تتميز طرطوس واللاذقية بالحيازات الصغيرة بينما تتميز حلب والرقّة والحسكة بالحيازات الكبيرة (الجدول 1-11). يلاحظ أن هناك تفتت في الحيازة على مستوى القطر خلال الفترة 1970-1994 عدا محافظة الرقة. خلال الفترة 1970-1981 يلاحظ أيضاً

تفتت حجم الحيازة في كافة المحافظات عدا محافظتي دمشق والرقّة. أما خلال الفترة 1981-1994 فيلاحظ تجمع الحيازات في محافظات حمص - إدلب - حلب - الرقة - دير الزور. بالنسبة لعدد الحائزين يلاحظ زيادة عدد الحائزين على مستوى القطر وفي كافة المحافظات عدا محافظة ريف دمشق.

الجدول 1- 10 الحيازات والقطع والمساحة حسب مناطق الاستقرار الزراعي لعام 1994

البند	الوحدة	المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4	المنطقة 5	الإجمالي
عدد الحيازات	حيازة	306854	128692	35582	28968	73097	573193
عدد القطع	قطعة	1038163	393251	103050	74535	149973	1758974
إجمالي المساحة	هكتار	1472569	1692050	542761	409651	570516	4687547
وسطى حجم الحيازة	هكتار	4.80	13.15	15.25	14.14	7.80	8.18
وسطى حجم القطعة	هكتار	1.42	4.30	5.27	5.50	3.80	2.66

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

الجدول 1- 11 عدد الحائزين وحجم الحيازة حسب المحافظات، 1981-2004 (هكتار)

البيان	عدد الحائزين						متوسط حجم الحيازة		
	1970	1981	1994	2004	1970	1981	1970	1981	1994
السويداء	16820	15792	23286	25702	12.2	8.0	7.6	8.0	7.6
درعا	27355	20857	30432	38025	13.2	9.9	7.0	9.9	7.0
القيطية	1776	2264	4379	6059	8.6	6.3	4.9	6.3	4.9
مدينة دمشق	4512	5047	7367	5104	6.9	6.9	3.0	6.9	3.0
ريف دمشق	44392	32371	41492	38972	3.8	3.9	3.4	3.9	3.4
حمص	45282	40107	50370	56497	12.6	8.3	8.4	8.3	8.4
حمه	52706	51063	65909	68032	10.0	7.3	6.9	7.3	6.9
إدلب	44602	46985	55654	59750	6.7	5.2	5.5	5.2	5.5
طرطوس	42165	42278	58773	69626	2.7	2.1	1.8	2.1	1.8
اللاذقية	44803	36525	48208	53888	2.5	4.7	2.0	4.7	2.0
حلب	95401	85927	96832	96910	14.2	11.0	12.3	11.0	12.3
الرقّة	26815	21598	27824	36398	22.1	22.8	27.9	22.8	27.9
دير الزور	30184	29525	42042	47411	9.5	3.6	5.3	3.6	5.3
الحسكة	50540	55162	61089	57997	36.9	19.1	18.3	19.1	18.3
الإجمالي	527899	485501	613657	660371	11.8	8.5	8.2	8.5	8.2

المصدر: بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2006.

هناك توزيع غير متناسب في حجم الحيازة حيث أن 35.7% من الحائزين تستثمر مساحات تقل عن الهكتارين وتشكل حوالي 4% من إجمالي المساحة، و 2% من الحائزين الذين تزيد مساحات مزارعهم عن 50 هكتار يستثمرون 23% من إجمالي المساحة، و 20.7% من الحائزين الذين تتراوح مساحات مزارعهم بين 10-50 هكتار يستثمرون نصف إجمالي المساحة تقريباً<sup>14</sup>.

إن صغر حجم المزارع وتشتت الأراضي قد خلق مشكلة أمام الاستخدام الكفء للموارد ومكنة الزراعة مما جعل استدامة توليد الدخل أمراً صعباً على المزارعين الصغار الذين يعتمدون بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيس للعيش. حيث ازداد عدد الحائزين بنسبة 25% في الفترة الماضية (30 سنة) نتيجة لنظام الإرث بشكل رئيس والذي ترافق مع زيادة قليلة في المساحات الجديدة مما أدى إلى صغر المساحات المستثمرة.

## مكننة الأراضي الزراعية

تسعى الحكومة إلى تشجيع استخدام الآلات الزراعية حيث يتبين ذلك من زيادة أعداد الجرارات والحصادات الدراسات. ولكن المكننة الزراعية حالياً تطبق فقط على محاصيل الحبوب خاصة القمح والشعير . يبين الجدول 1- 12 تطور أعداد الجرارات لوحدة المساحة و درجة المكننة لمحاصيل القمح والشعير (أعداد الحصادات الدراسات لوحدة المساحة). يتبين من الجدول 1- 13 زيادة درجة المكننة الخاصة بمساحات القمح والشعير بسبب زيادة أعداد الجرارات والحصادات الدراسات حيث زادت أعدادها لكل ألف هكتار خلال الفترة 2000- 2006 بنسبة 7.02% و 15.63% على التوالي. ولكن لدى مقارنة عام 2005 بعام 2004 يلاحظ انخفاض درجة المكننة بالنسبة للجرارات وعدم وجود تحسن فيما يخص الحصادات الدراسات. أما بين عامي 2006 و 2005 فهناك تحسن.

الجدول 1- 12 تطور درجة المكننة للقمح والشعير، 2000 - 2006

البيان	الوحدة	2000	2004	2005	2006	نسبة التغير % 04/05	نسبة التغير % 05/06	نسبة التغير % 00/06
عدد الجرارات	عدد	97660	104583	106131	107946	1.48	1.71	10.53
عدد الحصادات الدراسات	عدد	4734	5335	5651	5724	5.92	1.29	20.91
مساحة القمح والشعير	ألف هكتار	2996	3122	3231	3094	3.49	4.24-	3.27
عدد الجرارات لوحدة المساحة	جرار/ألف هكتار	32.6	33.5	32.8	34.9	2.09-	6.37	7.02
عدد الحصادات لوحدة المساحة	عدد/ألف هكتار	1.6	1.7	1.7	1.9	0	8.83	15.63

المصدر : حسابات معد التقرير استناداً لبيانات المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - اعداد مختلفة - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

## استصلاح الأراضي الزراعية

تقوم كل من وزارتي الري والزراعة بتنفيذ عمليات استصلاح الأراضي، حيث تقوم وزارة الري باستصلاح الأراضي في المناطق المروية وبناء السدود وإقامة شبكات الري الحكومية وإن وسطي المساحات المستصلحة سنوياً بحدود 20 ألف هكتار. بينما تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي باستصلاح الأراضي الجبلية والهضابية لزراعتها بالأشجار المثمرة والمحاصيل وحسب الملائمة البيئية حيث بلغ متوسط المساحات المستصلحة في السنوات الأخيرة بحدود 20-25 ألف هكتار وذلك من خلال مجموعة من مشاريع التنمية الريفية التي تعمل بعدة مكونات كاستصلاح الأراضي والتنمية الريفية الشاملة وتأمين القروض للمناطق المستهدفة ومعظم هذه المشاريع ممولة خارجياً على شكل قروض ومن أهم هذه المشاريع: مشروع التشجير المثمر، مشروع التشجير المثمر الثاني بالقيطرة، مشروع الحزام الأخضر، مشروع تطوير التشجير المثمر (الشهيد علي العلي)، مشروع تنمية المنطقة الجنوبية (المرحلة الأولى والثانية)، مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص، مشروع تطوير المنطقة الوسطى والساحلية.

يبين الجدول 1- 13 تطور المساحات المستصلحة الإجمالية للمشاريع المذكورة أعلاه الخاصة بالأشجار المثمرة والمحاصيل خلال الفترة 2000- 2006 . حيث يتبين انخفاض المساحات المستصلحة الخاصة بالأشجار المثمرة بمعدل سنوي قدره 2.07% وزيادة المساحات المستصلحة الخاصة بالمحاصيل بشكل ملحوظ بمعدل نمو سنوي قدره (14.48%) مما انعكس إيجاباً على المساحة المستصلحة الإجمالية (+0.52%). وبمقارنة عامي 2005 و 2004

يلاحظ تحسن المساحة المستصلحة للأشجار المثمرة وانخفاض المساحة المستصلحة للمحاصيل. أما بين عامي 2006 و 2005 يلاحظ انخفاض المساحة المستصلحة لكافة المؤشرات.

الجدول 1- 13 تطور المساحات المستصلحة للأشجار والمحاصيل، 2000-2006 (هكتار، %)

البيان	2000	2004	2005	2006	التغير % 2004/2005	التغير % 2005/2006	معدل النمو السنوي البسيط % 2006-2000
أشجار	22141	19715	20584	19528	4.41	5.13-	2.07-
محاصيل	2721	8464	8436	6124	0.33-	27.4-	14.48
إجمالي	24862	28179	29020	25652	2.98	11.61-	0.52

المصدر : بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2005.

### تدهور الموارد الأرضية وحمايتها والمشاكل البيئية

تزايدت اهتمامات الدول العربية بالتنمية البيئية في إطار الجهود التي تبذلها لتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث سعت إلى استحداث الأطر المؤسسية لتحقيق التكامل بين متطلبات حماية البيئة وأهداف التنمية المستدامة. غير أن أوضاع البيئة في الدول العربية تتأثر بشكل مباشر بعدة عوامل، بعضها يعود للأوضاع الناجمة عن العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، وبعضها الآخر للسياسات الاقتصادية المتبعة في العديد من الدول العربية. فمن جانب تأثيرات العوامل الطبيعية والاقتصادية، فإن تناقص مصادر المياه المتجددة، والاستنزاف السريع وتدهور نوعية مياه الشرب، وتفاقم مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي والصناعي الملوث في المجاري المائية، وتدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة، وتزايد التصحر كلها عوامل تساهم في تدهور البيئة<sup>15</sup>.

وقد تم مؤخراً تحديد الأهمية النسبية للقضايا البيئية في سورية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البنك الدولي) على الشكل التالي: تدهور التربة - التوسع العمراني غير المنظم - عدم التخلص من النفايات الصلبة بطريقة مناسبة أو ملائمة -- تلوث ونضوب الموارد المائية - وانخفاض نوعية المياه. ومن الانعكاسات الرئيسة لتدهور التربة وتلوثها تكمن في خسارة خصوبة التربة نتيجة للحت والتعرية والتملح، وتدهور المراعي الطبيعية وخسارة الغابات.

تعاني 17-59% من الأراضي في سورية من بعض التدهور والتصحر. حيث يعتبر حث المياه والرياح من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على تدهور التربة. ففي شرق سورية تتجرف الرمال والذرات الثقيلة مما يؤدي إلى مشكلات خطيرة في بعض المناطق، فعلى سبيل المثال أدى انجراف الرمال إلى خسائر في الأراضي المروية وبعض المنازل في وادي الفرات. كما أن عمليات الري غير الملائمة تؤدي إلى مشكلات الغدق والتملح حيث تظهر مشكلة تراكم الأملاح في الأراضي المروية بشكل متكرر وخاصة في حوض الفرات<sup>16</sup>. وتشكل الزراعة مصدراً من مصادر التلوث بالنترات والفوسفات حيث ترشح الأسمدة إلى المياه الجوفية وقد أغلقت الكثير من الآبار العامة لهذا السبب في الماضي.

على الرغم من أن الأراضي الزراعية محمية بشكل مبدئي من التطور العشوائي بموجب القوانين والأنظمة النافذة إلا أنه تم التوسع العمراني على مساحة لا بأس بها سواء أكان بموجب ترخيص قانوني أو غير قانوني.

لقد تلوثت المساحات المحيطة بالمدن الصناعية بسبب رمي النفايات الصناعية ونفث المواد الملوثة. وعلى وجه التحديد فإن المساحات القريبة من مصافي النفط (حمص وبانياس) وجزء من المساحات الخضراء حول دمشق قد تلوثت بشكل حاد ، مما يستدعي ضرورة معالجة هذه المساحات رغم التكلفة المرتفعة لمنع المزيد من المشكلات البيئية خاصة تلوث المياه الجوفية. كما أدت الصناعات الثقيلة إلى تلوث التربة حول حمص وخاصة من صناعات سماد الفوسفات حيث أن تلك المنطقة معرضة للخطر بشكل خاص نظراً لنفاذية التربة الواقعة فوق طبقات مياه الشرب الضحلة. مما قد يساهم في رفع معدلات المعادن الثقيلة عن الحد المسموح بها في المزروعات<sup>17</sup>.

من الناحية المناخية يتعرض جزء كبير من سورية وهي مناطق الاستقرار الرابعة والخامسة (المنطقة الهامشية) والبادية (ما يعادل 55% من مساحة سورية) إلى الجفاف حيث تقل معدلات الأمطار عن 200 ملم/سنة. كما تتعرض هذه المنطقة رغم هشاشة تربتها إلى ضغوط استثمارية كبيرة كالرعي الجائر نتيجة لزيادة الحمولة الرعوية في الهكتار الواحد وكذلك انخفاض نسبة النباتات الرعوية واحتطاب الشجيرات الرعوية والتوسع الكبير في زراعة أراضيها. كل ذلك أدى إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية كالتعرية الريحية الشديدة تمثلت في عواصف غبارية وتشكيل الكثبان والكثيبات الرملية. كما تعرضت ترب المناطق الساحلية إلى تدهور وانجراف مائي شديد نتيجة زوال مساحات واسعة من الغطاء النباتي العشبي والشجري وتحريك ترب المناطق المنحدرة بغية زراعتها مما أدى إلى ضياع وانجراف كميات كبيرة من هذه الترب التي تشكلت على مدى السنين. وتعود أسباب تدهور التربة إلى فقدان الغطاء النباتي بسبب العديد من النشاطات البشرية المخلة بالتوازن البيئي كاستغلال حزام البادية في زراعة المحاصيل وتملح الأراضي وحرائق بعض مساحات الغابات.

إن قضية تدهور الأراضي والتصحر تأتي في أولويات اهتمام الحكومة السورية حيث بذلت جهود متواصلة للحد من هذه الظاهرة ودرء أثارها السلبية. وعليه فقد تم اتخاذ تدابير منع زراعة أراضي البادية بتنفيذ القرار الصادر عام 1993 بمنع فلاحه البادية والذي طبق بشكل كامل في عام 1996. وتم تنفيذ العديد من المشروعات المتعلقة بمكافحة التصحر ضمن مشروع التنمية المتكاملة للبادية ومشروع صون المناطق المحمية والتركيز على مسألة التملح وتدهور الأراضي التي زاد من تفاقمها إنشاء المشاريع المروية الكبرى. ففي الفترة ما بين 2001-2005 تم التنسيق بين هيئة تخطيط الدولة ووزارة البيئة والوزارات المعنية الأخرى لتحديد الآثار المترتبة من جراء ظاهرة التصحر للوصول إلى إجراءات الحد منها. هذا وتضمنت الخطة الخمسية العاشرة عدداً من برامج الخطة الوطنية لمكافحة التصحر مثل برامج البادية والأحواض وإغناء التنوع الحيوي وقد وضع تشريع متشدد لحماية البادية من التدهور. كما تضمنت هذه الخطة وضع برنامج زمني لتنفيذ بنود الخطة الوطنية البيئية خصوصاً تنمية المنطقة الشرقية وتكامل العمل في محافظات الثلاث التي تشكل 40% من مساحة سورية ويقطنها 17% من مجموع السكان.

ومن جهة أخرى فقد أنشئت مراكز تعليمية خاصة في مجال مكافحة التصحر، حيث أنشئ معهدين لمكافحة التصحر في أكثر المناطق المتدهورة والهشة (أحدهما في مدينة تدمر والآخر في دير الزور) ويتم التحضير لإنشاء كلية للزراعة

متخصصة في تدهور الأراضي ومكافحة التصحر. وفي هذا الإطار فإن الاستخدام الواسع لشبكة المعلومات يسهل تبادل المعرفة والوقوف على ما تم التوصل إليه في مجال مكافحة التصحر.

التزمت حكومة الجمهورية العربية السورية بتوفير الدعم المالي للمشروعات الخاصة بمكافحة التصحر وتطوير واستدامة استغلال وإدارة الموارد الطبيعية ، فآلية توفير الموارد المالية تتم من خلال خطط الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي حيث ترصد المبالغ لتنفيذ المشاريع التي يتم إدراجها خلال الخطط الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ثم توزع على سنوات الخطة حيث يتم تحويل المبالغ المرصودة إلى الجهة التي تتولى تنفيذ المشاريع. ومن المشاريع والأنشطة الخاصة المهمة بالنواحي البيئية نذكر:

- مشروع تطوير البادية.
- استصلاح الأراضي المتأثرة بالتملح في حوض الفرات.
- المسوحات البيئية للموارد الطبيعية في سورية.
- صون التنوع الحيوي.
- إنشاء شبكة لمحطات الرصد الجوي.
- إقامة محطات رصد بيئية دائمة في مختلف أنحاء سورية.
- مشروع تطوير الغابات.
- مشروع حماية الغابات ومكافحة الحرائق.
- مشروع تربية وتنمية الغابات.
- مشروع التنمية المتكاملة للبادية السورية.

#### 2-1-3-1 الموارد المائية

"تقع الدول العربية ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، والتي تتسم بندرة الموارد المائية من حيث متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه وبعدم ملائمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على الكثير منها واستغلاله. وتمثل الموارد المائية العربية حوالي 1 في المائة من المياه المتجددة على المستوى العالمي. وتعتبر الدول العربية من أكثر مناطق العالم فقراً للموارد المائية، حيث يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه حوالي 1000 م<sup>3</sup> مقابل 7500 م<sup>3</sup> على المستوى العالمي. وتبدو الصورة المستقبلية للوضع المائي أشد حدة، إذ يقدر أن ينخفض نصيب الفرد إلى حوالي 500 م<sup>3</sup> في عام 2025 وذلك في ضوء معدلات النمو السكاني المرتفعة، وتناقص كميات المياه التي ترد للدول العربية من الأنهار المشتركة التي تنبع من الدول المجاورة والتي تمثل حوالي نصف كميات المياه المتاحة"<sup>18</sup>.



ونظراً لمحدودية الموارد المائية في الجمهورية العربية السورية تسعى الحكومة من خلال إستراتيجية التنمية الزراعية والخطط الخمسية والسنوية إلى تحسين إدارة استخدام المياه والمحافظة عليها بحدود الموارد المتجددة وتنظيم استثمارها وتحسين أنماط استخدامها من خلال :

- وضع خطة وطنية شاملة للاستخدام المتكامل للموارد المائية المتاحة وحسن إدارتها وتحقيق استدامتها وتوفير المياه لكافة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على أهمية الحفاظ على خزانات المياه الجوفية كاحتياطي هام للأمن الغذائي.
- زيادة كفاءة الري وتحسين العوائد المائية من كافة المصادر المائية وبخاصة في مشاريع الري الحكومية القائمة وتأهيلها لاستخدام أساليب الري الحديثة وتوفير المقنن المائي المحدد للزراعات والتحكم بالاستغلال المفرط للمياه وزيادة المساحات المروية لأعلى حد ممكن لتحسين مساهمة قطاع المياه في الناتج المحلي الإجمالي. وسيتم التركيز على الأحواض الأكثر عزلاً في الموازنة المائية (حوضي دجلة والخابور وبردى والأعوج).
- تقييم كامل للمنشآت المائية المختلفة من منشآت حجز وسدود ومشاريع ري وصرف وغيرها والبدء بإعادة تأهيل المشاريع الحيوية ذات المردودية الاقتصادية والبيئية العالية ومؤشرات الأداء الجيدة واقتراح المشاريع التي تخدم متطلبات التنمية المستدامة.
- إنهاء حفر الآبار العشوائية وتسوية وضع الآبار المخالفة وتنظيم استثمار المياه الجوفية وتركيب عدادات على الآبار وتحديد المقننات وفق المتجدد المائي والحاجة ومراقبة الاستهلاك .
- حماية المصادر المائية من التلوث بمختلف أنواعه ودرجاته سواء أكان كيمياوياً أو من الصرف الصحي أو من التملح وغيره .
- إيجاد روابط أو جمعيات لمستخدمي المياه وزيادة مشاركتهم في وضع وتنفيذ برامج الري لتعزيز جهود الدولة في توزيع الموارد والحفاظ عليها من التدهور والاستنزاف .
- دراسة وتطوير طرق الاستمطار لوضعها في خدمة الإنتاج الزراعي بشكلها الأمثل .
- دراسة إمكانية إقامة السدود في كافة الأماكن المأمولة مائياً وخاصة في حوض الساحل والفرات وفي ضوء نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه السدود .
- تشغيل وصيانة مشاريع الري .
- تسريع العمل على تحويل الأراضي المروية حالياً بطرق ري قديمة إلى اعتماد طرق الري الحديثة.
- رفع كفاءة استخدام المياه في الري من حوالي 50% إلى حوالي 80% في الأراضي التي يتم تحديث طرق الري فيها وتقليل الهدر في شبكات نقل المياه المختلفة.
- الحد الفعال من استنزاف المياه الجوفية.
- توسيع شبكات الصرف الزراعي في الأراضي التي تعاني من مشاكل الصرف والتملح وخاصة في حوض الفرات.

ونتيجة للسياسات المذكورة أعلاه فقد تم تحقيق تقدماً محرزاً حتى عام 2006 في مجال زيادة المساحات المروية، وتحسين كفاءة الري (حوالي 30% من أنظمة الري الحكومية)، وتحديد المتطلبات المائية للمحاصيل، وتحويل المساحات المروية إلى الري الحديث بما فيها أنظمة الري الحكومية (الجدول 1- 14).

الجدول 1- 14 تطور الأراضي المروية حسب مصادر وطرق الري، 2002- 2006 (ألف هكتار)

البيان	الأراضي المروية							نسبة الري الحديث %
	المجموع	من الآبار	من مشاريع الري الحكومية	الأنهار والينابيع	ري بالرداذ	ري بالتنقيط	المجموع	
2002	1333	817	314	201	139	76	215	16.1
2003	1361	855	289	217	133	52	185	13.6
2004	1439	865	340	234	130	58	188	13.0
2005	1426	865	326	234	160	84	244	17.1
2006	1402	851	336	215	163	73	236	16.8
معدل النمو السنوي البسيط % (06-02)	1.3	1.0	1.7	1.7	4.1	1.0-	2.4	1.1

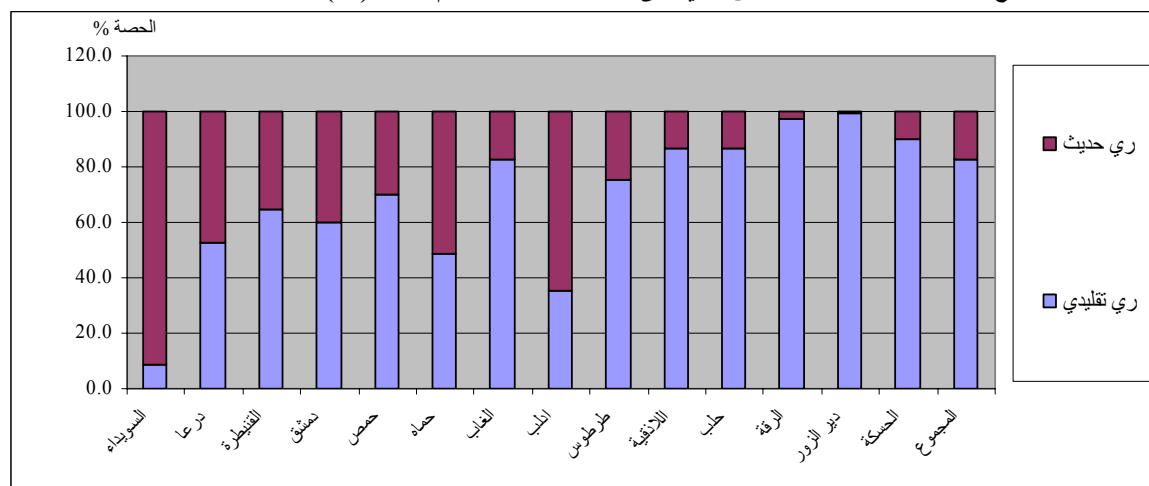
المصدر : بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يلاحظ من الجدول أعلاه زيادة المساحات المروية من كافة المصادر (خاصة الأنهار والينابيع)، وزيادة المساحة المروية بتقنية الري بالرداذ ، وزيادة المساحات المروية بطرق الري الحديث بوتيرة أعلى من زيادة المساحات المروية بشكل عام. ولكن لا يزال الري التقليدي هو الأسلوب السائد المستخدم إذ تبلغ نسبة المساحة المروية وفق هذا الأسلوب حوالي 83% من إجمالي المساحة المروية، ويسبب هذا الأسلوب فقداً كبيراً في المياه المستثمرة في الري، كما أن 60% من المساحة المروية تعتمد على المياه الجوفية. كما يلاحظ انخفاض نسبة المساحات المروية بالري الحديث من عام 2002 وحتى عام 2004 ثم بدأت بالتزايد نتيجة زيادة اهتمام الدولة بإزالة المعوقات التي تعترض التحول إلى الري الحديث منها<sup>19</sup>:

- عدم تنفيذ بعض القرارات الحكومية المتعلقة بالإقراض.
- الأعباء المالية المباشرة والفوائد على القروض التي يتحملها المزارع.
- عدم توافق مشاريع الري الحكومية مع أنظمة الري الحديث وضعف عملية إعادة تأهيلها.
- إنتاج تجهيزات ري غير مطابقة للمواصفات القياسية السورية من قبل أغلب المصنعين.
- نظام الإرث الذي يساهم في تفتيت الحيازات الزراعية.

وصلت المساحات المروية بتقانات الري الحديث حالياً إلى حوالي 17% من إجمالي المساحات المروية (الجدول 1- 14). في بعض المحافظات يغطي الري الحديث مساحات أكبر من مساحات الري التقليدي، ففي السويداء على سبيل المثال تم تحديث 91% من إجمالي المساحة المروية علماً بأن المساحة المروية في هذه المحافظة تشكل أقل من 1% من إجمالي المساحة المروية في سورية، وفي إدلب 64% . يبين الشكل 1- 9 توزيع المساحات المروية بالطرق التقليدية وبطرق الري الحديث على مستوى المحافظات في عام 2005. حيث يلاحظ بشكل عام سيطرة الطرق التقليدية في الري على مستوى المحافظات.

الشكل 9-1 توزع المساحات المروية حسب طرق الري على مستوى المحافظات لعام 2005 (%)



المصدر : صمم بناءً على بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2005 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

ولدى مقارنة عام 2005 بعام 2004 يلاحظ اتجاهات مختلفة في التحول إلى الري الحديث في المحافظات المختلفة، بعض المحافظات كانت نسب التغير بين العامين المذكورين مرتفعة جداً كمحافظات: ريف دمشق والحسكة ، بعض المحافظات كانت نسب التغير متوسطة كمحافظات: حمص وحلب واللاذقية، بعض المحافظات كانت نسب التغير منخفضة كمحافظات: درعا- حماه- الغاب- إدلب- طرطوس- والرقة ، بعض المحافظات كان التغير فيها معدوماً كمحافظات: مدينة دمشق ودير الزور ، والمحافظات الباقية كان التغير فيها سالباً كمحافظات السويداء (الجدول 1-15).

الجدول 1-15 مساحة الري الحديث ونسب تغيرها حسب المحافظات، 2004 و 2005 (هكتار)

البيان	2004	2005	نسبة التغير (%)
السويداء	2133	1783	-16.4
درعا	15840	16140	1.9
القنيطرة	2070	1667	-19.5
ريف دمشق	14167	32665	130.6
مدينة دمشق	4	4	0.0
حمص	15587	17341	11.3
حماه	36987	38496	4.1
الغاب	13456	13983	3.9
إدلب	35348	36390	3.0
طرطوس	6177	6596	6.8
اللاذقية	2735	4140	51.4
حلب	23437	26080	11.3
الرقة	4841	4973	2.7
دير الزور	1023	1023	0.0
الحسكة	13852	43092	211.1
المجموع	187657	244373	30.2

المصدر : صمم بالاستناد إلى بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2004 و عام 2005

فيما يخص قطاع الزراعة والري (وزارة الزراعة ووزارة الري) تقوم وزارة الري - التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 16 لعام 1982 لتحل محل الجهات العديدة المسؤولة عن مراقبة الموارد المائية - بعملية متابعة وإدارة وتخطيط استخدامات المياه وكذلك التنسيق مع الجهات الأخرى المعنية باستخدام المياه . وفيما يتعلق بالمياه المستخدمة في قطاع

الزراعة تقع مسؤولية إنشاء البنية التحتية لشبكات الري الحكومية وترخيص الآبار على عاتق وزارة الري بينما تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتنظيم استخدام المياه على مستوى المزرعة .

ولتحسين أداء قطاع الزراعة والري تم إصدار العديد من القوانين والتشريعات والقيام بالعديد من الإجراءات التنظيمية والتي يمكن إيجازها بما يلي<sup>20</sup> :

- القانون رقم 30 لعام 1964 المتعلق بتلوث المياه وإجراءات منع تلوث المياه .
- القانون رقم 3 لعام 1972 المتعلق بإنشاء السدود المتوسطة والصغيرة .
- القانون رقم 46 لعام 1972 المتعلق بإنشاء واستخدام شبكات الري الحكومية على سدود الأنهار وتحديد رسوم استخدام المياه .
- القانون رقم 165 لعام 1985 المتعلق باستخدامات المياه في الزراعة والمتضمن قوانين حفر الآبار وترخيص ضخ المياه الجوفية .
- قوانين رسوم المياه وتعديلها (القانون رقم 46 لعام 1972 والقانون رقم 19 لعام 1989 والقانون رقم 128 لعام 1989 وأخرى) والتي رفعت رسوم الري من شبكات الري الحكومية من 70 ل.س للهكتار في عام 1972 إلى 3500-600 ل.س للهكتار في الوقت الحالي (600 ل.س للهكتار للمحاصيل الشتوية و 3500 ل.س للهكتار للمحاصيل الصيفية). ولكن لا تزال هذه الرسوم أخفض من قيمتها الاجتماعية البالغة 9000 ل.س/هكتار.
- قرار المجلس الزراعي الأعلى رقم 11 لعام 2000 القاضي بتحويل كافة المساحات المروية بطرق الري التقليدية إلى تقانات الري المتطورة خلال أربع سنوات وبمتوسط قدره 300 ألف هكتار سنوياً.
- في إطار التطوير الإداري للمؤسسات المعنية بالموارد المائية فقد صدر مرسوم إحداث الهيئة العامة للموارد المائية رقم 90 لعام 2005 بهدف الوصول إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتسهيل الإجراءات على المواطنين.
- في مجال تطوير البيئة القانونية لقطاع المياه، صدر قانون التشريع المائي الذي يهدف إلى تحقيق التطور المرغوب في القطاع بالتحويل إلى الري الحديث والاستثمار الجماعي وتحقيق التنمية المستدامة وللبدء باتخاذ الإجراءات اللازمة لإحداث صندوق دعم التحويل للري الحديث ووقف استنزاف المياه الجوفية وتنظيم العلاقة بين المواطن والمؤسسات الخدمية.
- القرار رقم 2817 تاريخ 2005/5/15 الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء المتضمن تشكيل لجنة عليا برئاسته لإقرار الخطط السنوية<sup>21</sup>.
- القرار رقم 26 تاريخ 2005/5/19 الصادر عن السيد وزير الزراعة المتضمن إحداث مديرية المشروع الوطني للتحويل إلى الري الحديث.

(2001).

2002

-

20

(2007).

21

- المرسوم التشريعي رقم 91 تاريخ 2005/9/29 الصادر عن السيد رئيس الجمهورية المتضمن إحداث صندوق لتمويل المشروع الوطني للري الحديث برأسمال قدره 53 مليار ليرة سورية تقدم للمزارعين على هيئة منح وقروض ميسرة دون فوائد.
- تشكيل لجنة مركزية برئاسة السيد معاون وزير الزراعة ولجان فرعية في المحافظات برئاسة السادة المحافظين لمتابعة الخطة السنوية لبرنامج التحول والصندوق الخاص بالتمويل ومعالجة الصعوبات.
- وضع مخططات عن الموارد المائية المتاحة حسب الأحواض المائية لتحديد الموارد المائية المتوفرة ووضع خطة استثمارية لها استناداً إلى دراسات هذه الأحواض التي تحدد الاستخدامات المختلفة للمياه .
- دراسة الأحواض المائية غير المدروسة .
- تأسيس مركز بحوث المياه في وزارة الري في مجال بحوث الري واستصلاح الأراضي والمياه الجوفية .
- زيادة عدد المشاريع التي تهتم باستخدام المياه السطحية.
- تأسيس مديرية الاستمطار في وزارة الزراعة للمساعدة في زيادة الهطول المطري.
- تبني سياسة قروض ملائمة لمساعدة المزارعين في إدخال تقنيات وأنظمة الري الحديثة.
- إنشاء محطات لتكرير مياه الصرف الصحي من أجل استخدامها في الزراعة .
- إحداث الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب بالقانون رقم 20 لعام 2005 التي تعنى بتطوير منطقة الغاب خاصة تطوير وصيانة مشاريع الري.

وأيضاً من أجل تحسين كفاءة الموارد المائية أي تحقيق أكبر قدر من الإنتاج لكل قطرة ماء تم القيام بالعديد من المشروعات نذكر منها : مشروع تطوير بحوث المصادر الطبيعية - مشروع صيانة وتشغيل ري وصرف الغاب - صندوق التحول إلى الري الحديث - مشروع إنشاء محطات رصد مناخي بالتعاون مع جاكا.

وكدعم لهذه المشاريع تم إنجاز العديد من المشاريع<sup>22</sup> بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة في مجال الزراعة المروية والتي هدفت إلى مايلي :

- بناء القدرات، والتدريب في مجال الري وأساليب الحفاظ على المياه، وتأسيس خدمات دعم مناسبة.
- نشر تقنيات الري الحديثة لتحسين كفاءة الري على مستوى المزارع .
- استراتيجيات وسياسات لإدارة قطاع الري .

تتنوع مصادر مياه الري في سورية وتبلغ كميتها الإجمالية بحدود 62 مليار م<sup>3</sup> منها بحدود 45 مليار م<sup>3</sup> من الأمطار و 17 مليار م<sup>3</sup> من المياه ذات المصادر الثابتة بما فيها الحصة المحددة بموجب الاتفاق المؤقت مع تركيا من نهر الفرات. بينما تقدر الموارد السنوية المتاحة من المياه بحدود 15 مليار م<sup>3</sup>. وقد ازدادت المياه الجوفية من 3 مليار م<sup>3</sup> في عام 2000 إلى 5.8 مليار م<sup>3</sup> في عام 2005. وبشكل مشابه فإن مصادر المياه السطحية قد ازدادت من 6.42 إلى 7.1 مليار م<sup>3</sup> لنفس الأعوام على التوالي (الجدول 1-16).

الجدول 1-16 مصادر المياه المتاحة، 2000-2005 (مليار م3)

البند	2000	2001	2002	2003	**2004	**2005
المياه الجوفية	3	3.75	4.37	6.11	5.9	5.8
المياه السطحية	6.42	6.67	7.13	7.48	7.3	7.1
الإجمالي: جوفي + سطحي	9.42	10.42	11.5	13.59	13.2	12.9
مصادر أخرى*	3.1	3.24	3.41	3.51	3.4	3.3
إجمالي المياه	12.52	13.66	14.91	17.1	16.6	16.2

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - الواقع الراهن للقطاع الزراعي 1992-2003

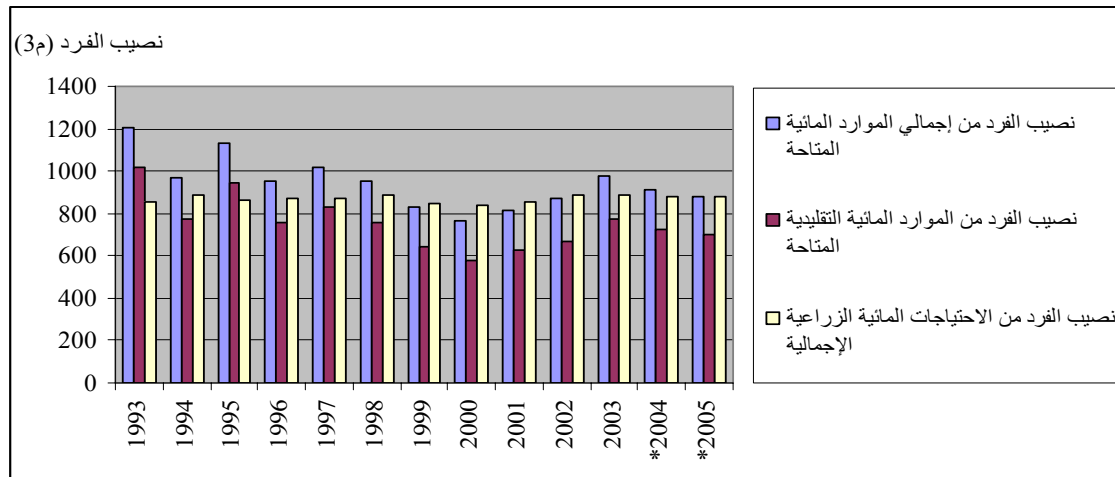
\* مياه الصرف الصحي و مياه الصرف الزراعي و غيرها.  
\*\* تقديرات أولية بناء على الاحتياجات المائية للخطة الزراعية - أعداد مختلفة - الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية

هناك 17 نهراً في سورية أكبرها الفرات الذي يصل طوله داخل الأراضي السورية إلى 680 كم والذي يصل معدل تدفقه الوسطي إلى حوالي 564 م<sup>3</sup>/ثانية ويليه نهر الخابور وروافده الذي يصل طوله إلى 552 كم والذي يصل معدل تدفقه الوسطي إلى حوالي 6.6 م<sup>3</sup>/ثانية . وعلاوة على ذلك فإن سورية تمتلك سداً كبيراً هو سد الفرات وأربعة سدود متوسطة هي : الرستن وقطينة وتلدو ومحددة. كما أن هناك 154 سداً صغيراً منها ثلاثة تشكل 87% من إجمالي طاقتها التخزينية. ارتفع عدد السدود من 153 سداً بطاقة تخزينية قدرها 16785 مليون م<sup>3</sup> في عام 2000 إلى 161 سداً بطاقة تخزينية قدرها 18629 مليون متر م<sup>3</sup> في عام 2005.

وتتطوي الأرقام المذكورة أعلاه على التزايد في عجز المياه في سورية وذلك نتيجة لتزايد الطلب المستمر على المياه وتكرار موجات الجفاف متزامناً مع النمو السكاني واستخدام طرق الري التقليدية. وفي الواقع فإن 9% من الهطول المطري السنوي يجري على شكل مياه سطحية حيث إما أن يتبخر القسم الأكبر أو يرشح إلى الطبقات المائية الجوفية. يبين الشكل 1- 10 تطور نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة خلال الفترة 1993- 2005 والذي يؤكد تزايد العجز المائي والمنافسة بين المياه للأغراض الزراعية والمياه من الموارد التقليدية (مياه الشرب). لقد قدر العجز المائي بحوالي 20% سنوياً من الموارد المائية المتاحة.

تدنت حصة الفرد من إجمالي الموارد المائية لكافة الأغراض (شرب ، صناعة ، زراعة) خلال الفترة 1993- 2005 من 1201.3 م<sup>3</sup>/فرد/سنة في عام 1993 إلى 882.6 م<sup>3</sup>/فرد/سنة في عام 2005 .بالغة أدنى قيمة لها في عام 2000 أي 767.3 م<sup>3</sup>/فرد/سنة وبمعدل انخفاض سنوي قدره 2.54%. ويلاحظ أيضاً تدني حصة الفرد من إجمالي الموارد المائية دون حد الفقر المائي المعتمد دولياً والبالغ 1000 م<sup>3</sup>/فرد/سنة لكافة الأغراض . وبالنسبة للموارد المائية التقليدية (جوفية و سطحية) التي تمثل مصدر تأمين مياه الشرب والاستخدام المنزلي يلاحظ أيضاً لنفس الفترة تدني حصة الفرد من 1015.3 م<sup>3</sup>/فرد/سنة في عام 1993 إلى 702.8 م<sup>3</sup>/فرد/سنة في عام 2005 .بالغة أدنى قيمة لها 577.2 م<sup>3</sup>/فرد/سنة في عام 2000 وبمعدل انخفاض سنوي قدره 3.02%. أما فيما يخص نصيب الفرد من الاحتياجات المائية للأغراض الزراعية فقد زاد بمعدل نمو سنوي قدره 0.28% للفترة 1993- 2005 من 852.4 م<sup>3</sup>/فرد/سنة في عام 1993 إلى 881.9 م<sup>3</sup>/فرد/سنة في عام 2005 نتيجة زيادة الاستثمار على المياه الجوفية وتسبب في تفاقم المشاكل في تزويد ماء الشرب .

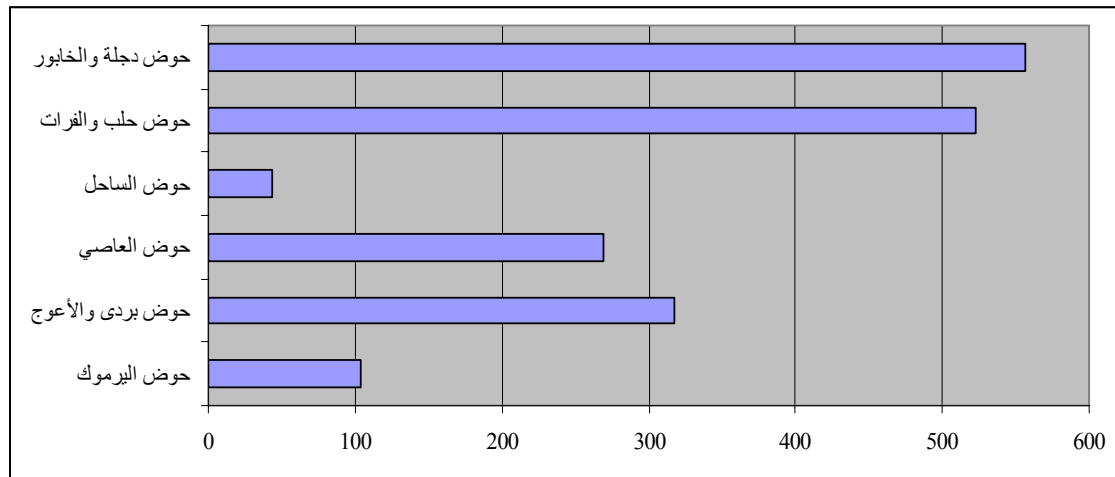
الشكل 1- 10 تطور حصة الفرد من الموارد المائية المتاحة، 1993- 2005 (م3/فرد/سنة)



المصدر : بالاستناد إلى بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمركز الوطني للسياسات الزراعية  
\* تقديرات أولية

تتوزع المصادر المائية السورية على سبعة أحواض مائية (المخطط 1-1) تختلف عن بعضها من حيث الحجم والهطول المطري وكمية المياه (الشكل 1-11). حيث يعتبر حوض البادية من أكبر الأحواض من حيث المساحة (يشكل 38% من إجمالي مساحة القطر)، وعلى العكس من ذلك فإن حوض الساحل هو الأصغر حجماً (يشكل 2.8% من إجمالي مساحة القطر). أما الوارد المائي فيتشكل معظمه في حوضي دجلة والخابور الذين يتركز فيهما أيضاً العجز المائي بشكل رئيس حيث يمكن أن تتجاوز معدلات استنزاف المياه الجوفية (الاستخدام المائي السنوي على المياه المتوفرة) 500% (الشكل 1-11)<sup>23</sup>.

الشكل 1-11 معدلات استنزاف المياه الجوفية حسب الأحواض المائية في عام 2005 (%)



المصدر: صمم بالاستناد إلى بيانات الاحتياجات المائية للخطة الزراعية للموسم 2004- 2005 - الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية

ويشير الميزان المائي على مستوى الحوض أن هناك عجزاً في الموارد المائية يقدر بـ 2980 مليون م³ باحتمال واردات مائية 75% ويتركز هذا العجز بشكل رئيس وحسب التسلسل في أحواض: دجلة والخابور - العاصي - بردى والأعوج - اليرموك، ويعود ذلك العجز إلى الفارق بين المتجدد والطلب على المياه للقطاعات المختلفة

<sup>23</sup> - لا يتضمن بيانات عن حوض البادية.

(لجنة قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 9/م و تاريخ 2001/7/16). ويتبين من الجدول 1- 17 أن الزراعة تستهلك النصيب الأكبر من المياه على المستوى الوطني ومستوى الأحواض المائية .

الجدول 1- 17 استخدامات المياه حسب الأحواض، 2001-2002 (مليون م<sup>3</sup> ، %)

الحوض	الزراعة	الصناعة	منزلي	تبخّر	إجمالي	الزراعة (%)	الوارد المائي %
بردى والأعوج	577.6	76	269	6	928.6	62.2	5.4
اليرموك	360.1	38	76	31	505.1	71.3	2.9
البادية	983.6	2	44	15	1044.6	94.2	6.1
العاصي	1735	229	240	148	2352	73.8	13.6
الساحلي	458.9	85	81	16	640.9	71.6	3.7
الخابور	4017.7	45	38	132	4232.7	94.9	24.6
الفرات	5498.2	86	322	1614	7520.2	73.1	43.7
الإجمالي	13631.1	561	1070	1962	17224.1	79.1	100

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية .

تعاني أغلب الأحواض من التلوث ودرجات وأنواع مختلفة من الملوثات. فهي تتأثر بمياه الصرف الصحي أحياناً وبالنترات والمواد الكيماوية الزراعية، أو منتجات المعامل والمصانع والدباغات ومصافي النفط... الخ، أو أنها تعاني من الملوحة كما في البادية وبخاصة في بعض الأراضي المشمولة بمشاريع الري.

ونظراً لأهمية الأبحاث الزراعية والإرشاد فقد تم إنشاء 12 محطة متخصصة لبحوث الري تركز على تحديد معدلات استهلاك المياه المستدامة على مستوى الحوض والتراكيب المحصولية المناسبة. كما يتم التركيز على تدريب الفنيين والمزارعين من أجل تسهيل عملية التحول إلى الري الحديث.

وبناء على ماتقدم من الضروري اعتماد سياسات مائية تهدف إلى الحد من استنزاف الموارد المائية، وزيادة كفاءة استخدام المياه في شتى القطاعات وبخاصة الزراعية منها والاستفادة من مياه الصرف الصحي في الزراعة، واستخدام التقنيات الحديثة في الري (التنقيط - رذاذ - موضعي - تحت التربة) لترشيد استثمار المياه السطحية والجوفية وتطبيقها على كافة المصادر المائية الجوفية وتأمين التسهيلات التمويلية والفنية والإرشادية والبنى المؤسسية اللازمة للتنفيذ وبما يتناسب مع طبيعة الأرض وأنواع الزراعات فيها.

### 1-3-1-3 البادية و الموارد الرعوية

تشكل البادية السورية حوالي 55% من مساحة القطر، وتتعرض في العديد من مناطقها إلى التصحر نتيجة انخفاض معدلات الهطولات المطرية والرعي الجائر إضافة إلى تأثرها بعوامل الحت والتعرية والتدهور في أنواع النباتات المستساعة لدى الحيوانات لذلك يتم تنفيذ عدد من البرامج لحماية الموارد الأرضية وإعادة الأحياء لمعالجة القضايا البيئية والاقتصادية الرئيسية. وقد تم إصدار العديد من القرارات والتشريعات المتعلقة بتحسين هذا الوضع وحماية المراعي الطبيعية. فعلى سبيل المثال تم إنشاء المحميات الرعوية ومنع زراعة المحاصيل البعلية في البادية. كما قامت الدولة بتنفيذ عدد من مشاريع تنمية البادية وتعزيز الظروف المعاشية للسكان.



تعطى أهمية خاصة إلى تحسين إدارة المراعي الطبيعية في البادية السورية وتنميتها وتوفير مصادر الدخل للقاطنين فيها لضمان استقرارهم واعتماد النهج التشاركي في حمايتها واستثمارها وتحديد التوجه العام لاستثمارها باعتماد التوجهات التالية:

- توفير الخدمات والبنى التحتية لسكان التجمعات السكنية في البادية .
- تنفيذ تقنيات حصاد المياه كسدات نشر المياه والحفائر التخزينية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة .
- زيادة عدد الآبار لتأمين مياه الشرب لسكان البادية وإنشاء محطات لتحلية المياه عليها وتوفير المياه لقطاع الماشية الموجودة فيها ، وإنشاء الآبار في بعض المناطق لتحل محل الآبار الجافة .
- استخدام مصادر الطاقة البديلة (الشمسية وغيرها) للاستعاضة عن الاحتطاب وذلك في إطار المحافظة على الغطاء النباتي والرعي في البادية .
- تحسين وتطوير أعمال الاستزراع الرعوي وإنتاج الغراس والبذور الرعوية وتشجيع تنفيذها والتأكيد على أسلوب النثر المباشر للبذور الرعوية وتأمين مستلزمات استخداماته. وتضمنت الخطط السنوية في السنوات الأخيرة التالي:

- 1- زيادة الشتول الرعوية إلى 15 مليون غرسة بالسنة .
  - 2- إنتاج 80 ألف طن من البذور الرعوية وزيادة المساحات التي يتم نثرها بشكل مباشر .
  - 3- حماية 300 ألف هكتار بالسنة بهدف تحسين الغطاء النباتي في البادية .
  - 4- تنظيم الرعي في مساحة 300 ألف هكتار من المراعي الطبيعية .
  - 5- زراعة 50 ألف هكتار بالسنة بالشتول أو ببذرها مباشرة بالبذار الرعوي .
- ترشيد استخدام المراعي والأغنام والمياه التي تشكل العمود الفقري للحفاظ على البادية وتنميتها .
  - تقديم الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية وتأمين وحدات بيطرية متنقلة للقيام بالبرامج الصحية الخاصة بالأغنام والمساعدة في عمليات تسويق المنتجات وتأمين الأعلاف .
  - وضع تشريعات لتنظيم الرعي الجماعي بإقامة المحميات واستفادة أصحاب الحقوق المجاورين لهذه المحميات منها وتنفيذ حق الجمعيات التعاونية لتربية الأغنام وتحسين المراعي في البادية وإدارة مواردها.
  - تشجيع إقامة الصناعات الريفية اليدوية والتقليدية في البادية لزيادة فرص توفير المشروعات المولدة للدخل لضمان استقرار المربين .
  - تشجيع الصناعات الغذائية المتوسطة والصغيرة القائمة على تصنيع منتجات الماشية بشكل خاص وتطوير أساليب تسويقها بما ينعكس إيجاباً على دخل السكان.
  - تشجيع السياحة الأثرية والثقافية والبيئية كمصدر دخل لسكان البادية .
  - وضع تشريع متشدد لحماية البادية من التعديات .
  - التعاون بين المؤسسات العلمية والبحثية لوضع أطلس لنباتات البادية وتوصيفها كيميائياً تمهيداً للاستفادة منها في الاستخدامات الطبية والصناعات الدوائية.

في عام 2004 بلغت مساحة المراعي في الدول العربية 552 مليون هكتار وفي سورية 8 مليون هكتار أي 1.4% من مساحة المراعي في الوطن العربي.

يعطي الجدول 1- 18 فكرة عن تطور المصادر الرعوية خلال الفترة 2000- 2005 وحصلتها من إجمالي مساحة القطر والأراضي القابلة للزراعة. يلاحظ من الجدول انخفاض مساحة الرعويات والمروج والمراعي بالقيمة المطلقة وبالنسبة لمساحة القطر والمساحة القابلة للزراعة ، وانخفاض أعداد الثروة الحيوانية لوحدة المساحة من المروج والمراعي والرعويات ، وازدياد أعداد الثروة الحيوانية لوحدة المساحة من الرعويات في الدورة الزراعية مما يتطلب اتخاذ إجراءات لتحسين نسبة المحاصيل الرعوية في الدورة الزراعية لتحقيق التوازن بين الإنتاجين النباتي والحيواني. ولدى مقارنة عام 2005 بعام 2004 يلاحظ بالقيمة المطلقة انخفاض مساحة المروج والمراعي والرعويات ومساحة المروج والمراعي ، وزيادة نسبة الرعويات في الدورة الزراعية، ولكن كنسبة من مساحة القطر والمساحة القابلة للزراعة يلاحظ انخفاض حصة المروج والمراعي والرعويات. فيما يخص أعداد الثروة الحيوانية يلاحظ زيادة أعداد الثروة الحيوانية لوحدة المساحة بسبب زيادة أعداد الثروة الحيوانية وانخفاض مساحة المروج والمراعي والرعويات. وقد زادت المساحة المخصصة للمروج والمراعي في عام 2006 مقارنة بعام 2005 لتصبح 8290 ألف هكتار. أما في خطة عام 2007 فقد بلغت هذه المساحة 8336 ألف هكتار.

الجدول 1- 18 تطور المصادر الرعوية وحصلتها، 2000- 2005

البيان	الوحدة	2000	2004	2005	الرقم القياسي 24%	معدل النمو السنوي 25%
مساحة المروج والمراعي والرعويات	ألف هكتار	8437.8	8329.1	8319.6	99.9	0.28-
مساحة المروج والمراعي	ألف هكتار	8358.9	8278.6	8266.3	99.9	0.22-
مساحة الرعويات*	ألف هكتار	78.9	50.5	53.3	105.6	7.5-
مساحة المروج والمراعي والرعويات/مساحة القطر	%	45.6	45.0	44.9	99.9	0.28-
مساحة المروج والمراعي/مساحة القطر	%	45.1	44.7	44.6	99.9	0.22-
مساحة المروج والمراعي والرعويات/المساحة القابلة للزراعة	%	142.9	140.9	140.2	99.5	0.37-
مساحة المروج والمراعي/المساحة القابلة للزراعة	%	141.5	140.1	139.3	99.5	0.32-
مساحة الرعويات/المساحة القابلة للزراعة	%	1.3	0.9	0.9	105.2	7.62-
أعداد الثروة الحيوانية/مساحة المروج والمراعي والرعويات	رأس/هكتار	3.0	2.4	2.65	111.8	2.21-
أعداد الثروة الحيوانية**/مساحة الرعويات	رأس/هكتار	316.6	390.4	413.0	105.8	5.45

المصدر: صمم بناء على بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2005 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي  
\* البيقية الرعوية - الشعير الرعوي - البرسيم الرعوي - الفصة الرعوية - الذرة الرعوية - ورعويات أخرى  
\*\* الأبقار - الأغنام - الماعز

تتضمن الخطة الاستثمارية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المشاريع التالية التي تهتم بشؤون البادية السورية: تطوير بحوث الموارد الطبيعية - حفر وتجديد وتجهيز آبار البادية - تطوير البادية السورية - مشروع إحياء المراعي وإقامة محميات طبيعية - التنمية المتكاملة في البادية السورية.

24	2004	2005-2004	.
25	2000	2005-2000	.

## 4-1-3-1 الموارد الغابية والحراجية

من خلال توجهات إستراتيجية التنمية الزراعية والخطط الخمسية تسعى الحكومة إلى تطوير إدارة الغابات واستثمارها اقتصادياً وحمايتها من التعديات ووضع برنامج متكامل لإدارتها باعتماد النهج التشاركي مع السكان المحليين من خلال:

- الاستمرار في أعمال التحريج للمواقع المناسبة للتوسع وزراعة الأنواع الملائمة حسب الظروف البيئية في مناطق التوسع.
- وضع برنامج متكامل لإدارة مشتركة للغابات من قبل الدولة والسكان المحليين يحقق تنميتها وتجديدها وتطويرها وفي الوقت نفسه تحسين وضع سكانها المحليين عن طريق الاستفادة من المنتجات الحراجية (أخشاب- أعلاف- حطب- ثمار...).
- رسم خارطة حراجية اعتماداً على التصوير الجوي لتحديد وضعها الراهن والتعديات والتجاوزات الحاصلة عليها.

في عام 2004 بلغت مساحة الغابات في الدول العربية 88 مليون هكتار وفي سورية 0.6 مليون هكتار أي 0.7% من مساحة الغابات في الوطن العربي.

تعتبر سورية من البلاد الفقيرة بالغابات نسبياً وتتميز الغابات السورية بتدني نسبة الكثافة الشجرية في وحدة المساحة باستثناء بعض الغابات القليلة في سلسلة الجبال الساحلية (الجدول 1-19).

الجدول 1-19 تطور المؤشرات الغابية والحراجية، 2000-2005

البيان	الوحدة	2000	2004	2005	الرقم القياسي % 04/05	معدل النمو السنوي % 05-00
المساحة المسجلة غابات	ألف هك	556.9	593.4	597.9	100.8	1.4
مساحة الغابات الفعلية	ألف هك	460.8	491.3	494.6	100.7	1.4
الكثافة الشجرية للأشجار الحراجية في مواقع التحريج الاصطناعي	ش/هك	0.65	0.63	0.64	100.1	0.6-
الكثافة الشجرية للأشجار المثمرة في مواقع التحريج الاصطناعي	ش/هك	0.54	0.50	0.50	100.0	1.3-
كثافة الأشجار الحراجية المثمرة في مواقع التحريج الاصطناعي	ش/هك	0.70	0.69	0.71	103.0	0.2
كثافة الأشجار الحراجية الطبيعية	ش/هك	0.95	0.98	0.99	101.3	0.8
الطرق الحراجية المفتوحة	كم	1265	519	401	77.3	20.5-

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2005 ومنجزات الوزارة لعامي 2004 و 2005  
ش : شجرة ، هك : هكتار.

شكلت الغابات 3% من إجمالي مساحة القطر (557 ألف هكتار) في عام 2000 وزادت إلى 3.2% في عام 2005 (598 ألف هكتار) بمعدل نمو سنوي قدره 1.4%. وقد شهدت مساحة الغابات تحسناً في عام 2005 مقارنة بعام 2004 (+0.8%). وحافظت الغابات تقريباً على نسبتها في عام 2006 (601 ألف هكتار). وفي خطة عام 2007 بلغت المساحة المخصصة للغابات 505 ألف هكتار. وتقسّم أشجار الغابات إلى أشجار حراجية مثمرة وأشجار حراجية طبيعية. الأشجار الحراجية المثمرة تشمل: الصنوبر الثمري- الكستناء- المحلب- السماق- الغار- الأجااص البري-

والخرنوب. أما الأشجار الحراجية الطبيعية فتشمل: السنديانات- الصنوبريات- البطم- الأرز والشوح- لوز وزعرور وأجاص بري- الحور الفراتي- واللزاب.

يلاحظ من الجدول 1-19 أن جميع المؤشرات الغابية والحراجية خلال الفترة 2000-2005 أخذت اتجاهًا إيجابيًا كما هو ملاحظ من خلال معدل النمو السنوي عدا مؤشرات الكثافة الشجرية في مواقع التحريج الاصطناعي والطرق الحراجية المفتوحة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأرقام المنفذة متطابقة مع الأرقام المخططة الموضوعية من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. وكذلك لدى مقارنة عامي 2005 و2004 من خلال الرقم القياسي يتبين أن جميع المؤشرات أخذت اتجاهًا إيجابيًا عدا مؤشرات الطرق الحراجية المفتوحة. وفي عام 2006 بلغت مساحة الغابات الفعلية 498 ألف هكتار والطرق الحراجية المفتوحة 550 كم (زيادة عن عام 2005).

وتحقيقاً لسياسة الحكومة للحفاظ على الغابات كثروة طبيعية وحمايتها من التعدي والحرائق وتنظيم عملية استثمارها إضافة إلى التوسع في رقعتها عن طرق التحريج الاصطناعي وشق الطرق الحراجية، فإنه يتم تطوير هذه الثروة من خلال ثلاثة مشاريع استثمارية لإعادة تحريج المواقع المتدهورة من الغابات ونشر زراعة الأشجار الحراجية في مواقع جديدة مناسبة إضافة لتشجير أطراف الطرق القريبة من المدن الرئيسية. هذه المشاريع هي: مشروع تطوير الغابات - مشروع تربية وتنمية الغابات - مشروع حماية الغابات ومكافحة الحرائق.

#### 1-3-1-5 الموارد السمكية

إن التزايد الكبير للسكان في العالم قد أدى إلى ظهور حاد لمشكلة الجوع ونقص التغذية في كثير من البلدان، لذلك اتجهت الأنظار منذ زمن إلى البحث عن مصادر جديدة للغذاء أو إيجاد السبل الناجعة لتطوير إنتاجية هذه المصادر. وتعتبر المصادر المائية للغذاء والتي من أهمها الأسماك من أكثر الوسائل الاقتصادية نجاحاً لتوفير الغذاء لبني البشر.

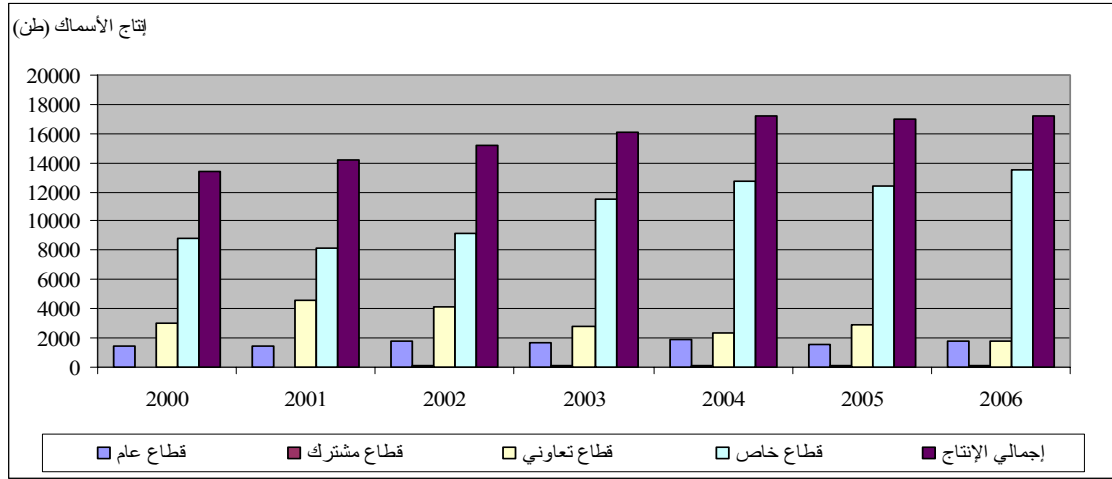
يقدر الإنتاج السمكي في الدول العربية حوالي 3863 ألف طن<sup>26</sup> وفي سورية 17 ألف طن أي 0.4% من إنتاج الوطن العربي في عام 2005. وفي عام 2006 زاد إنتاج الأسماك بشكل طفيف عن عام 2005 ليبلغ 17.2 ألف طن. وفي خطة عام 2007 بلغ إنتاج الأسماك 17.9 ألف طن. ويتم إنتاج الأسماك في سورية من خلال مزارع الأسماك والسدود والبحيرات والأنهار.

يصل طول الساحل السوري إلى 183 كم ويغطي الجرف القاري 1376 ميل مربع. وتقدر الثروة السمكية بحوالي 0.9 طن/ميل<sup>2</sup> وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بالدول الأخرى. وهكذا فإن سورية فقيرة نسبياً بإنتاج الأسماك ويرجع ذلك أيضاً إلى محدودية الشاطئ السوري والبحيرات والأنهار الداخلية. ويصل إجمالي المساحة المغطاة بالبحيرات إلى 1017 كم<sup>2</sup> يستخدم نصفها فقط لصيد الأسماك أو لزراعتها. وكذلك فإن أهمية الأسماك في النظام الغذائي السوري التقليدي منخفض أيضاً حيث لا يتجاوز معدل الاستهلاك الفردي 1 كغ/سنوياً.

اتجهت الحكومة في الجمهورية العربية السورية إلى زيادة الاهتمام بالثروة السمكية لرفع كفاءتها من كافة المصادر من خلال مشروعين هما: مشروع تطوير الثروة السمكية في المياه الداخلية و مشروع المؤسسة العامة للأسماك. حيث تقوم الدولة بتشجيع كافة القطاعات (عام، خاص، تعاوني، ومشارك) للاستثمار في قطاع الأسماك وتنظم مهنة الصيد السمكي في المياه الداخلية وفي الساحل السوري وتساعد في تأمين مستلزمات الإنتاج وزراعة المياه الداخلية بالإصبعيات.

يبين الشكل 12-1 تطور إنتاج الأسماك حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2006 حيث يلاحظ زيادة إنتاج الأسماك بشكل عام وإنتاج القطاع الخاص ملحوظ وإنتاج القطاع العام والمشارك بشكل طفيف وانخفاض إنتاج القطاع التعاوني، وأن النصيب الأكبر يعود للقطاع الخاص.

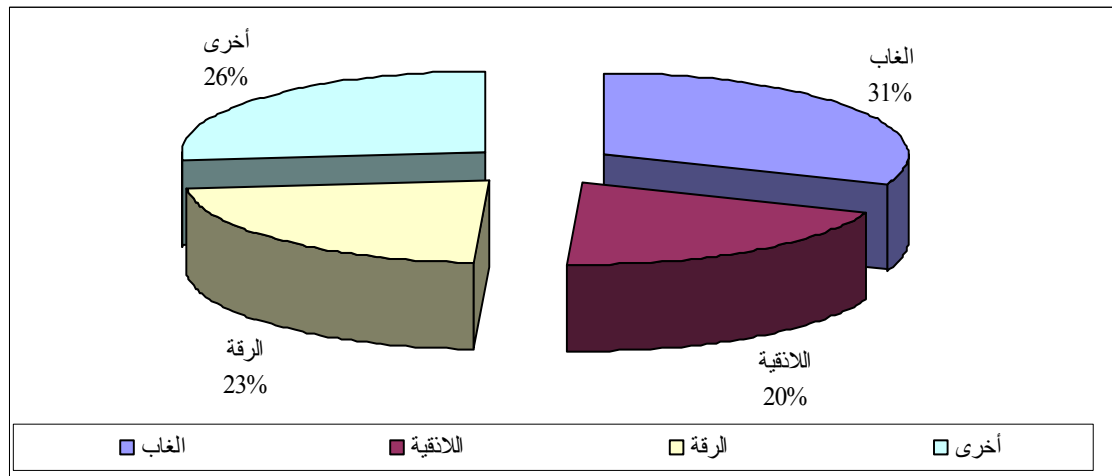
الشكل 12-1 تطور إنتاج الأسماك حسب القطاعات، 2000-2006 (طن)



المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعامي 2005 و 2006 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

يبين الشكل 13-1 توزيع إنتاج الأسماك حسب المحافظات حيث يلاحظ تركزه في ثلاث محافظات تشكل 74% من الإنتاج.

الشكل 13-1 إنتاج الأسماك حسب المحافظات لعام 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

## 1-3-2 الموارد البشرية

بلغ عدد السكان في سورية لعام 2006 نحو 18941 ألف نسمة يشكل الذكور منهم نسبة 51% مقابل 49% للإناث، وبلغت نسبة سكان الحضر 53% مقابل 47% لسكان الريف، ويتميز الشعب السوري بأنه من الشعوب الفتية حيث تبلغ نسبة السكان من الأعمار 24 سنة وما دون حوالي 62%. وقدرت نسبة السكان المتواجدين داخل القطر في منتصف العام 2006 حسب فئات السن بـ 39.5% لفئة السن ما بين 0-14 سنة من إجمالي عدد السكان ونسبة 55.6% لفئات السن ما بين 15-59 ونسبة 4.9% لفئة السن 60 سنة وما فوق. ويقدر عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة بحوالي 9573 ألف نسمة وتصل نسبتهم إلى حوالي 51.2% من إجمالي السكان.

ومن ناحية أخرى طرأ تغير ملحوظ في توزيع السكان بين الريف والحضر حيث ازدادت نسبة سكان المدن في سورية من 50% إلى 53% إجمالي عدد السكان خلال الفترة 2004-2006. وكانت نسبة سكان الريف إلى إجمالي عدد السكان في عام 2004 حوالي 50% وأصبحت تعادل 47% في عام 2006.

تسعى الحكومة إلى تحسين كفاءة الموارد البشرية وخاصة الزراعية منها<sup>27</sup> من خلال:

- رفع سوية التعليم الزراعي من خلال توفير المدرسين والمشرفين المؤهلين في هذا المجال.
- تأهيل وتدريب الكوادر البشرية من خلال التدريب الداخلي والخارجي.

يبين الجدول 1-20 تطور المؤشرات الخاصة بالموارد البشرية السورية خلال الفترة 2000-2006، حيث يلاحظ نمو السكان سنوياً بمعدل قدره 2.5%، ونمو عدد السكان الريفيين بمعدل أقل من عدد السكان، ونمو عدد السكان الحضريين بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني العام، وانخفاض حصة السكان الريفيين وارتفاع حصة السكان الحضر. يتبين من الجدول أيضاً ارتفاع معدل النمو السكاني مما يشكل ضغطاً كبيراً على الاقتصاد وقاعدة الموارد الطبيعية، وتوزع السكان بشكل متعادل تقريباً بين الريف والحضر مما يدل على اعتماد نصف السكان تقريباً على الزراعة والأنشطة المتعلقة بها. تعتبر التغيرات خلال الفترة 2004-2005 إيجابية لكافة المؤشرات وأيضاً للفترة 2005-2006.

الجدول 1-20 تطور مؤشرات الموارد البشرية، 2000-2006

البيان	الوحدة	2000	2004	2005	2006	التغير % (2004/2005)	التغير % (2005/2006)	معدل النمو السنوي البيسيط (00-06)
عدد السكان الكلي	ألف	16320	18138	18356	18941	1.2	3.2	2.5
عدد السكان الريفيين	ألف	8177	8433	8536	8808	1.2	3.2	1.2
حصة السكان الريفيين	%	50.1	46.5	46.5	46.5	0.0	0.0	1.2-
عدد السكان الحضريين	ألف	8143	9705	9820	10133	1.2	3.2	3.7
حصة السكان الحضريين	%	49.9	53.5	53.5	53.5	0.0	0.0	1.2

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

## الفصل الثاني- الزراعة في الاقتصاد الوطني

### مقدمة:

تسارعت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في السنوات الأخيرة بفضل السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة والتي تبنت فيها اقتصاد السوق الاجتماعي سعياً للوصول إلى اقتصاد تنافسي يحقق الاندماج في الاقتصاد العالمي ويحقق التوازن ما بين الأداء الاقتصادي المتميز والعدالة الاجتماعية. وكان من أثر ذلك أن بدأت السياسات الاقتصادية المحلية تواكب التطورات الاقتصادية السريعة من خلال توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وإجراء تحسينات في البيئة التشريعية والتنظيمية. وقد استهدفت الإصلاحات إحداث تنمية اقتصادية متوازنة تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية من خلال تسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدل البطالة وتنمية الصادرات والاستثمارات وتحسين الإنتاجية وتحديث النظام المالي وتطوير البنية التحتية. وتضمنت الإصلاحات صدور العديد من القوانين والتشريعات لتنظيم الضوابط القانونية اللازمة للقيام بعملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وشملت الجوانب المالية والنقدية والضريبية والمصرفية وتحسين مناخ الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وتبسيط إجراءات التجارة وتسهيل إجراءات صرف العملة إضافة إلى القيام بالتطوير المؤسسي والإصلاح الإداري. وبهدف مواكبة الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد السوري للتطورات في الاقتصاد العالمي فقد تم وضع الخطة الخمسية العاشرة في ضوء رؤية استراتيجية تحدد الملامح الرئيسية لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية خلال السنوات القادمة حتى العام 2010. وتعتمد الخطة على جملة مرتكزات أساسية وعلى إطار استراتيجية وسياسات التطوير الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال:

- التحول باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي.
- تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور الشريك الفاعل في صيانة وتنفيذ الخطط الإنمائية.
- خلق البيئة التشريعية المناسبة للمنافسة وحماية المستهلك.
- الاهتمام بتطوير المناطق الأقل نمواً.
- ربط السياسات الكلية بالحد من الفقر وبرامج توليد الدخل.
- مراجعة سياسات وآليات الدعم للتوصل إلى صيغ أفضل.
- تفعيل الاستثمار بتسهيل عمليات الترخيص وتسجيل الشركات وتطوير قانون المناطق الحرة.
- تطوير القطاع المالي والنقدي.
- الإصلاح الإداري وإعادة هيكلة العمل بالوزارات والمؤسسات العامة.

وبالنسبة للزراعة فإنها تلعب دوراً رائداً في بناء الاقتصاد الوطني وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في الإنتاج و الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل ومن خلال أثرها على باقي النشاطات غير الزراعية مثل التسويق والتصنيع، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات التحويلية، وهي تؤثر على تجارة السلع والخدمات غير الزراعية اللازمة للإنتاج الزراعي بالإضافة إلى دورها في تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على البيئة وغيرها.

## 1-2 السياسات الكلية

فيما يلي عرض لأهم التطورات في السياسات الكلية المؤثرة على القطاع الزراعي:

### 1-1-2 السياسات النقدية

هدفت السياسات النقدية السورية خلال الفترة 2000-2006 إلى تحرير النقد من جهة وإلى المحافظة على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية واستقرار الأسعار من جهة أخرى. وتم إصدار العديد من المراسيم والقرارات التي تهدف إلى تطوير السياسات النقدية لتتلاءم مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي ومنها قانون مكافحة غسل الأموال، وقانون تأسيس مجلس النقد والتسليف الذي حددت مهامه في أن يقوم بوضع السياسة النقدية وسياسات التسليف والادخار المصرفي وتنظيم مؤسسات النقد والتسليف وإدارتها وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني.

وتضمنت السياسات النقدية كذلك توحيد سعر الصرف وصولاً إلى سعر صرف قائم على أسس علمية يكون قريباً من السعر الحقيقي ويعكس سعر الصرف الفعلي لليرة السورية وفق المعطيات الفعلية للسوق وفي إطار من التوازن الاقتصادي. وبالتالي تم في عام 2003 اختصار سعر الصرف إلى سعين : 1- سعر صرف عمليات الدولة والقطاع العام ووصل إلى 50 ليرة سورية للدولار. 2- سعر الصرف الحر وتراوح بين 53.55-53.75 ليرة للدولار. وتجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف للدولار قد انخفض في عام 2007 إلى أقل من 50 ل.س للدولار.

وان استقرار حركة دخول وخروج النقد الأجنبي للبلاد هياً مناخاً جيداً للاستثمار. كما نجحت السياسات النقدية في تخفيض معدلات التضخم حيث وصل معدل التضخم إلى 6% في عام 2005 (المرجع مراجعة الخطة الخمسية التاسعة).

كما تم إصدار قانون إنشاء المصارف الخاصة وقد وصل عدد المصارف الخاصة المرخصة إلى عشرة مصارف منها ثلاثة مصارف إسلامية، وقانون السرية المصرفية، ومرسوم إحداث هيئة سوق الأوراق المالية (أحدثت هيئة لسوق الأوراق المالية بالمرسوم التشريعي رقم 55/ لعام 2006 كمؤسسة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري) وقانون إحداث مؤسسات التأمين الخاصة (المرسوم التشريعي رقم 43/ تاريخ 2005/5/6 فتح قطاع التأمين السوري أمام القطاع الخاص وقد تم منح ترخيص لاثني عشر شركة تأمين خاصة منها ثلاث شركات تأمين إسلامي. وهناك اقتراح يدرس حالياً لإحداث صندوق التأمين الزراعي).



وفيما يخص الزراعة اعتمدت السياسات الاستمرار في أن يقوم المصرف الزراعي بتقديم القروض الميسرة للمزارعين بفوائد تقل عن الفوائد المعتمدة لباقي القطاعات.

## 2-1-2 السياسات المالية

استهدفت السياسات المالية تطوير التشريعات المالية وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي. وكانت أهم القوانين التي استهدفت إصلاح السياسات المالية والتجارية خلال الفترة 2000-2006، إصدار مرسوم تعديل قانون ضريبة الدخل (المرسوم التشريعي رقم 51/) وتخفيض المعدل الضريبي (تم تخفيض ضريبة الدخل ورفع الحد الأدنى المعفى من ضرائب الدخل والقانون 25 المتضمن مكافحة التهرب الضريبي وألغيت بعض الضرائب والرسوم) والمرسوم 319 الخاص بتعديل التعرفة الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية وتبسيط الإجراءات الجمركية (صدرت تشريعات هامة أخرى منها المرسوم التشريعي رقم 20/ لعام 2006 المتضمن إحداث إدارة لكل منفذ حدودي وكذلك قانون الضابطة الجمركية الجديد رقم 37/ وقانون الجمارك الجديد رقم 38/ واستكملت في عام 2006 عملية إصلاح التعريفة الجمركية).

## 2-1-3 السياسات التجارية

هدفت السياسات التجارية إلى تشجيع الصادرات وتنويع هيكل الصادرات وإحداث نظام النافذة الواحدة وشملت القوانين الصادرة العديد من التعديلات في السياسات التجارية فقد أصبحت معظم السلع الزراعية مسموح باستيرادها. وتشجيعاً للإنتاج والتصدير الزراعي أزيلت معظم العوائق التجارية والجمركية وألغيت الضريبة على الصادرات من السلع الزراعية الخام لاستقطاب القطاع الخاص الوطني والأجنبي إلى الاستثمار في القطاع الزراعي. وتم تعديل القوانين والتشريعات باتجاه زيادة الصادرات وتحسين نوعيتها لتكون ملائمة لمتطلبات السوق العالمية عن طريق تنظيم استعمال المبيدات ومنع استعمال المنشطات الضارة وتشجيع استعمال الأسمدة العضوية والحيوية. وتم توجيه لإتباع أساليب حديثة في عمليات الفرز والتعبئة والتوضيب والتغليف. وتضمنت التعديلات إعفاء الإنتاج الزراعي وتصدير المنتجات الزراعية من معظم الضرائب وخفض الرسوم على الواردات من المستلزمات الزراعية وتقديم تسهيلات بالنقل الجوي بأسعار مشجعة للتصدير وتشجيع إقامة جمعيات تعاونية تسويقية متخصصة.

وصدر قانون الإغراق لحماية الإنتاج الوطني من الممارسات الضارة في التجارة الدولية (القانون رقم 42/ للعام 2006 يهدف إلى معالجة الممارسات الضارة مثل حالات الإغراق التي تسبب ضرراً للمنتج الوطني وفي حالات دعم الصادرات من قبل الدول الأخرى) ويتم الترتيب لإصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار، والتحكيم التجاري والتأجير التمويلي وقانون التجارة، وقانون الشركات، وقانون سلامة الغذاء، وقانون حماية المستهلك وقانون لإنشاء هيئة تنمية الصادرات وحماية الملكية الصناعية والتجارية وتعديل قانون الجمارك. وشكلت لجنة لتعديل القانون رقم 151 الصادر عام 1952 والمتعلق بالشركات الأجنبية والوكالات. وهناك مشروع قانون جديد يتيح تحويل الشركات السورية وأشكالها الحالية (فردية أو عائلية أو غيرها) إلى شركات مساهمة. تلك الإجراءات حسنت تنافسية سورية في الأسواق ويتوقع أن تؤدي إلى انتشار أوسع لصادراتها وكفاءة أفضل لاقتصادها.

تحول القطاع الزراعي من سوق مغلقة نسبياً إلى مناخ أكثر انفتاحاً ، وسوف تؤدي التغيرات الأخيرة إلى زيادة هذا الانفتاح وسرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي . وقد تم تبسيط نظام الرسوم الجمركية بشكل كبير وذلك من خلال دمج الكثير من الرسوم السابقة في رسم واحد "جدول التعريفات المنسقة" ، وتمت إعادة النظر بالرسوم الجمركية وتخفيضها للمواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية الداخلة في الصناعة من جهة أو حسب درجة تصنيع السلعة. كما تم إلغاء ضريبة تصدير المنتجات الزراعية وفك الارتباط بشأن تمويل الاستيراد من عوائد التصدير وكذلك الإجراءات الأخيرة بتمويل المصدرين. وعلاوة على ذلك فقد تم إلغاء إجازات التصدير لقسم كبير من منتجات الأغذية الزراعية وإلغاء حظر استيراد المنتجات الغذائية بالنسبة للمواد المنتجة في الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والذي بدأ بشكل تدريجي منذ عام 1998 وحتى الإلغاء الكامل من كافة الرسوم اعتباراً من بداية عام 2005 ، وسوف يتم توسيع هذه المعاملة بحيث تشمل الدول المشاركة في اتفاقيات تجارية جديدة مثل مشروع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا ، إضافة إلى التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة بهدف تسريع وتيرة التحرير التجاري .

تقدمت سورية بطلب الانضمام الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 ، وتم تسلم الطلب رسمياً في عام 2003 (اجتماع كانكون لوزراء التجارة في الدول الأعضاء) . وسوف يكون لقبول الطلب انعكاسات على عملية إصلاح السياسات الزراعية نظراً لمتطلبات التوافق مع قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية .

## 2-2 السياسات الزراعية

هدفت السياسات الزراعية إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية وزيادة الصادرات منه. وشملت السياسات الزراعية سياسات الإنتاج والتسويق والدعم الزراعي وإقامة وتحسين البنية التحتية. وتقديم الخدمات الزراعية الأساسية والبحوث الزراعية ، والإرشاد، ووقاية المحاصيل، وحماية المراعي الطبيعية والغابات. أما السياسات الخاصة بقطاع الثروة الحيوانية فتشمل الحجر البيطري والصحة الحيوانية فيما يتعلق بمكافحة الأوبئة وتوفير الأدوية البيطرية لتأمين الوقاية والعلاج وبحوث الثروة الحيوانية. كما ركزت هذه السياسات على السياسات المائية وسياسات التصنيع الزراعي.

### لمحة عن السياسات الزراعية وتعديلاتها

- ركزت السياسات الزراعية المطبقة في سورية على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :
  - تحقيق مساهمة فعالة للقطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، وفي الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج.
  - زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، وتضييق الفجوة الغذائية، وتحسين الميزان السلعي الغذائي بتنمية الصادرات وإقلال الواردات.

- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك في مستوى تكامل المدخلات وتكامل الإنتاج ، بحيث يوفر القطاع الزراعي نسبة هامة من المدخلات والمواد الخام لقطاع الصناعة، وتكثيف استعمال الزراعة للمنتجات الصناعية كالآلات والأسمدة .

وفي الإطار العام انتقل القطاع الزراعي بشكل تدريجي من التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيرى منذ عام 1986 أي منذ الخطة الخمسية السادسة ، كما تم اعتماد النهج التشاركي بإطاره العام ، في نفس الوقت الذي لحظت سياسات التسويق الزراعي مجموعة من التطورات نتيجة فسخ المجال للقطاع الخاص بالدخول بشكل أوسع في العملية التسويقية ، حيث زادت مساهمته في مجال تسويق وتصنيع وتصدير العديد من المنتجات الزراعية ، إضافة إلى مشاركته في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والمواد الكيماوية ، كما تم تبسيط آلية التخطيط والانتقال من التخطيط على مستوى المحصول إلى مستوى المجموعة النباتية بحيث يتاح للمنتج زراعة المحصول المرغوب من قبله من خلال عدة خيارات ، واستمر منح القروض بأجلها المختلفة من المصرف الزراعي التعاوني مع زيادة الرقابة باتجاه استخدام القروض للغايات التي منحت من أجلها ، في حين اقتصر حصر التسويق والتصنيع بمؤسسات القطاع العام لمحاصيل القطن والشوندر السكري والتبغ وكذلك تصدير القمح. إلى أن وصلت الحكومة إلى الوضع الأخير بتعديل هذه السياسات انسجاماً مع التوجهات العامة باعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي الهادف إلى التحرر الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي للسكان والتركيز على المشروعات التنموية الهادفة إلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

#### الاجابيات التي حققتها السياسات الزراعية وخطط التنمية

- زيادة المساحات المستثمرة المروية وبشكل رئيسي من المياه الجوفية من خلال مشاريع الري الحكومية وإدخال مساحات بعليّة جديدة في الاستثمار من خلال مشاريع استصلاح الأراضي الجبلية و الهضابية.
- تعديل نسب التكتيف الزراعي في المناطق المروية والبعليّة بحيث تتناسب مع توفر الموارد المائية في المناطق المروية وتخفيض نسب التكتيف الزراعي وحسب مناطق الاستقرار ونوعية التربة في مناطق الاستقرار الزراعي للمحافظة على خصوبة التربة وإلغاء الزراعات البعلية في البادية .
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية ( القمح - البقوليات الحبية - القطن ) - الخضار - معظم الفواكه - الزيتون وزيت الزيتون - وغيرها وتوفير فائض للتصدير في العديد منها.
- تحقيق خطوات هامة في تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية والحضرية وزيادة نصيب الفرد من السلع الغذائية والمكونات الغذائية ، حيث ازداد نصيب الفرد بالمتوسط من السرعات الحرارية من 2350 / سعة / يوم في السبعينات إلى نحو 3200 / سعة / يوم في السنوات الأخيرة .
- تطورت قيمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 من 177 / مليار ل.س في عام 1995 إلى 292 / مليار ل.س في عام 2006 محققة زيادة في حصتها من الناتج المحلي الإجمالي من 23% إلى 25% خلال نفس الفترة على الرغم من تطور القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الصناعة والتعدين.
- زيادة مساهمة المنتجات الزراعية الخام والمصنعة المصدرة في ردف الميزان التجاري وتراوحت نسبها بين 16-22 % حسب السنوات من حجم الصادرات الإجمالية ، علماً أن العديد من المنتجات المصنعة التي تعتمد

- على المواد الزراعية لا تحسب ضمن الصادرات الزراعية مثل القطن والمنسوجات وغيرها والتي تصل نسبتها إلى حدود تزيد عن 5 % من إجمالي الصادرات .
- تطور البنى التحتية في المناطق الريفية لتأمين الخدمات للقطاع الزراعي (طرق زراعية - كهرباء - ماء - اتصالات - نقل و تخزين ... وغيرها ) .
- تطور الخدمات الموجهة إلى القطاع الزراعي (بحوث - إرشاد - تأهيل - رعاية صحية وبيطرية ... وغيرها) .

### السلبيات الناتجة عن السياسات الزراعية

- تدني الخصوبة في مساحات لا بأس بها وتلوث التربة والمصادر المائية.
- نقص في مصادر المياه المختلفة وبخاصة المياه الجوفية نتيجة الحفر العشوائي للآبار والضح غير المتوازن أو المبرمج وانخفاض منسوب المياه الجوفية و بروز عجز واضح بين المتاح والطلب وتدهور نوعية المياه الصالحة للري فيها وترافق ذلك مع البطء في التحول إلى تقانات الري المتطورة.
- استمرار تدهور المراعي الطبيعية في البادية وزحف التصحر نتيجة الفلاحة والرعي الجائر وحركة الآليات العشوائية.
- تفتت الحيازات الزراعية إلى حدود تعيق الاستثمار والمكننة وعدم اتخاذ خطوات جادة للحد من هذه الظاهرة.
- عدم مواكبة القوانين والتشريعات لعملية تطور الإنتاج الزراعي مثل قانون العلاقات الزراعية وغيرها.
- عدم مواكبة أنشطة التسويق و التصدير و التصنيع لعمليات تطور الإنتاج الزراعي مما ساهم في الإقلال من ريعية العمل الزراعي وعدم الاستفادة من القيمة المضافة.

### المشكلات والتحديات التي يواجهها قطاع الزراعة والري

- يواجه قطاع الزراعة والري العديد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أدائه وبالتالي التأثير على التنمية الزراعية المستدامة وأهمها :
- محدودية الموارد الطبيعية والزراعية الرئيسية وتأثرها بالعوامل البيئية والمناخية.
- النمو السكاني وفرص العمالة الزراعية.
- تفتت الحيازة الزراعية .
- ضعف الموارد المالية وتخوف المستثمرين من التوجه للقطاع الزراعي بسبب عامل المخاطرة وطول فترة الاسترداد.
- تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة والري وآليات التنسيق بينها .
- المتغيرات في الاقتصاد العالمي ( تحرير التجارة - توقيع الاتفاقيات - الإعفاءات الضريبية بين الدول المختلفة).
- دعم المنتجات الزراعية في الدول الأخرى وارتفاع مستوى المنافسة

- مشكلات تتعلق بالسياسات الكلية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع الزراعي ( كالسياسات المالية والنقدية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وسياسات التسعير والدعم والسياسات التجارية وغيرها ).

## 2-3 مساهمة الزراعة في إجمالي الإنتاج والناتج المحلي

تلعب الزراعة دوراً رئيساً في بناء الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في الإنتاج و الناتج المحلي الإجمالي حيث يعتبر هذان المؤشران من المؤشرات الهامة لقياس تطور أداء الاقتصاد الوطني، وتحسن الأداء الاقتصادي نتيجة سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية الذي بدأتها سورية منذ سنوات والذي اعتمدت فيه منهجية اقتصادية وتجارية تقوم على الاقتصاد المفتوح والتجارة الحرة وزيادة الاستثمار لإنجاز بنية تحتية متطورة.

يبين الجدول 1-2 المؤشرات الإحصائية الوصفية للإنتاج والناتج خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ التطور الإيجابي لكافة مؤشرات الإنتاج والناتج الإجمالي والزراعي مترافقة بتغيرات طفيفة حول خط الاتجاه مما يؤثر إيجابياً على العمالة الكلية والزراعية. كما يلاحظ أن مؤشر الربعية (الناتج/الإنتاج) للزراعة هو أعلى من مؤشر الربعية العام مما يدل على أن أداء قطاع الزراعة تطور بشكل أفضل من الأداء العام وأن الدخل الزراعي تحسن بشكل أفضل من الدخل العام. ومن حيث الأداء الفعلي لقطاع الزراعة يمكن القول أنه أفضل من الأداء العام نظراً لتأثر تطور الإنتاج والناتج الإجماليين بمعدل أعلى بالأسعار من تطور قطاع الزراعة. وبالنتيجة فإن الكفاءة الاقتصادية لقطاع الزراعة تحسنت خلال الفترة المدروسة بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة، ولكن الكفاءة بالأسعار الثابتة كانت أعلى منها بالأسعار الجارية.

الجدول 1-2 المؤشرات الإحصائية الوصفية للإنتاج والناتج، 2000-2006 (مليار ل.س ، %)

م خ %	م ن س %		الحد الأعلى	الحد الأدنى	المتوسط	الوحدة	البيان
	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة					
8	12	11	2950	1557	2072	مليار ل.س	الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1	5	5	2051	1557	1786	مليار ل.س	الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
3	6	7	507	341	414	مليار ل.س	الإنتاج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية
3	3	4	433	341	380	مليار ل.س	الإنتاج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة
8	12	11	1709	904	1203	مليار ل.س	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1	5	5	1193	904	1042	مليار ل.س	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
4	7	8	347	224	275	مليار ل.س	الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية
4	3	5	292	224	255	مليار ل.س	الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة
			59	57	58	%	الناتج المحلي /الإنتاج المحلي الإجمالي
			69	64	66	%	الناتج المحلي الزراعي /الإنتاج المحلي الزراعي
			1.30	0.82	0.98		الكفاءة الاقتصادية للزراعة بالأسعار الجارية*
			1.33	0.82	1.04		الكفاءة الاقتصادية للزراعة بالأسعار الثابتة*

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007 - المكتب المركزي للإحصاء.

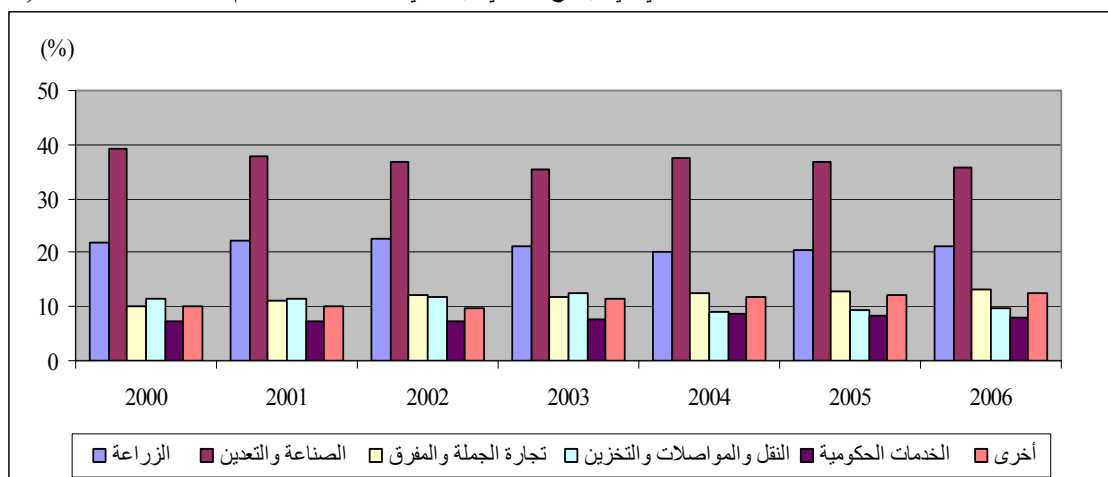
م ن س: معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 (سنة الأساس 2000).

م خ: معامل الاختلاف.

\* الكفاءة الاقتصادية = الناتج الزراعي/ الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على المشتغلين الزراعيين/إجمالي عدد المشتغلين.

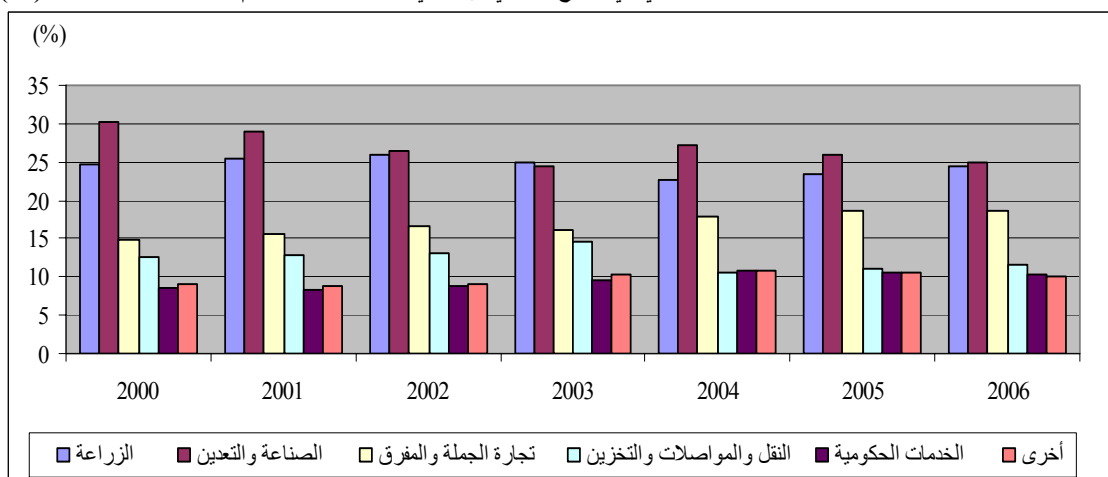
ونظراً للمساهمة الكبيرة للزراعة في الإنتاج والناتج فإن تحسن أدائها بالنسبة لهذين المؤشرين يؤثر بشكل كبير على تطورهما على المستوى الكلي وخاصة الناتج المحلي الإجمالي (الأشكال 2-1 و 2-2 و 3-2).

الشكل 2-1 تطور مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (%)



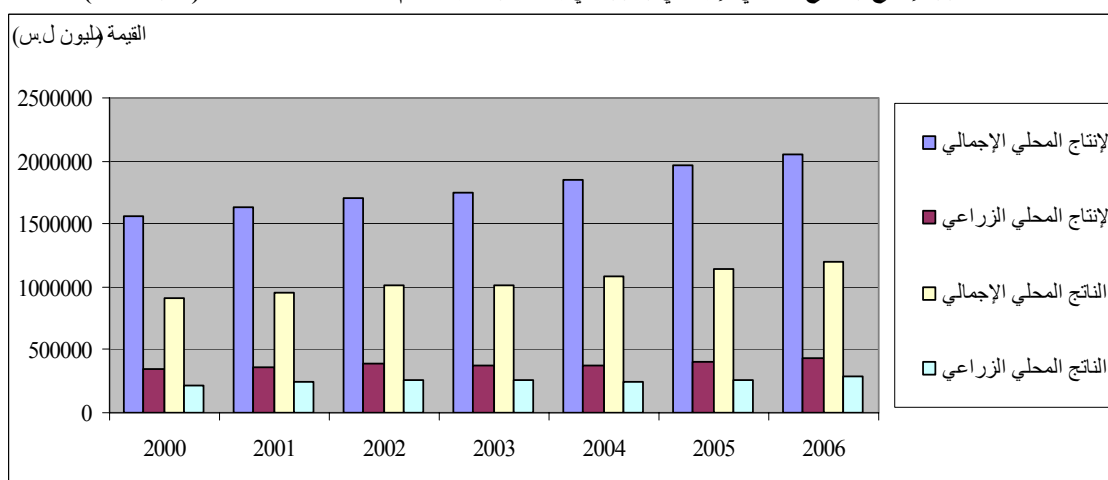
المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007.

الشكل 2-2 تطور مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007.

الشكل 2-3 تطور الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي والزراعي بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (مليون ل.س)



المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007.

في عام 2006 بلغ الإنتاج المحلي الإجمالي 2950 مليار ل.س. بالأسعار الجارية و 2051 مليار ل.س. بالأسعار الثابتة لعام 2000. ولنفس العام بلغ الإنتاج المحلي الزراعي 507 مليار ل.س. بالأسعار الجارية و 433 مليار ل.س. بالأسعار الثابتة لعام 2000. أما في خطة عام 2007 بلغ الإنتاج المحلي الزراعي 359 مليار ل.س. بالأسعار الجارية و 341 مليار ل.س. بالأسعار الثابتة لعام 2000.

أما الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 فقد بلغ 1709 مليار ل.س. بالأسعار الجارية منها 347 مليار ل.س. لقطاع الزراعة، و 1193 مليار ل.س. بالأسعار الثابتة لعام 2000 منها 292 مليار ل.س. لقطاع الزراعة. وفي خطة عام 2007 بلغ الناتج المحلي الزراعي 274 مليار ل.س. بالأسعار الجارية و 258 مليار ل.س. بالأسعار الثابتة لعام 2000.

بلغ وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2006-2000 حوالي 12 % وسجل زيادة قدرها 18% خلال سنة 2005 مقارنة بالعام 2004. وكان قطاع المال والتأمين أعلى القطاعات نموا حيث بلغ معدل نموه 21.3% وجاء بعده قطاع الصناعة والتعدين بنسبة نمو قدرها 9.4 % في حين أن معدل نمو الزراعة بلغ 7.6% وكانت مساهمة الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في المقدمة بحوالي 27.3% وجاء قطاع الزراعة بعده واسهم بنسبة 20.3 أما تجارة الجملة والمفرق فكانت مساهمتها 20.4% وجاء قطاع النقل والمواصلات بعد ذلك بنسبة 11.3% تلاه قطاع الخدمات الحكومية 10.3%.

وصل نمو الاقتصاد مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بالأسعار الثابتة لعام 2000 إلى 4.7 % سنويا خلال الفترة 2006-2000. أما معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة بالأسعار الثابتة لعام 2000 فقد بلغ 4.6% خلال الفترة المذكورة.

وظل قطاع الصناعة والتعدين في طليعة القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت نسبة مساهمته 24.8% في العام 2006. أما مساهمة قطاع الزراعة فقد بلغت 24% يليها قطاع تجارة الجملة والمفرق 18.6%.

وقد ساهم القطاع الزراعي بنسبة كبيرة من الناتج القومي ولم تتغير حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي كثيرا خلال السنوات السبع السابقة. وتراوح هذه النسبة بين 23-26%. وتزداد هذه المساهمة عند تحسن الظروف المناخية وهطول الأمطار.

وانعكس التطور الإيجابي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي ارتفع من 59670 ليرة سورية عام 2004 إلى 61825 ليرة سورية في عام 2005، و 62971 في عام 2006، وبلغ معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي 2.2% خلال الفترة 2006-2000. ووصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2006 إلى 90214 ل.س، محققاً معدل نمو سنوي قدره 8% خلال الفترة 2006-2000.

وبمقارنة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى الوطن العربي خلال الفترة 2000-2005، يلاحظ أن نمو نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي الإجمالي (8.6%) هو أعلى من الوسطي العام على مستوى الوطن العربي (6.1%).

## 4-2 مساهمة الزراعة في تشغيل اليد العاملة والدخل

شكلت العمالة الزراعية في الدول العربية حوالي 28.9% من العمالة الكلية في عام 2004. وتختلف إنتاجية العامل الزراعي من دولة إلى أخرى، وتتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، من أهمها نصيب المزارع من الأراضي الزراعية، ومدى جودتها، والعوامل المناخية المحيطة بها، والبنى التحتية المتاحة، ومدى كفاءة وقدرة المزارع على استغلالها، ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، ونتائج البحوث الزراعية والمعلومات والإرشاد. وتعتبر إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية، ضعيفة بالمقارنة مع الدول النامية والدول المتقدمة<sup>28</sup>.

يبين الجدول 2-2 تطور مؤشرات العمالة السورية مقارنة بالدول العربية خلال الفترة 2000-2004. يلاحظ من الجدول زيادة العمالة الكلية والعمالة الزراعية على مستوى الوطن العربي، بينما انخفضت العمالة الكلية والزراعية السورية بشكل حاد. انخفضت حصة العمالة الزراعية في سورية بشكل كبير مقارنة بحصة العمالة الزراعية العربية. كما يلاحظ أيضاً أن الكفاءة الاقتصادية للعمالة الزراعية السورية هي أعلى بكثير من الكفاءة الاقتصادية للعمالة الزراعية العربية.

الجدول 2-2 مؤشرات العمالة السورية مقارنة بالدول العربية، 2000-2004

البيان	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	معدل النمو السنوي البسيط %*
العمالة الكلية لمجموع الدول العربية	مليون نسمة	98.4	101.6	104.8	108.2	111.7	3.2
العمالة الزراعية لمجموع الدول العربية	مليون نسمة	31.0	31.3	31.6	31.9	32.3	1.0
حصة العمالة الزراعية في الدول العربية	%	31.5	30.8	30.2	29.5	28.9	-2.1
الكفاءة الاقتصادية الزراعية العربية <sup>29</sup>	%	0.26	0.28	0.28	0.28	0.26	0.0
العمالة الكلية السورية	مليون نسمة	4.9	5.3	5.5	4.8	4.3	-3.2
العمالة الزراعية السورية	مليون نسمة	1.4	1.5	1.5	1.5	0.7	-15.9
حصة العمالة الزراعية في سورية	%	29.0	27.9	26.8	30.3	17.1	-12.4
الكفاءة الاقتصادية الزراعية السورية**	%	0.85	0.91	0.97	0.82	1.33	11.67

المصدر: بالاستناد إلى تقرير المنظمة العربية لعام 2006 وقاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

\* حسب للفترة 2004-2000 واعتمد عام 2000 كسنة أساس. \*\* بالأسعار الثابتة لعام 2000.

بلغت قوة العمالة للأفراد بسن 15 سنة فأكثر في عام 2005 حسب إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء في سورية 5026 ألف عامل وتشكل النساء منهم نحو 745 ألف أنثى في حين وصل عدد الذكور إلى 4281 ألف عامل. ووصلت نسبة القوى العاملة إلى إجمالي عدد السكان في نهاية عام 2005 إلى 27% يشكل الذكور منهم 23% في حين كانت نسبة الإناث 4%.



يبين الجدول 2-3 تطور العمالة الكلية والزراعية خلال الفترة 2000-2006 حيث يتبين انخفاض إجمالي عدد المشتغلين والمشتغلين الزراعيين. ولكن حصة الزراعة من المشتغلين شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة 2000-2006. ويمكن تفسير هذا الاتجاه المتناقض في تطور القطاعات الأخرى واحتياجها لقوة العمل ومحدودية قدرة القطاع الزراعي على توفير المزيد من فرص العمل نتيجة لتبني التقانات الحديثة وقلة التكثيف في المساحات المروية بسبب شح المياه وتفاوت الظروف المناخية الذي كان له أثر كبير على اليد العاملة الموسمية. وتشكل العمالة الزراعية حوالي 20% من العمالة الكلية و5% من عدد السكان. تشكل قوة العمل النسائية حوالي 27% من العمالة الزراعية و16% من العمالة الكلية.

الجدول 2-3 تطور العمالة الكلية والزراعية، 2000-2006

البيان	الوحدة	2000	2004	2005	2006	التغير % (04/05)	التغير % (05/06)	معدل النمو السنوي اليسيط % (06-00)
إجمالي عدد المشتغلين	ألف	4937	4302	4680	4860	8.8	3.8	0.3-
عدد المشتغلين الزراعيين	ألف	1430	734	940	952	28.1	1.3	6.6-
حصة المشتغلين الزراعيين	%	29.0	17.1	20.1	19.6	20.1	2.5-	6.3-

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يعطي الجدول 2-4 لمحة عن تطور التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) على قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2004-2005. يلاحظ من الجدول سيطرة قطاع الخدمات في تشغيل اليد العاملة (27.1%) ، وزيادة حصة الزراعة في التشغيل (من 17.1-20.1%) ليحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات ، وسيطرة القطاع العام في التشغيل في مجال الخدمات ، وسيطرة القطاع الخاص في التشغيل في القطاعات غير الخدمية (تحسن ملحوظ بين 2004 و 2005).

الجدول 2-4 تطور التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب القطاعات، 2004-2005 (%)

البيان	عام		خاص		تعاوني ومشترك		المجموع	
	2004	2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005
زراعة وصيد وحراج	1.3	2.9	22.3	96.2	47.0	1.0	17.1	20.1
الصناعة	5.9	15.1	16.8	83.7	8.3	1.1	13.4	13.6
بناء وتشبيد	3.4	4.0	26.2	94.7	22.9	1.3	19.5	14.1
تجارة وفنادق ومطاعم	1.3	1.6	16.9	96.7	8.6	1.7	12.1	15.8
نقل ومواصلات	3.2	10.9	7.3	87.4	4.9	1.7	6.1	7.1
المال والتأمين والعقارات	1.1	15.4	2.3	83.7	1.1	0.9	1.9	2.1
خدمات	83.8	82.4	8.2	17.1	6.9	0.5	29.9	27.1

المصدر: بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

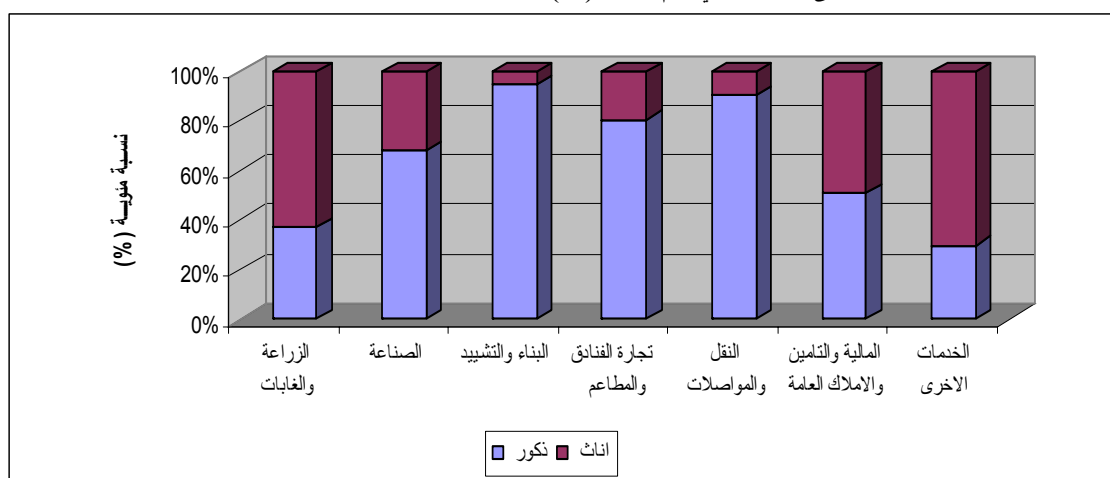
ويقدر عدد المشتغلين فعلياً بحوالي 4693 ألف عامل (الجدول 2-5 والشكل 2-4) في عام 2005 نسبة الذكور منهم تعادل 86.6 % والإناث 13.4%. نلاحظ من الجدول 2-5 أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة جاءت في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات التي كانت تعادل تقريباً 27%.

الجدول 5-2 توزيع القوى العاملة حسب القطاعات، 2005

النسبة (%)	عدد العاملين (عامل)	القطاع
20.1 %	945186	الزراعة
13.6 %	638528	الصناعة
14.1 %	659880	البناء والتشييد
15.8 %	742600	تجارة وفنادق ومطاعم
7.1 %	333228	نقل ومواصلات
2.1 %	100113	المال والتأمين والعقارات
27.1 %	1273959	الخدمات
100.0 %	4693494	المجموع

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء (مجموعة العام 2006).

الشكل 4-2 العمالة موزعة على القطاعات في عام 2005 (%)



المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء لعام 2006.

وساهم القطاع الزراعي في عام 2005 بتشغيل حوالي 20 % من عدد العاملين، ويلاحظ هبوط نسبة العاملين في الزراعة من حوالي 32 % من إجمالي العاملين في عام 1999 إلى حوالي 20% في عام 2005 ويلاحظ أن هبوط العمالة الزراعية كان مستمرا خلال هذه المدة وهذا يشير إلى وجود هجرة مستمرة إلى المدن والالتحاق بأعمال أخرى غير الزراعة حيث ان انخفاض عدد العاملين في قطاع الزراعة قابله زيادة العمالة في القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الخدمات. وبلغت نسبة العمالة الزراعية المأجورة 19 % من إجمالي عدد العاملين في الزراعة وهذا مؤشر إلى أن معظم العمالة الزراعية تنفذ من قبل أصحاب الأراضي الزراعية.

يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة المرأة في العمل الزراعي بصورة عامة خلال السنوات المذكورة حيث كانت نسبة النساء العاملات في الزراعة عام 1999 تعادل 34 % في حين أنها هبطت لتصبح 21 % في عام 2005.

وبلغت نسبة العمال الزراعيين العاملين في القطاع العام 2.9 % فقط من إجمالي العاملين في الزراعة ونسبة الذكور منهم 83 %، في حين وصلت نسبة العاملين في القطاع الخاص 96.2 % ونسبة الذكور منهم 79 % ويعمل في القطاعات الأخرى حوالي 1 %.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم التحديات التي على الدولة أن تواجهها هي مكافحة البطالة وتلبية متطلبات الزيادة السكانية حيث أن معدل البطالة يتراوح بين 8-12%.

يبين الجدول 2-6 تطور بعض معايير أداء الموارد البشرية. حيث يلاحظ تحسن الدخل العام (2.2% سنوياً) والزراعي (3.3% سنوياً) مما يدل على أن الدخل الزراعي زاد بمعدل أعلى من الدخل العام كما هو واضح من معدل النمو السنوي. وكذلك الأمر ينطبق على الزيادة في إنتاجية العمل ولكن إنتاجية العمل الزراعي زادت بشكل ملحوظ مقارنة بإنتاجية العمل العامة. ولدى مقارنة عام 2006 بعام 2005 يلاحظ تحسن كافة المؤشرات أيضاً.

الجدول 2-6 تطور بعض معايير أداء الموارد البشرية، 2000-2006

البيان	الوحدة	2000	2004	2005	2006	التغير % 05/06	معدل النمو السنوي البسيط % 06-00
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	ل.س/فرد	55389	59874	61825	62971	1.9	2.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي	ل.س/فرد	13710	13578	14017	15440	10.2	2.0
نصيب الفرد الريفي من الناتج المحلي الزراعي	ل.س/فرد	27363	29203	30143	33203	10.2	3.3
إنتاجية العمل	الف ل.س/المشتغل	315	430	419	422	0.8	5.0
إنتاجية العمل الزراعي	الف ل.س/المشتغل	238	509	424	455	7.3	11.4

المصدر : بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية .  
حسب معدل النمو للفترة 2000-2006 (2000 سنة أساس).

## 2-5 المساهمة في تلبية الاحتياجات الغذائية والأمن الغذائي

يواجه العالم اليوم قلقاً متزايداً يتعلق بتأمين الغذاء الصحي بكميات كافية للسكان الذين تتزايد أعدادهم باطراد فقد زاد عدد سكان العالم بأكثر من الضعف في نصف القرن الماضي وبلغ 6 مليارات نسمة في عام 1999 ويقدر أن عدد السكان سيزيد بنسبة 50% بحلول العام 2050 حيث يتزايد سكان العالم بنسبة 1.3% بمعدل 77 مليون نسمة سنوياً وسيرتفع عدد سكان البلدان الأقل نمواً من 658 مليون نسمة إلى حوالي 1.8 مليار نسمة.

ولأن تطور الزراعة يعتبر أمراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي وللتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة فقد اعتمدت سورية سياسة زراعية تهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

يعتبر القطاع الزراعي في سورية المصدر الرئيسي للغذاء وتقع على عاتقه مهمة تأمين الغذاء للمجتمع إلى جانب مساهمته في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتحقيق وظائف عديدة بيئية واجتماعية وجمالية. بالإضافة إلى أنه يؤمن مصادر الدخل اللازمة لجزء هام من السكان الريفيين الذين تعادل نسبتهم حوالي نصف السكان. وإن وجود مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والتي يتوفر فيها طيف واسع من التنوع الحيوي ووجود مصادر مياه جيدة في بعض المناطق ممثلة في العديد من الأنهار كنهر الفرات والعاصي ودجلة والخابور يجعل من سورية بلداً زراعياً مهماً ويعطي القطاع الزراعي أهمية كبيرة. من هنا فقد تركزت جهود الحكومة على تطوير الزراعة بهدف تأمين الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية وتحقيق الأمن الغذائي انطلاقاً من أن تحقيق الأمن الغذائي هو

حق إنساني وواجب وطني لا بد وان يتجسد في وضع السياسات التي تحقق النقلة التنموية والاقتصادية والاجتماعية لسورية من خلال السياسات والاستراتيجيات التي تشجع الاستثمار ودعم البنية التحتية التي تحقق التنمية الزراعية، وتحسين الإنتاج وزيادته، وتعزيز التصنيع المحلي للإنتاج الزراعي، والاهتمام بالبحوث التي تستهدف تطوير الزراعة وتحسينها. فقد استهدفت السياسات التنموية توفير الغذاء لجميع المواطنين، وتطوير الأنماط الزراعية.

وحيث إن الأمن الغذائي شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد تحددت أهداف القطاع الزراعي في إطار الاستراتيجية بزيادة الاستثمارات الزراعية والتوسع في الإنتاج الزراعي وتحرير التجارة الزراعية وصولاً إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال التركيز على رفع إنتاجية المحاصيل الإستراتيجية الهامة واستنباط الأصناف ذات الإنتاجية العالية والملائمة للبيئة المحلية، وإنتاج غراس الأشجار الثمرية والحراجية.

وفي ظل التزايد المطرد في عدد السكان يزداد الاهتمام بتوفير الأمن الغذائي الذي يمثل قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية الأساسية بانتظام، وتحرص الدولة من خلال السياسات الكلية والزراعية على تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته ليلبي حاجة السكان المتزايدة للغذاء وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين. وان من أهم مؤشرات استراتيجية القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في سورية يتجسد في الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة والحفاظ على التوازن البيئي بالحفاظ على المراعي والغابات وتقليل هدر المياه.

وقد عملت السياسات على تحقيق التناغم بين التنمية الاقتصادية التي تحرك عجلة الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي باعتبار أن تحقيق نمو اقتصادي سليم يساعد على الوصول إلى الأمن الغذائي وهذا يتطلب تنفيذ سياسات زراعية تؤمن التوسع في الإنتاج وتحسينه باستخدام التقنيات الحديثة ومن خلال التكثيف الزراعي الذي يحقق زيادة إنتاجية المحاصيل في وحدة المساحة وتسهيل الحصول على السلع الغذائية بأسعار مقبولة الأمر الذي يستدعي زيادة الاستثمار في الزراعة والتحول من زراعات أقل قيمة نقدية إلى أخرى أعلى قيمة.

وانطلاقاً من هذا الفهم فقد قامت الحكومة بدعم البنية التحتية فأقامت الطرق الزراعية في كافة أنحاء الريف السوري وبنّت السدود لحجز المياه اللازمة للمشاريع الزراعية والتي وصل عددها عام 2006 إلى 164 سد ووصلت طاقتها التخزينية إلى حوالي 18629/ مليون متر مكعب بالإضافة إلى تنفيذ عدة مشاريع في البادية لزيادة الغطاء النباتي ومنع تدهور التربة ومشاريع التشجير المثمر والحراجي واستصلاح الأراضي. وسعت أيضاً إلى معالجة ظاهرة الملوحة ونذرة المياه. وسعت في أن تكون أولويات الاستثمار في الزراعة في مجالات تحسين التربة وإدارة المياه، وإنتاج نوعيات أفضل من المحاصيل لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي المتوازن مع التركيز على المنتجات التي تحقق المزايا النسبية والتنافسية. كل ذلك مكن من الانتقال من مرحلة الاستيراد إلى الاكتفاء من معظم السلع الزراعية وتحقيق فائض تصدير لبعضها. ومن جانبها اهتمت الحكومة بالتنمية الريفية ورفع سوية الأوضاع المعاشية لسكان الريف وإعطاء دور أساسي للمرأة الريفية بصفتها المنتج الرئيسي في الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الإطار تنفذ وزارة الزراعة حالياً برنامج لإعداد خرائط تحليل هشاشة الأوضاع الغذائية لدى بعض المواطنين وتأسيس معلومات أساسية وقاعدة مؤسسية لتطوير نظام وطني للمعلومات حول وضع الأمن الغذائي لسد الفجوة في نقص المعلومات حول انعدام الأمن الغذائي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وهو مشروع يتم فيه إعداد نظام لخرائط

انعدام الأمن الغذائي في سورية استناداً إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية تغطي الجوانب الاجتماعية والغذائية والصحية بهدف تحديد المجموعات الهشة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وحرصاً على تأمين الغذاء الصحي للمواطنين فقد عملت الوزارة على إدخال المكافحة الحيوية لمعالجة الآفات الزراعية وبادرت بتعميم هذه الآلية على أشجار الحمضيات والزيتون والتفاح والقطن تمهيداً لتعميمها على بقية الأنواع كما أعلنت الحكومة عن إصدار قانون لسلامة الغذاء من أجل اعتماد سياسة عامة لسلامة الغذاء سينفذ في سورية.

## 2-6 المساهمة في تشغيل الصناعة

يعتبر القطاع الزراعي في سورية قطاعاً حيوياً وهاماً للقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومحركاً ومولداً للعديد من الصناعات الزراعية، كصناعة الأعلاف والجلود والزيوت والصابون والأخشاب والورق وغيرها من الصناعات التي تشكل المنتجات الزراعية مدخلات لها. ومن جهة أخرى تعمل الصناعات الزراعية على إطالة فترة صلاحية هذه المنتجات وتحولها إلى منتجات مصنعة يزداد الطلب عليها في الأسواق الداخلية والخارجية ويوفر للمزارعين فرص تصريف وتصدير إنتاجهم ويجنبهم أزمات زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار مما يدفع إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ويعزز الأمن الغذائي ويزيد حجم الصادرات والقيمة المضافة.

حرصت الدولة على تشجيع التوسع في الصناعات الزراعية لزيادة القيمة المضافة وشجعت القطاع الخاص للدخول فيه عن طريق تقديم الحوافز التشجيعية وإزالة العوائق أمامه<sup>30</sup>. وقد اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات بهدف تطوير قطاع الصناعات الزراعية منها على سبيل المثال:

- تحصل الصناعات الزراعية على نصيب متميز من الإنفاق على الصناعات التحويلية.
- وضعت سورية العديد من الخطط والبرامج لتنمية الزراعة وتحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يسهم في تطوير الصناعات الزراعية.
- خفض التعريفات الجمركية على المستوردات من المواد الخام اللازمة للصناعات الغذائية.
- خفض أجور النقل بالسكك الحديدية للصناعة المحلية.
- منح قروض بفوائد منخفضة لمشاريع التصنيع الزراعي.

وتحظى سورية بميزة القدرة على إنتاج العديد من الأصناف والمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية التي يمكن أن تجعلها قادرة على المنافسة على صعيد الصناعات الزراعية ومن هذه المنتجات القطن والشوندر السكري والزيتون والقمح ولحوم الأغنام والدواجن وهي تتمتع بفائض تصدير متنامي من الصناعات الزراعية.

وقد حقق قطاع الصناعات الزراعية خلال العقود الثلاثة الماضية تطوراً متصاعداً واضحاً وأصبح ركيزة قوية للاقتصاد الوطني ومورداً من موارد الدخل القومي المهمة حيث تزايدت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات نمو تدل على الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في بناء الاقتصاد.

## 2-7 المساهمة في التجارة الخارجية

تسمح التجارة بالوصول إلى أسواق أكبر حجماً، وتتيح فرصاً للتخصص في الإنتاج. وتسعى سورية إلى تعزيز تجارتها وزيادة تنافسية منتجاتها في الأسواق الخارجية. وساعدت سياسة الانفتاح التي تبنتها على نمو التجارة بصورة كبيرة. ومن الملاحظ أن معدل نمو التجارة كان قد بدأ في التصاعد بعد العام 2001 بنتيجة نمو الواردات والصادرات اثر تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

كان معدل نمو التجارة الخارجية خلال عام 2004 استثنائياً ووصل إلى 46.5% مقارنة بالعام 2003، لكن معدل النمو في 2005 كان اقل من العام السابق وبلغ حوالي 26% وهذا الارتفاع في معدلات التجارة جاء نتيجة ارتفاع معدل نمو الواردات بحوالي 64.3% في عام 2004 وبنسبة 29% في عام 2005 وكذلك إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات بمعدل 30.6% عام 2004 ووصل إلى 22.6% في عام 2005.

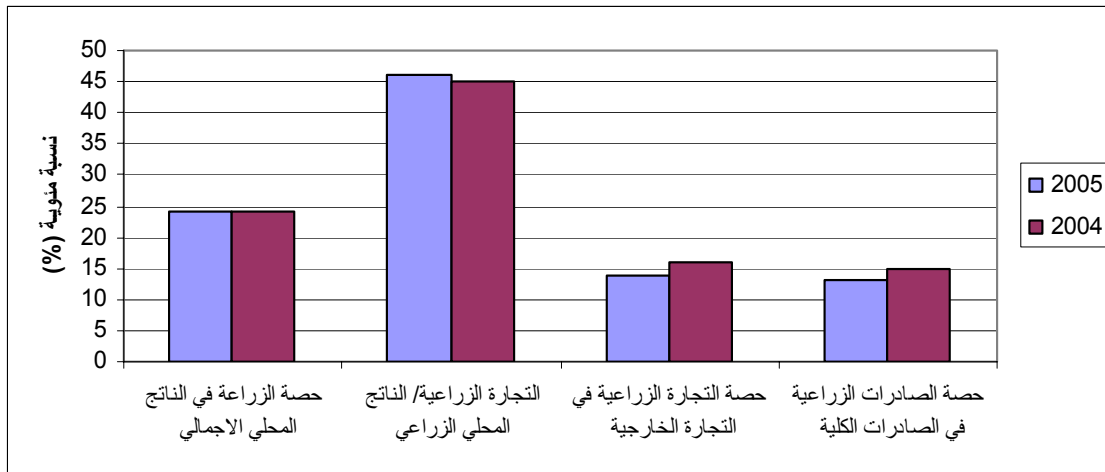
بالمقابل شهدت التجارة السورية عام 2005 أعظم توسع خلال العقد الماضي حيث سجلت قيمة التجارة الخارجية 927/مليار ليرة سورية. وبلغت قيمة الواردات الإجمالية 502 /مليار دولار في حين لم تتجاوز قيمة الصادرات الإجمالية 424 /مليار دولار.

وان نمو التجارة الزراعية يشكل عاملاً فاعلاً في نمو التجارة الكلية<sup>31</sup> (الشكل 2-5). إلا أن تطور التجارة الزراعية يتأرجح بحسب المواسم الزراعية وبحسب العوامل الجوية. ومما يبرز أهمية التجارة الزراعية لنمو التجارة الكلية هو نسبة مساهمتها في التجارة الكلية وتأثر أداء التجارة الكلية بتغيرات التجارة الزراعية فقد شكلت حصة الزراعة من إجمالي التجارة قيمة وصلت إلى 16% خلال الفترة 2003-2005 وكانت قد سجلت أعلى قيمة لها في عام 2003 وبلغت 18% لكنها تراجعت بعد ذلك وبلغت 14% في عام 2005.

بصورة عامة نجد أن نسبة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات أكبر من نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات، وهذا يؤدي إلى وجود عجز بالميزان التجاري الزراعي يعكس سلبيًا على الميزان التجاري الإجمالي للدولة إلا أن ذلك لا يشكل حالة مستمرة وهو ناشئ أساساً عن الانفتاح الاقتصادي على الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة عموماً وسيتعديل الميزان التجاري الزراعي بعد أن تتكيف الاقتصاديات المحلية مع واقع الانفتاح الجديد.

وقد بلغ متوسط نسبة التجارة الزراعية إلى الناتج المحلي الزراعي 40% ويلاحظ أن التجارة الزراعية استعادت قليلاً من اندفاعها في عام 2005 حيث ازدادت بمعدل 10% مقارنة بالعام 2004. وتأرجح الميزان التجاري الزراعي زيادة ونقصاً خلال الفترة 1996-2005، فكان سالباً خلال الفترة 1999-2001 ثم موجباً لسنتين بعد ذلك، ثم تراجع مجدداً في السنتين التاليتين 2004 و2005، وكان في توافق مع الميزان التجاري الكلي الذي كان سالباً في هذين العامين.

الشكل 2-5 مساهمة التجارة الزراعية في الناتج المحلي والتجارة والتصدير، 2004 و 2005 (%)



المصدر: بالاستناد إلى بيانات المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء لعام 2006.

بمقارنة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية نجد أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية خلال الفترة 2005-2000 تأرجحت بحسب المواسم الزراعية وبحسب تطور صادرات القطاعات الأخرى. وكانت عام 2005 في أدنى مستوياتها وهي 13.8 %، وسجلت هبوطاً قدره 34 % عن مستواها في عام 2004 وهو 20 %، وكانت لمتوسط الفترة 2005-2003 حوالي 18 %، وهذا يؤشر إلى الأهمية النسبية للتجارة الزراعية لنمو التجارة الكلية.

لقد تحسنت نسبة تمركز الصادرات الزراعية بالنسبة لأهم الشركاء التجاريين ففي عام 2005 كانت المجموعة الرئيسية للصادرات الزراعية تتصف بكونها مركزة للغاية بمعدل 86,2 % للخمسة شركاء الأوائل في حين كانت النسبة في عام 2003 تعادل 87,5 % وفي عام 2004 كانت 86,1 %. وكانت في المتوسط حوالي 95,8 % للشركاء التجاريين العشرة الأوائل عام 2005. ووصل عدد الشركاء التجاريين إلى 25 دولة. مما يدل على تحسن سياسة تنويع الصادرات الزراعية.

ومن جهة أخرى تأرجحت نسبة المستوردات الزراعية إلى المستوردات الكلية خلال الفترة 2005-2000 زيادة ونقصاً بحسب المواسم الزراعية، ووصلت إلى 21 % في عام 2003. ولكنها تراجعت في عام 2005 عن معدلها في عام 2004 وهو 19 % وأصبحت حوالي 14 %.

في الوقت نفسه فإن المستوردات الزراعية الرئيسية تعتبر شديدة التركيز بلغت نسبتها بالنسبة للشركاء الخمسة الأوائل في عام 2005 وسطياً 93,8 % في حين كانت النسبة 94,8 % في عام 2003 و 95,6 % في عام 2004 في حين أن متوسط حصة الشركاء العشرة الأوائل وصلت إلى 98,6 % وهذه النسبة كانت 99,1 % في عام 2003 وشكلت 99,2 % في عام 2004. ويلاحظ حدوث تراجع طفيف طراً على النسبة في عام 2005 عنه في العامين السابقين سواء بالنسبة للخمسة أو العشرة شركاء الأوائل ووصل عدد الشركاء التجاريين إلى 12 دولة. مما يدل على تحسن سياسة تنويع الواردات الزراعية.

## 2-8 المساهمة في الاستثمار

سعت سورية إلى خلق بيئة اقتصادية تشجع الاستثمار وتؤدي إلى تفعيل الاستثمارات وزيادتها وتنويعها وتدعم الاستثمار الذي يؤدي إلى تحقيق النمو القابل للاستمرار. وتحرص سورية على توفير أفضل أنواع التسهيلات لجذب الاستثمارات من خلال سن التشريعات المتضمنة العديد من الإعفاءات الضريبية وتشجيع المستثمرين من البلاد العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن الدول الأجنبية من خلال الحوافز والإعفاءات والتسهيلات التي تقدمها لهم.

قامت الدولة بتشجيع الاستثمار من خلال تحقيق:

- تحرير سعر صرف العملة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية.
- إمكانية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
- توفير البنية التحتية.
- تقديم تسهيلات وإعفاءات ضريبية.
- تسهيل تراخيص الاستثمار.
- تقديم قروض ميسرة طويلة الأجل للمستثمرين لبناء الأصول الإنتاجية للمشاريع.
- توفير المعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية.
- تقديم تسهيلات لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي.
- العمل على استنباط أو إدخال بعض الأصناف الملائمة للتصنيع.
- تزويد المستثمرين العرب والأجانب بمعلومات حول فرص الاستثمار في المشاريع الموجهة نحو التصدير.
- التوزيع المتوازن للاستثمارات بين المحافظات

تتركز معظم الاستثمارات الزراعية في أطراف المدن الكبيرة نظراً لتوفر البنية التحتية الجيدة كالطرق والكهرباء وقربها من الأسواق الداخلية والخارجية. وهناك حاجة ملحة لتشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً والتي تتمتع بموارد وإمكانات كبيرة وذلك بهدف تنمية الريف والحد من الهجرة الريفية للمدن وتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف الفقر وهذا يتطلب منح المستثمرين ميزات تفضيلية في حال الاستثمار في المناطق الريفية وتوفير البنية التحتية وتطوير الأسواق لربط تلك المناطق بالأسواق الداخلية والخارجية.

### 2-8-1 أثر السياسات على الاستثمارات الزراعية

يتأثر الاستثمار الزراعي بالسياسات الزراعية السائدة وسياسات الاقتصاد الكلي. وقد عملت سياسات التحرير التي اعتمدتها سورية على فتح المجال للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي للدخول في الاستثمار الزراعي. وتقوم السياسات الحالية على توجيه الاستثمارات الزراعية نحو إقامة مشاريع تحقق زيادة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتحسين نوعيته، وتطوير التصنيع الزراعي، وإنتاج واستخدام التقنيات الحديثة كالآلات والتجهيزات



الزراعية ونظم الري الحديث واستخدام الأسمدة المناسبة واستعمال الأصناف المحسنة وإدخال محاصيل زراعية جديدة، واستخدام تقنيات الإنتاج الحيواني المتقدمة في التربية والتلقيح الاصطناعي، وتشجيع المستثمرين للدخول في مجال التصدير الزراعي.

أهم القوانين التي صدرت في سورية المتعلقة بالاستثمار:

- القانون رقم 103 لعام 1952 لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي.
- القانون رقم 348 لعام 1969 لتشجيع رساميل المغتربين والرساميل العربية.
- القرار رقم 186 لعام 1985 لتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة.
- المرسوم رقم 10 لعام 1986 المتعلق بتأسيس وتشجيع وتنظيم شركات القطاع الزراعي المشترك.
- قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته بموجب المرسوم رقم 7 لعام 2000 والذي أعطى كثيراً من الحوافز والمزايا للمستثمرين.
- تم استبدال القانون رقم 10 لعام 1991 بالمرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 الخاص بالاستثمار والذي يقدم مزايا وحوافز إضافية للمستثمرين وتم بموجبه إلغاء القانون رقم 10. وأهم ما تضمنه المرسوم:

- يحق للمستثمر سنوياً تحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر.

- يحق للمشاريع أن تستورد جميع احتياجاتها دون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وتعفى المستوردات من الآلات والمعدات والتجهيزات المستخدمة في عملية الإنتاج ووسائل النقل الخدمية من الرسوم الجمركية.

- السماح للمشروع بفتح حساب بالعملة الأجنبية في الخارج ( شرط أن لا تتجاوز قيمة الحساب المذكور 50% من رأسمال المشروع المدفوع بالعملة الأجنبية ) .

- السماح للمشروع بتحويل جزء من إيداعاته من العملات الأجنبية في المصارف المحلية إلى العملة السورية بالأسعار السائدة في الدول المجاورة.

- المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2007 والمتضمن إحداث هيئة للاستثمار في سورية مهمتها تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتضمن المرسوم إحداث النافذة الواحدة لتقديم الخدمات للمستثمرين وتشكيل مجلس أعلى للاستثمار لإدارة الهيئة. وفي هذا الإطار فقد عملت الدولة على تعديل التشريعات الخاصة بالاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بالترخيص للمشاريع وتطوير البنية الأساسية المشجعة على الاستثمار وتأمين نشر المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار.

وقد حددت السياسة أولويات للاستثمار وقدمت لها التسهيلات والامتيازات الخاصة بمنح الأراضي الاستثمارية والإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال. وحرصت على تشجيع الاستثمارات التي تراعي شروط التنمية الزراعية المستدامة ومنح أولوية لإقامة مشاريع لتوفير المستلزمات الزراعية.

واهم الخصائص التي تحدد أولوية الموافقة على إقامة المشاريع:

- أن تكون منسجمة مع أهداف الخطة الإنمائية.
- أن تستخدم الموارد المحلية بقدر الإمكان.
- أن تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتشغيل العمال المحليين.
- أن تساهم في زيادة التصدير والحد من الاستيراد.
- أن تستخدم التقنيات الحديثة الملائمة لحاجات الاقتصاد الوطني.

وقد نجحت سياسات وقوانين الاستثمار في استقطاب العديد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية إلى سورية فقد تطورت التدفقات الاستثمارية منذ بداية التسعينيات بسرعة وازداد حجم الاستثمارات الخاصة والاستثمار الحكومي وشهد عام 2006 نموا ملحوظا في الاستثمارات نتيجة تحسين مناخ الاستثمار و تحرير معظم قطاعات الاقتصاد الوطني وفتح هذه القطاعات أمام الاستثمار الخاص.

## 2-8-2 أهمية وأهداف الاستثمار الزراعي

يشمل الاستثمار إنتاج السلع الرأسمالية مثل الأراضي والمباني والإنشاءات والآلات والمعدات والعدد والأدوات ووسائل النقل. وتتجلى أهمية الاستثمار في عاملين رئيسيين:

- يمثل الاستثمار أحد المكونات الرئيسة للناتج القومي وبالتالي فإن زيادة حجم الاستثمار تؤثر على كل من حجم الناتج القومي والعمالة.
- يؤدي الاستثمار إلى زيادة التراكم الرأسمالي للمجتمع وبالتالي إلى زيادة سعته الإنتاجية مما يؤدي إلى دفع عملية النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال زيادة تراكم رأس المال والعرض الكلي للمجتمع.

الاستثمارات في سورية إما تكون موجهة نحو الإنتاج أو نحو تأمين الخدمات. فالمشاريع الإنتاجية يمكن أن تهتم بالإنتاج النباتي مثل الحبوب والمحاصيل الصناعية والخضار والفواكه والأعلاف (حبية وخضراء)، أو بالإنتاج الحيواني مثل اللحم والحليب والبيض والأسماك، أو تضم النشاطين النباتي والحيواني مثل إنتاج الحبوب وإنتاج اللحم معا". أما المشاريع الخدمية (وهي حكومية) فيمكن أن تشمل المشاريع البحثية متضمنة الإنتاج النباتي والحيواني والمكافحة والري والتربة، أو مشاريع التدريب والإرشاد، أو مشاريع الخدمات المباشرة للمنتجين مثل الرعاية البيطرية، أو مشاريع البنية التحتية مثل الطرق الزراعية وقنوات الري واستصلاح الأراضي.

يكتسب الاستثمار الزراعي أهمية بالغة نظراً لخصوصية قطاع الزراعة وما يقدمه من مساهمة في تأمين الغذاء وبناء الاقتصاد الوطني. وقد حظي قطاع الزراعة باهتمام بالغ حيث إن محدودية الموارد المتاحة وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية سواء للاستهلاك المباشر لتحقيق الأمن الغذائي المحلي أو لمتطلبات التصنيع الزراعي وزيادة التصدير لتغطية الحاجة إلى القطع الأجنبي اللازم للاستيراد ولتحقيق التنمية المستدامة والاستعمال الأمثل للموارد المتاحة كلها عوامل جعلت الحكومة تولي هذا القطاع الأهمية الكبرى.

يبين الجدول 7-2 تطور مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي والعائد على الاستثمار. حيث يلاحظ زيادة الاستثمار بمعدل أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى زيادة حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي قدره 2% خلال الفترة 1995-2006، ولكن انخفض العائد على الاستثمار بمعدل سنوي قدره 2% خلال نفس الفترة، أي أنه يجب إيلاء كفاءة الاستثمار المزيد من الاهتمام.

الجدول 7-2 تطور الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار بالأسعار الثابتة لعام 2000، 1995-2006 (مليار ل.س ، %)

البيان	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
الناتج المحلي الإجمالي	756	904	950	1006	1018	1086	1135	1193	4.2
إجمالي الاستثمار	168	156	178	196	235	281	310	330	6.3
الاستثمار/الناتج %	22.2	17.3	18.7	19.5	23.1	25.9	27.3	27.7	2.0
الناتج/الاستثمار	4.5	5.8	5.3	5.1	4.3	3.9	3.7	3.6	2.0-

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السنوية للمكتب المركزي للإحصاء لعام 2007.  
حسب معدل النمو السنوي للفترة 1995-2006 (سنة الأساس 1995)

نهجت الجمهورية العربية السورية تبني وتطبيق مبدأ التعددية الاقتصادية لإعطاء فرصة لمشاركة كافة القطاعات (عام، خاص، تعاوني، مشترك) في عملية التنمية ورسم السياسة الاستثمارية باعتبارها الأرضية المناسبة التي تهيئ الفرص للجميع للمشاركة في عملية البناء وتحقيق الأهداف المرسومة.

يبين الجدول 8-2 تطور مصادر الاستثمار في سورية حيث يلاحظ تطور الاستثمار بشكل إيجابي لكلا القطاعين العام والخاص وبمعدلات نمو جيدة. يلاحظ خلال الفترة 1995-2006 نمو إيجابي للاستثمار لكلا القطاعين مع ملاحظة زيادة حصة القطاع العام وانخفاض حصة القطاع الخاص. وبالعكس يلاحظ خلال الفترة 2000-2006 زيادة حصة القطاع الخاص وانخفاض حصة القطاع العام ونمو استثمارات القطاع الخاص بمعدل أعلى من القطاع العام بسبب تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتحسين البيئة الجاذبة للاستثمار.

الجدول 8-2 مصادر الاستثمار بالأسعار الثابتة لعام 2000، 1995-2006 (مليون ل.س)

السنة	إجمالي قيمة الإستثمارات	القطاع العام		القطاع الخاص	
		القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1995	167846	73488	56	94358	44
2000	156092	99331	57	56761	43
2001	178148	115858	58	62290	42
2002	196387	121083	56	75304	44
2003	234818	147087	57	87731	43
2004	281419	135770	52	145649	48
2005	309613	146688	52	162925	48
2006	329945	164945	50	165000	50
معدل النمو السنوي % (2006-1995)	6.3	7.6	1.2	5.2	1.1-
معدل النمو السنوي % (2006-2000)	13.3	8.8	3.9-	19.5	5.5

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007.

يبين الجدول 2-9 تطور توزيع الاستثمار حسب قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ انخفاض حصة الاستثمارات الزراعية ونمو الاستثمارات الزراعية بمعدل أقل من القطاعات الأخرى عدا قطاع النقل والمواصلات، مما يدل على أن حجم الاستثمارات الزراعية لا يتناسب مع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي (أقل من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير)، مما يتطلب إيلاء قطاع الزراعة المزيد من الاهتمام.

الجدول 2-9 توزيع الاستثمارات حسب قطاعات الاقتصاد الوطني بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (مليون ل.س)

القطاعات السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
قطاع الزراعة	24431	26220	25843	24063	39417	45220	40792	8.9
الصناعة والتعدين	45918	54778	56465	74820	76978	82891	84358	10.7
النقل والمواصلات	29379	35007	35183	30517	48647	54035	44522	7.2
دور السكن	17621	14752	17295	22513	38285	40040	30501	9.6
قطاعات أخرى	38743	47391	61601	82905	78092	87427	129770	22.3
المجموع	156092	178148	196387	234818	281419	309613	329943	13.3
حصة الزراعة	15.7	14.7	13.2	10.2	14.0	14.6	12.4	3.9-

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007.  
حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 (سنة الأساس 2000).

#### 8-2-1 الاستثمار الزراعي في القطاع العام

إن محدودية الموارد المتاحة وظروف التجارة الخارجية والوضع العالمي الجديد واتجاه سورية من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق، يتطلب توظيف رؤوس الأموال والموارد المتاحة بالشكل الأمثل لتحقيق أعلى عائد اقتصادي واجتماعي في ضوء الإمكانات المتاحة. وهذا يتطلب توجيه الاستثمارات الوطنية إلى المجالات التي تحقق زيادة القدرة التنافسية للمجتمع وفي نفس الوقت تشجيع الاستثمار الخارجي بالتوجه إلى البلد لزيادة العوائد الاقتصادية. وبذلك لا بد وأن تحظى المشاريع المتمتعة بوفورات السعة والسعة الإنتاجية المثلى خاصة الزراعية منها القدر الكاف من الاهتمام.

تتوزع الاستثمارات الزراعية الحكومية في سورية بين:

- الخدمات المساعدة التي تركزت بشكل رئيسي في تطوير البنية التحتية الزراعية والخدمات الزراعية وأنظمة الري واستصلاح الأراضي والتحصين والتشجير المثمر والبحوث والإرشاد والتدريب لرفع كفاءة القطاع الزراعي وتحسين أدائه واستثمار موارده بالشكل الأمثل. وقد بلغ عدد المشاريع المنفذة 54 مشروعاً في عام 2005 (المرفق 1 والمرفق 2).
- والأنشطة الإنتاجية المباشرة المتضمنة إحداث مؤسسات زراعية ذات طابع اقتصادي متمثلة بالمؤسسة العامة للأعلاف والمؤسسة العامة للدواجن والمؤسسة العامة للمبقر والمؤسسة العامة للأسماك والمؤسسة العامة للمكننة الزراعية والمؤسسة العامة للإكثار البذار والمؤسسة العامة لمزارع الدولة. حيث كان الغرض من هذه المؤسسات تأمين فرص العمل، وتأمين السلع الغذائية للمواطنين بأسعار مقبولة، وتشجيع القطاع الخاص وإرشاده لتفعيل قدراته الإنتاجية في هذا المجال. وتسعى الحكومة حالياً إلى تحويل المؤسسات ذات الأهداف الشاملة والأساسية إلى مؤسسات بحثية وخدمية مثل مؤسسة إكثار البذار والتخلي التدريجي عن المؤسسات الأخرى ذات الطابع الإنتاجي مثل مزارع الدولة التي تم حلها وتوزيع أراضيها على المستفيدين وترك جزء من الأراضي وبحودود

10% لأغراض البحث العلمي ، إضافة إلى حل مؤسسة المكننة الزراعية ودراسة واقع المؤسسات الأخرى ، والعمل على تحسين كفاءة المؤسسات من خلال خلق منافسة على أسس متساوية مع القطاع الخاص. ويتم تمويل استثمارات هذه المؤسسات ذاتياً. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج هذه المؤسسات يعتبر صغيراً "جداً" مقارنة بإنتاج القطاع الخاص (حوالي 1%).

- بالنسبة للمؤسسة العامة للدواجن يعتبر إنتاج الفروج والبيض وصيصان البياض والفروج النشاط الأساسي لهذه المؤسسة.
- بالنسبة للمؤسسة العامة للمباعر يعتبر إنتاج حليب الأبقار هو الهدف الأساسي للمؤسسة بالإضافة إلى إنتاج اللحم. وتقوم المؤسسة بنشاط زراعي لتأمين الأعلاف الخضراء لقطيع المؤسسة.
- تهتم المؤسسة العامة للأسماك بإنتاج الأسماك.
- إن الهدف الأساسي لنشاط المؤسسة العامة لإكثار البذار هو تأمين البذار المحسن للمحاصيل الزراعية وخاصة الإستراتيجية منها.

وفي إطار رفع كفاءة الاستثمارات الحكومية القائمة حالياً فإن استراتيجية التنمية الزراعية في سورية لحظت الأمور التالية:

- التوجه التدريجي كي تعمل المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في المجالات البحثية وان تعمل في الأصول الإنتاجية وفي نقل التقانات الحديثة وترك الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص .
- تقديم الخدمات الأساسية لتطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية للإنتاج.
- تقديم الخدمات المساعدة التي من شأنها رفع كفاءة الإنتاج الزراعي (بحوث، إرشاد، تدريب، وقاية، صحة حيوانية).
- تأمين المعلومات والدراسات الضرورية لتشجيع الاستثمار.
- وضع التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار وتحسين المواصفات والمقاييس للسلع والخدمات.

يبين الجدول 2-10 تطور الإنفاق على الاستثمارات الحكومية خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ زيادة الإنفاق بشكل ملحوظ على كافة المشاريع وخاصة المصالح العقارية والبحوث العلمية الزراعية لأن الحكومة اهتمت أكثر مما مضى بتنظيم الأراضي الزراعية ورفع كفاءة استثمارها، وأعطت أولوية للبحث العلمي الزراعي عن طريق إنشاء الهيئة العامة للبحث العلمي كمؤسسة مستقلة مالياً. يبين المرفق 2 تفصيل هذه المشاريع حسب أغراضها. حيث يتبين أن الحكومة تلجأ أيضاً إلى الاقتراض والدعم الخارجي لتنفيذ الأهداف التنموية (المرفق 3).

الجدول 10-2 تطور الإنفاق الاستثماري على المشاريع الزراعية الحكومية، 2000-2006 (مليون ل.س ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	خطة عام 2007	التغير %	معدل النمو السنوي %
الإدارة المركزية	5515	8057	8444	7416	6982	6479	7164	9367	29.9	4.5
المؤسسات	197	454	926	580	213	222	306	293	55.3	7.6
المصالح العقارية*	70	63	89	74	34	163	151	307	115.7	13.7
الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية**				485	236	824	741	900	52.8	15.2
الهيئة العامة لاستثمار الغاب***	154	183	249	269	282	287	169	333	9.7	1.6
المجموع	5936	8757	9708	8824	7465	7975	8531	11200	43.7	6.2

المصدر: بالاستناد إلى أهم الإنجازات الإنتاجية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 1970-2006.

\* تهتم بتنظيم الأراضي الزراعية والعقارية.

\*\* انظر الفصل الثالث حول أهداف الهيئة. قبل عام 2003 كانت إنفاقات البحث العلمي مشمولة ضمن مشاريع الإدارة المركزية.

\*\*\* تهتم بتنظيم الأراضي الزراعية ومشاريع الري في منطقة الغاب.

حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2006-2000 على أساس المشاهدات الأصلية (سنة الأساس 2000). أما بالنسبة للبحوث للفترة 2006-2003.

### 2-2-8-2 الاستثمار في القطاع التعاوني

ينظم الاستثمار من خلال الإتحاد العام للفلاحين على شكل جمعيات فلاحية تعاونية تضم مجموعة من الفلاحين على مستوى القرية بهدف التعاون لتوفير القروض الزراعية للجمعية وتوزيعها للأعضاء حسب الترخيص لكل عضو تعاوني وكذلك تأمين مستلزمات الإنتاج وتسويق المنتجات أما الاستثمار في الإطار التعاوني فهو فردي والاستثمار الجماعي قليل جداً. ويتجلى الاستثمار في القطاع التعاوني من خلال الجمعيات التعاونية التالية: تعاونيات إنتاجية، تربية الحيوان، جمعيات التسمين، تربية الدواجن، تربية دودة الحرير، تسويق الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية، صيد الأسماك، تربية الخيول العربية، تربية الإبل، تربية النحل، متعددة الأغراض. يلاحظ أن عدد الجمعيات التعاونية زاد من 5395 جمعية في عام 1999 إلى 5578 جمعية في عام 2005 و 5606 جمعية في عام 2006.

### 2-2-8-3 الاستثمار في القطاع الخاص الزراعي

رغبة في توجيه الفوائض النقدية نحو التنمية والإنتاج، وفي إطار الاستفادة من الإمكانيات المتاحة للقطاعين الخاص والمشارك، وتشجيعهما على المشاركة في بناء القاعدة الاقتصادية والتنمية للبلاد فقد تم إصدار العديد من القوانين آخرهما المرسوم رقم 9 و 10 المذكوران سابقاً لتشجيع استثمار المواطنين العرب السوريين المقيمين منهم والمغتربين ورعايا الدول العربية والأجنبية، في جميع المشاريع التنموية في القطر، مما يساهم في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

توزعت المشاريع الزراعية المشمولة بالقانون رقم 10 لعام 1991 على أربعة أنشطة هي:

- نشاط الإنتاج الزراعي وتربية الحيوان: وتشمل المحاصيل والأشجار المثمرة والمواشي ومشاريع التصنيع ذات الصلة فيما بينها كتصنيع زيت الزيتون والزيوت الأخرى والعصائر وغيرها.
- نشاط تربية وتسمين المواشي والحيوانات: وتشمل معظم مشاريع المواشي ومشتقات الألبان ومعامل التصنيع المرتبطة بها (كمنتجات الحليب ومشتقات الألبان المصنعة).
- نشاط الري وحفر الآبار والخدمات الزراعية: وتتضمن إنتاج المعدات الزراعية ومستلزمات الإنتاج والخدمات.

- أعلاف الحيوانات: وتتضمن بعض المشاريع إنتاج المستلزمات الزراعية وتربية المواشي أو تقديم الخدمات للمزارعين.

يبين الجدول 11-2 تطور عدد المشاريع الزراعية المنفذة حسب قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.

الجدول 11-2 عدد المشاريع الخاصة حسب قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 (2005-1991)

البيان	عدد المشاريع	قيمة الإستثمارات مليون ل.س	عدد فرص العمل
2002-1991	2071	247273	86811
2003	292	68742	14312
2004	744	203553	40313
2005	558	376990	54346
المجموع	3665	896558	195782
منه زراعية	108	26907	7641

المصدر: بالاستناد إلى بيانات مكتب الاستثمار.

وقد رافق هذا التطور الإيجابي في حركة الاستثمارات تطورا في نوعية الاستثمارات وحجمها وتوزعها على المناطق الجغرافية إضافة إلى التطور الملحوظ في المشاريع التي تحتوي على شركاء عرب أو أجانب ولكنها لم تصل إلى مرحلة الطموح المتوقعة من القانون. وتعود القفزة الكبيرة في عدد المشاريع المشملة في عامي 2004 و 2005 إلى سببين أساسيين هما:

- التحسن الذي شهده المناخ الاستثماري في سورية نتيجة المضي قدما في تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى التغير في المناخ الدولي وما رافقه من تغير في اتجاهات المستثمرين.
- تعديل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 بموجب المرسوم رقم 7 لعام 2000.

بلغ عدد المشاريع الزراعية المشملة بأحكام القانون رقم 10 منذ عام 1991 وحتى نهاية عام 2005 حوالي 108 مشروعا. بلغت قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات 26907 مليون ل.س أي مايعادل 3% من مجموع التكاليف الاستثمارية التقديرية لكافة المشاريع المشملة. وتوفر هذه المشاريع لدى تنفيذها 7641 فرصة عمل. ويتبين مما سبق أن عدد المشاريع الزراعية المنفذة قليل جداً نظراً للظروف الخاصة بالاستثمار الزراعي.

#### 2-8-2 الاستثمار في القطاع المشترك (خاص وعام)

لقد أصدرت الحكومة المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 لتشجيع الشركات الزراعية المشتركة بين القطاعين العام والخاص (الجدول 12-2). وتساهم الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بنسبة 25% من رأسمال هذه الشركات مسددة على شكل أراضي. يبين الجدول 12-2 الشركات المشتركة التي تم تأسيسها بموجب هذا القانون. وقد تعثرت شركتا الربيع والسنابل بسبب ضعف رأس مالها التأسيسي حيث تم حل شركة الربيع ودمج شركة سنابل مع شركة بركة. وبذلك فقد بقي منها خمس شركات فقط بلغ مجموع رأس مالها التأسيسي 740 مليون ل.س (14 مليون دولار) وبعد التبدلات التي طرأت على رأس مال معظمها أصبح رأس مالها الحالي 1070 مليون ل.س (21 مليون دولار).

الجدول 2-12 الشركات الزراعية المشتركة في سورية

إجمالي المساحات المخصصة (هكتار)	رأس المال الحالي		رأس مال التأسيس		تاريخ التأسيس	البيان
	مليون دولار	مليون ل.س	مليون دولار	مليون ل.س		
1750	8.5	440	6	315	1986	غدق
1919	3.7	195	1.9	100	1986	بركة
183	0.5	25	0.5	25	1987	سنابل
2362	2.7	140	1.9	100	1987	نماء
75	2.9	150	1.2	60	1987	الشام
985	1.9	100	1.9	100	1987	القلمون
47	0.4	20	0.8	40	1989	الربيع
7321	20.6	1070	14.2	740		المجموع

المصدر: بالاستناد إلى بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

## 2-8-2-5 الإستثمار في المشاريع المشتركة الحكومية

تهدف هذه المشاريع إلى الاستثمار المشترك بين حكومة الجمهورية العربية السورية والحكومات الأخرى وخاصة العربية. وقد بلغ عدد الشركات المشتركة خمسة شركات هي: الشركة السورية السعودية والشركة السورية الليبية والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ومؤسسة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية والشركة السورية الفنلندية. وتتبع هذه الشركات أنظمة الاستثمار المتبعة في الشركات الخاصة. ويتوقع زيادة هذا النوع من الاستثمار نتيجة اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشراكة الأوروبية وسياسات الانفتاح الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية.

## 1- الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية

تأسست الشركة بموجب اتفاقية موقعة في دمشق بتاريخ 1978 بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الليبية. ويبلغ رأس مال الشركة مائتا مليون دولار أمريكي. وتقوم بالأنشطة التالية:

- إنتاج القمح والشعير والقطن وبعض الزراعات الرعوية، وتربية وتسمين الأغنام، وتجفيف الذرة الصفراء، وتصنيع محصول الفصة وبقايا المحاصيل.
- حفر الآبار وتجهيزها ودراسة تنفيذ شبكات الري.
- إنتاج البيض والفروج.
- تربية الأبقار وإنتاج الحليب وتسمين العجول.
- إنتاج الجبن القشقوان.

## 2- الشركة العربية لتنمية الثروات الحيوانية

تأسست الشركة في عام 1975 بالتعاون بين الدول العربية ورأس مال مدفوع قدره 105 مليون دينار كويتي. وتقوم الشركة بزراعة المحاصيل وتربية وتسمين الأغنام والأبقار وتربية الفروج والدجاج البيضاء.



### 3- الشركة السورية السعودية للاستثمارات الصناعية والزراعية

تأسست بتاريخ 1976 بموجب الاتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية العربية السورية برأسمال قدره 50 مليون دولار.

### 4- مؤسسة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية

أنشأت المؤسسة في عام 1974 برأسمال قدره عشرة ملايين دينار لبيي. وتتمثل مشاريع الشركة في مشروع الزراعات المحمية ومشروع الفطر الطازج ومشروع إكثار بذار البطاطا ومشروع تربية الإبل والأغنام.

### 2-3- الصعوبات الخاصة بالاستثمار الزراعي

تظهر مؤشرات المناخ الاستثماري في سورية حسب بعض الدراسات البيئة غير الجاذبة للاستثمارات المحلية الخاصة والأجنبية. وتدل النتائج على أن النظام القضائي، والوصول إلى التمويل، وتعقيدات الإجراءات الإدارية، وتكاليف توليد الكهرباء، والبنية التحتية، من أهم العوائق أمام المستثمرين في القطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك يمكن إيجاز أهم العوائق بما يلي:

### العوائق الاقتصادية

- محدودية الموارد الأرضية الزراعية وصغر حجم الحيازة مما يولد الصعوبات في إمكانيات التوسع والاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- محدودية الموارد المائية المتاحة بسبب التقلبات المناخية وظروف الجفاف مما يستوجب الإستثمار في المشاريع المستخدمة لتقنيات الري المتطورة.
- محدودية المراعي وتوفر أعلاف الثروة الحيوانية بسبب التقلبات في الظروف المناخية.
- عدم توفر الأصناف الملائمة بشكل كامل من البذور للزراعات وبما يتناسب مع الظروف والمناطق البيئية المختلفة.
- تنافس الأنشطة الاقتصادية على العمالة.
- صعوبة الحصول على التقانات الحديثة المتطورة.
- تدني أجور العاملين بالزراعة مقارنة بالعاملين بالمجالات الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات.
- تردد المستثمرين في المبادرة للقيام بالاستثمارات الزراعية بسبب الارتفاع النسبي لتكاليف المشاريع الزراعية الكبيرة من جهة وعنصر المخاطرة الكبير الذي تتصف به المشاريع الزراعية.
- عدم الحصول على مردود سريع في الاستثمارات الزراعية.
- تركيز القطاع الخاص على المشاريع الزراعية الإنتاجية دون المشاريع الخدمية التي تعتبر أساسية لتحقيق التنمية الريفية.

### العوائق الخاصة بالبنية التحتية

ضعف الإمكانيات في موازنة الدولة لرفد الاستثمارات لتأمين البنى التحتية القادرة على مواكبة تطور الإنتاج ودفعه وتأمين الخدمات اللازمة له بالشكل الأمثل خاصة فيما يخص الطرق الزراعية وأقنية الري والصرف واستصلاح الأراضي.

### النقص في تخطيط الاستثمارات

يوجد نقص في الدراسات الاقتصادية لتحديد أوليات للمشاريع الاستثمارية وأثارها البيئية ومدى محافظتها على الموارد الزراعية النادرة المتاحة ومدى تطابقها مع ظروف التجارة العالمية. كذلك عدم وجود الدراسات التسويقية لتحديد متطلبات الأسواق الخارجية من المنتجات الزراعية وفق الروزنامة الزراعية.

### المعوقات التسويقية

- ضعف مواكبة عمليات التسويق الداخلي والتصنيع للمواد الزراعية مع تطورات الإنتاج مما خلق اختناقات تسويقية في السلع الزراعية وإلحاق الضرر بالمنتجين. مما يولد ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.
- انخفاض خبرات المزارعين في العمليات الزراعية والعمليات المختلفة لما بعد الحصاد والتي من أهمها النقل والتخزين والفرز والتدريج والتي يؤثر انخفاض كفاءة أدائها على القيمة التسويقية للنواتج الزراعية وزيادة معدلات الفقد والتالف من الإنتاج.
- تزداد مشكلة التسويق حدة لبعض المنتجات الحيوانية ومنها الحليب والتي تتطلب أساليب خاصة في التعبئة والنقل المبرد بالإضافة إلى عمليات التخزين المبرد التي تعتبر ضرورية للمحافظة عليها.

### معوقات خاصة بالتجارة الخارجية

- عدم مواكبة عمليات التسويق الخارجي للإنتاج المحلي.
- صغر حجم المشاريع مما يحملها عادة أعباء مالية وإدارية تزيد من تكلفة المنتج.
- عدم مواكبة مواصفة الإنتاج المحلي لمواصفات الدول المستوردة (شهادة الآيزو).
- وجود معوقات في تطبيق التحرير الكامل للاقتصاد.

### المعوقات المالية

- ضعف الإمكانيات المالية لدى المزارعين نظراً " لتذبذب الإنتاج الزراعي وتباين العائد الاقتصادي الصافي بسبب الظروف الجوية وسعر السوق مما يسبب صعوبات في تطوير تقنيات الإنتاج وتأمين التجهيزات والآليات والمستلزمات.

- عدم قدرة التمويل الحكومي لمواكبة متطلبات تطوير البنية التحتية الزراعية بما يتناسب مع ظروف التجارة الخارجية.
- عدم قدرة الأجهزة المصرفية الحالية من تأمين متطلبات المستثمرين من القطاع الخاص.

#### المعوقات الإدارية

- قوانين الملكية الزراعية.
- صعوبات في إجراءات تنفيذ المشاريع.
- صعوبات التوافق في السياسات المطبقة.

#### 2-8-4 المقترحات لتطوير وتشجيع الاستثمارات الزراعية

إن المناخ الاستثماري الزراعي السائد في سورية متضمنًا الصناعات الزراعية يتأثر بالمعوقات التي أثرت على الاستثمار والتنمية المستدامة في البلد. فالمشكلة العامة تكمن في الحصول على منافع مؤقتة من الاستثمارات الجديدة بدون تغيير المناخ الاقتصادي الكلي والمؤسسي إلى حد كبير أو جعل هذه المزايا دائمة. ويشجع هذا التوجه الحصول على مزايا في المدى القصير بدون تشجيع التنمية الاقتصادية في المدى الطويل.<sup>32</sup>

وبناءً على تقدم فقد تم وضع توصيات لثلاث محاور رئيسية هي: الإجراءات والمشروعات، وتحسين المناخ الكلي، وتحسين الاستثمارات الزراعية.

#### الإجراءات الإدارية والمشروعات

- تسهيل إجراءات تنفيذ المشروعات حيث تم منح بعض التسهيلات من خلال قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديله مؤخراً من خلال المرسوم رقم 8 و 9. ويتطلب هذا الموضوع الدراسة المستمرة لهذه التشريعات وتعديلها وفق التطورات التي تفرضها حرية الأسواق وحرية الاستثمار والتسهيل في تقديم طلبات الاستثمار وتسهيل إجراءات الترخيص واعتماد النافذة الواحدة لتقديم التسهيلات للمستثمرين وإعادة النظر في الحجم الأدنى للمشروع. فيجب إعطاء أولويات للمشاريع التي تهتم بتحديث الإنتاج الزراعي.
- تسهيل الحصول على الأراضي خصوصاً العامة وتدعيم إقامة مناطق صناعية تتوفر فيها جميع الخدمات الأساسية (خصوصاً كهرباء وماء).
- العمل على زيادة فعالية القطاع التعاوني خاصة فيما يخص تقديم الخدمات (ليس بالضرورة الإنتاج المشترك، ولكن لتأمين الخدمات والتسويق والتصنيع). ويتطلب هذا تحسين القطاع التعاوني الحالي.
- تسهيل إقامة المؤسسات المالية في المناطق الريفية لتوسيع القروض في المناطق الريفية وإدخال الكثير من المرونة في النظام المصرفي ليتلاءم مع متطلبات المستثمرين من القطاع الخاص.

## تحسين المناخ الاقتصادي الكلي

إن الإصلاحات يجب أن تكون تدريجية وعلى جميع المحاور. ويجب أن يتضمن الإصلاح مايلي:

- سياسات متعلقة باستخدام الموارد متضمنة الضرائب والأسعار والدعم.
- السياسات النقدية والمصرفية متضمنة سعر الصرف وتحويل العملة واستقلالية المؤسسات المصرفية وإنشاء المصارف الخاصة وأسواق الأوراق المالية. وتسهيل عمليات تمويل المشاريع من خلال المصارف العامة والخاصة القائمة حالياً وتشجيع إقامة مصارف جديدة تعتمد الأساليب المتطورة باستمرار للتواكب مع الحاجة التي تتطلبها العمليات التجارية .
- تجنب عدم الكفاءة والتكاليف الزائدة من خلال تحسين إدارة القطاع العام، وتبسيط العمليات الإدارية وتحسين البنية التحتية والخدمات.

## تشجيع الاستثمارات الزراعية

- تفعيل التخطيط التأشير والتوجه إلى التخطيط الإقليمي.
- بذل الجهود لتحسين قطاع المحاصيل الاستراتيجية من خلال الاستمرار في تعميق إدخال المرونة في التخطيط الزراعي التي بدأ بها في السنوات الأخيرة. حيث أن الأرض والماء والقروض والمدخلات المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية يجب أن يعاد استخدامها بشكل مستدام من قبل الفلاحين.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية للدخول في مجال التصدير الزراعي لإدخال التقنيات الحديثة وتوسيع الإنتاج ذو الجودة العالية خاصة في مجال الخضار والفواكه للتصدير إلى الأسواق الأوروبية والأسواق الأخرى.
- تطوير مؤسسات التمويل الريفي.
- تشجيع تسويق المنتجات الزراعية.
- تشجيع الاستثمارات المهمة بتحسين أنظمة الري.
- قيام الجهات الحكومية بتحديد المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والتي تعود بالفائدة على المستثمرين وتقديم دراسات أولية حول المشروعات الاستثمارية لمساعدة المستثمر بالإطلاع على الاحتياجات وتبني المشروعات اللازمة التي تحقق له العوائد وتشجعه على الإنتاج .
- تأمين المعلومات والدراسات الخاصة بالاستثمار حيث يتم عن طريق تحسين أنظمة المعلومات في القطر بما يتوافق مع متطلبات التسويق العالمي.
- المرونة في اختيار المشروع الاستثماري حيث يتم من خلال تحرير الاقتصاد.
- تعديل قانون الملكية الزراعية بعد أن تم تعديل قانون العلاقات الزراعية.
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الأوروبية والعربية والمغربيين السوريين على الاستثمار بتقديم المزيد من التسهيلات.

- منح الاستثمار في القطاع الزراعي ميزات خاصة إضافية تشجع المستثمرين على اختيار الاستثمار في الزراعة
- تدعيم وتشجيع إقامة مؤسسات تسويقية متطورة تختص بتسويق الإنتاج الزراعي داخليا وخارجيا
- تعزيز دور الدولة في الرقابة على الصادرات لضمان توفير أسواق خارجية للسلع الزراعية السورية التي تتميز بمواصفات جيدة.
- التأسيس لإيجاد قاعدة بيانات عن الإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية الخام والمصنعة
- توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص عند الرغبة بالاستثمار في الزراعة بتسهيل الحصول على قروض طويلة ومتوسطة الأجل وبشروط سهلة.



## الفصل الثالث- مستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمات المساعدة

يعتبر توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الزراعية في سورية . وقد تدرجت أدوات تنفيذ هذه السياسات من قيام مؤسسات القطاع العام بتوفير وبيع معظم المستلزمات للمزارعين بشكل مباشر أو على شكل قروض عينية وبأسعار مدعومة ، إلى إزالة أو تخفيض الدعم المباشر عن بعض المستلزمات وإشراك القطاع الخاص بإنتاج واستيراد وتوزيع جزء كبير منها كالبذار والغراس ومواد مكافحة والأعلاف وغيرها .

يعرض هذا الفصل أهم السياسات الخاصة بكل نوع من المستلزمات مرفقة بعرض وتحليل للبيانات المتوفرة للفترة 2000 - 2006.

### 3-1 السياسات الخاصة بمستلزمات الإنتاج الزراعي

تميزت السياسات الزراعية المتعلقة بمدخلات القطاع الزراعي في إطارها العام منذ تسعينات القرن الماضي وحتى الآن بالتخفيض التدريجي لدعم بعض المستلزمات كالمحروقات وتكاليف الري في المشروعات الحكومية والكهرباء الخاصة بالمشروعات الزراعية ثم الوصول إلى إلغائه لبعضها مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والآلات الزراعية وبعض أنواع البذار . في نفس الوقت الذي تسعى إليه السياسات الزراعية إلى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وجعلها في متناول المنتجين من خلال السماح للقطاع الخاص بإنتاج واستيراد وتداول الكثير من المستلزمات وخاصة بالنسبة لمواد مكافحة والأسمدة وبذار الخضار والشتول والغراس المثمرة والآلات والعدد الزراعية إضافة إلى مستلزمات الثروة الحيوانية كالمستلزمات البيطرية والمواد العلفية وغيرها .

تستمر عمليات تسعير بعض هذه المستلزمات من قبل القطاع العام حيث تقوم المؤسسات الحكومية المنتجة أو المستوردة والموزعة لأنواع المستلزمات الرئيسية مثل البذار والأسمدة والأعلاف بوضع تسعيرة لهذه المواد استناداً إلى دراسة التكاليف مع إضافة هامش ربح بسيط، وفي بعض المواسم الجافة والضعيفة الإنتاج تقوم المؤسسات الحكومية بزيادة كميات المواد الموزعة لمساعدة المربين في المحافظة على الثروة الحيوانية . وبالنسبة للقطاع الخاص تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بتحديد أسعار الجملة والمفرق للمستلزمات الزراعية بعد الإطلاع والتدقيق على بنود التكاليف المقدمة من قبل المنتج أو المستورد مع إضافة هامش ربح ، كما يوفر تعدد الجهات المنتجة والمسوقة للكثير من المواد الزراعية البيئة المناسبة للتنافس مما يعطي الفرصة لعوامل السوق لتلعب دوراً متزايداً في تحديد أسعار هذه المواد.

### 3-2 البذور والغراس المثمرة

لا تزال السياسات الزراعية للحكومة تولي أهمية خاصة لتأمين البذار المحسن لعدد من المحاصيل الاستراتيجية من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار (القمح - الشعير - القطن - الشوندر السكري - التبغ) إضافة إلى كميات محدودة من بذار العدس والحمص والفاصوليا والذرة الصفراء والبطاطا ، علماً أن مساهمة المؤسسة في تغطية الاحتياج على بذار بعض المحاصيل مثل القمح لا يتعدى 35-50% والذي يتضمن دعماً بحدود 2 ل.س<sup>33</sup> والشعير حوالي 1% فقط من الاحتياج والباقي يتم تأمينه من المحاصيل المنتجة لدى المزارعين أنفسهم أو عن طريق القطاع الخاص . بينما ينحصر إنتاج وبيع بذار القطن والشوندر السكري بمؤسسة إكثار البذار.

يتم تحديد أسعار البذار الموزع عن طريق المؤسسة العامة لإكثار البذار من قبل مجلس إدارة المؤسسة ومن ثم تقرر من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي . أما بالنسبة للأنواع الأخرى من البذار التي لم تتمكن المؤسسة من إنتاجها مثل بذار الخضراوات فيتم تحديد أسعارها من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة استناداً لتكاليف إنتاجها أو استيرادها مع إضافة هامش ربح مناسب . وتجدر الإشارة إلى ثبات أسعار بذار بعض المحاصيل خلال الفترة 2000-2006 مثل القمح 16 ل.س والشعير 12 ل.س والعدس 25 ل.س والذرة الصفراء 23 ل.س والبطاطا المحلية بحدود 17 ل.س والقطن الخام 10 ل.س . بينما كان هناك تذبذب في أسعار بذار الحمص الذي تراوح بين 27 و 36 ل.س للكيلو غرام بمعدل نمو سلبي وفق الطريقة البسيطة قدره 4.3 % إلا أن سعر بذار الشوندر السكري سجل نمواً بنحو 8.2%.

ويبين الجدول 3-1 كميات وأنواع البذار المنتجة من قبل المؤسسة العامة لإكثار البذار. يلاحظ من الجدول تذبذب الكميات المنتجة من البذور لمعظم المحاصيل المدرجة وذلك تبعاً لمواسم الغلة والجفاف إذ أن المؤسسة تعتمد غالباً - إضافة لمؤشرات الخطط الإنتاجية السنوية - حجم الطلب للكميات المكتتب عليها من قبل المزارعين في بداية كل موسم. كما يمكن أن يعزى وجود انخفاض في إنتاج عدد من أنواع البذور خاصة بالنسبة للقطن والقمح والحمص تبعاً لكل محصول كما يلي : إن محصول القطن شهد بعض التراجع في المساحة المزروعة على عكس القمح الذي سجل تزايد في المساحة والغلة رغم تراجع مساهمة البذار المحسن المنتج في المؤسسة العامة لإكثار البذار لأسباب متعددة منها عدم قدرة المزارعين الاستفادة من قروض مستلزمات الإنتاج العينية لتراكم مديونيتهم بسبب تنامي سنوات الجفاف إضافة إلى الدور المتنامي للقطاع الخاص في عمليات تداول وتسويق البذار ونفس الأمر بالنسبة لبذار الحمص الذي شهدت أسعاره تذبذباً وارتفاعاً متزايداً خلال الفترة 2000-2006 بسبب نمو الطلب وارتفاع أسعار المادة في الأسواق.

أما بالنسبة للغراس المثمرة فإن النسبة العظمى منها تنتج في المراكز الإنتاجية للغراس المثمرة التابعة إلى وزارة الزراعة وفق الخطط الإنتاجية السنوية لهذه المراكز والتي تعد على ضوء خطط التوسع في التشجير المثمر . وتحدد أسعار الغراس من قبل لجنة خاصة في وزارة الزراعة ومن ثم يتم بيعها للمزارعين بعد الاكتتاب عليها بشكل إفرادي أو عن طريق الجمعيات التعاونية الفلاحية أو عبر مشاريع استصلاح الأراضي ، بينما تنتج مشاتل القطاع الخاص أعداداً



وأولاً محدودة لتغطية جزء من حاجة المزارعين . ويعرض الجدول 3-2 أعداد أهم الغراس المثمرة المنتجة في المراكز الإنتاجية لوزارة الزراعة.

جدول 3 - 1 أنواع وكميات البذار المنتجة في المؤسسة العامة لإكثار البذار، 2000-2006 (الوحدة: ألف طن)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو بالطريقة البسيطة (%)
القطن	29.30	21.90	14.20	18.70	20.70	19.40	16.80	8.9-
القمح	221.30	127.20	95.90	85.70	139.30	134.30	106.90	11.4-
الشعير	1.10	9.60	6.00	0.67	0.50	0.70	3.30	20.1
العس	0.40	5.30	0.50	0.03	0.56	0.60	0.30	4.7-
الحمص	0.35	0.34	1.10	0.02	0.30	0.80	0.20	8.7-
الذرة الصفراء	0.60	0.40	0.50	1.00	0.24	0.64	0.50	3.0-
البطاطا	21.40	23.70	30.20	26.40	25.46	20.46	23.80	1.8

المصدر : بالاستناد إلى تقرير أهم الإنجازات الإنتاجية لوزارة الزراعة للفترة 1970-2006 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

جدول 3 - 2 أعداد أهم الغراس المثمرة المنتجة في المراكز الإنتاجية لوزارة الزراعة، 2000-2006 (الوحدة: مليون غرسة)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو البسيط (%)	معدل النمو الخطي (%)
زيتون	5.30	6.20	4.20	3.40	3.30	3.70	3.00	5.8-	10.8-
كرمة مطعمة	0.54	0.37	0.30	0.29	0.40	0.39	0.37	5.3-	3.4-
حمضيات	0.90	0.80	0.90	0.64	0.54	0.52	0.62	8.7-	8.8-
تفاح	0.30	0.19	0.19	0.52	0.58	0.49	0.33	8.5	11.3
مشمش	0.19	0.24	0.25	0.80	0.12	0.09	0.09	11.7-	10.1-

المصدر : بالاستناد إلى تقرير أهم الإنجازات الإنتاجية لوزارة الزراعة للفترة 1970-2006 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

عكست معدلات النمو المحسوبة بالطريقتين البسيطة والخطية في الجدول أعلاه بشكل عام تراجعاً نسبياً في إنتاج الغراس المثمرة في المشاتل التابعة إلى وزارة الزراعة خلال الفترة 2000 - 2006 والذي بلغ -3.4 % في حالة غراس الكرمة و-8.8 % لغراس الحمضيات و-10.1 % لغراس المشمش و-10.8 % لغراس الزيتون ، بينما سجل إنتاج غراس التفاح تزايداً بنسبة 11.3 % وفق معدل النمو الخطي مع وجود تفاوت واضح بين السنوات أدى إلى تباين كبير في طريقتي حساب معدل النمو. يمكن أن تعزى معدلات النمو السالبة إلى تراجع في أعمال استصلاح الأراضي في جميع المناطق خلال الفترة المدروسة - عدا المنطقة الوسطى والساحلية التي شهدت توسع في أعمال الاستصلاح في الفترة 2004 - 2006 - إضافة إلى الانخفاض النسبي في المعدلات المطرية ومياه الري ، أما التوسع في زراعة غراس التفاح فيتم على حساب بعض الأشجار المثمرة مثل الكرمة وغيرها .

### 3-3 الأسمدة الكيماوية

تلعب الأسمدة دوراً هاماً في التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة وخاصة في حال محدودية الأراضي الزراعية وصعوبة التوسع الأفقي . وخلال العقود الثلاثة الماضية لعبت الدولة دوراً بارزاً في توفير الأسمدة الأساسية عن طريق المصرف الزراعي التعاوني وفروعه وتوزيعها على القطاعات المختلفة العام والتعاوني والخاص وفق التوجهات الاستراتيجية في التشجيع على إدخال تقنيات الإنتاج الحديثة في القطاع الزراعي بهدف زيادة الإنتاج. ثم اتجهت السياسات الزراعية نحو ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية عن طريق تطبيق المعادلات السمدية بعد إجراء تحليل للتربة الزراعية ومعرفة مدى الحاجة لإضافة العناصر السمدية المطلوبة. ومن أجل توفير العناصر السمدية وتسهيل عملية الحصول عليها اتجهت السياسة الزراعية نحو منح القطاع الخاص دوراً متزايداً في توفيرها وسمح له بعد العام 2000 باستيراد الأسمدة بمختلف أنواعها على أن تخضع لمراقبة الدولة بعد أن كان يسمح

للقطاع الخاص باستيراد أسمدة العناصر الصغرى فقط . لكن لا يزال المصرف الزراعي التعاوني يقوم ببيع الجزء الأكبر من الأسمدة الأساسية المحتوية على العناصر الكبرى المستوردة أو المنتجة في المعامل المحلية بشكل مباشر إلى المزارعين أو للجمعيات الفلاحية أو على شكل قروض عينية موسمية . ويرتبط استعمال الأسمدة إلى حد بعيد بالمعدلات المطرية وتوفر مياه الري مما يفسر التفاوت في الكميات المستخدمة بحسب سنوات الجفاف ويبين الجدول 3 - 3 مدى تطور استعمال الأسمدة الكيماوية الأساسية ( المباعية عن طريق المصرف الزراعي ) في الإنتاج الزراعي.

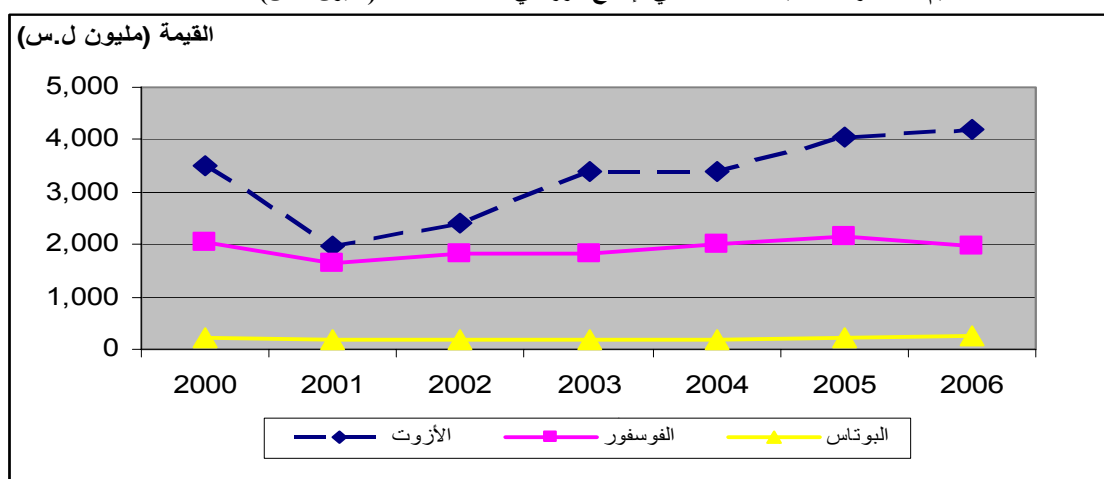
جدول 3 - 3 كميات العناصر السمدية المستهلكة، 2000-2006 (الوحدة: ألف طن وحدة سمادية صافية)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو البسيط %	معدل النمو الخطي %
الأزوت	250.6	160	195	241	226	266	165.4	6.7-	0.2-
الفوسفور	114	93	103	101.5	112.5	121.8	130	2.2	3.8
البوتاس	8.3	7.3	7.8	8	9.2	8.8	8.3	0.0	1.9

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية .

وبالنظر إلى الجدول 3 - 3 يمكن القول أن هناك انخفاض طفيف في كميات الأسمدة الأزوتية المستعملة بشكل عام عند النظر إلى معدلات النمو ولكن يجب رؤية التفاوت الواضح بين السنوات 2001 ، 2006 وباقي السنوات خلال الفترة المدروسة 2000-2006، بينما هناك تزايد في استعمال الأسمدة الفوسفاتية وكذلك بالنسبة للأسمدة البوتاسية التي تبقى استعمالها محدوداً في المعدلات السمدية المحلية. يبين المخطط 1-3 تطور قيمة الأسمدة المستخدمة خلال الفترة 2000-2006.

مخطط 3 - 1 قيم العناصر السمدية المستعملة في الإنتاج الزراعي، 2000-2006 (مليون ل.س)



المصدر: معد بالاستناد إلى كميات وأسعار العناصر السمدية في قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يشير المخطط 3 - 1 إلى وجود اتجاه متزايد في استعمال عنصر الأزوت بعد العام 2001 والذي يشكل القيمة الأكبر في المعادلات السمدية إذ وصلت قيمته الإجمالية حوالي 4194 مليون ليرة سورية في العام 2006 ، يليه في القيمة عنصر الفوسفور ثم البوتاس. وتجدر الإشارة إلى عدم توفر معلومات حول كميات الأسمدة من العناصر الكبرى أو الصغرى المستعملة في الإنتاج الزراعي عن طريق القطاع الخاص.

### 4-3 المبيدات الزراعية

تتجه السياسة الزراعية نحو التخفيض ما أمكن من استخدام المبيدات الزراعية في عمليات الإنتاج الزراعي وخاصة على المحاصيل الغذائية وذات الاستهلاك السريع مثل الكثير من أنواع الخضار والفواكه. بحيث يتم تعميم أسلوب مكافحة الحيوية والمكافحة المتكاملة للعديد من الحشرات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية بغية الحصول على منتجات زراعية خالية من الأثر المتبقي للمبيدات ، وتستند هذه السياسة في تحقيق هذا التوجه على إلغاء الدعم الحكومي كلياً عن المبيدات والأدوية الزراعية واقتصار توزيع مؤسسات القطاع العام على بعضها ، فعلى الأغلب يقوم هذا القطاع باستيراد ما يسمى بمواد المكافحة الإجبارية ومبيدات الأعشاب الضارة ومعقمات مخازن الأعلاف والحبوب وقد بلغت قيمة المبيدات الإجمالية التي تم تأمينها عن طريق القطاع العام 12 مليون دولار أمريكي في عام 2006 ، وتم تأمين باقي الاحتياج عن طريق القطاع الخاص الذي يقوم بعمليات الاستيراد والتسويق لمواد المكافحة ولكن تحت إشراف ومراقبة الدولة والتي تقوم أيضاً بتحديد الأسعار على ضوء تكاليف الإنتاج أو الاستيراد . ويمكن ملاحظة تطور استخدام المبيدات والأدوية الزراعية من خلال متابعة إجمالي المساحات المحصولية لمكافحة وقيمة المواد المستخدمة وفق الجدول 3 - 4 .

جدول 3- 4 إجمالي المساحة المحصولية لمكافحة وقيمة مواد المكافحة، 2000-2006 (المساحة: ألف هكتار ، القيمة: مليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو البسيط (%)	معدل النمو الخطي (%)
مكافحة حشرات	301	343	415	386	588.9	225.6	167	9.4-	4.7-
مكافحة أمراض	91	122	131	178	160.5	116	102	1.9	1.4
مكافحة أعشاب	786	721	824	1284	742.3	491.5	582	4.9-	5.2-
مكافحة عناكب	23	26	28	40	32	45	37	8.2	9.8
مكافحة فأر الحقل	294	601	602	1161	916.2	548	569	11.6	5.7
قيمة المكافحات	1	13	14	13	14.7	10.5	12	51.3	9.9

المصدر : بالاستناد إلى تقرير أهم الإنجازات الإنتاجية لوزارة الزراعة للفترة 1970-2006 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

رغم أن معدل النمو المحسوب بكلا الطريقتين البسيطة والخطية في الجدول 3 - 4 كان سالباً في حالة المساحة لمكافحة المبيدات الحشرية ومكافحة الأعشاب الضارة إلا أن هذا الانحدار لم يلاحظ سوى في عامي 2005 و2006 وبالتالي يمكن القول أن الاستجابة لسياسة تخفيض استهلاك المبيدات الحشرية لا تزال محدودة . ولكن هناك تزايد مطرد تقريباً في المساحات المعالجة بمبيدات العناكب ومكافحة فأر الحقل.

### 5-3 الأعلاف

إن المصادر الرئيسية للأعلاف في سورية هي المراعي الطبيعية ومخلفات المحاصيل ومنتجاتها الثانوية والأعلاف الخضراء والمصنعة إضافة إلى مخلفات التصنيع الغذائي والزراعي. وترتكز سياسات توفير الأعلاف منذ عام 1987 على تحرير السوق وإشراك كافة القطاعات العام والخاص والمشارك في إنتاج واستيراد وتداول المواد العلفية بمختلف أنواعها بعد أن كانت هذه العمليات محصورة بالمؤسسة العامة للأعلاف التي لا تزال تؤمن جزء من متطلبات الثروة الحيوانية من الأعلاف الجافة بشكل أساسي الشعير والنخالة والقليل من الذرة الصفراء إضافة إلى بعض المركبات العلفية والكسبة بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الجزء الأكبر من هذه المواد وخاصة أعلاف الدواجن.

يبين الجدول 3-5 تطور إنتاج أهم المواد العلفية في القطر خلال الفترة 2000-2006 و المستخدمة في تربية وإنتاج وتنمية الثروة الحيوانية. حيث يلاحظ زيادة إنتاج الأعلاف خلال الفترة عدا محصولي الذرة الصفراء والكرسنة الحب، وتعرض إنتاج محصول الشعير لتذبذبات كبيرة، مما يتطلب تعزيز دور التجارة الزراعية في تأمين النقص في المواد العلفية.

الجدول 3-5 تطور إنتاج أهم المواد العلفية، 2000-2006 (ألف طن)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي البسيط %
الشعير	212	1956	920	1079	527	767	1202	33.5
الذرة الصفراء	191	216	232	227	210	187	159	3.0-
الذرة البيضاء	2.4	2.6	2.8	4.3	3.2	4.0	4.5	11.0
الكرسنة الحب	4.9	3.9	5.3	7.3	6.5	2.9	3.4	5.9-
البقيّة الحب	7.2	18.5	14.5	5.0	6.2	9.9	14.5	12.4
الجبانة الحب	7.4	13.1	12.5	16.4	12.2	12.4	13.2	10.1
الأعلاف الخضراء	831	655	658	680	822	836	911	1.5

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2006 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

أما الجدول 3-6 يبين مساهمة المؤسسة العامة للأعلاف في تأمين المواد العلفية. حيث يلاحظ تراجع دور المؤسسة في تأمين هذه المواد. وأيضاً انخفاض الدعم الحكومي على الأعلاف لصالح نمو دور القطاعين الخاص والمشارك.

جدول 3 - 6 تطور كميات الأعلاف المباعة و المصنعة للمؤسسة العامة للأعلاف، 2000-2006 (ألف طن)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو البسيط (%)
المشتريات	1061	765	929	847	844	1037	705	-6.6
المبيعات	886	643	1041	857	916	947	736	-3.0
التصنيع	177	176	155	167	215	130	172.2	-0.5

المصدر: بالاستناد إلى تقرير أهم الإنجازات الإنتاجية لوزارة الزراعة للفترة 1970-2006 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

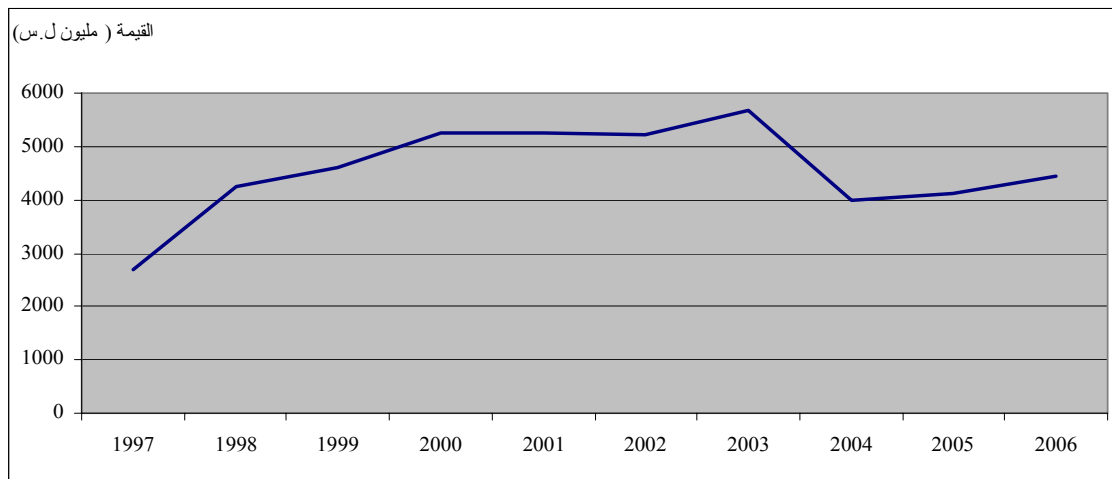
وترافقت هذه المعدلات السالبة للقطاع العام في تأمين الأعلاف بتوسع في قطاع الثروة الحيوانية خلال الفترة المدروسة. وقدرت احتياجات الثروة الحيوانية لعام 2006 من مختلف أنواع الأعلاف بحدود 12310 ألف طن. ساهمت المؤسسة العامة للأعلاف بحدود 1220 ألف طن تمثل حوالي 10% من الاحتياج وقدر ما قدمته البادية وبقايا المحاصيل الزراعية إضافة إلى الحبوب المخزنة لدى المربين بحدود 8858 ألف طن تمثل نسبة 72% من إجمالي الاحتياج وقام القطاع الخاص بتأمين حوالي 2231 ألف طن عن طريق الاستيراد أي مايعادل 18% من الاحتياج الكلي<sup>34</sup>.

### 3-6 العبوات

لا يزال القطاع العام يقوم بدور فاعل في تقديم التسهيلات لتأمين العبوات (شلول القطن - أكياس القمح) بأسعار محدودة على الرغم من تنامي دور القطاع الخاص في هذا المجال حيث قام المصرف الزراعي بالتعاوني بتأمين أكثر من 50% بالمتوسط من أكياس القطن والقمح اللازمة خلال الفترة 2000-2005 والتي لا تتضمن دعماً اعتباراً من العام 1987<sup>35</sup> بل نوع من التسهيلات. وكذلك تقوم المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بتسليم المنتجين جزء من

حاجتهم من أكياس الحبوب بشرط إعادتها عند توريد هذه الحبوب إلى المكتب. ويواكب نمو استخدام العبوات نمو الإنتاج الزراعي بشكل عام وتطور أشكال وأساليب التعبئة والتوضيب وضرورات التسويق وطرق التخزين وبترافق ذلك مع بروز وتصاعد دور القطاع الخاص في أنشطة التسويق والخزن والتبريد للمنتجات الزراعية وخاصة الحبوب والفواكه والخضار والمنتجات الحيوانية. وقد تطورت قيمة العبوات بمعدل نمو سنوي قدره 5.7% خلال الفترة 1997-2006 (المخطط 3-2). وقد كانت هذه الزيادة انعكاساً للزيادة في استخدام شلّول القطن وأكياس القمح والفلّ السوداني والبصل والبطاطا وصناديق البندورة وصناديق الفواكه.

مخطط 3 - 2 تطور قيمة العبوات، 1997-2006 (مليون ل.س)



المصدر: بالاستناد إلى بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

### 7-3 المياه

لقد تم استعراض موضوع المياه بشكل مفصل في الفصل الأول ولكن سوف يتم تناول المياه هنا كأحد مستلزمات الإنتاج ذات القيمة المادية التي تشكل جزءاً من تكاليف العملية الإنتاجية إذ تعتبر المياه من أهم المدخلات في الإنتاج الزراعي بل هي العنصر المحدد لتحقيق هذا الإنتاج، حيث تستهلك الزراعة نسبة 90% من الموارد المائية المتوفرة، وبترافق ذلك مع انخفاض في كفاءة وترشيد استخدام المياه.

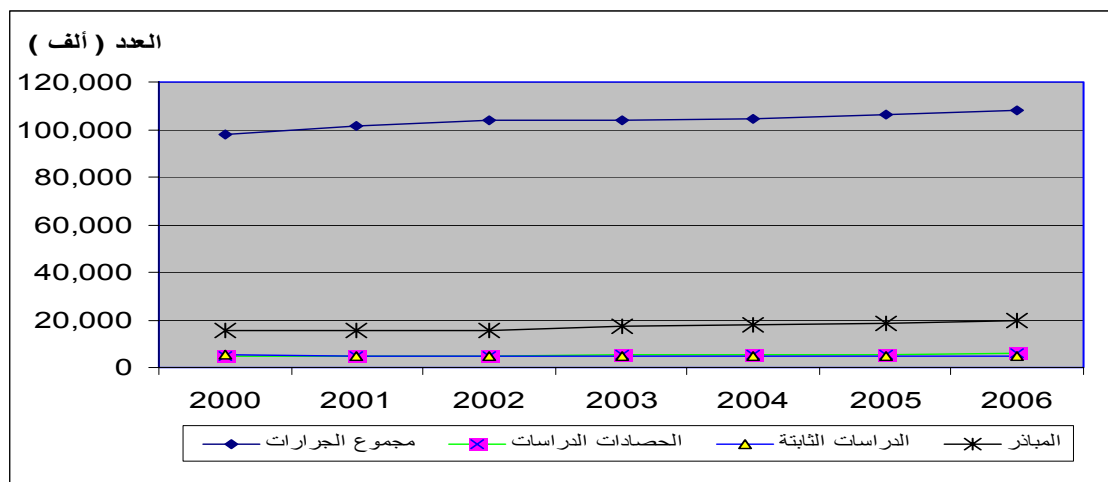
كانت الدولة خلال العقود الثلاثة الماضية وضمن سياسة دعم وزيادة الإنتاج الزراعي قد أنشأت عدد كبير من أبنية الري لنقل المياه من السدود وإيصالها إلى حقول لمزارعين. بحيث تتحمل الحكومة تكاليف الصيانة مقابل فرض رسم سنوي أو فصلي يعتبر منخفضاً نسبياً على وحدة المساحة، يدفعه المزارعون الذين يستفيدون من الشبكة الحكومية للري ويتراوح هذا الرسم بين 600 ل.س/هكتار للمحاصيل الشتوية و 3500 ل.س/هكتار للمحاصيل الصيفية. وتطبق هذه الرسوم فقط في الأراضي المصنفة من قبل الدولة على أنها أراض مروية بغض النظر عن كميات المياه المستخدمة بالري. المزارعون الذين يستعملون الأنهار والينابيع لا يدفعون أية رسوم باعتبارهم يستعملون محركات خاصة بهم لرفع وضخ المياه من هذه المصادر إما بشكل منفرد أو على شكل مجموعات منظمة بتعاونيات رسمية أو غير رسمية يستخدمون محركات كبيرة تخدم جميع أعضاء الجمعية بحيث يتحمل الأعضاء تكاليف المضخات بنسبة المساحات المروية، وتنتشر هذه الطريقة في محافظة دير الزور. وترتفع تكاليف الري في حال استعمال المزارعين للآبار

الخاصة بحيث تتناسب تكاليف ضخ المياه طرداً مع عمق الآبار المستخدمة وتتوقف أيضاً على نوع المحركات المستعملة في رفع وضخ المياه وغالباً ما تستخدم محركات الديزل وبشكل أقل المحركات الكهربائية على اعتبار الديزل والكهرباء يتضمنان دعماً حكومياً .

### 3-8 الآلات الزراعية

تتخصص ملكية الآلات الزراعية عموماً في القطاع الخاص ولا تتلقى أي دعم حكومي يذكر انسجاماً مع توجه السياسات الزراعية الحالية في تخفيض الدعم على بعض المستلزمات والخدمات الزراعية. ومن الطبيعي أن يواكب عملية التوسع في الأراضي الزراعية زيادة في عدد الآلات الزراعية المختلفة للمساعدة في إنجاز العمليات والأنشطة الزراعية في أوقاتها. وعليه فإن المساحة الزراعية الكلية في سورية سجلت معدل نمو سنوي بحدود 1% خلال الفترة 2000-2004 وقد استمر هذا الاتجاه تقريباً حتى العام 2006 كمحصلة عامة رغم وجود تراجع في مساحات بعض المحاصيل وخاصة الصناعية منها كالقطن مقابل التوسع في زراعة المحاصيل الحبية كالقمح خلال الفترة المدروسة . وبشكل مشابه فقد كانت معدلات النمو السنوية في عدد الآلات الزراعية محدودة كما عكسه المخطط البياني 3-3 لتطور أعداد الآلات المستخدمة في الزراعة . فقد تراوحت هذه المعدلات بين 1.7% للجرارات بشكل عام و3.2% للحصادات الدراسات والدراسات و4.1% للمبازر انسجاماً مع التوسع في زراعة محاصيل الحبوب كما سبق ، مقابل معدل نمو سالب حوالي -2% في أعداد الدراسات الثابتة خلال الفترة 2000-2006 .

مخطط 3-3 تطور أعداد الآلات المستخدمة في الزراعة، 2000 - 2006 ( العدد: ألف )



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية 2005 - 2006 - 2007 .

### 3-9 الخدمات المساعدة

تشمل الخدمات المساعدة في القطاع الزراعي العديد من الأنشطة ذات الطابع الخدمي المقدمة بشكل عام من قبل القطاع الحكومي حيث تتحمل وزارة الزراعة القسط الأكبر منها والتي تهدف بمجملها وعلى المدى المتوسط والطويل إلى زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية كتأمين القروض وتنشيط البحوث العلمية الزراعية وتقديم الخدمات الإرشادية وبرامج

التأهيل والتدريب ومشاريع التنمية الزراعية وتنمية المرأة الريفية والمكافحات العامة وتحسين البنى التحتية إضافة إلى خدمات قطاع الإنتاج الحيواني من اللقاحات والأدوية البيطرية وغيرها .

### 3-9-1 القروض الزراعية

تعتبر القروض من أهم الخدمات المساندة في القطاع الزراعي والتي تستعمل كوسيلة لتسريع عجلة التنمية الزراعية من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة وخاصة في حالة القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي تتركز على الإنشاءات وشراء الآلات وتأسيس المشاريع الإنتاجية الجديدة أو توسيع المشاريع القائمة للحصول على فائدة اقتصادية الحجم .
- زيادة كفاءة الإنتاج من خلال تسهيل عملية الاستبدال والتحديث في المكونات الإنتاجية واستخدام الأسمدة والأصناف المحسنة من البذار وتخفيض التكلفة عن طريق زيادة الإنتاجية بزيادة استخدام المكننة والتقنيات المتطورة في بعض الأنشطة الإنتاجية مثل تربية الدواجن وغيرها .
- مساعدة المزارعين على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ومخاطر التقلبات الموسمية في الدخل والإنفاق والظروف الجوية باعتبار الإنتاج الزراعي ينصف بالموسمية واحتمال انتشار الأوبئة والأحداث الطارئة فالقروض يوفر السيولة اللازمة لمواجهة كل هذه الاحتمالات وغيرها .
- المساعدة في عملية تملك وسائل الإنتاج المختلفة في فترة قصيرة نسبياً لتجنب تأثير عامل الزمن على ارتفاع الأسعار.

يعتبر المصرف الزراعي التعاوني الجهة العامة والوحيدة التي تمنح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للقطاع العام والتعاوني والخاص بغية تمويل نسبة كبيرة من تكاليف الأنشطة الإنتاجية والخدمية سواء للإنتاج النباتي أو الحيواني ضمن القطاع الزراعي . حيث تقدم القروض قصيرة الأجل بشكل نقدي لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج وبعض العمليات الزراعية أو على شكل قروض عينية مثل البذار والأسمدة الكيماوية ، و يتم تحديد معدلات الفائدة للقروض قصيرة الأجل الممنوحة خلال فترات لا تتجاوز 300 يوم بناءً على حجم القرض والجهة المقترضة كما يلي :

نسبة 4 % بالنسبة للأعضاء التعاونيين والقطاع الحكومي و 5.5 % للأفراد بالنسبة للقروض التي لا تتجاوز قيمتها 50000 ليرة سورية ، وتبلغ معدلات الفائدة 6% و 7.5 % على التوالي للقروض التي تتجاوز ذلك المبلغ . و يجب تسديد القروض القصيرة الأجل مع بداية شهر آب بالنسبة للمحاصيل الشتوية و بداية شهر كانون الأول بالنسبة للمحاصيل الصيفية . بالنسبة للقروض متوسطة الأجل يتم منحها مقدماً لمرحلة خمس سنوات بمعدل فائدة 5.5 % من أجل تمويل استثمارات الري وخاصة شبكات الري الحديثة واستصلاح الأراضي والزراعات المحمية وشراء الحيوانات ومعدات المداجن وبناء الأسوار و المدرجات و زراعة الموز. أما القروض طويلة الأجل فتمنح كسلفة لتحسين الأراضي و بناء وحدات الخزن و التبريد و إنشاء المشاريع الحراجية والأشجار المثمرة بمعدل فائدة قدره 5.5 % لفترة لا تتجاوز 10 سنوات. ومن أجل مساعدة المزارعين في التغلب على آثار الجفاف غالباً ما يعتمد المصرف الزراعي إلى تأجيل استرداد القروض أو جدولتها والإعفاء من غرامات التأخير كما تم في عام 2002 حيث قام بإعادة

جدولة القروض القصيرة والمتوسطة الأجل على أن يتم تسديدها على أقساط متساوية خلال خمس سنوات . وقد عدل المصرف الزراعي فوائد القروض المعمول بها اعتباراً من العام 2005 ( الجدول 3-7).

جدول 3 - 7 معدلات الفائدة السنوية في المصرف الزراعي التعاوني (%)

نوع القرض	القطاع العام	القطاع التعاوني	القطاع الخاص
قصير الأجل وأقل من 50000 ل.س	4.50	4.50	6.00
قصير الأجل ويزيد عن 50000 ل.س	4.50	6.50-4.50	8.00
متوسط وطويل الأجل	4.50	6.50 - 4.50	6.00
فوائد التأخير	10.00	10.00	10.00

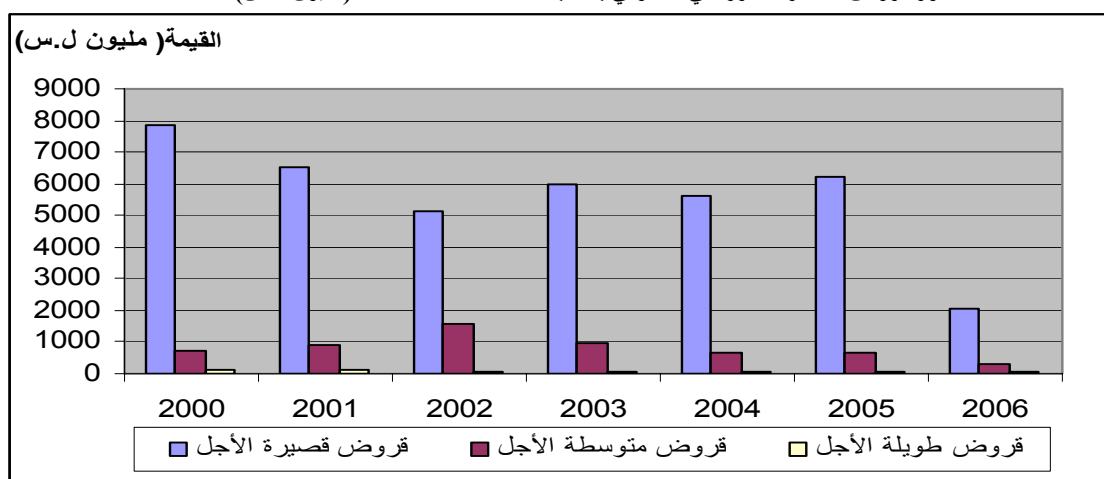
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية 2006 - 2007 .

آخر تعديل لأسعار الفائدة كان في 2007/1/7 وفقاً لجريدة البعث على الشكل التالي:

- بلغ معدل الفائدة 5% للقطاع العام والقطاع التعاوني الإداري ولكافة أنواع القروض.
- بلغ معدل الفائدة 7% للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل و 8% للقروض طويلة الأجل بالنسبة للأعضاء التعاونيين.
- بلغ معدل الفائدة 8% للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل و 9% للقروض طويلة الأجل بالنسبة للقطاعين الخاص والمشارك.

شكلت القروض القصيرة الأجل النسبة العظمى من إجمالي القروض خلال الفترة 2000 - 2006 حيث وصلت إلى حوالي 87 % في العام 2006 بينما شكلت القروض المتوسطة حوالي 12% فقط والطويلة 1% كما يعكسه المخطط 4-3.

مخطط 3 - 4 تطور قروض المصرف الزراعي التعاوني بحسب المدة، 2000 - 2006 (مليون ل.س)



المصدر: بالاستناد إلى تقرير أهم الإنجازات الإنتاجية لوزارة الزراعة للفترة 1970 - 2006 ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

وكما ورد أعلاه فإن التمويل الزراعي لا يحقق الأهداف المنشودة حيث أن عملية التنمية تتطلب زيادة نسب القروض المتوسطة والطويلة كونها عامل أساس في بناء الأصول الرأسمالية . ويتبين من المخطط 3 - 4 وجود تراجع في قيمة



القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي في الاتجاه العام حيث أن معدلات النمو الخطية كانت سالبة وتراوح بين حوالي 11% في حالة القروض القصيرة و- 20.5% للقروض الطويلة . كما أن قيم القروض العينية وهي قروض قصيرة الأجل تزيد بنسب كبيرة عن قيم القروض النقدية في جميع السنوات المدروسة تقريباً وخاصة في حالة القروض الممنوحة للقطاع الخاص والتعاوني وكلاهما قروض للمنتجين الأفراد بينما تراجعت قيم القروض العينية والنقدية الممنوحة للقطاع العام بمعدل يصل إلى - 30% و- 48.5% على التوالي خلال الفترة 2000 - 2005 .

إلى جانب المصرف الزراعي كمصدر حكومي وحيد للتمويل الزراعي المصرفي تتوفر في القطاع الخاص خيارات أخرى يلجأ إليها المنتجون أو الأسر الريفية لأسباب متعددة أهمها وجود مديونية متراكمة وغير مسددة إلى المصرف الزراعي مما يحرم المنتج من استرجار قرض جديد قبل تسديد الأقساط المستحقة لأي قرض سابق أو الهروب من الإجراءات الروتينية التي تستنزف وقت المنتج وجهده إضافة إلى صعوبة تأمين الوثائق المطلوبة كضمانات مصرفية في حال الامتناع عن تسديد القرض . من هذه الخيارات المنتشرة شراء العدد والتجهيزات والآلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج من السماد أو البذار أو المبيدات من التجار على شكل قرض وفق اتفاق بسيط وسريع يتضمن السعر وطريقة الدفع بحيث تضاف فائدة المبلغ إلى السعر و غالباً ما تكون الفائدة بهذه الطريقة مرتفعة نسبياً . كذلك يلعب المصدرون أو تجار المنتجات ( الضمانة ) أو مستثمرو المخازن المبردة دور الممول للمنتجين مقابل استلام الإنتاج من المنتج وقت الحصاد أو الجني بأسعار أدنى من أسعار السوق .

### 3-9-2 البحوث العلمية الزراعية

تتمثل البحوث الزراعية حالياً - التي تم تطويرها وإعادة تسميتها وتشكيلها في العام 2001 - بالهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية لتشمل جميع مديريات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ذات الطابع البحثي وهي مديرية البحوث العلمية الزراعية - الأراضي - الري - مكاتب القطن والزيتون والحمضيات والتفاح والشوندر السكري . حيث تعمل في مجالات أبحاث المحاصيل والبستنة والقطن والموارد الطبيعية والدراسات الاقتصادية الاجتماعية ووقاية النبات والثروة الحيوانية. وقد تراوحت نسبة الإنفاق الاستثماري في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية من إجمالي الإنفاق الاستثماري لوزارة الزراعة بين 8% و10% من إجمالي مخصصات وزارة الزراعة للفترة 2003-2006 بعد أن تمتعت هيئة البحث العلمي الزراعي بالاستقلال المالي والإداري.

ومن أهم النشاطات البحثية للهيئة استنباط أصناف ذات إنتاجية مرتفعة نسبياً لعدد من المحاصيل الزراعية الهامة مثل : القمح - الشعير - العدس - القطن - الذرة الصفراء - الذرة البيضاء إضافة إلى أبحاث الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون والحمضيات والتفاح وتحسين بعض السلالات الحيوانية مثل أغنام العواس والماعز الشامي . وتتجه أعمال البحوث والتجارب في الهيئة للتركيز على المجالات ذات الأولوية في استراتيجية التنمية الزراعية مثل إدارة الجفاف والمياه وحماية الموارد والمكافحة المتكاملة وتطوير النوعية وزيادة المزايا وتخفيض التكاليف . ويلقي الجدول 3 - 8 الضوء على بعض إنجازات هيئة البحوث العلمية الزراعية خلال الفترة 2000 - 2006. يلاحظ وجود معدل نمو إيجابي ومستقر في عدد الأصناف المستنبطة بينما كان هناك تفاوت بين سنة وأخرى في عدد النويات المسلمة إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار وعدد الأبحاث المنفذة .

جدول 3 - 8 أهم المنجزات للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، 2000-2006

البيان	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي البسيط (%)
عدد الأصناف المستنبطة	صنف	178	107	250	250	256	256	256	6.2
عدد النويات المسلمة لإكثار البذار	نوية	22	33	29	39	2		107	30.2
عدد الأبحاث المنفذة	بحث	696	718	1045	1052	1000	943	845	3.3

المصدر : بالاستناد إلى تقرير أهم الإنجازات الإنتاجية لوزارة الزراعة للفترة 1970 - 2006 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

ومن السياسات المقترحة لتطوير البحث العلمي الزراعي المنسجمة مع استراتيجية التنمية الزراعية 2001 - 2010 والخطة الخمسية العاشرة 2006 - 2010 نذكر<sup>36</sup> :

- وضع استراتيجية واضحة وتحديد المجالات البحثية وأولويتها بما ينسجم مع استراتيجية التنمية الزراعية
- أن تساهم في تحسين الوضع المعاشي للمزارعين من خلال التركيز على رفع الإنتاجية في وحدة المساحة وإدارة الأراضي والمياه في المناطق شبه الجافة.
- إيجاد بدائل مناسبة للمحاصيل المزروعة تتصف بتحمل الجفاف ومقاومة الملوحة وغير ضارة بالبيئة.
- تطوير آلية حفظ الأصول الوراثية وفق الأصول العلمية المتطورة .
- استقطاب الباحثين المؤهلين وتأمين فرص لتدريب وتأهيل الباحثين العاملين حالياً في الداخل والخارج .
- رفع عدد حملة الشهادات العليا إلى الحد المناسب ، خاصة في مجالات تربية وتصنيف النبات وتربية الحيوانات الزراعية - الأمراض البكتيرية والحشرات - مكافحة البيولوجية - الطب البيطري - الهندسة الوراثية والأصول الوراثية - الأراضي - الاقتصاد الزراعي- وغيرها
- تطبيق نظام خاص بالحوافز لتشجيع الباحثين.
- التعاون مع المنظمات والمراكز والمؤسسات الوطنية والعربية والإقليمية والدولية.

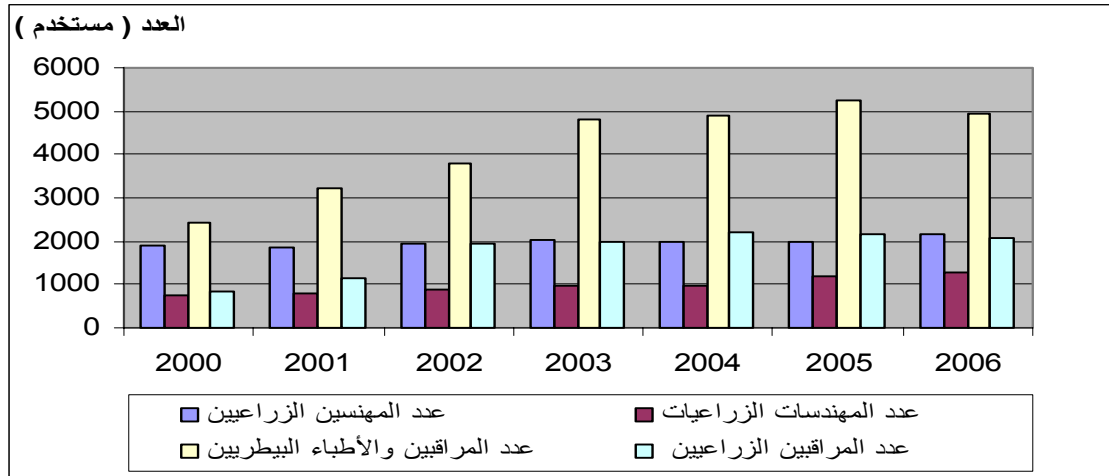
### 3-9-3 الإرشاد والتدريب والتعليم الزراعي

يتم تنفيذ الإرشاد الزراعي من قبل مديرية الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وذلك بهدف نقل المعرفة والمهارات والتقانات وخلاصة الأبحاث العلمية للمزارعين لتطوير الإنتاج النباتي والحيواني والمشاركة في حل المشاكل في القطاع الزراعي . ويتم تقديم الخدمات الإرشادية الحكومية بشكل مجاني من خلال شبكة الوحدات الإرشادية المتزايدة والمنتشرة في مختلف أنحاء القطر. ويسعى جهاز الإرشاد إلى مساعدة المنتجين في تطبيق برامج المكافحات العامة والخاصة للحشرات والأمراض في مواعيدها وتطبيق برامج مكافحة المتكاملة والمساعدة في نشر وتعميم برامج مكافحة الحيوية والرعاية البيطرية ومتابعة الأنشطة الزراعية بما يتناسب مع ظروف كل محافظة ومنطقة ، إضافة إلى فهم وتحديد احتياجات المزارعين من خلال المنهج التشاركي وأخذها بعين الاعتبار بهدف إشراك المزارعين في تحديد مشكلاتهم والتوصل إلى حلول مناسبة. ويتم تنفيذ الفعاليات الإرشادية من خلال الحقول الإرشادية والندوات والزيارات الحقلية . كما يعتبر من مهام مديرية الإرشاد الزراعي التعاون والتنسيق مع البحوث العلمية

الزراعية والجامعات والمنظمات الدولية وشركات ومؤسسات القطاع العام والخاص بغية المساعدة في إعداد خطط عمل الإرشاد الزراعي وبرامج التعاون المشترك بما يحقق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية.

يقوم بتنفيذ البرامج الإرشادية المكونة من 13 برنامج إرشادي في قطاع الإنتاج النباتي إضافة إلى برنامجين للإنتاج الحيواني في مجالي الأغنام والأبقار مجموعة من المرشدين الزراعيين والبيطريين بلغ عددهم / 11613 / مرشداً لغاية العام 2006 ، وهم موزعون على الوحدات الإرشادية الزراعية المنتشرة في جميع المناطق الريفية والزراعية تقريباً وقد أصبح عددها / 1079 / وحدة إرشادية حتى نهاية عام 2007 ، إضافة إلى / 103 / وحدة إرشادية داعمة كمقرات مرشدين أخصائيين . ويتكون العاملون في الإرشاد الزراعي من المهندسين والمراقبين الزراعيين وأطباء ومراقبين بيطريين وفق ما يعكسه المخطط البياني 3-5 .

مخطط 3 - 5 تطور عدد وفئات العاملين في الإرشاد الزراعي، 2000 - 2006



المصدر : بالاستناد إلى بيانات الإرشاد الزراعي.

يلاحظ من المخطط 3-5 وجود تطور كبير لفئات الأطباء والمراقبين البيطريين بما قد ينعكس على نمو وتطور الثروة الحيوانية وإنتاجها ، في حين كان هناك نمواً بطيئاً ومستقراً لفئات المهندسين والمراقبين الزراعيين مع تزايد أعداد ودور المهندسات للمساهمة في التنمية الريفية بما ينسجم مع توجهات استراتيجية التنمية الزراعية وتم التركيز على تنمية المرأة الريفية وتمكينها بهدف زيادة مشاركتها في تطوير المجتمعات المحلية وتسريع عجلة التنمية الزراعية . وللمضي قدماً في تدعيم هذا التوجه من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تم إحداث مديرية خاصة للمرأة الريفية للمساهمة في زيادة وعي النساء الريفيات وزيادة دورهن في دخل الأسر الزراعية.

ولإلقاء الضوء على الأنشطة في مجال التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي يمكن استعراض بعضاً منها خلال فترة الدراسة كما في الصندوق 3-1.

ومن المقترحات لتطوير الإرشاد والتعليم الزراعي نخص بالذكر:

- تنسيق العمل بين نشاطات البحوث والإرشاد لاعتماد البرامج الإرشادية المستمدة من معالجة المشاكل المحلية التي يعاني منها المزارعون .

- تأهيل المرشدين الزراعيين لتمكينهم من تنفيذ البرامج الإرشادية المتخصصة ونقلها إلى المنتجين من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة.
- تأهيل الوحدات الإرشادية وتأمين مستلزماتها من العناصر والسكن ووسائل النقل والتجهيزات.
- إعداد برامج خاصة لتمكين المرأة الريفية وتأهيلها لإدارة المشروعات الأسرية والصناعات الريفية بغية تحسين أدائها.
- تضمين المفاهيم البيئية والتسويقية في البرامج الإرشادية.
- تأمين متطلبات المؤسسات التعليمية من مخابر وتجهيزات ووسائل إيضاح ووسائل نقل والمدرسين المؤهلين.
- وضع برنامج متكامل لتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في القطاع الزراعي وزيادة أعداد المراكز التدريبية خاصة المتخصصة منها بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة.
- زج المعاهد والثانويات ومراكز التدريب في أنشطة البحوث والإرشاد.

#### الصندوق 3-1 الأنشطة في مجال التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي

فيما يتعلق بفعاليات التدريب والتعليم الفني الزراعي وتعزيز المهارات هناك خمسة مراكز تدريبية موزعة في المحافظات يتم من خلالها تنفيذ الدورات والبرامج التدريبية حول القضايا الزراعية ذات الأولوية وحول التطور التقني. وعلاوة على ذلك تم خلال الفترة 2003-2004 إنشاء أربعة مدارس ثانوية زراعية جديدة في جميع مجالات الزراعة بما فيها الخدمات البيطرية والآليات الزراعية في محافظات ريف دمشق - إدلب - طرطوس - دير الزور.

في عام 2005 تم تنفيذ الفعاليات التالية في مجال التدريب والتعليم الفني الزراعي:

- \* 223 دورة تدريبية تدرب خلالها 2670 مهندس زراعي في مختلف المحافظات.
- \* 1072 دورة تدريبية للمزارعين في كافة المحافظات بهدف تطوير مهاراتهم ، استفاد منها 20240 مزارع .
- \* 286 دورة للطلاب في الثانويات المهنية الزراعية ، تدرب خلالها 12495 طالب وطالبة.
- \* 927 دورة للفنيين تدرب خلالها 12328 متدرب.
- \* إيفاد عدد من الفنيين من خلال المنح المقدمة من دول عربية وأجنبية والبالغ عددهم 81 متدرباً . وتنفيذ 6 دورات تدريبية مع إيكاردا استفاد منها 12 متدرب .
- \* تخريج الأعداد التالية من الفنيين: 3603 زراعة - 640 بيطرة - 430 آلات زراعية .
- \* قبول طلاب الصف الأول الثانوي الزراعي والبيطري والآلات الزراعية للعام الدراسي 2005 - 2006 والبالغ عددهم : 3475 زراعة - 1048 بيطرة - 301 آلات زراعية .
- \* تم تجهيز ثانوية قطنا المحدثّة ، والبدء بالدراسة للعام الدراسي 2005 - 2006 .
- \* البدء بتنفيذ توسيع معهد حمص الزراعي وبناء ثانوية بانياس ودريكيش .
- \* تسجيل 5072 طالباً وطالبة في المعاهد المتوسطة التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وتم تخريج 1328 طالباً.

#### 3-9-4 الخدمات البيطرية وخدمات الإنتاج الحيواني

استمرت سياسة الدولة في تقديم جزء هام من الخدمات البيطرية المتمثلة بتقديم جزء من اللقاحات والأدوية البيطرية بشكل مجاني من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عبر المراكز البيطرية التابعة إلى مديرية الصحة الحيوانية وتقديم اللقاحات المنتجة محلياً والمستوردة لكامل الثروة الحيوانية. ويعرض الجدول 3-9 عدد وأنواع التلقيحات والمعالجات المنفذة وقيمة الأدوية البيطرية المستخدمة وخدمات الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2006 . يتبين من الجدول أن الفترة المدروسة 2000 - 2006 شهدت نمواً بسيطاً بلغ 2.5% في عدد اللقاحات الوقائية بينما كان هناك تفاوتاً كبيراً بين سنة وأخرى في عدد المعالجات الطفيلية والسريرية ، وتزايد خلال نفس الفترة عدد التلقيحات الاصطناعية وجرعات السائل المنوي بمعدل نمو حوالي 4% و 9.5% على التوالي مع تراجع طفيف في معدل نمو إنتاج السائل الأزوتي . أما قيمة الأدوية البيطرية فقد تزايدت بشكل عام إذا ما استثنينا العام 2005 الذي سجل هبوطاً كبيراً .

جدول 3- 9 تطور عدد وأنواع التلقيحات والمعالجات المنفذة وقيمة الأدوية البيطرية المستخدمة، 2000-2006

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو البسيط (%)
تلقيحات وقائية (مليون)	35	185	36	46.5	46.3	38.2	40.6	2.5
معالجات طفيلية (مليون)	48.00	22.00	11.00	22.70	6.89	1.04	0.69	-50.7
معالجات سريرية (ألف)	1060	765	342	497	450	904	587	-9.4
عدد التلقيحات الاصطناعية (ألف)	708	710	709	787	888	895	891	3.9
إنتاج السائل الأزوتي ( ألف ليتر)	481.5	388.8	287	452	463	486	440	-1.5
مجموع جرعات السائل المنوي (ألف قشة)	544	666	696	861	950	876	938	9.5
الأدوية البيطرية (مليون ل.س)	130	237	261	267	269	61	186	6.2

المصدر: بالاستناد إلى تقرير أهم الإنجازات الإنتاجية لوزارة الزراعة للفترة 1970-2006 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.  
حسب معدل النمو للفترة 2000-2006 (سنة أساس 2000).

ومن المقترحات لتطوير الخدمات البيطرية وخدمات الإنتاج الحيواني نذكر:

- تشجيع إنتاج اللقاحات المحلية ومستلزمات الإنتاج الحيواني.
- تأمين المتطلبات اللازمة من الأدوية البيطرية لتنفيذ برامج الوقاية ولتحصين الحيوانات من الأمراض الحيوانية المختلفة والمشاركة.
- وضع برنامج خاص للتقصي عن الأمراض الحيوانية المختلفة.



## الفصل الرابع- الإنتاج الزراعي

شهد الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في سورية تطوراً ملحوظاً ومستمراً اعتباراً من التسعينات نتيجة زيادة المساحات المزروعة وخاصة المروية منها واعتماد البذور المحسنة وتوفير الأسمدة الزراعية واستخدام الطرق المتقدمة في الزراعة واعتماد الأصول الحيوانية عالية الإنتاجية، وترافقت مع سياسات زراعية مشجعة للإنتاج وفق التوجهات العامة للدولة أدت إلى تحقيق خطوات أسرع باتجاه تطوير الواقع الزراعي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين خاصة السكان الريفيين.

### 4-1 السياسات المؤثرة على الإنتاج الزراعي

تهدف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار موارده المتاحة، مأخوذاً بالاعتبار تنمية هذه الموارد وصيانتها لضمان استمرار فاعليتها وقدرتها على العطاء. وحتى يتسم استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذا الاستثمار من منتجات زراعية وغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق سواء كانت داخلية أو خارجية، دون التفريط بمعايير الكفاءة الاقتصادية، هذا إلى جانب خلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الإنتاجي. ولم تكن جهود ومخططات التنمية الزراعية في الجمهورية العربية السورية بعيدة عن هذا الإطار فقد استهدفت الارتقاء بكفاءة استخدام الموارد، والتوسع التدريجي في استخدام وسائل وتقنيات الزراعة الحديثة.

تعتمد الحكومة حزمة من السياسات الزراعية لتطوير الإنتاج الزراعي وتحسين أداؤه. وتشمل هذه السياسات التخطيط الزراعي، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، والسياسات السعرية والتسويقية.

#### 4-1-1 سياسات التخطيط الزراعي<sup>37</sup>

اعتمدت الحكومة منذ الستينات نظام التخطيط المركزي، وبدأت تتجه نحو التخطيط التأشير وبشكل تدريجي منذ الخطة الخمسية السادسة (1986-1990). وانعكس ذلك على الخطط السنوية التي تميزت باعتماد النهج التشاركي من خلال مساهمة كافة الجهات المعنية في إعدادها وحتى إقرارها، واعتماد التخطيط اللامركزي من خلال قيام المحافظات بوضع خططها السنوية في ضوء المؤشرات العامة. وضمن هذا التوجه حافظت السياسات الزراعية على دور الدولة في الإشراف على توزيع الموارد وتوفير جزء من مستلزمات الإنتاج وتسويق بعض المحاصيل الرئيسية، مع إفراح المجال للفاعليات الخاصة في الإنتاج والتسويق والتصنيع.

يتم إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية وفقاً لتعليمات المرسوم التشريعي رقم 59 تاريخ 2005/7/20، وقرار اعتماد الخطة الإنتاجية رقم 3964 تاريخ 2005/7/25 وبناءً على الأسس التالية:

- توجهات إستراتيجية التنمية الزراعية.
- تحليل الواقع الراهن للقطاع الزراعي.
- المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي والسياسات الزراعية المعتمدة لحلها.
- المؤشرات الاقتصادية للخطة الخمسية.
- المؤشرات المعتمدة بمشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي.
- استمرار التخطيط التأسيري على مستوى المجموعات النباتية مع الحفاظ على المساحات المخططة للقمح والقطن والشوندر.
- التنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة والجهات ذات العلاقة.

#### أثر إستراتيجية التنمية الزراعية على الخطة الزراعية

تم وضع إستراتيجية التنمية الزراعية للفترة 2001-2010 في ضوء التغيرات الاقتصادية بهدف تجسيد رؤية مستقبلية للقطاع الزراعي، ورسم خطة لتحقيق تلك الرؤية انطلاقاً من تحديد أهم المعوقات التي واجهت القطاع الزراعي وتحديد المشكلات التي أثرت سلباً على أداء هذا القطاع. ركزت هذه الإستراتيجية على الأهداف الكمية التالية:

- زيادة المساحات المزروعة فعلاً بمعدل 0.8% سنوياً نظراً لمحدودية إضافة مساحات جديدة، في حين يمكن زيادة المساحات المشجرة البعلية بحدود 2.1% سنوياً.
- زيادة إنتاجية المحاصيل المروية سنوياً بنسبة 3-5% وإنتاجية المحاصيل البعلية بأكثر من 1% للفترة 2001-2005. وتصبح هذه النسب للفترة 2006-2010: 2% لمراديد المحاصيل المروية والبعلية، 1% لمحصول القطن، و 2% لمحصول القمح.
- زيادة إنتاج اللحوم الحمراء والبيض سنوياً بنسبة 5% وإنتاج الحليب بنسبة 4% للفترة 2001-2005. وعدلت هذه النسب للفترة 2006-2010 لتصبح 2.4% للحوم الحمراء، و 4.3% للحوم البيضاء، و 5% للحليب.

#### آلية إعداد الخطة الزراعية السنوية

يتم إعداد خطة الإنتاج الزراعي بشكل سنوي وتتضمن الأهداف الكمية لهذا الإنتاج على مستوى القرية، كما تتضمن الخطة الدورة المحصولية الواجب تطبيقها في الأراضي المروية والبعلية وحسب مناطق الاستقرار الزراعي. لذلك تشكل هذه الخطة أداة هامة في نظام التخطيط المتبع في سورية لتحقيق أهداف الإنتاج الكمية المحددة للمحاصيل الفردية في الخطط الخمسية.



ولم يطرأ تغيير على آلية إعداد الخطة السنوية في الفترة المدروسة. ويتم تبني المنهج التشاركي لضمان الاستفادة من معرفة وآراء جميع الأطراف المعنية. ويبدأ إعداد الخطة بإصدار وزارة الزراعة للأرقام التأشيرية لنسب المحاصيل العامة في الخطة على شكل مجموعات التي تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الخاصة المحددة للزراعة في الخطط المتوسطة وطويلة الأجل. وتستخدم هذه الأرقام التأشيرية كمرجع لتطوير الخطط على مستوى المحافظات. وتناقش الأرقام على جميع المستويات الإدارية اعتباراً من القرية ويتم الاتفاق عليها من قبل جميع الأطراف المعنية. ويتم بالتالي تقديم جميع الخطط إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لمراجعتها على المستوى الوطني بمشاركة الاتحاد العام للفلاحين ووزارة الري والمديريات المعنية في وزارة الزراعة. وأخيراً يتم تجميع تلك الخطة ليصار إلى تقديمها إلى لجنة المتابعة برئاسة وزير الزراعة ومن ثم إلى مكتب رئاسة مجلس الوزراء لإقرارها (قبل عام 2002 كانت الخطة تقر من قبل المجلس الزراعي الأعلى).

ويأخذ تحضير الخطة السنوية للأراضي المروية بعين الاعتبار إمكانية الري في كل حوض من الأحواض المائية حسب تقدير وزارة الري في بداية الموسم الزراعي لاحتياجات المحاصيل من المياه. وتم في عام 2003/2002 تنفيذ استبيان حقلي على المساحات المروية ومصادر المياه المستخدمة. ونتيجة لذلك فقد تم استثناء الآبار الجافة في المنطقتين الرابعة والخامسة والآبار المتواجدة في المصادر ذات العجز المائي من خطة الري السنوية.

وتستخدم الخطط السنوية المقررة كمرجع لإصدار التراخيص الزراعية للمزارعين الأفراد والتعاونيين. وتسمح تلك التراخيص بزراعة محاصيل معينة في الأراضي المروية والبلدية وبما يتوافق مع الخطة. ويتم الحصول في هذه الحالة على القروض والمستلزمات والخدمات الحكومية. ويلتزم المزارعون قانونياً بالتقيد بتلك التراخيص ويخضعون (نظرياً) للعقوبات فيما لو تجاوزوها دون موافقة الجهات الحكومية المعنية.

يعمل نظام المتابعة على ضمان تنفيذ الخطة والتزام المزارعين بتراخيص الزراعة الممنوحة لهم وتبدأ عملية المراقبة بعد إصدار التراخيص الزراعية مباشرةً ويتم تنفيذها بشكل دوري: يومي و شهري و موسمي. ويتم اتخاذ إجراءات المتابعة الخاصة في الحالات الاستثنائية مثل الجفاف و الأمراض السارية غير المتوقعة.

وتحدد الخطة السنوية إلى حد كبير توزيع المساحات القابلة للزراعة بمحاصيل معينة وخاصة المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية. وتلعب التراخيص دوراً هاماً في هذا الخصوص وكذلك في استخدام المستلزمات الزراعية وتطبيق الممارسات الزراعية الحديثة.

#### 4-1-2 سياسات الإنتاج النباتي

تهدف سياسات الإنتاج النباتي إلى تأمين حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية (القمح، البقوليات، وغيرها) وتحقيق الأمن الغذائي من خلال زراعة وتطوير إنتاجية المحاصيل ذات الميزة النسبية القادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، واعتماد برامج للزراعات البديلة التي يمكن أن تحقق اقتصادية أفضل وتحافظ على البيئة والموارد الطبيعية بشكل أفضل. ومن أهم برامج هذه السياسات نخص بالذكر:

- تشجيع بحوث الإنتاج النباتي.
- اعتماد التنمية الرأسية في الإنتاج الزراعي باعتماد التقنيات الحديثة ونشرها مترافقة مع تحسين النوعية وزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة من خلال تطوير واستخدام الأصول عالية الغلة وكذلك الأصناف والأصول المقاومة للجفاف، وزيادة نسب التسميد الخضري والعضوي والعناصر النادرة بحسب الحاجة والضرورة.
- إبلاء المحاصيل ذات الميزة النسبية أهمية أكبر وزيادة قدرتها على المنافسة والتميز بين أنماط المحاصيل في ضوء مردودية وحدة المياه.
- تعديل التراكيب المحصولية باتجاه زيادة البقوليات الغذائية والحبوب العلفية في الدورات الزراعية.
- اعتماد التراكيب المحصولية والدورات الزراعية وفق ميزان استعمال الأراضي وبما يتوافق مع الميزة النسبية لإنتاجية الأرض مهما كانت طبيعتها وزيادة المساحات المستصلحة وحماية التربة من التلوث من خلال الاستخدام المتوازن للأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية.
- اعتماد وتعميم مبدأ الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات والتركيز على مكافحة الحيوية لمعظم المحاصيل والمكافحة بالمبيدات الآمنة عندما لا تتوفر مكافحة الحيوية بما يؤدي إلى خفض الأثر المتبقي مع ضمان وصول المنتجات سليمة للأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.
- تطوير مراكز الحجر الزراعي وإقامة مناطق معزولة لحجر مابعد الإدخال (حدائق العزل).
- تطوير المخابر ورفع سويتها لتستطيع إعطاء شهادة دولية معترف بها لتسهيل دخول منتجاتنا الزراعية للأسواق المختلفة.
- تحقيق التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.
- تشجيع إقامة المعامل في مناطق الإنتاج الغزير.

#### 3-1-4 سياسات الإنتاج الحيواني

تشكل الثروة الحيوانية مورداً أساسياً للدخل الزراعي، وهي تلقى الاهتمام من قبل الحكومة في مجال البحوث والابتكارات، وتطوير الإنتاجية، واتخاذ الإجراءات المباشرة لتحقيق التطور في قطاع الإنتاج الحيواني، وتلبية احتياجات الثروة الحيوانية. ومن أهم السياسات الحكومية في هذا المجال يخصص بالذكر:

- القيام بالأبحاث اللازمة لدراسة السلالات والعروق المحسنة المحلية أو المدخلة وإكثارها ونشرها.
- تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية من المنتجات المختلفة (لحم، حليب، صوف، ببيض) وذلك بواسطة عمليات التحسين والتدريج، وإدخال أنواع حيوانية عالية الإنتاجية، والتركيز على تحسين إنتاجية أغنام العواس وإنتاج الكباش المحسنة وتوزيعها على المربين.
- تشجيع إقامة مزارع للماشية في مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة، وبخاصة من الحيوانات الصغيرة المتأقلمة والمتأصلة (الماعز، الأغنام، الدواجن، الأرناب).

- تحديث وتطوير نظم تربية دودة القز والنحل وذلك لإنتاج الحرير والعسل ولنشر الطرق الحديثة ذات المردود الاقتصادي الأفضل.
- تشجيع الاستثمار في مجال تنمية الثروة السمكية وذلك للمسطحات المائية المختلفة ولكافة القطاعات (عام - خاص - تعاوني - مشترك).
- زيادة إنتاج الأعلاف الخشنة، والأعلاف الخضراء، وتأمين احتياطي من الأعلاف، وتنمية مراعي البادية وتنظيم الرعي فيها.
- تأمين المتطلبات اللازمة من الأدوية البيطرية لتنفيذ برامج الوقاية ولتحصين هذه الحيوانات من الأمراض الحيوانية المختلفة والمشاركة.
- وضع برنامج خاص للتقصي عن الأمراض الحيوانية المختلفة.
- تطوير إنتاج الأدوية محلياً وتشجيع كافة القطاعات على تصنيعها.
- تطوير الصناعات الريفية لمنتجات الثروة الحيوانية وتشجيع إقامة منشآت التصنيع في مناطق الإنتاج.
- تشجيع إقامة مراكز مبردة لتجميع الحليب.
- تشجيع العمل التعاوني والمشاركة بين الفلاحين (جمعيات تعاونية - اتحادات تعاونية نوعية)، لتنسيق نشاطاتهم ولتحسين توزيع الخدمات فيما بينهم وتنظيم الحصول على الثروة الحيوانية وإدارتها وتقادي أزمات الأعلاف حين حصولها مما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج.
- تشجيع التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.

#### 4-1-4 السياسات السعرية والتسويقية

##### السياسات السعرية

تهدف السياسات السعرية إلى توجيه البرامج التنفيذية نحو تحقيق زيادة الإنتاج وكفايته وتحسين نوعيته، وتستخدم كوسيلة للحفاظ على البيئة واستدامة الموارد. وفي سبيل ذلك يتم التركيز على المحاصيل الرئيسية ذات الميزة النسبية والريعية العالية ومنح هوامش الربح بما يتناسب وأهمية السلعة سواء للأمن الغذائي أو للتصدير أو لإحلال الواردات وبما يضمن دخول كافية للمزارعين. وتتضمن السياسات السعرية أيضاً:

- الاستمرارية بتسعير المحاصيل الاستراتيجية لضمان تنفيذ الخطة وتحقيق الأمن الغذائي.
- تسعير بعض المحاصيل البديلة لتشجيع المنتجين على زراعتها مع الحرص على توفر:

❖ الحاجة الاقتصادية للمحصول البديل.

❖ محافظته على استدامة الموارد الطبيعية والبشرية وتوفير فرص العمل.

- إحداث صندوق خاص لدعم المحاصيل الإستراتيجية والبديلة والكميات المستهدفة منها التي تحددها الدولة.

تصنف المنتجات الزراعية حسب تدخل الدولة في التسعير والتسويق إلى محاصيل إستراتيجية وغير إستراتيجية.

### المحاصيل الإستراتيجية

تضم سبعة محاصيل تقوم الدولة بتحديد أسعارها وتسويق عدد منها والالتزام بتسويق مايعرض عليها من بعضها الآخر وهي القطن والقمح والشعير والشوندر السكري والتبغ والعدس والحمص. وهي تقسم إلى مجموعات فرعية في ضوء فروقات التدخل الحكومي في تسويقها. حيث يتوجب بيع القطن والشوندر السكري والتبغ إلى مؤسسات القطاع العام التي تحتكر التسويق والتصنيع بالأسعار المحددة من قبلها للكميات الناتجة عن المساحات المخططة، أما الكميات الناتجة عن المساحات المخالفة الزائدة عن الخطة (القطن) فيخضع تسعيرها للسعر العالمي إذا كان أقل من السعر الإداري المحدد. أما القمح والشعير والعدس والحمص فيمكن بيعها إما إلى القطاع العام أو الخاص. وتقوم مؤسسات الدولة بشراء تلك المنتجات بأسعار الشراء المحددة. فعندما تكون أسعار الشراء أعلى من أسعار السوق يلعب القطاع العام الدور الرئيسي في التسويق (كما هو الحال بالنسبة للقمح) بينما تلعب الدولة دور المشتري الأخير عندما تكون الأسعار أقل من أسعار السوق (كما هو حال في العدس والحمص). وفيما يلي عرض لتغيرات السياسات الخاصة بكل من تلك المحاصيل على حده.

#### القمح

تمت المحافظة على أسعار القمح المحددة من قبل الدولة بالقرار رقم 1/6797 تاريخ 2005/9/10 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء للموسم 2005-2006. وبذلك تكون الأسعار النافذة حالياً 11.30 ل.س/كغ (+ 50 ق.س مكافئة تسليم) للقمح القاسي و 10.30 ل.س/كغ (+ 50 ق.س مكافئة تسليم) للقمح الطري.

#### الشعير والعدس والحمص

بنفس القرار المذكور سابقاً للقمح تم تحديد السعر بـ 9.50 ل.س/كغ للشعير، 23 ل.س/كغ للعدس، و 25 ل.س/كغ للحمص.

#### القطن

يعتبر محصول القطن من أهم المحاصيل المزروعة من الناحية التصديرية حيث يحتل المرتبة الأولى بين صادرات السلع الزراعية. ويتوجب تسليم الإنتاج إلى المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان وهي المؤسسة الحكومية التي تحتكر حلج وتسويق الأقطان في سورية. تقوم الدولة بتحديد أسعار القطن (قرار 1/6797 تاريخ 2005/9/1). وتنبأين الأسعار حسب موعد التسليم<sup>38</sup> كما هو مبين في الجدول 4-1. وقد تضمن قرار المجلس الزراعي الأعلى رقم 60 لعام 2002 القاضي بشراء الأقطان المنتجة من المساحات المخالفة بالسعر العالمي. وتهدف هذه السياسة إلى تخفيض إنتاج القطن في مساحات إضافية للمساحات المرخصة حسب خطة الإنتاج السنوية وذلك لتجنب الضغط على الموازنة الحكومية وتجنب الاستخدام غير المستدام للأرض والمياه. تم تحديد سعر القطن للمساحات المخالفة بـ 14.4 ل.س/كغ وبنفس القرار الذي تم به تحديد أسعار القطن.

<sup>38</sup> - المرسوم رقم 40 تاريخ 2001/5/28.

الجدول 4-1 نظام تسعير القطن حسب موعد التسليم

الفترة	السعر
من بداية الموسم وحتى 15 تشرين الثاني	30.75
من 16 تشرين الثاني وحتى 30 تشرين الثاني	26.25
من 1 كانون الأول وحتى نهاية الموسم	19.75

المصدر : المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان والقرار رقم 1/6797 تاريخ 2005/9/1.

## الشوندر السكري

تقوم المؤسسة العامة للسكر بشراء الشوندر السكري وتصنيعه في ستة معامل واقعة في دير الزور والرقعة ومسكنة (حلب) وتل سلح (الغاب) وجسر الشغور (إدلب) وحمص. ويغطي السكر المنتج في هذه المعامل حوالي خمس الاحتياج في سورية.

ويلزم المزارعون بتسليم إنتاجهم مباشرة إلى المعمل حيث يتم حساب محتوى السكر بأخذ عينة من الإنتاج. ويتم تحديد الأسعار استناداً إلى سعر الأساس الذي يتم تحديده كل سنة حسب محتوى الشوندر من السكر. ويتم تعديل السعر المدفوع للمزارعين حسب محتوى الشوندر الفعلي من السكر على أساس الجدول 4-2.

الجدول 4-2 تطور معايير تسعير الشوندر السكري

الموسم	نسبة الأساس لمحتوى السكر	سعر الأساس	تباين الأسعار لكل نقطة من محتوى الأساس من السكر	محتوى السكر الذي يرفض عنده المنتج
قبل 2003/2002	16%	2250	- 25 ل.س لكل نقطة أقل + 100 ل.س لكل نقطة أعلى	-
2003/2002	14%	2250	- 25 ل.س لكل نقطة أقل + 100 ل.س لكل نقطة أعلى	-
2004/2003	14%	2250	- 150 ل.س لكل نقطة أقل + 150 ل.س لكل نقطة أعلى	10%
2005/2004	15%	2250	- 250 ل.س لكل نقطة أقل + 250 ل.س لكل نقطة أعلى	11%

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

## التبغ

يتوجب على المزارعين تسليم كامل إنتاجهم إلى اللجان التابعة للمؤسسة العامة للتبغ في مناطق الإنتاج. ويتم تزويد المزارعين بالعبوات اللازمة لتعبئة أوراق التبغ. وتقوم المؤسسة بتصنيع التبغ في معاملها الواقعة في اللاذقية وحمص وحلب ودمشق.

ويتباين السعر الذي تحدده المؤسسة حسب الصنف والنوعية. فعلى سبيل المثال يبلغ سعر النوعية المتوسطة من الصنف فيرجينيا 45 ل.س/كغ بينما سعر النوعية الجيدة 75 ل.س/كغ والنوعية الممتازة 101 ل.س/كغ. أما السعر الوسطي للتبغ في عام 2006 فقد بلغ 93.50 ل.س/كغ.

## المنتجات الأخرى

تشمل هذه المجموعة الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية، لم يطرأ أي تغيير على سياسات المحاصيل غير الإستراتيجية فبالنسبة للخضار والفواكه يتم التسويق بشكل حر في الأسواق المحلية أو أسواق الجملة المركزية. ويقوم المزارعون إما بتسليم إنتاجهم مباشرة للتجار أو يطلبون من التجار تسويق منتجهم مقابل عمولة تعادل 5% من القيمة الإجمالية. كما يقوم القطاع العام بشراء بعض الخضار والفواكه من خلال المؤسسة العامة للخضار والفواكه (التي أصبحت الآن جزءاً من المؤسسة العامة للخرن والتسويق) وبيعه من خلال منافذها في المدن.

وتباع المنتجات الحيوانية (اللحم والحليب) بشكل حر في الأسواق المحلية أو المركزية. ويتم جمع الحليب الطازج من قبل التجار مباشرةً ومن ثم يتم بيعه إما إلى الشركات العامة أو الخاصة أو لباعة المفرق.

## السياسات التسويقية

شهدت الفترة السابقة لتطبيق تعديلات السياسات في عام 1987 سياسة تسويقية ذات طابع حكومي بالدرجة الأولى، حيث هيمنت المؤسسات الحكومية على أنشطة التسويق للعديد من المنتجات الزراعية. وقد ارتكز تعديل السياسات الذي بدأ منذ عام 1987 على عدة مبادئ رئيسية وهي :

- تنشيط دور القطاع الخاص في الأنشطة التسويقية .
- حماية المنتج والمستهلك .
- تطوير الوظائف والخدمات التسويقية .

وقد بدأت مظاهر إصلاح هذه السياسات في منتصف عام 1987 واستمرت هذه المظاهر تزداد عمقاً خلال السنوات التالية وحتى الآن. حيث تتطلب المتغيرات العالمية والإقليمية واتجاهاتها نحو تحرير التجارة والاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية والثنائية وتأثيراتها على الزراعة ومنتجاتها وازدياد المنافسة، دراسة إمكانية وضع نظام إنتاجي موجه نحو السوق وذلك عن طريق معالجة الصعوبات التي يعاني منها الإنتاج في مرحلة مابعد الحصاد من بيع المنتج وحتى وجهته النهائية سواء كان بشكله الخام أو المصنع، وتوفير المعلومات الكافية عن الأسعار ونوعية السلع المطلوبة والخيارات المتوفرة في السوق. حيث لم تواكب النشاطات والفعاليات التصنيعية عمليات تطور الإنتاج مما قلل من الاستفادة من القيمة المضافة ومن زيادة ريعية الإنتاج الزراعي، وأضعف من إمكانية زيادة الصادرات.

#### 4-2 الرقابة على الغذاء والقوانين والتشريعات والجهات ذات العلاقة بالسلاسل السلعية

لا يمكن تحقيق الرقابة على الغذاء بشكل فعال إلا من خلال التعاون والمشاركة الفاعلة والمتكاملة لجميع الفرقاء المعنيين بدءاً من المزارعين وانتهاءً بالمستهلكين مروراً بالجهات الوصائية على التصنيع الغذائي أو تلك التي تعنى بتداول الأغذية<sup>39</sup>.

يمكن تلخيص أنظمة الرقابة على توزيع وتداول وعرض السلع بما يلي:

- ✚ نظام الرقابة على المنتجات داخل القطر.
- ✚ نظام الرقابة على الصادرات.
- ✚ نظام الرقابة على المستوردات.
- ✚ التعميم رقم / 137 / والمتضمن آلية التنسيق بين الجهات المختلفة لضبط المخالفات المتعلقة بالمواد.

تتضمن القوانين والمراسيم والتشريعات الصادرة بهذا الشأن مايلي:

- قانون خاص بالرقابة الغذائية يعرف بقانون قمع الغش والتدليس رقم / 158 / لعام 1960 والمعدل بالقانون رقم ( 47 ) لعام 2001 .
- القانون رقم / 123 / لعام 1960 والخاص بالتموين والتسعيرة والمعدل بالقانون رقم ( 22 ) لعام 2000.
- قانون خاص بالحجر الصحي الزراعي والبيطري رقم / 237 / لعام 1960.
- المرسوم التشريعي رقم / 1457 / لعام 1945 الخاص بالرقابة الصحية على المنشآت.
- قانون الجمارك رقم / 9 / لعام 1945 الخاص بالرقابة على المستوردات.
- كما ويتم حالياً دراسة مشروع للمراقبة على الصادرات وتحسين جودتها.

يمكن تلخيص الجهات ذات العلاقة بالرقابة على الأغذية بما يلي:

- مجلس الشعب - مجلس الوزراء - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - وزارة الاقتصاد والتجارة - وزارة الصحة - وزارة المالية - وزارة السياحة - وزارة الإدارة المحلية - وزارة الداخلية - وزارة العدل - وزارة الصناعة - جمعية حماية المستهلك - المنظمات الشعبية.

#### 3-4 الدعم والضرائب على المنتجات الغذائية<sup>40</sup>

##### الدعم:

لقد ساهم الدعم الحكومي لأسعار مستلزمات الإنتاج في الماضي في تحقيق تنمية زراعية بمعدلات جيدة، وخاصة بالنسبة للمحاصيل الإستراتيجية والتي تمثل فيها تكلفة هذه المستلزمات نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج. فقد شجع هذا الدعم الذي تباينت قيمه على استخدام البذور المحسنة، الأسمدة الكيماوية وخاصة لمحاصيل القمح والقطن. وهذا الدعم يستهدف في إطاره العام تحقيق ما يلي :

- التوسع في استخدام المدخلات الحديثة في إنتاج المحاصيل الرئيسية.
- تحقيق نوع من التوازن بين أسعار السلع الزراعية ومستلزمات إنتاجها.
- العمل على استقرار أسعار هذه المدخلات وبالتالي استقرار معدلات الأرباح والدخول المزرعية.
- العمل على استقرار أسعار المنتجات الزراعية وبالتالي الحد من تأثيرات التقلبات السعرية على الإنفاق الاستهلاكي وخاصة لطبقة ذوي الدخل المنخفض.

وبدأت الحكومة بسياسة تدريجية لتخفيض الدعم في بعض المجالات مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إلحاق الأضرار بالمنتجين وتوفير المواد الغذائية بأسعار مناسبة. وفي الإطار العام فقد تم تخفيف الدعم للحد من الخسائر على ميزانية الدولة وبقي الدعم على المحروقات ( لكافة القطاعات ) ولبدلات الري للمساحات التي تروى من شبكات الري الحكومية مقابل تكاليف التشغيل والصيانة والدعم للأسمدة في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية وبعض الدعم لأسعار بذار القمح القاسي والطري.

**وبالنسبة لدعم المستهلك** فقد اعتمدت الحكومة برنامج دعم للسلع الغذائية الحياتية وخاصةً دقيق القمح والخبز حيث يدفع المستهلكون أسعاراً منخفضة مقابل دقيق القمح العادي المستخدم في صناعة الخبز من خلال الدعم المقدم من قبل الدولة. أما دقيق القمح من النوعية العالية فهو غير مدعوم وعادةً ما يكون سعره ضعف سعر الدقيق والخبز العادي. يتم تقديم دعم المستهلك للسكر والرز من خلال البطاقات التموينية (1/ كغ من السكر و0.5 كغ من الرز للفرد في الشهر). ويحصل المستهلكون على السكر بموجب البطاقات التموينية بأسعار أقل من الأسعار العالمية المعادلة بنسبة تزيد عن 60%.

##### الضرائب :

يهدف تطوير الإنتاج الزراعي وتوفير المواد الغذائية بأسعار تتناسب قدر الإمكان مع القدرة الشرائية للمستهلكين فقد منحت التشريعات الحكومية القطاع الزراعي العديد من الإعفاءات الضريبية وأهمها:



- إعفاءات ضريبية خاصة للجمعيات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارات الزراعية، ومساكن العمال الزراعيين، ومخازن السلع الزراعية وحظائر الماشية.
  - الضريبة على الإنتاج محدودة للغاية وكانت تفرض على السلع الزراعية في الحالات الآتية: الضريبة على الحيوانات المزرعية بقيمة رمزية - الضريبة على الإنتاج الزراعي عند التصدير والمحددة بين 9-12 % من القيمة المقدرة وتعفى منها صادرات الخضار والفواكه الطازجة والمجففة و المجمدة مع العبوات المعبأة فيها عند التصدير.
  - أضيف إلى الإعفاء من الضريبة القطن ومنتجاته في عام 1999 / كما أضيفت كافة المنتجات الزراعية من الإعفاء من ضريبة الإنتاج الزراعي عند التصدير في عام 2001، وإعفاء مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة من الضرائب أو فرض الضرائب بأقل مستوى لها.
  - تم مؤخراً تعديل التعريفات الجمركية على المستوردات بحيث تضمنت أقل التعريفات بالنسبة لمستلزمات الإنتاج وأعلى تعريفات على المنتجات الزراعية التي تماثل المنتجات المحلية التي يغطي إنتاجها المحلي الحاجة ( حماية الإنتاج المحلي ) والسلع الكمالية.
- يصنف هذا التقرير الإنتاج الزراعي في سورية إلى أربعة قطاعات فرعية هي: الإنتاج النباتي- الإنتاج الحيواني- الغابات- الأسماك.

#### 4-4 الإنتاج النباتي

يمكن تقسيم المحاصيل التي تزرع في سورية إلى المجموعات التالية: الحبوب - البقوليات - الأعلاف الخضراء - المحاصيل الصناعية - الخضار - الفواكه. وتزرع هذه المنتجات كمحاصيل شتوية وصيفية في الأراضي المروية والبلعية. ويتحدد إنتاج هذه السلع من خلال المساحات المزروعة ومستوى الغلة الذي تم تحقيقه.

##### 1-4-4 تطور المساحة المحصولية

إن التقدم المحرز في المساحات المزروعة يتحدد بجهود القطاعين العام والخاص في إضافة مساحات جديدة للاستثمار. يبين الجدول 3-4 المؤشرات الإحصائية الوصفية للمساحة المحصولية خلال الفترة 1997-2006 مأخوذاً بالاعتبار خط الاتجاه. يلاحظ بشكل عام من الجدول عدم تحقيق الأهداف المتوقعة للمحاصيل والخضار والأشجار المثمرة حسب توجهات إستراتيجية التنمية الزراعية وسياسات التوسع الأفقي. بالنسبة للمساحات المروية تم تحقيق الأهداف المتوقعة بشكل ملحوظ، بينما هناك نقص ملحوظ في المساحات البعلية ولكن بمعدل أقل من التوسع في المساحات المروية مما يدل على حسن الأداء في سياسات التوسع الأفقي. يلاحظ من الجدول أيضاً وجود استقرار نسبي في المساحة المحصولية مما يدل على القيمة المنخفضة لمعامل الاختلاف.

يبين الجدول 4-4 تطور المؤشرات المذكورة سابقاً للمساحة المحصولية خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية. حيث يلاحظ وجود تحسن في المساحة المزروعة بشكل عام خاصة في الزراعة المروية وانخفاض

المساحة المزروعة بعلاً ومساحة المحاصيل والخضار الصيفية نظراً لاستبدال المساحات البعلية بمروية، والإمكانات المحدودة للتوسع الأفقي، ومحدودية الموارد المائية.

الجدول 3-4 المؤشرات الإحصائية الوصفية للمساحة المحصولية، 2006-1997 (ألف هكتار ، %)

البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التغير %	معدل النمو السنوي %	معامل الاختلاف %
المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة	4826	4633	5016	0.64	0.07	3.05
مروي	1425	1283	1583	22.3	2.26	3.50
بعل	3401	3263	3655	7.22-	0.83-	3.31
المحاصيل والخضار	4006	3843	4241	2.37-	0.27-	3.64
مروي	1291	1161	1438	21.05	2.15	3.8
بعل	2715	2582	3013	11.86-	1.39-	4.1
المحاصيل	3866	3726	4097	3.44-	0.39-	3.5
مروي	1190	1074	1310	18.34	1.89	3.5
بعل	2676	2551	2963	11.78-	1.38-	3.9
المحاصيل والخضار الشتوية	3542	3406	3720	0.97-	0.11-	3.5
المحاصيل والخضار الصيفية	465	428	540	12.48-	1.47-	6.0

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي ومعامل الاختلاف للفترة 2006-1997 (سنة أساس 1997) على أساس خط الاتجاه.

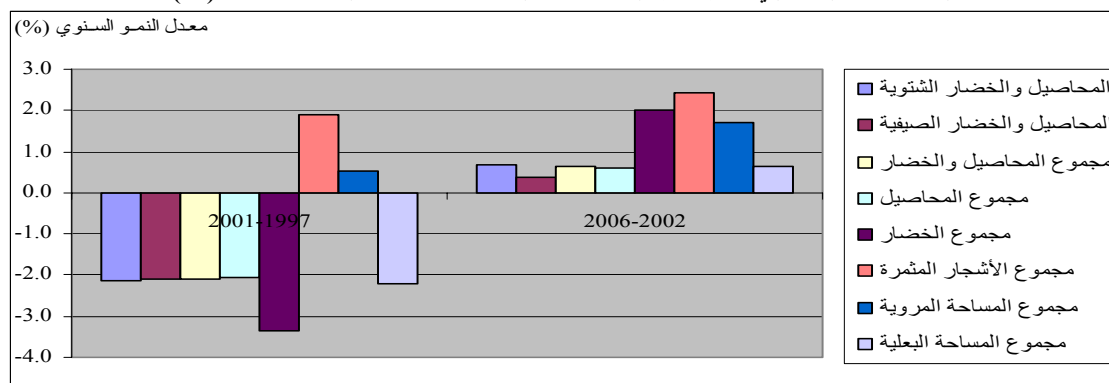
الجدول 4-4 تطور المساحة المحصولية، 2006-2000 (ألف هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	م ن س %
المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة	4688	4693	4690	4791	4879	5016	4873	0.65
مروي	1334	1356	1427	1487	1583	1564	1528	2.29
بعل	3354	3337	3263	3304	3296	3452	3345	0.04-
المحاصيل والخضار	3888	3880	3873	3961	4032	4148	3973	0.36
مروي	1212	1227	1291	1345	1438	1416	1372	2.09
بعل	2676	2653	2582	2616	2594	2732	2601	0.47-
المحاصيل	3775	3766	3731	3823	3868	3996	3822	0.21
مروي	1127	1145	1175	1240	1309	1292	1254	1.80
بعل	2648	2621	2556	2583	2559	2704	2568	0.51-
المحاصيل والخضار الشتوية	3421	3414	3445	3526	3564	3682	3539	0.57
المحاصيل والخضار الصيفية	467	465	428	435	468	466	435	1.18-

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. م ن س: يمثل معدل النمو السنوي للفترة 2006-2000 (سنة الأساس 2000).

وبمقارنة الفترتين 2001-1997 و 2006-2002 يلاحظ وجود تحسن في الأداء بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة (الشكل 1-4)، ونمو إيجابي للمساحات المروية ومساحة الأشجار المثمرة لكلا الفترتين.

الشكل 1-4 مقارنة معدل النمو السنوي حسب المجموعات المحصولية، 2006-2002 و 2001-1997 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

## 4-4-2 تطور المربود

يبين الجدول 4-5 المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة خلال الفترة 1997-2006 مأخوذاً بالاعتبار خط الاتجاه. وبشكل عام يمكن القول أنه تم تحقيق الزيادة المتوقعة في المربود والمنصوص عنها في إستراتيجية التنمية الزراعية، ولكن التقدم في الزراعة البعلية كان أفضل منه في الزراعة المروية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النمو في الزراعة المروية كان أكثر ثباتاً من النمو في الزراعة البعلية، مما يدل أن المزارعين الذين يتبعون الزراعة المروية لا يعانون من التقلبات الكبيرة في الدخل. و تعزى زيادة الإنتاجية خلال الفترة المدروسة إلى تحسن الظروف المناخية - وإدخال التقنيات الحديثة مثل البذار المحسن وتقنيات الري، والتوسع في الأراضي المروية، وتحسن الخدمات المقدمة للإنتاج الزراعي.

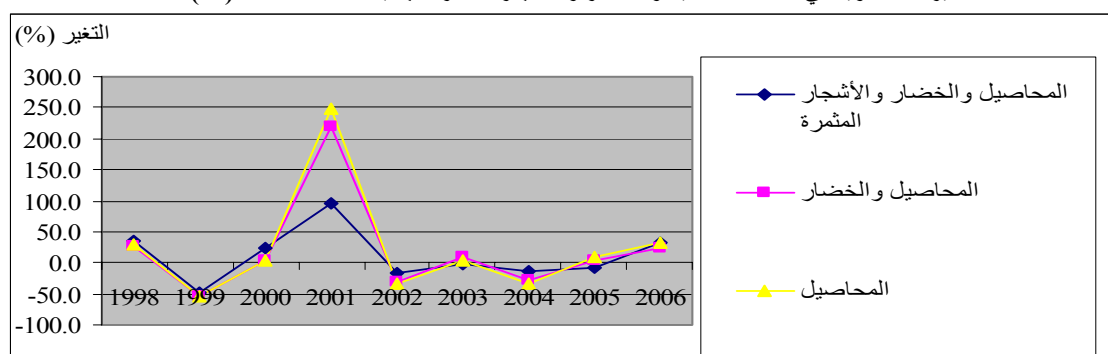
الجدول 4-5 المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، 1997-2006 (كغ/هكتار ، %)

البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	معدل النمو السنوي البسيط %	معدل النمو السنوي الخطي %	معامل الاختلاف %
المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة	2843	2302	3297	4.0	3.2	8.3
مروي	6790	5999	7414	2.4	1.6	3.4
بعل	1187	689	1644	4.2	3.0	23.6
المحاصيل والخضار	2757	2185	3182	4.0	3.7	9.8
مروي	6400	5671	7012	2.4	1.9	3.5
بعل	1018	514	1697	3.5	3.3	34.2
المحاصيل	2222	1726	2712	3.7	3.2	12.3
مروي	5150	4707	5628	1.8	1.4	3.5
بعل	919	457	1632	4.2	3.2	37.6
المحاصيل والخضار الشتوية	2170	1636	2712	5.0	4.2	14.1
المحاصيل والخضار الصيفية	7280	6229	8614	2.4	3.6	7.2

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب معدل النمو السنوي ومعامل الاختلاف للفترة 1997-2006 (سنة أساس 1997).

يبين الشكل 4-2 التقلبات السنوية في الغلة للمحاصيل والخضار والأشجار المثمرة البعلية خلال الفترة 1997-2006. حيث يلاحظ وجود تقلبات كبيرة في الغلة، وزيادة ملحوظة في الغلة بين 2000 و 2002 بسبب تحسن الظروف الجوية.

الشكل 4-2 التغيرات السنوية في الغلة للمحاصيل والخضار والأشجار المثمرة البعلية، 1997-2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يبين الجدول 4-6 تطور المؤشرات المذكورة سابقاً لغلة المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية. حيث يلاحظ وجود تحسن في الغلة بشكل عام خاصة للزراعة البعلية بسبب تحسن الظروف الجوية وبمعدل وسطي يفوق الأهداف المتوقعة حسب إستراتيجية التنمية الزراعية.

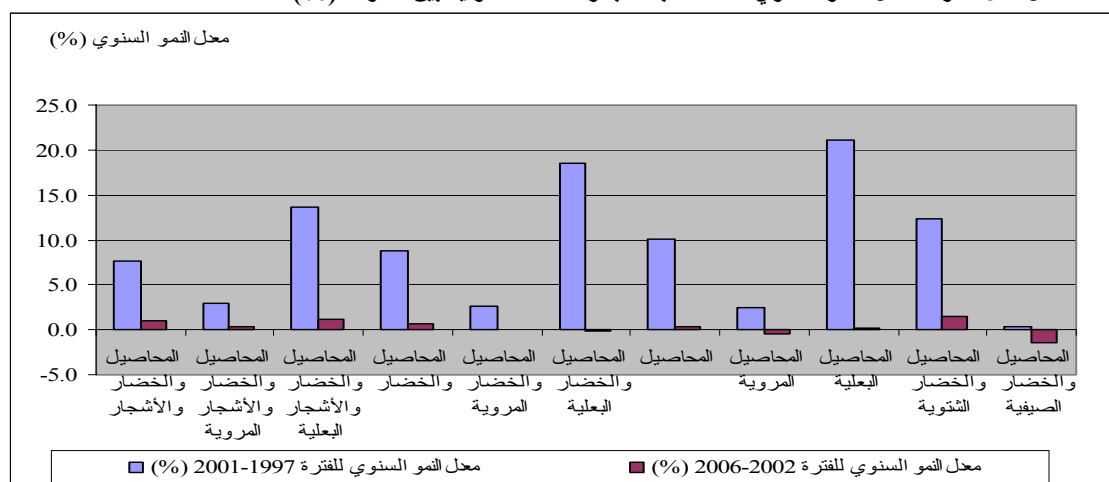
الجدول 4-6 تطور غلة المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، 2000-2006 (كغ/هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	م ن س %
المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة	2491	3118	3162	3034	3008	2912	3297	4.8
مروي	6635	6750	7289	6805	6867	6962	7414	1.9
بعل	846	1644	1362	1342	1161	1082	1422	9.0
المحاصيل والخضار	2267	3142	3106	3063	2913	2885	3182	5.8
مروي	6112	6275	6983	6518	6525	6650	7012	2.3
بعل	529	1697	1172	1291	917	941	1168	14.1
المحاصيل	1817	2712	2513	2449	2243	2251	2550	5.8
مروي	4986	5187	5628	5212	5163	5224	5542	1.8
بعل	469	1632	1081	1124	751	831	1092	15.1
المحاصيل والخضار الشتوية	1687	2712	2486	2429	2169	2224	2633	7.7
المحاصيل والخضار الصيفية	6536	6322	8131	8221	8614	8138	7694	2.8

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
م ن س: يمثل معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 (سنة الأساس 2000).

وبمقارنة الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 من حيث معدل النمو السنوي يلاحظ أن أداء الفترة الأولى أفضل بكثير من أداء الفترة الثانية (الشكل 4-3).

الشكل 4-3 مقارنة معدل النمو السنوي للغلة حسب المجموعات المحصولية بين الفترات (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

#### 4-4 تطور الإنتاج

يتعلق تطور الإنتاج بالتقدم في مجال المساحة (سياسات التوسع الأفقي) وفي مجال الغلة (سياسات التوسع الرأسي). يبين الجدول 4-7 المؤشرات الإحصائية الوصفية لتطور الإنتاج خلال الفترة 1997-2006. يلاحظ التطور الإيجابي لكافة المؤشرات وبمعدلات متوافقة مع إستراتيجية التنمية الزراعية والخطة الخمسية العاشرة. ومن خلال معامل الاختلاف يلاحظ استقرار إنتاج الزراعة المروية وتذبذب إنتاج الزراعة البعلية بسبب الظروف الجوية، مما يبرر سعي الحكومة لتشجيع إدخال تقنيات الري الحديثة في الزراعة وتقنيات زيادة الهطول المطري.

الجدول 4-7 المؤشرات الإحصائية الوصفية لإنتاج المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، 1997-2006 (ألف طن ، %)

البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	معدل النمو السنوي البسيط %	معدل النمو السنوي الخطي %	معامل الاختلاف %
المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة	13733	10673	16084	3.7	3.4	8.8
مروي	9701	7972	11327	4.0	3.9	4.0
بعل	4032	2307	5486	3.1	2.1	23.9
المحاصيل والخضار	11048	8404	12663	3.3	3.5	10.2
مروي	8291	6878	9624	3.8	4.1	4.8
بعل	2756	1379	4502	1.8	1.9	33.9
المحاصيل	8588	6442	10215	2.9	2.9	12.2
مروي	6138	5229	6947	3.0	3.3	4.0
بعل	2450	1213	4273	2.5	1.8	37.1
المحاصيل والخضار الشتوية	7679	5572	9319	4.4	4.1	13.9
المحاصيل والخضار الصيفية	3368	2832	4035	0.7	2.2	9.2

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب معدل النمو السنوي ومعامل الاختلاف للفترة 1997-2006 (سنة أساس 1997).

يبين الجدول 4-8 تطور مؤشرات الإنتاج المذكورة سابقاً خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية. حيث يلاحظ نمو كافة المؤشرات بمعدلات موجبة تفوق الأهداف الموضوعة وفقاً لإستراتيجية التنمية الزراعية خاصة الزراعة البعلية التي حققت نمواً يفوق بكثير الزراعة المروية.

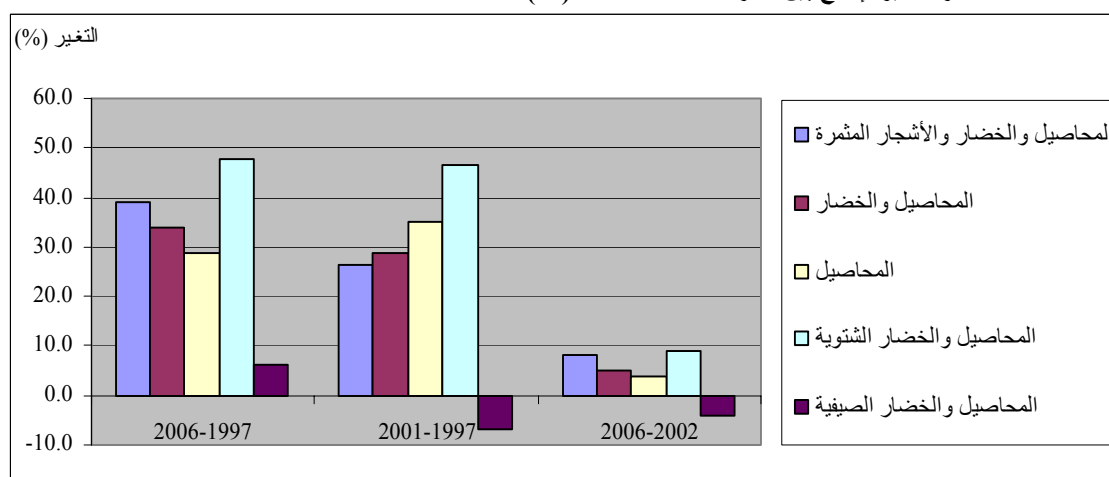
الجدول 4-8 تطور إنتاج المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، 2000-2006 (ألف طن ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	م ن س %
المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة	11689	14639	14844	14548	14695	14624	16084	5.5
مروي	8854	9154	10400	10115	10869	10887	11327	4.2
بعل	2835	5485	4444	4433	3826	3737	4757	9.0
المحاصيل والخضار	8823	12199	12041	12145	11764	11983	12663	6.2
مروي	7407	7697	9016	8769	9385	9413	9624	4.5
بعل	1416	4502	3025	3376	2379	2570	3039	13.6
المحاصيل	6858	10215	9376	9362	8678	8996	9744	6.0
مروي	5618	5942	6618	6465	6762	6755	6947	3.6
بعل	1240	4273	2758	2897	1916	2241	2797	14.5
المحاصيل والخضار الشتوية	5769	9259	8562	8565	7728	8188	9319	8.3
المحاصيل والخضار الصيفية	3054	2940	3479	3580	4035	3795	3344	1.5

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. م ن س: يمثل معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 (سنة الأساس 2000).

يقارن الشكل 4-4 بين التغير في إنتاج الفترات 1997-2001 و 2002-2006. يلاحظ أن التغيرات كانت كبيرة للفترتين 1997-2006 و 1997-2001 بسبب الفروقات في الهاتل المطري، بينما كانت التغيرات صغيرة للفترة 2002-2006 بسبب تماثل كميات الهطول. أكبر التغيرات الإيجابية في الإنتاج كانت للمحاصيل والخضار الشتوية، بينما التغيرات كانت سالبة للمحاصيل والخضار الصيفية خلال الفترتين (1997-2001 و 2002-2006).

الشكل 4-4 مقارنة تغير الإنتاج بين الفترات، 2006-1997 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يبين الجدول 4-9 تأثير التغير في المساحة والغلة على كمية الإنتاج لمجموعات الإنتاج النباتي المذكورة أعلاه خلال الفترة 2006-2000 من خلال استخدام طريقة تحليل الأرقام القياسية للأسبيرز وباش حيث يلاحظ زيادة كمية الإنتاج لجميع المجموعات المذكورة في الجدول (تنمية أفقية ورأسية) لأن الرقم القياسي أكبر من الواحد، وتحقيق تقدم محرز في مجال التنمية الرئيسية (التغير في المردود) للزراعة البعلية مقارنة بالزراعة المروية، أما على صعيد المساحة (تنمية أفقية) فكان تأثيرها إيجابياً على المستوى الإجمالي والزراعة المروية وسلبياً (لأن الرقم القياسي أصغر من الواحد) في حالة الزراعة البعلية للمحاصيل والخضار والمحاصيل.

الجدول 4-9 أثر المساحة والغلة على كمية الإنتاج لمجموعات مختارة، 2006-2000

الرقم القياسي للإنتاج			الرقم القياسي للغلة			الرقم القياسي للمساحة			البيان
بعل	مروي	إجمالي	بعل	مروي	إجمالي	بعل	مروي	إجمالي	
1.68	1.28	1.38 <sup>1</sup>	1.68	1.12	1.32 <sup>3</sup>	1.00	1.14	1.04 <sup>2</sup>	المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة
2.15	1.30	1.44	2.21	1.15	1.40	0.97 <sup>4</sup>	1.13	1.02	المحاصيل والخضار
2.26	1.24	1.42	2.33	1.11	1.40	0.97	1.11	1.01	المحاصيل

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

1 تعني أن كمية الإنتاج زادت بنسبة 38% (1-1.38) \* 100% خلال كامل الفترة 2006-2000.

2 تعني أن زيادة المساحة سببت زيادة كمية الإنتاج بنسبة 4% (1.04 - 1) \* 100%.

3 تعني أن زيادة الغلة سببت زيادة كمية الإنتاج بنسبة 32% (1.32 - 1) \* 100%.

4 تعني أن انخفاض المساحة سبب انخفاض الإنتاج بنسبة 3% (1-0.97) \* 100%.

#### 4-4-4 مجموعة الحبوب

تتألف هذه المجموعة من مجموعة الحبوب الغذائية التي تضم القمح بنوعيه القاسي والطرقي ومجموعة الحبوب العلفية الحبية التي تشمل محاصيل الشعير والذرة الصفراء والذرة البيضاء والشوفان الحب. لذلك تحوز هذه المجموعة على اهتمام الحكومة لأهداف الأمن الغذائي وبسبب أهميتها لتطوير الثروة الحيوانية. ولضمان إنتاج هذه المجموعة وتسويق

وتوزيع منتجاتها تتدخل الحكومة على طول السلسلة السلعية بدءاً من تحديد أسعار تأشيرية لأهم منتجات هذه المجموعة، والإشراف على توزيع وتصنيع بعض المنتجات إلى حد كبير (القمح ومنتجاته)<sup>41</sup>.

تتميز هذه المجموعة باحتياجها القليل للعمالة لأن معظم العمليات الزراعية تنفذ آلياً ومتطلباتها القليلة للمياه (عدا محصول الذرة الصفراء) مقارنة بالمجموعات النباتية الأخرى (عدا مجموعة البقول) لذلك يتجه المزارعين إلى زيادة نسبة هذه المحاصيل (عدا الذرة الصفراء) في الدورة الزراعية في المواسم ذات الهطولات المطرية المنخفضة والوارد المائي المحدود.

تحوز هذه المجموعة على حصة عالية من المساحة المحصولية وكمية الإنتاج الزراعي النباتي (الجدول 4-10). حيث يلاحظ بشكل عام من الجدول 4-10 انخفاض حصة الحبوب في الدورة الزراعية وزيادة حصتها في الإنتاج. بالنسبة للحبوب المروية يلاحظ زيادة حصتها في الدورة الزراعية والإنتاج، أما الحبوب البعلية فاتبعت منحى معاكس للحبوب المروية.

جدول 4-10 حصة مجموعة الحبوب من المساحة والإنتاج، 1997-2006 (%)

البيان	مساحة المحاصيل			إجمالي المساحة*			إنتاج المحاصيل			إجمالي الإنتاج النباتي*		
	2006	2000	1997	2006	2000	1997	2006	2000	1997	2006	2000	1997
الحبوب المروية	68	67	72	57	57	59	44	46	55	29	29	34
الحبوب البعلية	89	87	87	73	68	67	89	73	87	55	32	57
إجمالي الحبوب	83	81	82	67	65	64	57	51	65	37	30	39

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
\* عدا البيوت البلاستيكية.

#### المساحة

يبين الجدول 4-11 تطور مساحة الحبوب خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ زيادة المساحة المخصصة للحبوب وانخفاض المساحة المخصصة للشعير والذرة الصفراء.

الجدول 4-11 تطور مساحة الحبوب، 2000-2006 (ألف هكتار ، %)

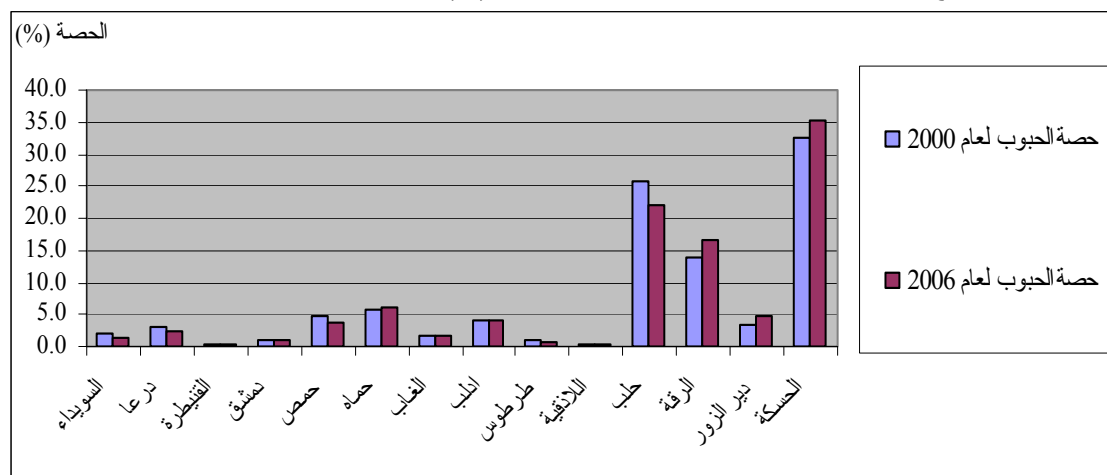
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
القمح	1679	1684	1679	1796	1831	1904	1787	6.4	1.0
الشعير	1317	1303	1234	1254	1291	1327	1307	-0.8	-0.1
الذرة الصفراء	55	64	57	62	57	51	45	-18.2	-3.3
الذرة البيضاء	4	4	4	5	4	4	4	0.0	0.0
المجموع	3055	3055	2974	3117	3183	3286	3143	2.9	0.5

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للملاحظات الأصلية.

تتركز زراعة الحبوب في المناطق الشمالية من سورية أي في محافظات الحسكة (32.6-35.1%) - حلب (22.1-25.6%) - الرقة (14.0-16.6%) مشكلة 73.8% من مساحة الحبوب في سورية لعام 2006. واختلفت نسب توزع الحبوب على المحافظات بين 2000 و 2006 (الشكل 4-5). حيث يلاحظ تغيرات طفيفة في التركيب المحصولي

في أغلب المحافظات بين العامين وزيادة حصة الحبوب في التركيب المحصولي في مناطق الإنتاج الغزير عدا محافظة حلب التي شهدت انخفاضاً طفيفاً. وأيضاً الحبوب المروية والبعلية تركزت في نفس المحافظات.

الشكل 4-5 توزع مساحة الحبوب حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

## الغلة

وبمقارنة وسطي الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 يلاحظ زيادة غلة الحبوب من 1466 كغ/هكتار للفترة الأولى إلى 1873 كغ/هكتار للفترة الثانية أي بزيادة قدرها 28%.

يبين الجدول 4-12 تطور غلة الحبوب خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ تحسن ملحوظ للغلة وبمعدلات تفوق بكثير المعدلات المتوقعة في إستراتيجية التنمية الزراعية.

الجدول 4-12 تطور غلة الحبوب، 2000-2006 (كغ/هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
القمح	1850	2818	2844	2735	2478	2452	2760	49.2	6.9
الشعير	161	1501	745	861	408	578	920	471.4	33.7
الذرة الصفراء	3444	3381	4049	3660	3719	3674	3515	2.1	0.3
الذرة البيضاء	673	702	777	834	810	931	1070	59.0	8.0
الشوفان الحب	724	798	714	1000	697	1000	1000	38.1	5.5
متوسط الغلة	1149	2265	1994	1997	1659	1712	2003	74.3	9.7

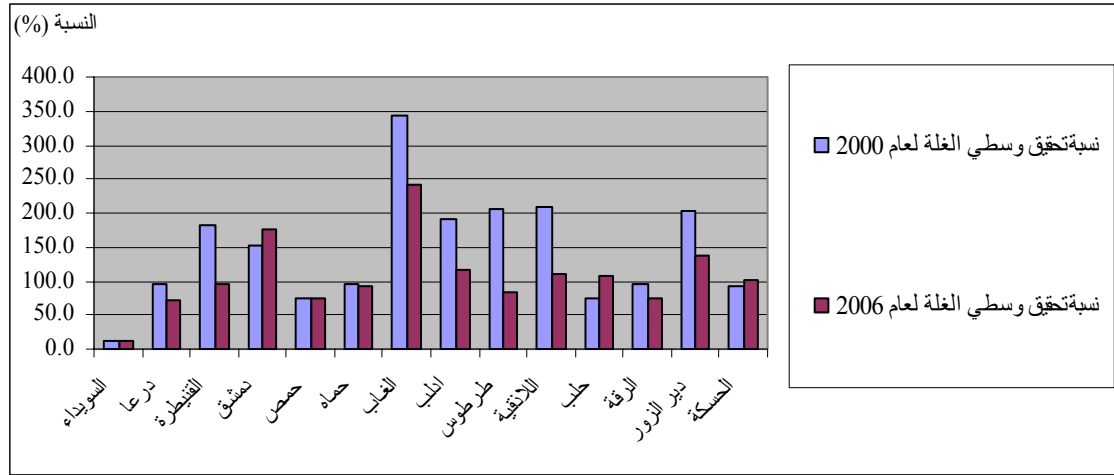
المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للمشاهدات الأصلية.

يبين الشكل 4-6 نسب تنفيذ المحافظات لوسطي الغلة لعامي 2000 و 2006. في عام 2000 حققت سبع محافظات زيادة عن المعدل، بينما في عام 2006 كان عدد المحافظات ستة. أعلى نسبة تحقيق للمعدل كان في منطقة الغاب. أعلى غلة تم تحقيقها على صعيد الحبوب المروية كانت في محافظة دمشق (5118 كغ/هكتار) وأخفض غلة تم تحقيقها كانت في محافظة طرطوس (2630 كغ/هكتار). أما على صعيد الحبوب البعلية فكانت أعلى غلة في منطقة الغاب (3109 كغ/هكتار) وأدنى غلة في محافظة دير الزور (267 كغ/هكتار). ويمكن أن يعزى الفرق في الإنتاجية إلى: العوامل



الجوية ووجود مناطق استقرار مختلفة - اختلاف في أصناف البذار المحسن - استخدام الطرق الحديثة في الزراعة خاصة الري الحديث - اختلاف نوعية الخدمات المقدمة - اختلاف نوعية التربة - مستوى الإرشاد الزراعي.

الشكل 4-6 نسب تنفيذ وسطي غلة الحبوب حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

لاتزال الغلة المحققة أقل من وسطي الغلة على مستوى الدول العربية التي بلغت 1690 كغ/هكتار في عام 2004، بينما كانت غلة الحبوب في سورية 1659 كغ/هكتار أي 98% من وسطي الغلة للدول العربية.

## الإنتاج

زاد إنتاج الحبوب من 4664 ألف طن كوسطي الفترة 1997-2001 إلى 5871 ألف طن كوسطي الفترة 2002-2006 أي بزيادة قدرها 26%.

يبين الجدول 4-13 تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ زيادة إنتاج الحبوب بمعدلات جيدة تفوق الأهداف الموضوعة وفق إستراتيجية التنمية الزراعية عدا الذرة الصفراء.

الجدول 4-13 تطور إنتاج الحبوب، 2000-2006 (ألف طن ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
القمح	3105	4745	4775	4913	4537	4669	4932	58.8	8.0
الشعير	212	1956	920	1079	527	767	1203	467.5	33.6
الذرة الصفراء	191	216	232	227	210	187	159	16.8-	3.0-
الذرة البيضاء	2	2	3	4	3	4	5	150.0	16.5
المجموع	3510	6919	5930	6223	5278	5627	6297	79.4	10.2

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للملاحظات الأصلية.

وتماشياً مع تمركز المساحة تركّز الإنتاج في محافظات الحسكة (29.7-35.2%) - حلب (18.8-23.7%) - الرقة (12.7-13.2%) مشكلة 71.6% من إنتاج الحبوب في سورية في عام 2006. وأيضاً الحبوب المروية والبعليّة تركّزت في نفس المحافظات.

إن زيادة الإنتاج بين عامي 2000 و 2006 تعزى إلى التغير في المساحة والمردود. حيث زاد الإنتاج بنسبة 79% بين عامي 2000 و 2006 ويعود السبب إلى زيادة المساحة التي أدت إلى زيادة كمية الإنتاج بنسبة 3% وزيادة المردود التي أدت إلى زيادة كمية الإنتاج بنسبة 74%. أما الزيادة في كمية إنتاج الحبوب المروية البالغة 148% بين نفس العامين فتعود إلى الزيادة في المساحة التي أدت إلى زيادة كمية الإنتاج بنسبة 2% والزيادة في المردود التي أدت إلى زيادة كمية الإنتاج بنسبة 143%. وعلى صعيد زيادة كمية إنتاج الحبوب البعلية البالغة 170% بين نفس العامين أيضاً يمكن أن تعزى إلى الزيادة في المردود التي سببت زيادة كمية الإنتاج بنسبة 178%، بينما التغير في المساحة أدى إلى انخفاض كمية الإنتاج بنسبة 3%. يتبين مما سبق أن الزيادة الرأسية في كمية الإنتاج تشكل العامل الحاسم.

إن زيادة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة تتطلب زيادة كفاءة الإنتاج المحلي والتخصص في المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية. وك مؤشر عن ذلك يمكن استخدام معدل التجارة الخارجية<sup>42</sup>. ارتفع هذا المؤشر من 63.2% في عام 2000 إلى 73.4% في عام 2005 مشيراً إلى تحسن ملحوظ في التبادل التجاري. كما أن عدد الشركاء التجاريين في مجال الحبوب زاد من 23 دولة في عام 2003 إلى 38 دولة في عام 2005 مشيراً إلى تحسن أداء التبادل التجاري وتنويع الصادرات.

فيما يخص تنظيم السلسلة السلعية والتشريعات والقوانين والمتعاملين في السلسلة انظر الفصل الخامس حول السلسلة السلعية للقمح والشعير.

#### 4-4-5 مجموعة البقوليات

يشكل العدس والحمص أهم البقوليات المزروعة في سورية، كما تزرع بعض الأنواع الأخرى مثل الفول الحب والفاصولياء الحب والبازلاء الحب والبيقية الحب والكرسنة الحب والجلبانة الحب. وتهتم الحكومة والمزارعين بزراعة محاصيل هذه المجموعة وزيادة نسبتها في الدورة الزراعية لأهميتها في تأمين البروتين النباتي للسكان والأعلاف الحبية للثروة الحيوانية وزيادة خصوبة التربة وتحسين الدخل.

تشكل هذه المجموعة حوالي 5.6% من المساحة المحصولية للإنتاج النباتي، 7% من مساحة المحاصيل، 2% من الإنتاج النباتي، و 3% من إنتاج المحاصيل. ومن خصائص هذه المجموعة احتياجها الكبير للعمالة والقليل لمياه الري. وتعتبر بديل جيد لمجموعة الحبوب.

#### المساحة

لدى مقارنة وسطي الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 يلاحظ زيادة المساحة المزروعة بالبقوليات من 274 ألف هكتار للفترة الأولى إلى 280 ألف هكتار للفترة الثانية متناغماً مع أهداف السياسات حول زيادة نسبة البقوليات في الدورة الزراعية.

وخلال الفترة 2006-2000 يلاحظ محافظة هذه المجموعة على نسبة ثابتة في الدورة الزراعية، مما يتنافى مع الهدف النوعي لإستراتيجية التنمية الزراعية القاضي بزيادة نسبة هذه المجموعة في الدورة الزراعية. يبين الجدول 4-14 تطور مساحة البقول خلال الفترة 2006-2000 مفصلة حسب مكونات المجموعة. حيث يلاحظ انخفاض مساحة البقوليات بشكل طفيف بسبب انخفاض مساحة الحمص والفاصولياء الحب والكرسنة الحب.

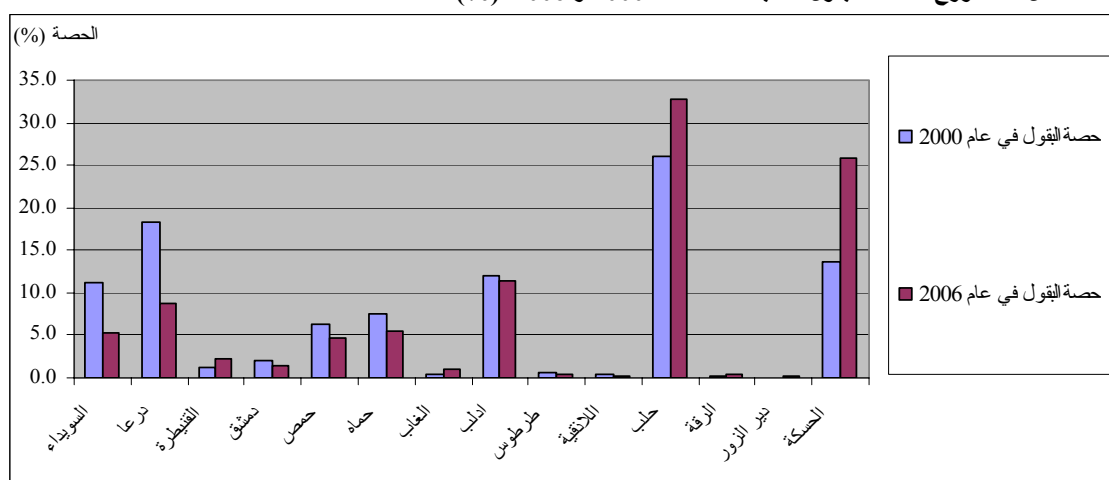
الجدول 4-14 تطور مساحة البقول، 2006-2000 (ألف هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
العدس	123	139	121	139	137	143	150	22.2	3.4
الحمص	101	87	102	100	76	86	63	38.4-	7.7-
الفول الحب	10	15	16	16	18	16	14	106.2	12.8
الفاصولياء الحب	1	1	1	2	1	1	1	4.1-	0.7-
البازلاء الحب	0	1	1	1	2	3	4		
الكرسنة الحب	9	10	12	10	10	7	6	42.2-	8.7-
البقيقية الحب	12	20	15	7	8	14	15	18.3	2.8
الجلبانة الحب	13	18	17	19	14	14	14	2.7	0.5
المجموع	269	291	286	294	266	284	267	0.5-	0.1-

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2006-2000 للملاحظات الأصلية.

تتركز زراعة البقول في محافظات السويداء (5.3-11.2%)، إدلب (11.3-12%)، درعا (8.7-18.4%)، الحسكة (13.6-25.8%)، وحلب (26.1-32.7%). واختلفت نسب توزع البقول على المحافظات بين عامي 2000 و 2006 حيث شهدت هذه الزراعة تراجعاً ملحوظاً في المنطقة الجنوبية (السويداء ودرعا) وتقدماً ملحوظاً في المنطقة الشمالية (الحسكة وحلب) (الشكل 4-7).

الشكل 4-7 توزع مساحة البقول حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)

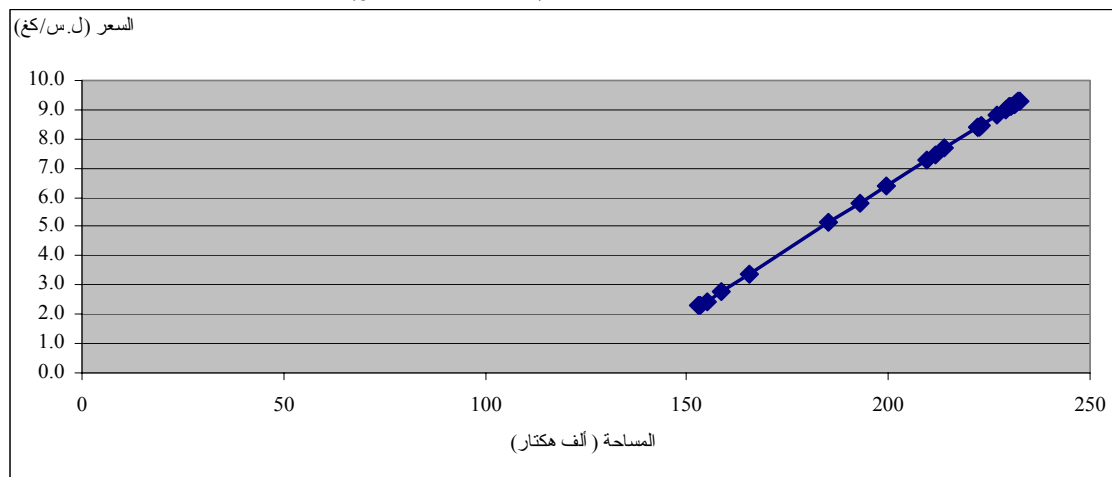


المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

تتأثر المساحة المزروعة بالبقول بالمساحة المزروعة في العام السابق وسعر البقول في العام السابق وأسعار السلع البديلة في العام السابق مثل سعر القمح وسعر الخضار وسعر الفواكه. يبين الشكل 4-8 منحنى العرض السعري لمساحة البقول خلال الفترة 1982-2005 بعد تثبيت أسعار السلع البديلة والمساحة المزروعة بالبقول في العام السابق. يلاحظ وجود

علاقة طردية بين المساحة المزروعة وسعر البقول. تبلغ المرونة السعرية للبقول 0.38 في المدى القصير و 0.51 في المدى الطويل أي أن العرض لمساحة البقول غير مرن بالنسبة للتغيرات السعرية في المدى القصير والطويل.

الشكل 4-8 منحنى العرض السعري لمساحة البقول، 1982-2005 (ألف هكتار و ل.س/كغ)



المصدر: معد التقرير.

## الغلة

لدى مقارنة وسطي الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 يلاحظ زيادة غلة البقول من 751 كغ/هكتار للفترة الأولى إلى 1029 كغ/هكتار للفترة الثانية أي بزيادة قدرها 37%. يبين الجدول 4-15 تطور غلة البقول خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ أن تغيرات الغلة لكافة مكونات البقول كانت إيجابية وبنسب كبيرة، كما أن معدلات النمو السنوية تفوق بكثير المعدلات المتوقعة حسب إستراتيجية التنمية الزراعية.

الجدول 4-15 تطور غلة البقول، 2000-2006 (كغ/هكتار ، %)

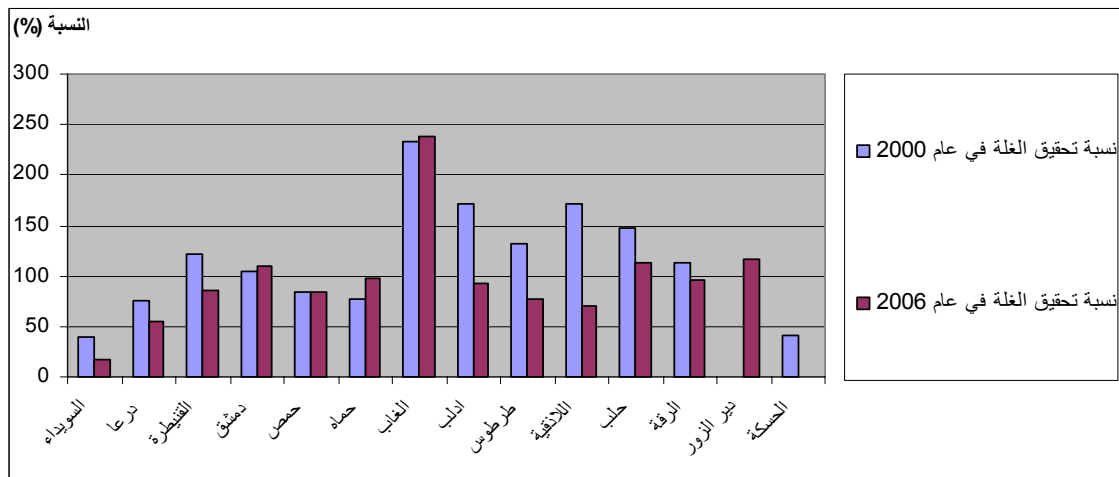
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
العدس	595	1276	1096	1213	912	1076	1204	102.4	12.5
الحمص	636	689	869	874	597	756	830	30.5	4.5
الفول الحب	1849	1870	2018	1954	2009	2074	2142	15.8	2.5
الفاصولياء الحب	1612	1511	1599	1525	2838	1928	2042	26.7	4.0
البازلاء الحب	1231	1211	1204	1894	1328	1533	2300	86.8	11.0
الكرسنة الحب	509	407	424	735	663	424	607	19.3	3.0
البقية الحب	561	920	973	703	776	729	957	70.6	9.3
الجلبانة الحب	535	717	730	843	874	871	927	73.3	9.6
متوسط الغلة	640	1044	1010	1092	893	1003	1147	79.2	10.2

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للمشاهدات الأصلية.

يعزي التحسن في الغلة إلى تحسن العوامل المناخية. ولاتزال الغلة المحققة أقل من وسطي الغلة على مستوى الدول العربية التي بلغت 1139 كغ/هكتار في عام 2005، بينما كانت غلة الحبوب في سورية 1003 كغ/هكتار أي 88% من وسطي الغلة للدول العربية.

يبين الشكل 4-9 نسب تحقيق المحافظات لوسطى الغلة لعامي 2000 و 2006. يلاحظ بشكل عام تراجع في تحقيق وسطى الغلة بين عامي 2000 و 2006. أن أعلى غلة تم تحقيقها على صعيد البقول المروية والبقولية كانت في محافظة الغاب لوقوعها بشكل كامل في منطقة الاستقرار الأولى. في عام 2006 أعلى مستوى للغلة تم تحقيقه للبقول المروية كان في منطقة الغاب (2975 كغ/هكتار) وأدنى مستوى للغلة كان في محافظة الحسكة (292 كغ/هكتار)، أما على صعيد البقول البعلية فكان أعلى مستوى للغلة في منطقة الغاب (2099 كغ/هكتار) وأدنى مستوى للغلة في محافظة السويداء (189 كغ/هكتار).

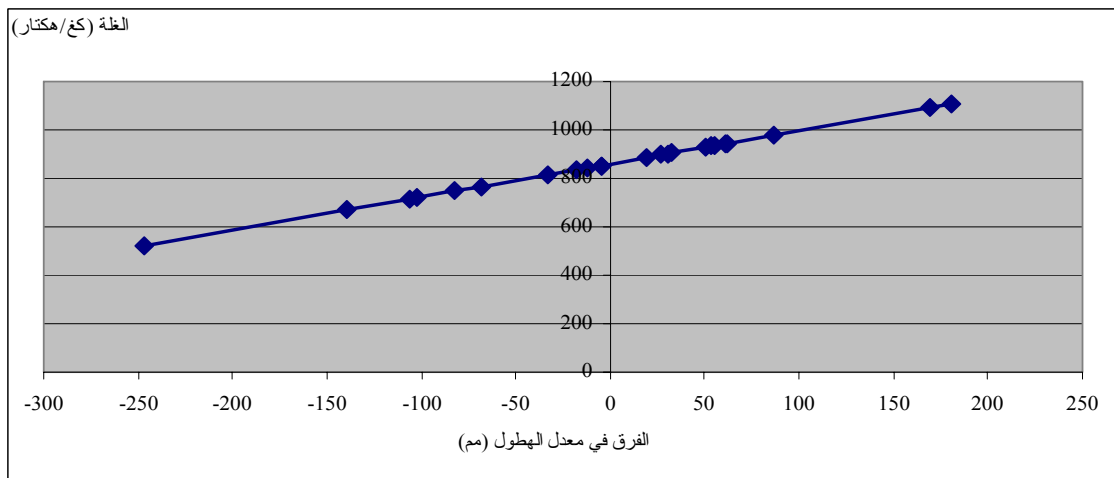
الشكل 4-9 نسب تحقيق وسطى غلة البقول حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يتعلق مستوى الغلة إلى حد كبير بالهطولات المطرية، ومستوى الخدمات الزراعية، ونوعية البذار المحسن. يبين الشكل 4-10 علاقة مستوى الغلة بالفرق في معدلات الهطول خلال الفترة 1982-2005 بعد تثبيت كافة العوامل المؤثرة على الغلة. حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين الغلة والفرق في معدل الهطول.

الشكل 4-10 العلاقة بين مستوى الغلة والفرق في معدلات الهطول للبقول، 1982-2005 (كغ/هكتار ، مم)



المصدر: معد التقرير.

## الإنتاج

زاد إنتاج البقول من 211 ألف طن كوسطي للفترة 1997-2001 إلى 288 ألف طن كوسطي للفترة 2002-2006 أي بزيادة قدرها 37%.

يبين الجدول 4-16 تطور إنتاج البقول خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ تحقيق قفزات نوعية في إنتاج البقول وبشكل متناغم مع أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية. ولكن تجدر الإشارة إلى انخفاض إنتاج كل من الحمص والكرسنة الحب.

الجدول 4-16 تطور إنتاج البقول، 2000-2006 (ألف طن ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
العدس	73	177	133	168	125	154	181	147.5	16.3
الحمص	65	60	89	87	45	65	52	19.6-	3.6-
الفاصولياء الحب	2	2	2	3	4	3	2	21.5	3.3
البازلاء الحب		2	2	2	3	5	10		
الكرسنة الحب	5	4	5	7	7	3	3	31.1-	6.0-
البقية الحب	7	18	14	5	6	10	15	101.7	12.4
الجلبانة الحب	7	13	12	16	12	12	13	78.1	10.1
المجموع	172	305	289	322	238	286	307	78.4	10.1

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للمشاهدات الأصلية.

وتماشياً مع تركز المساحة تركز الإنتاج في محافظات درعا (4.8-14%) - إدلب (10.5-20.4%) - الحسكة (5.5-30.5%) - و حلب (36.9-38.3%) خلال عامي 2000 و 2006 .

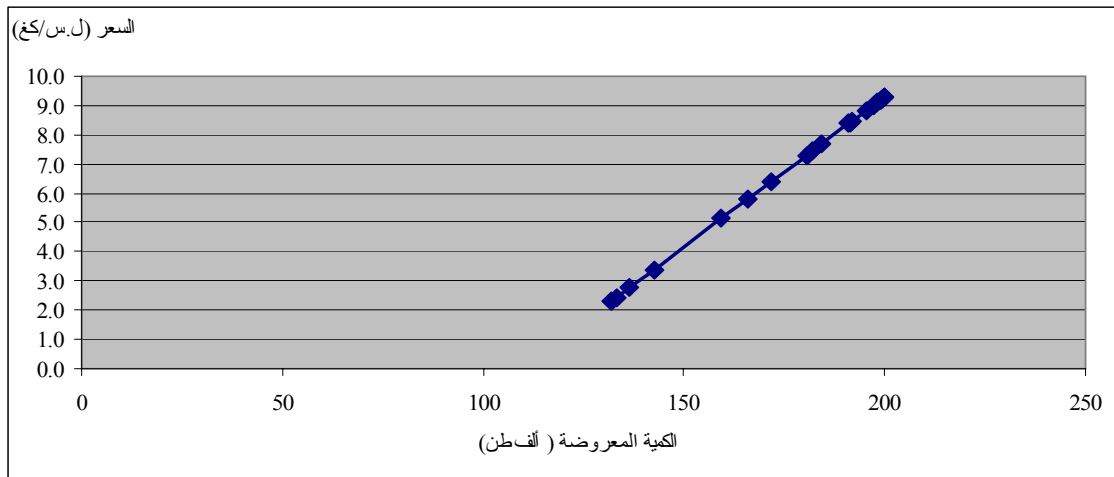
إن زيادة الإنتاج بين عامي 2000 و 2006 تعزى إلى التغير في المساحة والمردود. حيث زاد الإنتاج بنسبة 78% بين عامي 2000 و 2006. أدت المساحة إلى انخفاض كمية الإنتاج بنسبة 1%، بينما أدى التحسن في المردود إلى زيادة كمية الإنتاج بنسبة 79%.

يبين الشكل 4-11 تأثير سعر البقول على الكمية المعروضة من البقول مأخوذاً بالاعتبار التأثير المشترك للمساحة والمردود وتثبيت جميع العوامل الأخرى المؤثرة على إنتاج البقول خلال الفترة 1982-2005. حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من البقول وسعر البقول.

## التجارة الخارجية

نتيجة تحسن الأسعار العالمية وتحرير التجارة الخارجية زاد معدل التجارة الخارجية للبقوليات بشكل ملحوظ من 19% إلى 40% خلال الفترة 2000-2005. كما زاد عدد الشركاء التجاريين من 51 دولة في عام 2003 إلى 63 دولة في عام 2005 مما يدل على تحسن كبير في تنويع الصادرات.

الشكل 4-11 منحنى العرض السعري لإنتاج البقول، 1982-2005 (ل.س/كغ ، ألف طن)



المصدر: معد التقرير.

فيما يخص تنظيم السلسلة السلعية والتشريعات والقوانين والمتعاملين في السلسلة انظر الفصل الخامس حول السلسلة السلعية للقمح والعدس والحمص.

#### 4-4-6 الرعويات (الأعلاف الخضراء)

تضم هذه المجموعة محاصيل الشعير الرعوي - الذرة الرعوية- البقية الرعوية - الفصة الرعوية - البرسيم الرعوي - ومحاصيل رعوية أخرى . وتلعب هذه المجموعة دوراً هاماً في مجال الثروة الحيوانية وفي تحقيق التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني. لذلك تهتم الحكومة بزيادة نسبة هذه المحاصيل في الدورة الزراعية. وتزرع تلك المحاصيل في مساحات صغيرة جداً حيث بلغت حصتها في عام 2006 حوالي 1.1% فقط من إجمالي المساحة المحصولية و 1.5% من مساحة المحاصيل. أما حصتها من الإنتاج ولنفس العام بلغت 5.7% من إجمالي الإنتاج النباتي و 9.3% من إنتاج المحاصيل.

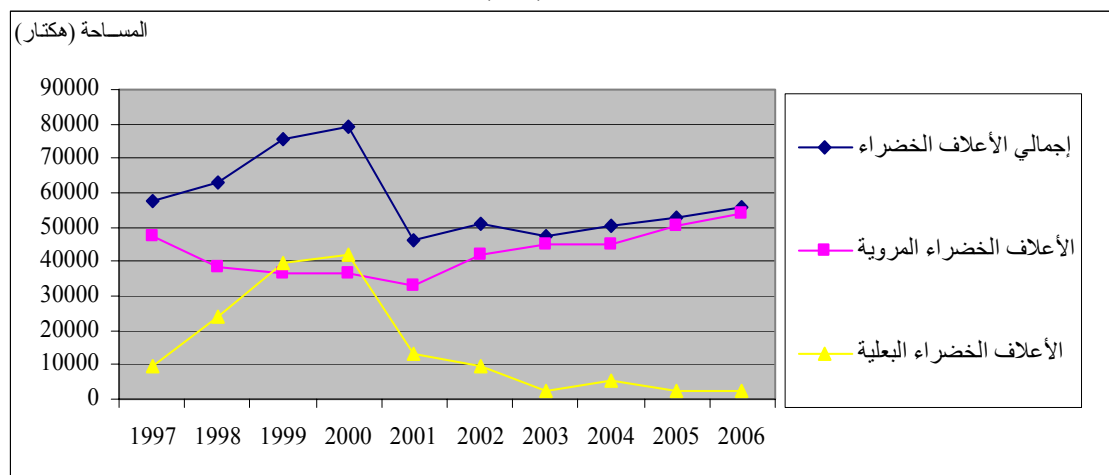
#### المساحة

بلغت حصة المحاصيل المشكلة لهذه المجموعة في عام 2006 كالتالي: 70.3% للشعير الرعوي - 14.2% للذرة الرعوية - 7.5% للبقية الرعوية - 4.9% للفصة الرعوية- 2.2% للمحاصيل الرعوية الأخرى - و 0.9% للبرسيم الرعوي. وتسيطر الزراعة المروية على هذه الزراعة (96%)، بينما لا تشكل الزراعة البعلية سوى 4%.

يبين الشكل 4-12 تطور المساحة المخصصة لهذه المجموعة خلال الفترة 1997-2006. يلاحظ بشكل عام انخفاض المساحة المخصصة للأعلاف الخضراء، أي عكس الأهداف المتوقعة من السياسات، وزيادتها خلال الفترة 2001-2006 تماشياً مع أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية. بالنسبة للزراعة المروية يلاحظ زيادة المساحة المخصصة للأعلاف الخضراء مع ملاحظة انخفاضها خلال الفترة 1997-2001، وزيادتها خلال الفترة 2001-2006. أما المساحة المخصصة للزراعة البعلية يلاحظ زيادتها بشكل ملحوظ خلال الفترة 1997-2000، ثم انخفاضها بشكل كبير خلال الفترة 2000-2006 نظراً للتحويل إلى الزراعة المروية. ولدى مقارنة وسطي الفترتين 1997-2001

و 2002-2006 يلاحظ أيضاً انخفاض المساحة المخصصة للأعلاف الخضراء من 64 ألف هكتار للفترة الأولى إلى 51 ألف هكتار للفترة الثانية أي بانخفاض قدره 20%.

الشكل 4-12 تطور مساحة الأعلاف الخضراء، 1997-2006 (هكتار)



المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

يبين الجدول 4-17 تطور مساحة الأعلاف الخضراء خلال الفترة 2000-2006 مفصلة حسب مكونات المجموعة. حيث يلاحظ انخفاض مساحة الأعلاف الخضراء خلال الفترة 2000-2006 ولكافة المكونات عدا الذرة الرعوية والبرسيم الرعوي، أما خلال الفترة 2001-2006 يلاحظ زيادة مساحة الأعلاف الخضراء ولكافة مكونات المجموعة عدا البقية الرعوية والفصة الرعوية. يلاحظ للفترة الأولى (2000-2006) مخالفة الأهداف المتوقعة في إستراتيجية التنمية الزراعية، أما خلال الفترة الثانية (2001-2006) يلاحظ مواكبة أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية. وبأخذ وسطي ثلاث سنوات (وسطي 2000-2002 ووسطي 2004-2006) يلاحظ الحصول على نفس اتجاه الفترة 2000-2006.

الجدول 4-17 تطور مساحة الأعلاف الخضراء، 2000-2006 (ألف هكتار ، %)

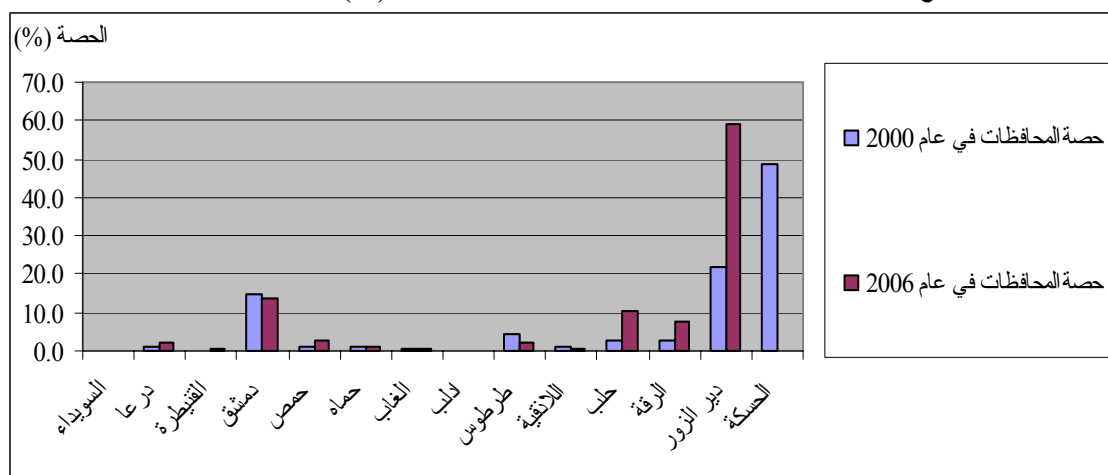
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي 1 %	معدل النمو السنوي 2 %
الشعير الرعوي	59.4	23.9	36.6	37.7	38.3	32.5	39.3	6.7-	10.5
الذرة الرعوية	2.5	3.3	2.5	1.7	2.4	8.3	7.9	21.1	19.1
البقية الرعوية	11.1	14.5	6.9	3.3	5.4	7.9	4.2	15.0-	21.9-
الفصة الرعوية	3.8	3.4	4.2	3.8	3.1	2.6	2.7	5.5-	4.5-
البرسيم الرعوي	0.5	0.3	0.3	0.5	0.4	0.6	0.5	0.0	10.8
محاصيل رعوية أخرى	1.6	0.7	0.7	0.5	0.9	0.7	1.2	4.7-	11.4
المجموع	78.9	46.1	51.2	47.5	50.5	52.6	55.8	5.6-	3.9

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 (1) وللفترة 2001-2006 (2) للملاحظات الأصلية.

تتركز زراعة الأعلاف الخضراء في محافظات دمشق (13.5-14.8%) و دير الزور (22.1-58.8%)، مع ملاحظة وجود تبدلات طفيفة إلى كبيرة في حصة المحافظات بين عامي 2000 و 2006 (الشكل 4-13)، خاصة في محافظتي دير الزور والحسكة.



الشكل 4-13 توزع مساحة الأعلاف الخضراء حسب المحافظات، 2006 و 2000 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

## الغلة

يبين الجدول 4-18 تطور غلة الأعلاف الخضراء خلال الفترة 2006-2000. حيث يلاحظ بالمتوسط زيادة الغلة بمعدل جيد يفوق الهدف المتوقع في إستراتيجية التنمية الزراعية، وتتأوب معدلات النمو السنوية بين الموجبة والسالبة لمكونات المجموعة.

الجدول 4-18 تطور غلة الأعلاف الخضراء، 2006-2000 (كغ/هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
الشعير الرعوي	7856	13412	11372	12784	15660	14449	14118	79.7	10.3
الذرة الرعوية	27082	11518	17885	13775	20899	11518	19390	-28.4	5.4-
البقية الرعوية	13570	12888	13035	17568	14717	22924	20476	50.9	7.1
الفصة الرعوية	24130	22783	18211	24196	21779	23988	30156	25.0	3.8
البرسيم الرعوي	16514	14898	16287	20241	15648	17915	14139	-14.4	2.6-
محاصيل رعوية أخرى	29510	40487	36898	27617	20936	24573	22403	-24.1	4.5-
متوسط الغلة	10535	14222	12855	14314	16282	15902	16314	54.9	7.6

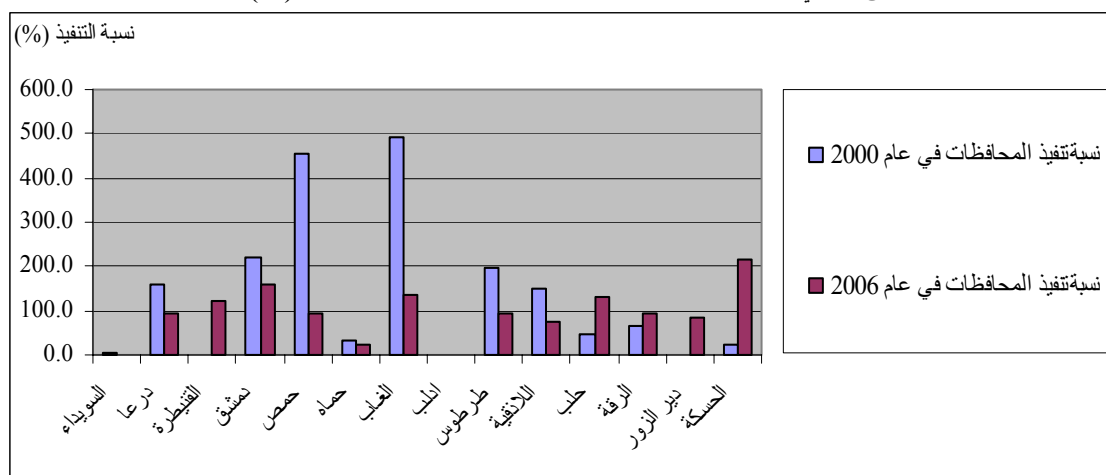
المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2006-2000 للمشاهدات الأصلية.

يبين الشكل 4-14 نسب تحقيق المحافظات لوسطي غلة الأعلاف الخضراء لعامي 2000 و 2006. يلاحظ بشكل عام تراجع في تحقيق وسطي الغلة بين عامي 2000 و 2006.

## الإنتاج

تطور إنتاج الأعلاف الخضراء من 806 ألف طن في عام 1997 إلى 911 ألف طن في عام 2006 أي بمعدل نمو سنوي قدره 1.4%. أما خلال الفترة 2006-2000. يلاحظ نمو إنتاج الأعلاف الخضراء ولكن بمعدل أقل من المعدل المطلوب في إستراتيجية التنمية الزراعية، وزيادة إنتاج الشعير الرعوي والذرة الرعوية، وانخفاض المكونات الأخرى من الأعلاف الخضراء (الجدول 4-19).

الشكل 4-14 نسب تحقيق وسطي غلة الأعلاف الخضراء حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

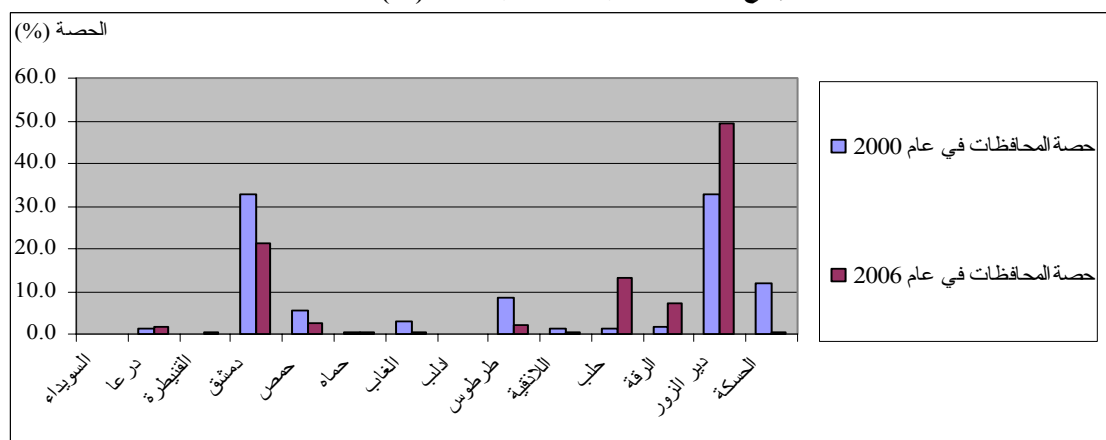
الجدول 4-19 تطور إنتاج الأعلاف الخضراء، 2000-2006 (ألف طن ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
الشعير الرعوي	466	321	416	482	600	470	554	18.9	2.9
الذرة الرعوية	68	37	45	24	51	65	154	126.5	14.6
البقية الرعوية	152	187	90	57	79	181	86	43.4-	9.1-
الفصة الرعوية	93	78	77	91	68	63	83	10.8-	1.9-
البرسيم الرعوي	8	4	5	9	6	11	7	12.5-	2.2-
محاصيل رعوية أخرى	44	28	25	17	18	16	27	38.6-	7.8-
المجموع	831	655	658	680	822	836	911	9.6	1.5

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للملاحظات الأصلية.

وتماشياً مع تمركز المساحة تركّز إنتاج الأعلاف الخضراء في محافظات دمشق (21.4-32.7%) ودير الزور (32.6-49.5%) مع ملاحظة وجود تبدلات صغيرة إلى كبيرة في حصة المحافظات بين عامي 2000 و 2006 (الشكل 4-15).

الشكل 4-15 حصة المحافظات من إنتاج الأعلاف الخضراء، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

إن زيادة الإنتاج بين عامي 2000 و 2006 تعزى إلى التغير في المساحة والمردود. يبين الجدول 4-20 تأثير كل من المساحة والمردود على مستوى الإنتاج خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ من الجدول أن التأثير المشترك للمساحة والمردود على كمية الإنتاج كان إيجابياً على المستوى الإجمالي وللشعير الرعوي والذرة الرعوية. تأثير المساحة على كمية الإنتاج كان إيجابياً في حالة الذرة الرعوية والبرسيم الرعوي، وسلبياً على المستوى الإجمالي وللمكونات الأخرى. أما الغلة فكان تأثيرها إيجابياً على المستوى الإجمالي وفي حالة الشعير الرعوي، والبيقية الرعوية، والفصة الرعوية.

الجدول 4-20 أثر المساحة والمردود على إنتاج الأعلاف الخضراء، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للمساحة	الرقم القياسي للغلة	الرقم القياسي للإنتاج
إجمالي الأعلاف الخضراء	0.71	1.55	1.10
الشعير الرعوي	0.66	1.80	1.19
الذرة الرعوية	3.18	0.72	2.28
البيقية الرعوية	0.38	1.51	0.57
الفصة الرعوية	0.71	1.25	0.89
البرسيم الرعوي	1.05	0.86	0.89
الرعويا الأخرى	0.80	0.76	0.61

المصدر: معد التقرير.

#### 4-4-7 المحاصيل الصناعية

تكمّن أهمية هذه المجموعة في كونها تشمل المنتجات التي تورد إلى معامل التصنيع الحكومية مثل القطن والشوندر السكري والتبغ وال فول السوداني وعباد الشمس الزيتي واليانسون، وإلى معامل التصنيع الخاصة مثل فول الصويا وعباد الشمس الزيتي والفول السوداني واليانسون والسمسم. كما تشمل أيضاً منتجات مهمة مثل الكمون والحبّة السوداء واليانسون والسمسم والتي تستخدم في التصنيع أو كعبارات أو في الصناعات الدوائية إضافة لكونها تتمتع بعائد مرتفع للمهكتار مقارنة بالمنتجات الأخرى. وتلعب بعض منتجات هذه المجموعة دوراً مهماً في التجارة الخارجية لتأمين العملة الصعبة، وفي تشغيل اليد العاملة، وتوليد الدخل.

في عام 2006 شكلت هذه المجموعة حوالي 7% من مساحة الإنتاج النباتي، 9% من مساحة المحاصيل، 14% من الإنتاج النباتي، و 23% من إنتاج المحاصيل.

وبناءً على ماسبق يمكن تقسيم منتجات هذه المجموعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي: مجموعة المحاصيل الإستراتيجية - مجموعة المنتجات ذات القيمة العالية - ومجموعة المنتجات الصناعية الأخرى. تشمل مجموعة المحاصيل الإستراتيجية القطن - الشوندر السكري - التبغ. وتشمل مجموعة المحاصيل ذات القيمة العالية الكمون - اليانسون - السمسم - الحبة السوداء. أما مجموعة المحاصيل الصناعية الأخرى فتشمل فول الصويا - عباد الشمس الزيتي - الفول السوداني - دوار الشمس - ذرة المكانس - الترمس.

#### المساحة

يبين الجدول 4-21 المؤشرات الإحصائية الوصفية لمساحة هذه المجموعات. يلاحظ من الجدول استقرار المساحة المخصصة للمحاصيل الصناعية وللمحاصيل الاستراتيجية وللمحاصيل الصناعية الأخرى. أما المساحة المخصصة للمنتجات ذات القيمة العالية فيلاحظ تعرضها لتغيرات كبيرة وزيادتها بشكل ملحوظ خلال الفترة 1997-2006 بسبب

إجراءات تحرير التجارة الخارجية وإستراتيجية إدخال المحاصيل البديلة في الدورة الزراعية. كما يلاحظ انخفاض المساحة المخصصة للمحاصيل الصناعية بسبب انخفاض مساحة المحاصيل الاستراتيجية ومساحة المحاصيل الصناعية الأخرى.

الجدول 21-4 المؤشرات الإحصائية الوصفية لمساحة المحاصيل الصناعية، 1997-2006 (ألف هكتار ، %)

البيان	المعدل	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التغير % 2006-1997		معدل النمو السنوي % 2006-1997		معامل الاختلاف %
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
إجمالي المحاصيل الصناعية	367	343	414	4.2-	1.7-	0.5-	0.2-	5.3
مجموعة المحاصيل الإستراتيجية	283	245	318	9.6-	14.8-	1.1-	1.8-	7.0
مجموعة المحاصيل ذات القيمة العالية	64	28	152	51.2	122.9	4.7	9.3	50.6
مجموعة المحاصيل الصناعية الأخرى	20	16	26	37.2-	37.9-	5.0-	5.2-	13.6

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

ويبين الجدول 22-4 تطور المساحة المخصصة للمحاصيل الصناعية خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ أن المساحة المخصصة للمحاصيل الصناعية تستثمر معظمها في الزراعة المروية، وانخفاض إجمالي المساحة والمساحة المخصصة للزراعة المروية، وزيادة المساحة المخصصة للزراعة البعلية بسبب التحول إلى زراعة المحاصيل ذات القيمة العالية.

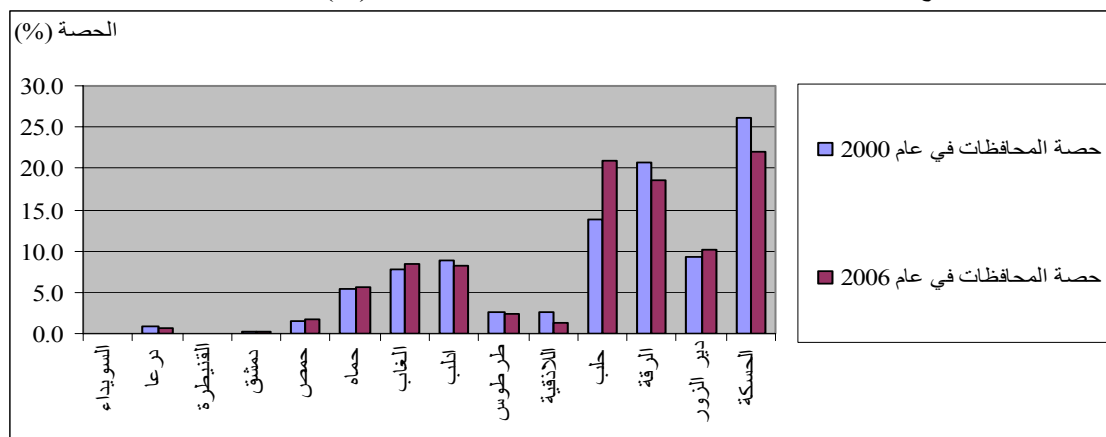
الجدول 22-4 تطور مساحة المحاصيل الصناعية، 2000-2006 (ألف هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
إجمالي المحاصيل الصناعية	368	371	414	359	362	365	348	5.4-	0.9-
مروي	324	313	258	260	289	296	276	14.8-	2.6-
بعل	44	58	156	99	73	69	72	63.6	8.6

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للملاحظات الأصلية.

تتركز زراعة المحاصيل الصناعية في محافظات حلب (13.8-20.9%)، الرقة (18.5-20.7%)، والحسكة (21.9-26.2%) مع ملاحظة وجود تغيرات في حصة المحافظات بين عامي 2000 و 2006 (الشكل 4-16).

الشكل 4-16 توزيع مساحة المحاصيل الصناعية حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

## الغلة

لدى مقارنة وسطي الفترتين 2001-1997 و 2006-2002 يلاحظ انخفاض غلة المحاصيل الصناعية من 6370 كغ/هكتار إلى 6198 كغ/هكتار أي بانخفاض قدره 3%.

يبين الجدول 4-23 تطور غلة المحاصيل الصناعية خلال الفترة 2006-2000. حيث يلاحظ وجود تحسن طفيف في وسطي الغلة ومقبول بالنسبة للزراعتين المروية والبعلىة، ووجود فرق كبير في الغلة بين الزراعتين المروية والبعلىة بسبب الاختلاف في نوعية وإنتاجية المحاصيل.

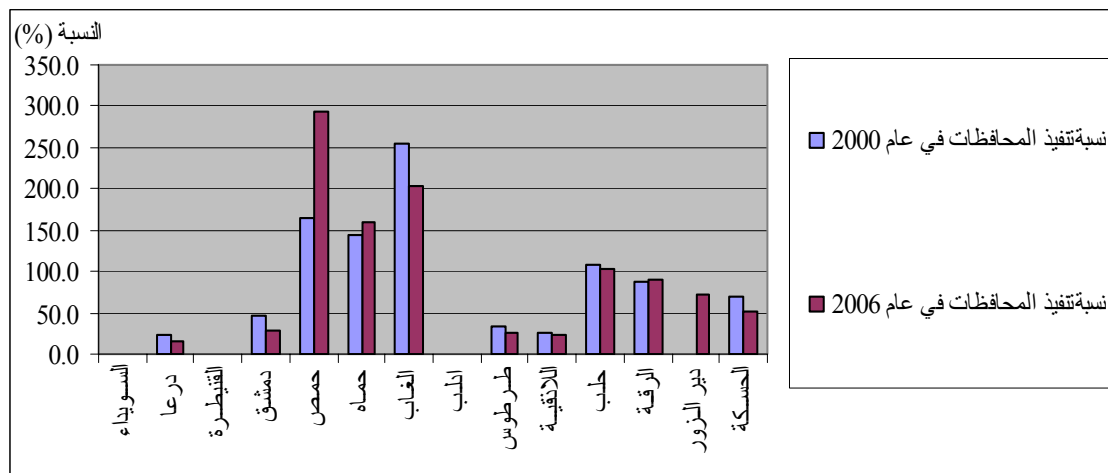
الجدول 4-23 تطور غلة المحاصيل الصناعية، 2006-2000 (كغ/هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
متوسط الغلة	6375	6302	6038	5957	6455	6133	6405	0.5	0.1
مروي	7152	7313	9242	7976	7953	7398	7894	10.4	1.7
بعلى	636	846	742	675	519	675	701	10.2	1.6

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2006-2000 للمشاهدات الأصلية.

يبين الشكل 4-17 نسب تحقيق المحافظات لوسطي الغلة لعامي 2000 و 2006. يلاحظ بشكل عام تراجع في تحقيق وسطي الغلة بين عامي 2000 و 2006 وتوقع محافظة حمص في نسبة التنفيذ.

الشكل 4-17 نسب تنفيذ وسطي غلة المحاصيل الصناعية حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

## الإنتاج

انخفض إنتاج المحاصيل الصناعية من 2318 ألف طن كمتوسط للفترة 2001-1997 إلى 2287 ألف طن كمتوسط للفترة 2006-2002 أي بنسبة قدرها 1.3%.

يبين الجدول 4-24 تطور إنتاج المحاصيل الصناعية خلال الفترة 2006-2000. حيث يلاحظ انخفاض إجمالي إنتاج المحاصيل الصناعية والإنتاج المروي بشكل طفيف، وزيادة الإنتاج البعلى بشكل ملحوظ. ويعزى ذلك إلى انخفاض

المساحة على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الزراعة المروية وزيادتها على مستوى الزراعة البعلية، أما المردود فكان تأثيره إيجابياً (الجدول 4-25).

الجدول 4-24 تطور إنتاج المحاصيل الصناعية، 2000-2006 (ألف طن و %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
إجمالي الإنتاج	2344	2336	2498	2136	2339	2236	2228	4.9-	0.8-
مروي	2316	2287	2382	2069	2301	2190	2178	6.0-	1.0-
بعل	28	49	116	67	38	46	50	78.6	10.1

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

الجدول 4-25 أثر المساحة والمردود على إنتاج المحاصيل الصناعية، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للمساحة	الرقم القياسي للغة	الرقم القياسي للإنتاج
إجمالي المحاصيل الصناعية	0.95	1.005	0.95
مروي	0.85	1.10	0.94
بعل	1.64	1.10	1.81

المصدر: معد التقرير.

فيما يخص تنظيم السلسلة السلعية والتشريعات والقوانين والمتعاملين في السلسلة انظر الفصل الخامس حول السلسلة السلعية للقمح والمحاصيل الاستراتيجية والمحاصيل ذات القيمة العالية.

#### 4-4-8 الخضار

تحوز هذه المجموعة على اهتمام الدولة والمزارعين لأنها تشكل مصدراً هاماً للدخل لكلاً من المنتجين والعاملين و تحتاج إلى نسبة كبيرة من اليد العاملة. كما تحتل الخضار حيزاً مهماً في إستراتيجية المحاصيل البديلة وفي التجارة الخارجية لذلك تسعى الحكومة لتشجيع إدخال التكنولوجيا الحديثة في زراعة الخضار خاصة تقنيات الري الحديثة لأن محاصيل هذه المجموعة تحتاج كميات كبيرة من مياه الري بسبب سيطرة المساحات المروية. وتشتهر منتجات هذه المجموعة بقيمتها الغذائية العالية لذلك تشكل مكون هام من سياسات الأمن الغذائي.

شكلت هذه المجموعة في عام 2006 حوالي 3.3% من المساحة المحصولية للإنتاج النباتي، 4.2% من مساحة المحاصيل، 18% من الإنتاج النباتي، و 30% من إنتاج المحاصيل. حيث يلاحظ رغم حصتها المنخفضة في التركيب المحصولي لها حصة كبيرة من الإنتاج إي أنها تمتاز بإنتاجية عالية في وحدة المساحة.

تضم هذه المجموعة عدداً كبيراً من المحاصيل الشتوية والصيفية وتعتبر البندورة والبطاطا من أهم محاصيل هذه المجموعة من حيث المساحة.

#### المساحة

زادت المساحة المخصصة للخضار من 125 ألف هكتار كمتوسط الفترة 1997-2001 إلى 155 ألف هكتار كمتوسط الفترة 2002-2006 أي بزيادة قدرها 24% تماشياً مع إستراتيجية المحاصيل البديلة وزيادة الانفتاح الاقتصادي.

يبين الجدول 4-26 تطور مساحة الخضار خلال الفترة 2000-2006 مفصلة حسب نوع الزراعة وأهم الخضار. حيث يلاحظ زيادة المساحة المخصصة للخضار بشكل ملحوظ خاصة البطيخ الأحمر باستثناء البندورة الحقلية والكوسا. ويعزى انخفاض المساحة المزروعة بالبندورة الحقلية لانتقال المزارعين إلى إستراتيجيات التنوع والتكثيف بدلاً من التوسع أفقياً. ويلاحظ بشكل عام زيادة المساحة المخصصة للخضار بمعدلات جيدة تفوق الأهداف الموضوعية وفق إستراتيجية التنمية الزراعية.

الجدول 4-26 تطور مساحة الخضار، 2000-2006 (ألف هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
إجمالي الخضار*	116	116	147	143	169	157	159	37.1	5.4
مروي	85	81	116	105	128	122	119	40.0	5.8
يعل	31	35	31	38	41	35	40	29.0	4.3
البطاطا	23	21	24	25	27	29	28	21.7	3.3
البندورة الحقلية	18	16	17	14	15	13	15	16.7-	3.0-
البندورة المحمية	2.3	2.5	2.4	2.7	3.1	3.2	3.2	39.1	5.7
عدد بيوت البندورة (ألف)	54	60	56	64	68	70	72	33.3	4.9
البطيخ الأحمر	14	13	23	25	33	22	29	107.1	12.9
البطيخ الأصفر	5	6	10	7	6	7	8	60.0	8.1
البصل الجاف	4	5	5	5	5	7	6	50.0	7.0
الثوم الجاف	2	3	3	4	4	5	5	150.0	16.5
خيار وقثاء	7	6	10	11	12	10	10	42.9	6.1
الكوسا	4	4	5	4	5	9	4	0.0	0.0
الباذنجان	6	5	6	6	7	7	8	33.3	4.9
خضار أخرى	34	37	43	42	56	49	45	32.4	4.8

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للملاحظات الأصلية.  
\* بدون البندورة المحمية.

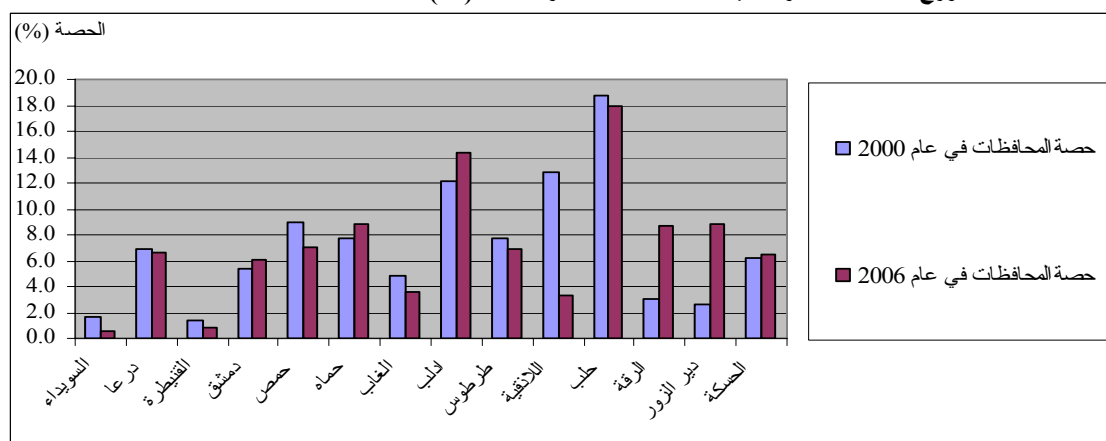
وتجدر الإشارة إلى أن البندورة والبطاطا تزرع في ثلاث عروات لتغطية الطلب المحلي الطازج وطلب المعامل الغذائية والطلب الخارجي. وتزرع البندورة أيضاً في البيوت البلاستيكية بإتباع تقنيات الري الحديث والأصناف الجديدة ذات المردود المرتفع. وتغطي البيوت البلاستيكية الطلب على البندورة الطازجة وهي توفر عوائد مرتفعة للمزارعين.

تركزت أكبر نسبة لزراعة الخضار بين عامي 2000 و 2006 في محافظة حلب (17.9-18.7%) مع ملاحظة وجود تبدلات طفيفة إلى كبيرة في حصة المحافظات بين الزيادة والنقصان خلال الفترة 2000-2006 (الشكل 4-18). بالنسبة للبندورة المحمية تتركز زراعتها في محافظتي طرطوس واللاذقية.

تتأثر المساحة المزروعة بالخضار بالمساحة المزروعة في العام السابق و الفرق في سعر الخضار بين سنتين متتاليتين وأسعار السلع البديلة في العام السابق مثل سعر الحبوب وسعر البقول وسعر الفواكه. يبين الشكل 4-19 منحنى العرض السعري لمساحة الخضار بعد تثبيت أسعار السلع البديلة والمساحة المزروعة بالخضار في العام السابق. حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين المساحة المزروعة من الخضار والسعر.

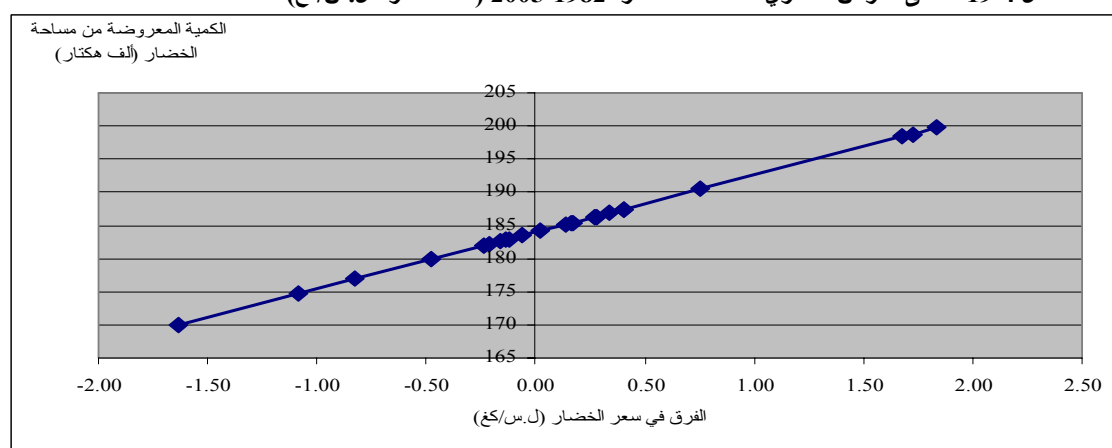
في خطة عام 2007 بلغت المساحة المخصصة 29 ألف هكتار للبطاطا و 18.5 ألف هكتار للبندورة.

الشكل 4-18 توزع مساحة الخضار حسب المحافظات، 2006 و 2000 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

الشكل 4-19 منحنى العرض السعري لمساحة الخضار، 1982-2005 (ألف هكتار ، ل.س/كغ)



المصدر: معد التقرير.

## الغلة

زادت غلة الخضار من 16.3 طن/هكتار كمتوسط الفترة 1997-2001 إلى 18.6 طن/هكتار كمتوسط الفترة 2001-2006 محققة زيادة قدرها 14.1% بسبب التحول إلى الطرق الحديثة في الزراعة واستخدام التقنيات الحديثة خاصة طرق الري الحديث.

يبين الجدول 4-27 تطور غلة الخضار خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ أن تغيرات الغلة لكافة مكونات الخضار كانت إيجابية عدا الخيار والبقلاء والباذنجان. بالمتوسط تم تحقيق الهدف العام لإستراتيجية التنمية الزراعية في زيادة الغلة مع العلم أن بعض الخضار حققت معدلات جيدة (البندورة الحقلية والبطيخ الأحمر والبطيخ الأصفر والكوسا)، أما الخضار الأخرى (حسب الجدول 4-27) فلم تحقق الأهداف المنشودة.

إن مستوى الغلة المحقق في عام 2005 يفوق متوسط الغلة على مستوى الدول العربية البالغ 18539 كغ/هكتار.



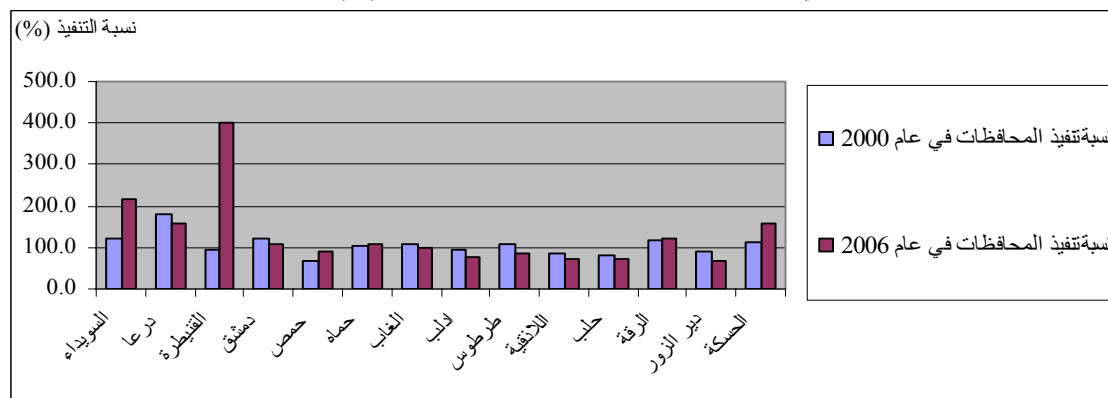
الجدول 4-27 تطور غلة الخضار، 2000-2006 (كغ/هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
إجمالي الخضار	16864	17109	18220	19470	18129	18901	18419	9.2	1.5
مروي	21002	21646	20807	21958	20408	21720	22519	7.2	1.2
بعل	5608	6572	8612	12602	11100	9221	6111	9.0	1.4
البطاطا	21278	21345	21291	19630	19841	20734	21732	2.1	0.4
البندورة الحقلية	26845	26847	33825	37624	38128	42390	41538	54.7	7.5
البندورة المحمية	123233	136473	141195	141186	133134	133354	133352	8.2	1.3
البندورة المحمية (كغ/بيت)	5178	5800	6000	6000	6000	6000	6000	15.9	2.5
البطيخ الأحمر	14816	17321	20692	27124	24448	26295	19549	31.9	4.7
البطيخ الأصفر	10411	12170	10277	15613	15788	13303	12224	17.4	2.7
البصل الجاف	16514	18327	17845	20294	21368	18401	17629	6.8	1.1
الثوم الجاف	8657	10559	9533	9614	9704	9475	8886	2.6	0.4
خيار وقثاء	13460	16214	14479	14430	12691	14232	12428	7.7-	1.3-
الكوسا	15852	17203	17430	16891	16673	13485	18366	15.9	2.5
الباذنجان	21459	21936	21769	22292	21169	21556	20791	3.1-	0.5-

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للمشاهدات الأصلية.

يبين الشكل 4-20 نسب تحقيق المحافظات لوسطى الغلة لعامي 2000 و 2006. يلاحظ بشكل عام تراجع في تحقيق وسطى الغلة بين عامي 2000 و 2006. ولكن تم تحقيق نسب تنفيذ جيدة في محافظتي القنيطرة والسويداء.

الشكل 4-20 نسب تحقيق وسطى غلة الخضار حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

## الإنتاج

زاد إنتاج الخضار من 2031 ألف طن كمتوسط للفترة 1997-2001 إلى 2737 ألف طن كمتوسط للفترة 2002-2006 محققاً زيادة قدرها 34.8%. أما تطور إنتاج الخضار خلال الفترة 2000-2006 فيعرضه الجدول 4-28. يلاحظ من الجدول تحقيق معدلات نمو جيدة خلال الفترة 2000-2006 ولكافة الخضار تفوق الأهداف الموضوعه في إستراتيجية التنمية الزراعية.

في خطة عام 2007 بلغت كمية الإنتاج 703 ألف طن للبطاطا و 538 ألف طن للبندورة.

الجدول 4-28 تطور إنتاج الخضار، 2000-2006 (ألف طن ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
إجمالي الخضار*	1965	1984	2666	2783	3086	2987	2919	48.5	6.8
مروي	1790	1755	2398	2304	2623	2658	2677	49.6	6.9
يعل	175	229	268	479	463	329	242	38.3	5.6
البطاطا	485	453	513	487	542	608	603	24.3	3.7
البندورة الحقلية	474	425	562	539	559	535	603	27.2	4.1
البندورة المحمية	279	347	339	384	407	423	433	55.2	7.6
إجمالي البندورة	753	772	901	923	966	658	1036	37.6	5.5
البطيخ الأحمر	202	228	480	674	812	588	562	178.2	18.6
البطيخ الأصفر	48	74	100	116	102	95	98	104.2	12.6
البصل الجاف	72	84	97	95	117	125	103	43.1	6.1
الثوم الجاف	20	29	27	42	37	47	40	100.0	12.2
خيار وقثاء	91	102	141	152	149	147	130	42.9	6.1
الكوسا	65	61	94	73	88	119	80	23.1	3.5
الباذنجان	124	111	133	138	158	154	159	28.2	4.2

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للمشاهدات الأصلية.  
\* بدون البندورة المحمية.

خلال عامي 2000 و 2006 تركزت أكبر نسبة لإنتاج الخضار في محافظة حلب (13.1-14.9%) مما يدل على توزع إنتاج الخضار في كافة المحافظات. أما إنتاج البندورة المحمية فيتركز في محافظتي طرطوس واللاذقية.

إن زيادة الإنتاج بين عامي 2000 و 2006 تعزى إلى التغير في المساحة والمردود. حيث زاد الإنتاج بنسبة 49% بين عامي 2000 و 2006. أدت زيادة المساحة إلى زيادة كمية الإنتاج بنسبة 36%، بينما أدى التحسن في المردود إلى زيادة كمية الإنتاج بنسبة 9%. مما يدل على أن التنمية الأفقية والرأسية ساهمتا في زيادة إنتاج الخضار ولكن التوسع الأفقي كان له الأثر الحاسم.

### تنظيم وتنسيق السلسلة السليمة والقوانين والتشريعات

يجري تنظيم وتنسيق السلسلة من خلال عمليات السوق الحر وفقاً لقوى السوق بشكل رئيس والعقود. لذلك يعتبر تكامل الأسواق بين المحافظات يسير بشكل جيد. فيما يخص الإطار المؤسسي والقوانين والتشريعات انظر القمح (الفصل الخامس).

### التسويق الداخلي

تسوق الخضار من قبل تجار القطاع الخاص بشكل رئيس سواء للاستهلاك الطازج أو لمعامل التصنيع ويسوق القطاع العام جزء من هذه المنتجات<sup>43</sup>.

## التسويق الخارجي

يقوم تجار القطاع الخاص بتصدير واستيراد الخضار. نتيجة تحسن الأسعار العالمية وتحرير التجارة الخارجية زاد معدل التجارة الخارجية للخضار من 14% في عام 2000 إلى 19% في عام 2005.

## المواصفات

يجري تداول وتخزين وتعبئة الخضار وفق المواصفات القياسية السورية الخاصة بها.

### 4-4/9 الأشجار المثمرة

تشكل الأشجار المثمرة مصدراً هاماً للعمالة وتكوين الدخل، ويعتبر إنتاجها مدخلاً ذو أهمية كبيرة في الصناعات الزراعية والمنزلية، ومكوناً هاماً من التجارة الزراعية الخارجية، إضافة إلى كونه مصدراً هاماً للمكونات الغذائية التي تساهم في تعزيز وضع الأمن الغذائي في البلد.

شكلت هذه المجموعة في عام 2006 حوالي 18.5% من المساحة المحصولية للإنتاج النباتي و 21% من الإنتاج النباتي. وتنتج سورية مجموعة كبيرة من الفواكه وأهمها الزيتون والعنب والتفاح واللوز والحمضيات والكرز والمشمش والتين.

## المساحة وعدد الأشجار المنتجة

زادت المساحة المخصصة للأشجار المثمرة من 787 ألف هكتار كمتوسط الفترة 1997-2001 إلى 852 ألف هكتار كمتوسط الفترة 2002-2006 أي بزيادة قدرها 8% تماشياً مع سياسات الانفتاح الاقتصادي.

يبين الجدول 4-29 تطور الأشجار المثمرة خلال الفترة 2000-2006 مفصلة حسب نوع الزراعة وأهم الأشجار المثمرة. حيث يلاحظ زيادة المساحة المخصصة للأشجار المثمرة تماشياً مع أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية مع ملاحظة انخفاض المساحة المزروعة للعنب والتفاح والتين والأشجار المثمرة الأخرى والفسق الحلبي، وتخصيص حوالي 63% من المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة للزيتون في عام 2006 تماشياً مع زيادة الطلب على زيت الزيتون (داخلي وخارجي) وعدد معاصر الزيتون وتشجيع زراعته لأسباب متعلقة بالبيئة، وزيادة المساحة المخصصة لأشجار اللوز بشكل ملحوظ. وتجدر الملاحظة أن أغلب الأشجار المذكورة في الجدول تعتمد على الزراعة البعلية عدا الحمضيات والمشمش (الأشجار الأخرى غير مأخوذة بالاعتبار). فيما يخص انخفاض المساحة المخصصة للعنب فيعزى إلى التحول إلى أشجار أكثر إنتاجية وربحية. أما انخفاض مساحة التفاح فيعزى إلى ارتفاع تكاليف هذه الزراعة. وتتوزع المساحة المخصصة للأشجار المثمرة بين القطاعين الخاص والتعاوني مع ملاحظة سيطرة القطاع التعاوني على هذه الزراعة.

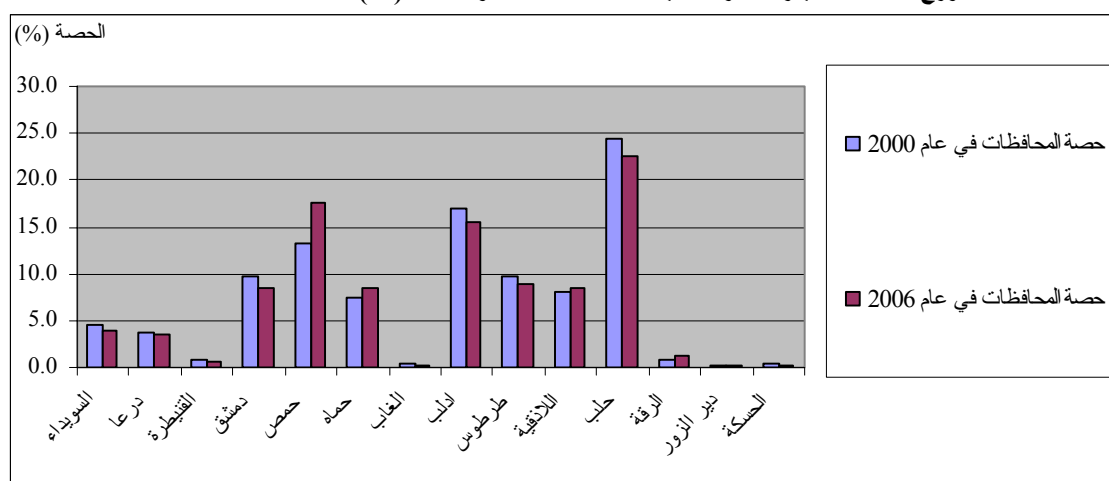
الجدول 4-29 تطور مساحة الأشجار المثمرة، 2000-2006 (ألف هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
إجمالي الأشجار المثمرة	800	813	817	829	847	868	899	12.4	2.0
مروي	122	129	136	141	145	148	155	27.0	4.1
يعل	678	684	681	688	702	720	744	9.7	1.6
الزيتون	478	489	501	517	531	545	565	18.2	2.8
اللوز	42	42	56	57	58	61	66	57.1	7.8
الفسق الحلبي	59	58	58	57	57	57	57	3.4-	0.6-
العنب	69	69	54	52	51	54	56	18.8-	3.4-
التفاح	49	49	47	43	45	45	47	4.1-	0.7-
الحمضيات	27	28	28	29	31	32	34	25.9	3.9
الكرز	21	23	23	24	24	25	25	19.0	2.9
المشمش	12	13	13	13	13	13	14	16.7	2.6
التين	11	11	10	10	10	10	10	9.1-	1.6-
أشجار مثمرة أخرى	32	31	27	27	27	26	25	21.9-	4.0-

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للملاحظات الأصلية.

تركزت أكبر نسبة لزراعة الأشجار المثمرة بين عامي 2000 و 2006 في محافظة إدلب (15.6-16.9%) وحمص (13.3-17.6%) وحلب (22.5-24.4%) مع ملاحظة وجود تبدلات طفيفة في حصة المحافظات بين الزيادة والنقصان خلال الفترة 2000-2006 (الشكل 4-21).

الشكل 4-21 توزع مساحة الأشجار المثمرة حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)

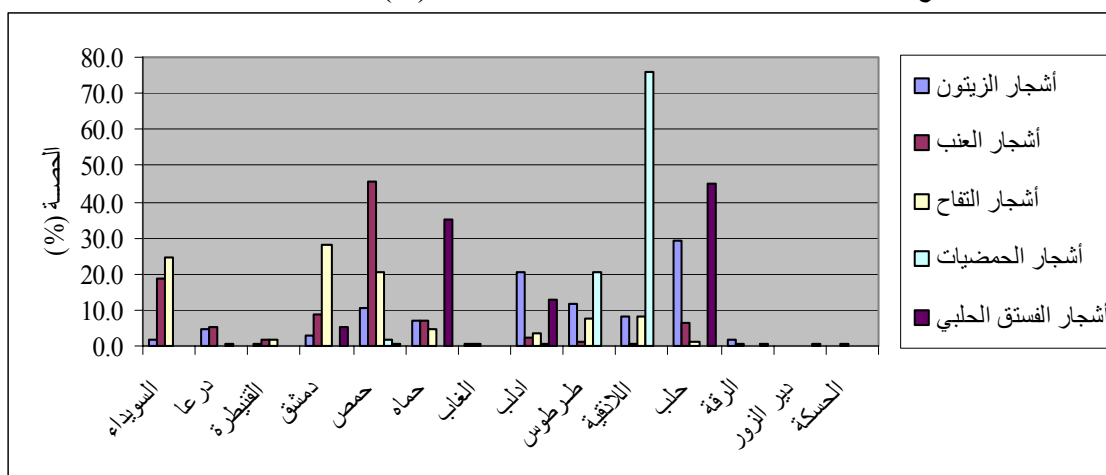


المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يبين الشكل 4-22 توزع أشجار الزيتون والعنب والحمضيات والتفاح والفسق الحلبي على المحافظات في عام 2006. حيث يلاحظ تركيز أشجار الزيتون في محافظتي حلب وإدلب، وأشجار العنب في محافظتي حمص والسويداء، وأشجار التفاح في محافظات دمشق والسويداء وحمص، وأشجار الحمضيات في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وأشجار الفسق الحلبي في محافظتي حماه وحلب.

يبين الجدول 4-30 تطور عدد الأشجار المنتجة خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ بشكل عام زيادة عدد الأشجار المنتجة مع ملاحظة زيادة الأشجار المنتجة لبعض الأشجار وانخفاضها للأشجار الأخرى.

الشكل 4-22 توزع مساحة بعض الأشجار المثمرة حسب المحافظات، 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

الجدول 4-30 تطور عدد الأشجار المثمرة المنتجة، 2000-2006 (ألف ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
إجمالي الأشجار المنتجة	167367	169137	167019	163819	172010	176944	185235	10.7	1.7
مروي	33262	33028	32681	31375	32911	34222	36343	9.3	1.5
بعل	134106	136109	134338	132444	139099	142722	148892	11.0	1.8
الزيتون	43094	46895	55592	57636	61025	64156	67749	57.2	7.8
العنب	50604	47495	35799	32095	32407	31886	33295	34.2-	6.7-
الحمضيات	16240	16801	17162	17815	18824	18912	19909	22.6	3.5
اللوز	8806	8881	12137	12070	14534	15215	15857	80.1	10.3
التفاح	15228	15009	14757	13785	14358	14665	15137	0.6-	0.1-
الفستق الحلبي	5009	5710	6257	6734	6612	6762	7018	40.1	5.8
الكرز	3941	4082	4309	4756	5021	5471	5654	43.5	6.2
المشمش	4659	4637	3985	3934	4140	4310	4432	4.9-	0.8-
التين	2724	2727	2513	2332	2362	2422	2439	10.5-	1.8-
أشجار مثمرة أخرى	17062	16900	14508	12662	12727	13145	13745	19.4-	3.5-

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2006-2000 للملاحظات الأصلية.

## الغلة

زادت غلة الأشجار المثمرة من 3217 كغ/هكتار كمتوسط الفترة 1997-2001 إلى 3327 كغ/هكتار كمتوسط الفترة 2001-2006 محققة زيادة قدرها 3% بسبب استخدام التقنيات الحديثة خاصة طرق الري الحديث وتحسن مستوى الخدمات الزراعية. ولدى مقارنة وسطي الغلة المحقق في البلد والبالغ 3042 كغ/هكتار في عام 2005 مع مستوى الغلة المحقق على مستوى الوطن العربي والبالغ 6596 كغ/هكتار يلاحظ أنه منخفض جداً.

يبين الجدول 4-31 تطور غلة بعض الأشجار المثمرة خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ إحراز تقدم في مستوى الغلة بالتنافس مع أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية للزراعة البعلية وعدم تحقيق أهداف الزراعة المروية مع ملاحظة انخفاض الغلة للزيتون والحمضيات والكرز.

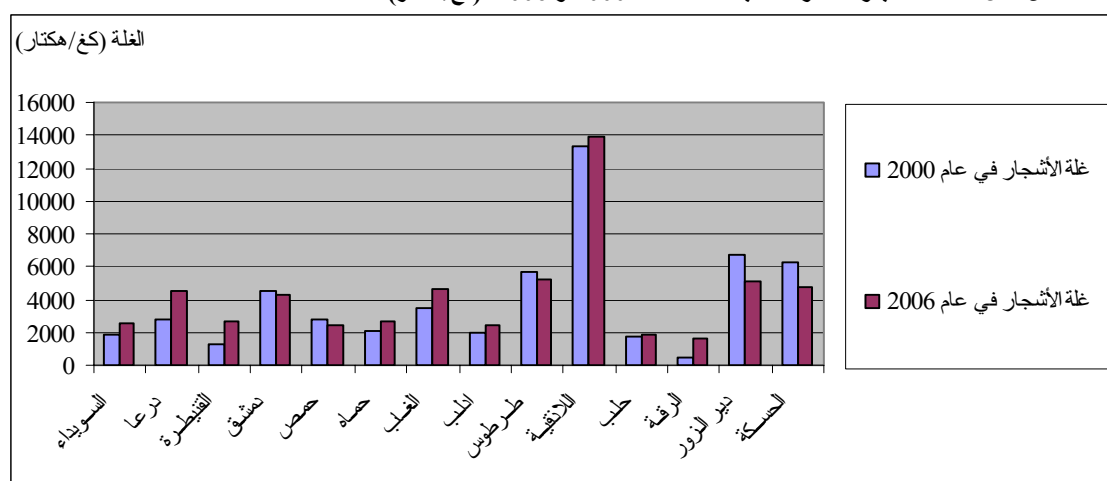
الجدول 4-31 تطور غلة الأشجار المثمرة، 2000-2006 (كغ/شجرة ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
إجمالي الأشجار المنتجة	17.1	14.4	16.8	14.7	17.0	14.9	18.5	8.2	1.3
مروي	43.5	44.1	42.4	42.9	45.1	43.1	46.9	7.8	1.3
بعل	10.6	7.2	10.6	8.0	10.4	8.2	11.5	8.5	1.4
الزيتون	20	11	17	10	17	10	18	10.0-	1.7-
العنب	8	8	10	10	7	10	10	25.0	3.8
الحمضيات	49	50	43	37	45	41	46	6.1-	1.0-
اللوز	7	6	11	12	8	15	7	0.0	0.0
التفاح	19	18	15	22	25	20	25	31.6	4.7
الفسق الحلبي	8	7	8	7	3	7	10	25.0	3.8
الكرز	14	12	9	12	7	10	11	21.4-	3.9-
المشمش	17	14	25	27	18	15	22	29.4	4.4
التين	16	15	17	18	16	21	21	31.3	4.6

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للملاحظات الأصلية.

يبين الشكل 4-23 مستوى الغلة المحقق لعامي 2000 و 2006 حسب المحافظات. يلاحظ بشكل عام تحسن في نسب تنفيذ الغلة بين عامي 2000 و 2006. أعلى مستوى للغلة تم تحقيقه في محافظة اللاذقية والبالغ 13922 كغ/هكتار في عام 2006 وأدنى مستوى للغلة كان في محافظة الرقة والبالغ 1650 كغ/هكتار.

الشكل 4-23 غلة الأشجار المثمرة حسب المحافظات، 2000 و 2006 (كغ/هكتار)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

## الإنتاج

زاد إنتاج الفاكهة من 2531 ألف طن كمتوسط للفترة 1997-2001 إلى 2840 ألف طن كمتوسط للفترة 2002-2006 محققاً زيادة قدرها 12%. أما تطور إنتاج الأشجار المثمرة خلال الفترة 2000-2006 فيعرضه الجدول 4-32. يلاحظ تحقيق معدلات نمو جيدة خلال الفترة 2000-2006 تماشياً مع أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية ولكافة الأشجار المثمرة عدا العنب والأشجار الأخرى.

الجدول 4-32 تطور إنتاج الأشجار المثمرة، 2000-2006 (ألف طن و %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
إجمالي الأشجار	2866	2440	2803	2403	2931	2641	3421	19.4	3.0
مروي	1446	1457	1385	1346	1484	1474	1703	17.8	2.8
بعل	1420	983	1418	1057	1447	1167	1718	21.0	3.2
الزيتون	866	497	941	552	1027	612	1191	37.5	5.5
الحمضيات	800	833	746	653	844	778	907	13.4	2.1
التفاح	287	263	216	307	358	296	374	30.3	4.5
العنب	409	389	342	307	243	306	337	17.6-	3.2-
اللوز	62	49	139	140	123	229	107	72.6	9.5
المشمش	79	66	101	105	76	66	99	25.3	3.8
الفسق الحلي	40	37	53	47	21	45	73	82.5	10.5
الكرز	56	51	40	55	35	53	63	12.5	2.0
التين	44	40	43	41	37	50	51	15.9	2.5
أشجار مثمرة أخرى	223	215	182	196	167	206	219	1.8-	0.3-

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للمشاهدات الأصلية.

خلال عامي 2000 و 2006 تركزت أكبر نسبة لإنتاج الأشجار المثمرة في محافظات إدلب (9.2-9.8%) وحمص (10.4-11.5%) ودمشق (9.6-12.1%) و حلب (11.1-12.1%) وطرطوس (12.2-15.4%) واللاذقية (29.7-31.4%).

إن زيادة الإنتاج بين عامي 2000 و 2006 تعزى إلى التحسن في المساحة والمردود (للهكتار وللشجرة) وعدد الأشجار المنتجة (الجدول 4-33). يلاحظ من الجدول 4-33 أن التأثير المشترك لهذه العوامل كان إيجابياً على زيادة كمية الإنتاج. كما أن التأثير الفردي لهذه العوامل كان إيجابياً على زيادة الكمية عدا انخفاض غلة الأشجار المروية التي أدت إلى انخفاض الكمية.

الجدول 4-33 أثر المساحة وعدد الأشجار والغلة على إنتاج الأشجار المثمرة، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للمساحة	الرقم القياسي لعدد الأشجار	الرقم القياسي لغلة الهكتار	الرقم القياسي لغلة الشجرة	الرقم القياسي للإنتاج
إجمالي الأشجار	1.12	1.11	1.06	1.08	1.19
الأشجار المروية	1.27	1.09	0.93	1.08	1.18
الأشجار البعلية	1.10	1.11	1.10	1.09	1.21

المصدر: معد التقرير.

ملاحظة: الرقم القياسي للإنتاج هو حاصل ضرب الرقم القياسي للمساحة والرقم القياسي لغلة الهكتار أو الرقم القياسي لعدد الأشجار والرقم القياسي لغلة الشجرة.

### تنظيم وتنسيق السلسلة السلعية والقوانين والتشريعات

يجري تنظيم وتنسيق السلسلة من خلال عمليات السوق الحر وفقاً لقوى السوق بشكل رئيس والعقود. لذلك يسير تكامل الأسواق بين المحافظات بشكل جيد. فيما يخص الإطار المؤسسي والقوانين والتشريعات انظر القمح (الفصل الخامس).

## التسويق الداخلي

تسوق الفاكهة من قبل تجار القطاع الخاص بشكل رئيس سواء للاستهلاك الطازج أو لمعامل التصنيع ويسوق القطاع العام جزء من هذه المنتجات<sup>44</sup>.

## التسويق الخارجي

يقوم تجار القطاع الخاص بتصدير واستيراد الفاكهة. نتيجة تحسن الأسعار العالمية وتحرير التجارة الخارجية زاد معدل التجارة الخارجية للفاكهة من 4.2% في عام 2000 إلى 7.5% في عام 2005.

**المواصفات :** يجري تداول وتخزين وتعبئة الفاكهة وفق المواصفات القياسية السورية الخاصة بها.

## 4-5 الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني

تشكل الثروة الحيوانية ومنتجاتها مكون هام من مكونات الأمن الغذائي وتوليد الدخل وتشغيل اليد العاملة. لذلك تهتم الحكومة بتقديم الخدمات لمنتجي الثروة الحيوانية لتحسين أداء هذه الثروة. وتمثل الأغنام والماعز والأبقار والدواجن الثروة الحيوانية الرئيسية في سورية.

### 4-5-1 أهم التطورات في سياسات ونظم إنتاج الثروة الحيوانية

تقدم وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها المساعدة لقطاع الثروة الحيوانية من خلال العديد من الخدمات وخاصة الرعاية البيطرية وتحسين السلالات (من خلال التهجين والتلقيح الاصطناعي) وتوفير الأعلاف وجمع وتوزيع المعلومات. ويقوم القطاع العام (المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والمؤسسة العامة للأعلاف) بشراء وتخزين وتسويق قسم من الاحتياجات العلفية ويتم توزيع جزء منها عن طريق الجمعيات التعاونية. ويعمل القطاع الخاص في تسويق الأعلاف وهو يوفر القسم الأكبر من أعلاف الدواجن. وتتزايد حصة القطاع الخاص في تسويق الأعلاف نتيجة للسياسات الحكومية في تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

خضعت نظم الإنتاج الحيواني إلى تغيرات هامة في السنوات الأخيرة وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الأغنام. وتقليدياً فقد زادت تربية الأغنام في المساحات الجافة الواقعة في المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية من سورية (المراعي السورية). وتعتمد تربية الأغنام على المراعي الطبيعية كمصدر رئيسي للأعلاف و تاريخياً على الهجرة الموسمية بين المراعي السورية والمساحات المحصولية البعلية والمروية الواقعة في المناطق الغربية من سورية. ومع تراجع توفر المراعي الطبيعية في البادية وخاصة في فترات الجفاف فقد بدأ مربو الثروة الحيوانية بإبقاء القطيع لفترة أطول في المنطقة الغربية مما اضطرهم إلى زيادة كمية الأعلاف التكميلية وحولهم من بدو رحل إلى بدو مقيمين يعتمدون على تقنيات حديثة في تربية الأغنام مثل الفطام المبكر وتقديم الأعلاف للحيوانات الصغيرة. وتساعد طريقة



التربية هذه على تغطية الطلب المتزايد على تصدير الأغنام الحية كما أنه يمكن المربين من تسويق كميات أكبر من الحليب.

تتركز تربية الأبقار في منطقتي الاستقرار الأولى والثانية اللتين تتمتعان بهطول مطري مرتفع وكذلك في المساحات المروية. ويعتمد المربون على المركبات العلفية وبقايا المحاصيل ومنتجاتها الثانوية والأعلاف الخضراء في تغذية قطعانهم. وتتميز المراعي الطبيعية بالمحدودية.

ازداد إنتاج الدواجن بشكل ملحوظ خلال السنوات الست الماضية نتيجة للتوسع الكبير لنظم الإنتاج التكثيفي. تمت هذه الزيادة استجابة للطلب المتزايد على منتجات الدواجن وخاصة اللحم الذي ازداد نتيجة للزيادة النسبية في سعر اللحم الأحمر والتي شجعت المستهلكين على التحول إلى لحم الدواجن.

يتأثر قطع الثروة الحيوانية وخاصة قطع الأغنام والماعز بالظروف الجوية وخاصة الهطول المطري الذي يؤثر بشكل مباشر على توفر الأعلاف وأسعارها.

ويتحدد أداء الثروة الحيوانية من خلال الإنجازات في مجال أعداد الثروة الحيوانية والأعداد المنتجة وإنتاجيتها.

#### 4-5-2 تطور أعداد الثروة الحيوانية

يقصد هنا بأعداد الثروة الحيوانية فقط الأعداد الخاصة بالأبقار والأغنام والماعز والدواجن. لقد حققت هذه الأعداد زيادة ملحوظة خلال الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 (الجدول 4-34). حيث يلاحظ من الجدول 4-34 تحقيق أعلى النسب في مجال الدواجن وأدناها في مجال الماعز. كما يلاحظ من الجدول أن أعداد الدواجن تأتي في المقدمة تليها الأغنام. ولكن إذا تم تحويل الأعداد إلى وحدات مكافئة<sup>45</sup> تصبح الأبقار في المقدمة، تليها الأغنام، ثم الماعز، وأخيراً الدواجن.

الجدول 4-34 وسطي أعداد الثروة الحيوانية (الف)

البيان	متوسط الفترة 2001-1997	متوسط الفترة 2006-2002	التغير بين الفترتين %
العدد الكلي للأبقار	918	1006	9.6
الأبقار الحلوب	436	520	19.3
العدد الكلي للأغنام	13824	17477	26.4
الأغنام الحلوب	8954	11623	29.8
العدد الكلي للماعز	1055	1159	9.9
الماعز الحلوب	731	784	7.3
العدد الكلي للدواجن	20821	27459	31.9
الدجاج البياض	13551	18376	35.6

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يبين الجدول 4-35 تطور أعداد الثروة الحيوانية المذكورة أعلاه خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ تحقيق معدلات نمو جيدة في قطاع الثروة الحيوانية نتيجة زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية وبتوافق مع أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية وتجاوز الأهداف الموضوعة حسب الخطة الخمسية العاشرة. إن معدلات النمو المرتفعة

للأغنام تتماشى مع زيادة الطلب الخارجي على الأغنام الحية السورية. أما معدلات النمو المرتفعة لأعداد الدواجن فتتماشى مع زيادة الطلب الداخلي على هذه المنتجات لانخفاض أسعارها مقارنة باللحوم الأخرى.

الجدول 4-35 تطور أعداد الثروة الحيوانية، 2000-2006 (ألف ، %)

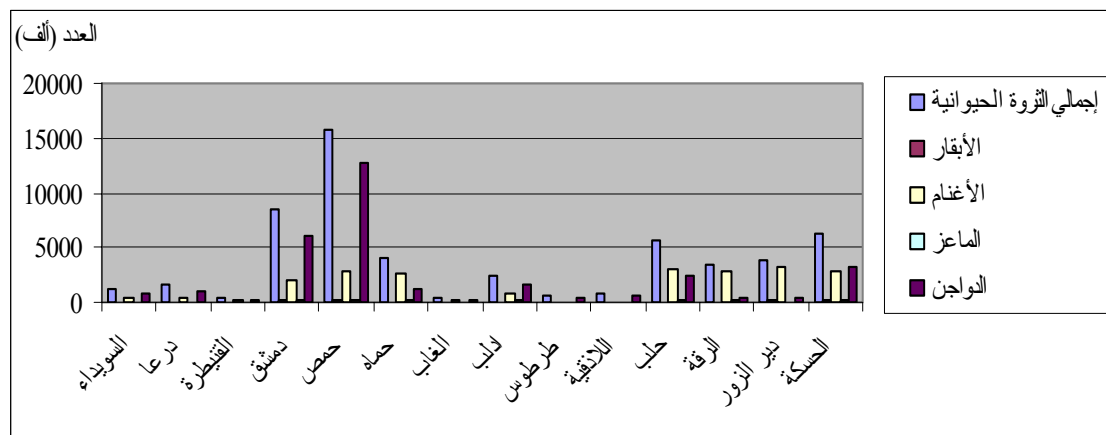
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
العدد الكلي للأبقار	984	837	867	637	1024	1083	1121	13.9	5.0
الأبقار الحلوب	459	416	452	459	528	561	597	30.2	6.2
العدد الكلي للأغنام	13505	12362	13497	15293	17565	19651	21380	58.3	9.6
الأغنام الحلوب	8622	8100	9070	10090	11694	13020	14240	65.2	9.9
العدد الكلي للماعز	1050	979	932	1017	1131	1296	1420	35.3	6.4
الماعز الحلوب	736	662	631	699	745	881	966	31.2	6.5
العدد الكلي للدواجن	21629	21122	28634	25058	28861	23795	30946	43.1	6.6
الدجاج البياض	14176	13902	17637	19011	20867	15854	18513	30.6	4.9

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للمشاهدات الأصلية.

تتوزع أعداد الثروة الحيوانية بين القطاعات المختلفة الخاص والتعاوني والعام (نسبة بسيطة) مع ملاحظة سيطرة القطاع التعاوني على تربية الأبقار والأغنام والماعز، وسيطرة القطاع الخاص على تربية الدواجن.

يبين الشكل 4-24 توزع أعداد الثروة الحيوانية على المحافظات في عام 2006. حيث يلاحظ تركيز تربية الثروة الحيوانية في محافظات حلب (10.5%) والحسكة (11.4%) ودمشق (15.3%) وحمص (28.7%). وتتركز تربية الأبقار في محافظات حمص (10.4%) ودمشق (20.5%) ودير الزور (21%). أما تربية الأغنام فتتركز في محافظات دمشق (9.2%) ومحافظتي حمص وحمه (25.1% لكلا المحافظتين) ومحافظة حلب والرقعة ودير الزور والحسكة (55.5% مجتمعة). وتتركز تربية الماعز في محافظة دمشق (16.8%) والمناطق الشمالية من سورية. أما الدواجن فتتركز تربيتها في محافظات دمشق (19.3%) وحمص (41.2%).

الشكل 4-24 توزع أعداد الثروة الحيوانية حسب المحافظات، 2006 (ألف)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

## 4-5-3 تطور إنتاجية الثروة الحيوانية

يعزى التحسن في إنتاجية الثروة الحيوانية إلى اهتمام الحكومة بتقديم العروق المحسنة من الأبقار والأغنام والماعز، وتحسين العروق المحلية و الخدمات البيطرية وخدمات الإنتاج الحيواني والخلطات العلفية. كما أن الانتقال إلى نظم التربية المكثفة في مجال الدواجن واستبدال الدجاج القروي ساهم في زيادة الإنتاجية بشكل كبير. ومن العوامل الهامة أيضاً نخص بالذكر تحسن خبرة المربين في مجال تربية الثروة الحيوانية والتي يتم تنميتها من خلال البرامج الإرشادية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

ويقصد هنا بالإنتاجية هو إنتاجية الرأس من الحليب أو البيض. يقارن الجدول 4-36 إنتاجية الثروة الحيوانية بين الفترتين 1997-2001 و 2002-2006. حيث يلاحظ إحراز تقدم في الإنتاجية على المستوى الكلي بالنسبة للأبقار والأغنام والبيض وانخفاض إنتاجية الماعز، أما على المستوى التفصيلي فقد زادت الإنتاجية عدا في حالة الأبقار الشامية والماعز الجبلي والدجاج القروي ودجاج المداجن.

الجدول 4-36 إنتاجية الثروة الحيوانية (كغ/رأس أو بيضة/دجاجة)

البيان	متوسط الفترة 2001-1997	متوسط الفترة 2006-2002	التغير بين الفترتين %
الأبقار	2509	2639	5.2
الأبقار المحلية	813	924	13.6
الأبقار الشامية	2004	1986	0.9-
الأبقار المحسنة	2506	2664	6.3
الأبقار الأجنبية	3807	4216	10.7
الأغنام	55	59	6.1
الماعز	97	95	1.8-
الماعز الشامي	274	356	29.7
الماعز الجبلي	89	87	2.3-
الدجاج البياض	180	192	6.9
دجاج مداجن	204	198	3.1-
الدجاج القروي	101	98	2.5-

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يبين الجدول 4-37 تطور إنتاجية الثروة الحيوانية خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ وجود تحسن في الإنتاجية على المستويين الكلي والتفصيلي عدا في حالة إجمالي الماعز. كان التحسن كبيراً في إنتاجية الأبقار المحلية والماعز الشامي.

## 4-5-4 تطور أهم منتجات الثروة الحيوانية

سوف يتم التركيز في هذه الفقرة على منتجات اللحم الأحمر والحليب الخاصة بالأبقار والأغنام والماعز واللحم الأبيض والبيض. يقارن الجدول 4-38 تطور منتجات الثروة الحيوانية وحصتها بين الفترتين 1997-2001 و 2002-2006. حيث يلاحظ تحقيق تقدم محرز في إنتاج الثروة الحيوانية خلال الفترتين مع ملاحظة وجود تطور سالب لحصة اللحوم الحمراء ولحوم الأغنام وحصة حليب الأبقار. كما يلاحظ من الجدول أن اللحوم الحمراء تشكل الحصة الكبر من إنتاج اللحوم، وتحقيق نسبة نمو جيدة في إنتاج اللحوم البيضاء، وأن الأغنام تشكل المصدر الرئيس للحوم الحمراء، وأن الأبقار تشكل المصدر الرئيس للحليب.

الجدول 4-37 تطور إنتاجية الثروة الحيوانية، 2000-2006 (كغ/رأس أو بيضة/دجاجة)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
الأبقار	2520	2484	2595	2632	2582	2682	2705	7.3	1.2
الأبقار المحلية	946	766	896	754	818	845	1306	38.1	5.5
الأبقار الشامية	2014	1989	1708	2230	2387	1588	2021	0.4	0.1
الأبقار المحسنة	2468	2626	2597	2675	2646	2710	2694	9.1	1.5
الأبقار الأجنبية	3806	3848	4316	4249	4277	4052	4187	10.0	1.6
الأغنام	52	60	59	59	59	59	58	12.0	1.9
الماعز	96	93	89	102	97	92	94	1.2-	0.2-
الماعز الشامي	301	228	327	413	375	291	373	24.0	3.6
الماعز الجبلي	87	89	82	92	89	86	88	1.5	0.2
الدجاج البياض	180	192	188	181	192	196	204	13.7	2.2
دجاج مداجن	201	211	196	191	192	204	208	3.4	0.6
الدجاج القروي	100	105	99	96	92	88	117	17.3	2.7

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للملاحظات الأصلية.

الجدول 4-38 إنتاج الثروة الحيوانية (ألف طن ، مليون بيضة ، %)

البيان	متوسط الفترة 2001-1997	متوسط الفترة 2006-2002	التغير بين الفترتين % <sup>4</sup>
إجمالي اللحم	319	378	18.4
اللحوم الحمراء	216	219	1.3
اللحوم البيضاء	103	159	54.0
حصة اللحوم الحمراء <sup>1</sup>	67.6	57.8	14.5-
حصة اللحوم البيضاء <sup>1</sup>	32.4	42.2	30.3
لحوم الأبقار	44	52	16.7
لحوم الأغنام	166	160	3.6-
لحوم الماعز	5	7	25.8
حصة لحوم الأبقار <sup>2</sup>	20.6	23.8	15.8
حصة لحوم الأغنام <sup>2</sup>	77.0	73.2	4.9-
إجمالي الحليب	1659	2133	28.5
حليب الأبقار	1092	1373	25.8
حليب الأغنام	496	682	37.6
حليب الماعز	71	74	5.2
حصة حليب الأبقار <sup>3</sup>	65.8	64.5	2.0-
حصة حليب الأغنام <sup>3</sup>	29.9	31.9	6.8
البيض (مليون)	2440	3531	44.8

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. 1 من إجمالي اللحم. 2 من إجمالي اللحوم الحمراء. 3 الحصة من إجمالي الحليب. 4 حسب للملاحظات الأصلية وليس المقربة حسب الجدول.

يبين الجدول 4-39 تطور إنتاج الثروة الحيوانية خلال الفترة 2000-2006. بشكل عام يمكن القول أن تطور إنتاج الثروة الحيوانية تناغم مع أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية والخطة الخمسية العاشرة عدا اللحوم الحمراء بسبب معدلات النمو المنخفضة للحوم الأغنام، ولكن تم التعويض عن هذه المعدلات المنخفضة بتطوير معدلات لحوم الدواجن مؤدية إلى تحقيق معدل جيد في إجمالي اللحم. يتوزع إنتاج الثروة الحيوانية بين القطاعين الخاص والتعاوني مع ملاحظة أن القطاع العام يساهم بنسبة منخفضة جداً في إنتاج اللحم والحليب والبيض.

يتعلق العرض من اللحوم الحمراء بإنتاج اللحم الأحمر في العام السابق وحجم القطيع والأسعار في العام السابق للحوم الأحمر ولحوم الدواجن والبيض والحليب والعلف المركز، ولكن المؤثرات الأساسية على العرض تكمن في الإنتاج في العام السابق وحجم القطيع وسعر اللحم الأحمر. يبين الشكل 4-25 منحنى العرض السعري للحوم الحمراء بعد تثبيت

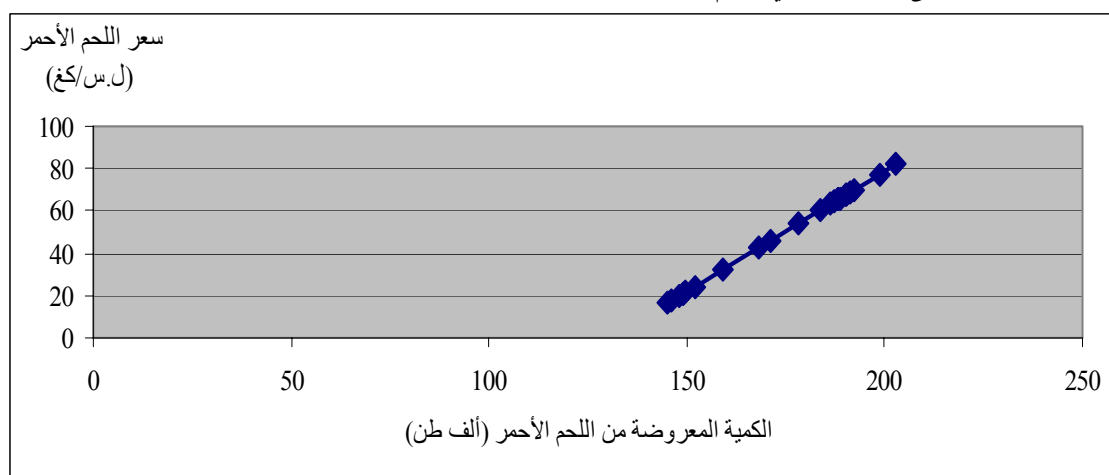
كافة العوامل المؤثرة على العرض عدا سعر اللحم الأحمر مع ملاحظة استخدام الأسعار المخصومة. حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من اللحم الأحمر وسعر اللحم الأحمر.

الجدول 39-4 تطور إنتاج الثروة الحيوانية، 2000-2006 (ألف طن)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
إجمالي اللحم	343	332	298	368	388	405	430	25.7	3.9
اللحوم الحمراء	236	216	173	207	216	242	255	8.3	1.3
اللحوم البيضاء	107	116	125	161	172	163	175	64.2	8.6
لحوم الأبقار	47	42	47	47	48	55	61	28.7	4.3
لحوم الأغنام	184	169	121	153	161	180	187	1.8	0.3
لحوم الماعز	5	5	5	7	7	7	7	60.5	8.2
إجمالي الحليب	1673	1578	1765	1878	2129	2358	2535	51.5	7.2
حليب الأبقار	1157	1033	1174	1211	1366	1511	1619	39.9	5.8
حليب الأغنام	446	483	536	596	690	766	824	85.0	10.8
حليب الماعز	70	62	56	71	72	81	91	29.6	4.4
البيض (مليون)	2546	2671	3321	3449	4002	3104	3781	48.5	6.8

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للمشاهدات الأصلية وليس المقربة حسب الجدول.

الشكل 25-4 منحنى العرض السعري للحوم الحمراء، 1982-2005

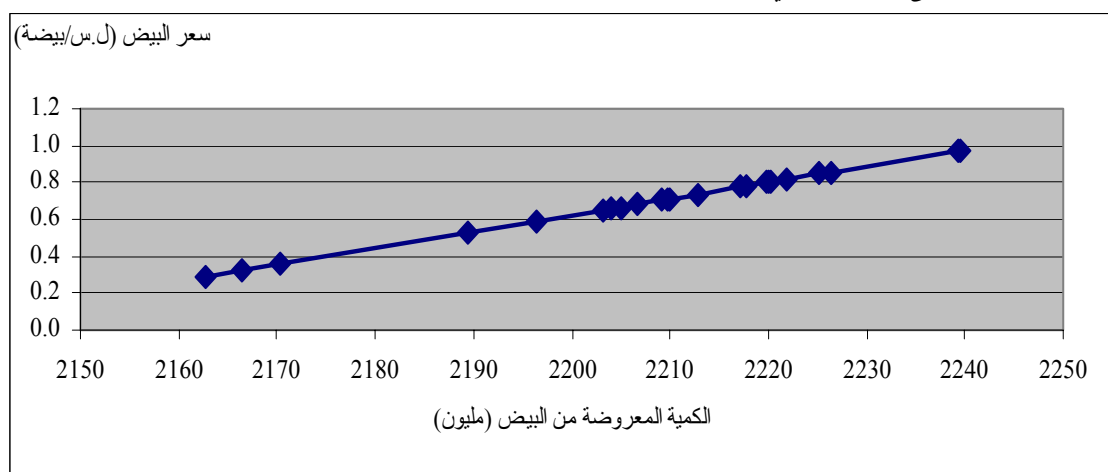


المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة، المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

يتعلق العرض من لحوم الدواجن بإنتاج لحوم الدواجن في العام السابق وحجم القطيع والأسعار في العام السابق للحوم الدواجن واللحم الأحمر والبيض والحليب والعلف المركز، ولكن المؤثرات الأساسية على العرض تكمن في الإنتاج في العام السابق وحجم القطيع وسعر لحوم الدواجن.

يتعلق العرض من البيض بإنتاج البيض في العام السابق وعدد الدجاج البيضاء والأسعار في العام السابق للبيض واللحم الأحمر ولحم الدواجن والحليب والعلف المركز مع ملاحظة استخدام الأسعار المخصومة. يبين الشكل 4-26 منحنى العرض السعري للبيض مع ملاحظة تثبيت كافة العوامل المؤثرة على عرض البيض عدا سعر البيض. حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من البيض وسعر البيض.

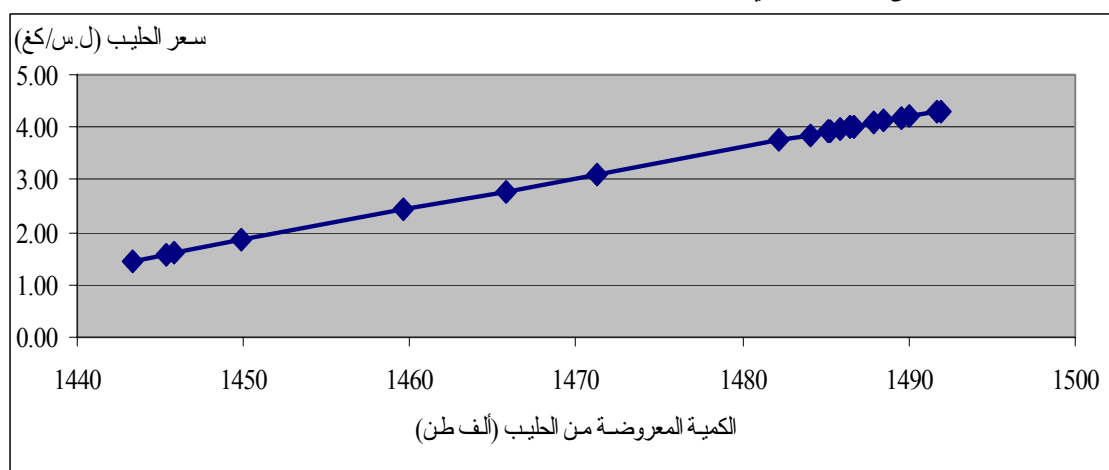
الشكل 4-26 منحنى العرض السعري للبيض، 1982-2005



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة، المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

يتعلق العرض من الحليب بإنتاج الحليب في العام السابق وعدد الأبقار الحلوب وسعر الحليب والأسعار في العام السابق للحم الأحمر ولحوم الدواجن والبيض والعلف المركز ولكن المحددات الأساسية للعرض تكمن في إنتاج الحليب في العام السابق وعدد الأبقار الحلوب وسعر اللحم الأحمر مع ملاحظة استخدام الأسعار المخصومة. يبين الشكل 4-27 منحنى العرض السعري للحليب مع ملاحظة تثبيت كافة العوامل المؤثرة على عرض الحليب عدا سعر الحليب. حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من الحليب وسعر الحليب.

الشكل 4-27 منحنى العرض السعري للحليب، 1982-2005



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة، المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

## 4-5-5 تنظيم السلسلة السلعية والتشريعات والتصنيع والتسويق

## تنظيم السلسلة السلعية

يتم تنظيم السلسلة السلعية من خلال التنسيق سعري وعمليات السوق الحر وفقاً لقوى السوق. ولا تخلى السلسلة من التنسيق عن طريق العقود. أما عمليات التكامل الرأسي فهي معدومة في السلسلة. فيما يخص التشريعات والإطار المؤسسي انظر القمح (الفصل الخامس).

## التصنيع

يشكل الحليب المنتج عماد صناعة منتجات الألبان في القطر. كما تتميز هذه الصناعة بوجود صناعة منزلية وريفية قوية (ولمزيد من التفصيل انظر الفصل السادس)<sup>46</sup>. وتساهم وزارة الزراعة ومصالحها ومشاريعها في تطوير الصناعات الريفية الخاصة بمنتجات الألبان.

## التسويق الداخلي

نظراً لاعتماد تسويق منتجات الألبان على قوى السوق فهناك تكامل جيد بين الأسواق المحلية في المحافظات. ويقوم القطاع العام بتسويق منتجاته بالاعتماد على قوى السوق أيضاً.

## التسويق الخارجي

يقوم القطاع الخاص بتصدير واستيراد المنتجات الحيوانية. ويقوم القطاع العام بتصدير جزء من منتجاته بدون أي دعم يذكر. زاد معدل التجارة الخارجية للحوم الحمراء من 9% في عام 2000 إلى 24% في عام 2005. ويصدر أيضاً الجبن الأبيض واللبن. أما المستوردات فتتمثل في الزبدة والسمن والحليب المجفف<sup>47</sup>.

## المواصفات

يتم تداول وتسويق وتعبئة المنتجات الحيوانية وفق المواصفات القياسية السورية الخاصة بها.

## 4-6 الغابات

تتمثل منتجات الغابات في الحطب الصناعي والحطب الوقيد والفحم الخشبي والغراس الحراجية. يبين الجدول 4-4 تطور هذه المنتجات خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ وجود تقدم محرز في مجال إنتاج الحطب الصناعي وحطب الوقيد، ونمو طفيف في مجال الفحم الخشبي، وانخفاض الغراس الحراجية المنتجة بشكل ملحوظ.

- 2000.

46

- 2006

47

الجدول 4-40 تطور منتجات الغابات، 2000-2006 (طن وألف غرسة)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
الحطب الصناعي	33749	27957	32001	37754	51441	46133	48451	43.6	6.2
الحطب الوقيد	8551	7180	7579	9100	12668	12367	13702	60.2	8.2
الفحم الخشبي	3355	3094	2878	6090	6869	8836	3525	5.1	0.8
الغراس الحراجية	37768	26756	22998	21918	20976	18925	20720	45.1-	9.5-

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
حسب التغير ومعدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للمشاهدات الأصلية.

#### 7-4 الأسماك

يتوزع إنتاج الأسماك بين الأسماك البحرية وأسماك المزارع وأسماك المياه العذبة (الجدول 4-41). يلاحظ من الجدول 4-41 نمو كافة المصادر السمكية من حيث الكمية بمعدلات إيجابية تراوحت بين 3.4-4.7% خلال الفترة 2000-2006 وبمعدلات تفوق الهدف المخطط حسب الخطة الخمسية العاشرة البالغ 1.7% ، أما من حيث نسبة هذه المصادر في إجمالي إنتاج الأسماك فقد كان اتجاهها إيجابياً عدا أسماك المياه العذبة. ولدى مقارنة عام 2005 بعام 2004 يلاحظ أن تطور الإنتاج كان سلبياً عدا الأسماك البحرية، أما التطور بين عامي 2005 و2006 فكان على عكس ذلك. وبالنظر إلى كمية الإنتاج الإجمالية من الأسماك يلاحظ أنها صغيرة جداً مقارنة بعدد السكان لأن نصيب الفرد من الأسماك أقل من واحد كيلو غرام في السنة.

الجدول 4-41 تطور إنتاج الأسماك، 2000-2006 (كمية: طن ، نسبة: %)

البيان	أسماك بحرية		أسماك مزارع		أسماك مياه عذبة		إجمالي الكمية
	نسبة	كمية	نسبة	كمية	نسبة	كمية	
2000	19.31	2581	50.8	6797	29.9	3991	13369
2001	16.4	2322	41.5	5880	42.1	5969	14171
2002	18.6	2823	39.5	5988	41.9	6355	15166
2003	19.0	3060	44.7	7217	36.3	5851	16128
2004	17.9	3077	50.4	8682	31.7	5451	17210
2005	21.7	3677	50.3	8533	28.1	4770	16980
2006	19.8	3395	51.9	8902	28.4	4870	17167
الرقم القياسي (04/05) %	1.21	1.19	1.0	0.98	0.89	0.88	0.99
الرقم القياسي (05/06)	0.91	0.92	1.03	1.04	1.01	1.02	1.01
معدل النمو السنوي (06-00) %	0.4	4.7	0.3	4.6	0.8-	3.4	4.3

المصدر: صمم بالاستناد إلى بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

#### الأسماك البحرية

تشجع الحكومة قطاع الصيد البحري من خلال المساعدة في تأمين مستلزماته وتنظيم فعالياته من خلال إصدار القوانين والتشريعات. بلغت حصة الأسماك البحرية 19.8% من إجمالي الأسماك في القطر في عام 2006. ويمارس القطاع الخاص أغلب فعاليات قطاع الصيد البحري حيث بلغت حصته 93.4% في عام 2006 مقابل 6.6% للقطاع التعاوني. وتجدر الإشارة هنا إلى تمركز قطاع الصيد البحري في محافظتي اللاذقية (82.5%) وطرطوس (17.5%).



### أسماك المزارع

بلغت حصة أسماك المزارع 28.4% من إجمالي الأسماك في عام 2006. ويسيطر القطاع الخاص على إنتاج هذا النوع من الأسماك حيث بلغت حصته 78.5% مقابل 21.5% للقطاع المشترك في نفس العام. ويتركز إنتاج هذا النوع من الأسماك في منطقة الغاب ومحافظة الرقة التي بلغت حصتها 59.3% و 12.5% على التوالي في نفس العام.

### أسماك السدود والبحيرات والأنهار (أسماك المياه العذبة)

بلغت حصة أسماك المياه العذبة 51.9% من إجمالي الأسماك في عام 2006. ويسيطر القطاع الخاص على إنتاج هذا النوع من الأسماك حيث بلغت حصته 68.4% مقابل 31.6% للقطاع التعاوني في نفس العام. ويتركز إنتاج هذا النوع من الأسماك في محافظتي الرقة وحلب التي بلغت حصتها 58% و 24.6% على التوالي في عام 2006.



## الفصل الخامس- سلاسل سلعية مختارة

يهتم هذا الفصل بعرض بعض السلاسل السلعية بشكل مفصل متضمنة القمح والشعير والعدس والحمص والمحاصيل الصناعية الإستراتيجية والمحاصيل الصناعية ذات القيمة العالية.

### 1-5 القمح

يشكل القمح أحد المحاصيل الشتوية الرئيسية وهو المحصول الاستراتيجي الذي يتمتع بأهمية كبيرة للأمن الغذائي في سورية لأنه يشكل مصدر هام للبروتين والطاقة للمواطن السوري. لذلك تتدخل الدولة على طول السلسلة السلعية للقمح لدعم المنتجين والمصنعين والمستهلكين<sup>48</sup>. ويقدم الدعم للبحوث الخاصة بهذا المحصول لاستنباط الأصناف التي تتلائم مع مناطق زراعة القمح. ومن السياسات الخاصة بمحصول القمح نخص بالذكر:

- المحافظة على الإنتاج اللازم بما يكفي حاجة الاستهلاك الوطني منه والطلب المستقبلي مع التركيز على إنتاجه في المساحات المروية ومنطقة الاستقرار الأولى.
- استبعاد المناطق ذات الإنتاجية القليلة من زراعة القمح واستبدالها بالشعير أو المحاصيل البقولية والعلفية بحسب ما تتطلبه الدورات الزراعية النظامية وخاصة في منطقة الاستقرار الثالثة.
- اعتماد الدورة الزراعية الملائمة وبشكل تدريجي وإحلال المحاصيل البديلة حسب الميزة النسبية وتحقيق العوائد الاقتصادية وبالشكل الذي يضمن ترشيد استخدامات الموارد واستدامتها.

يزرع في سورية كل من القمح القاسي والطرقي. شكل كل من القمح القاسي والطرقي نسبة 42.6% و 57.4% من إجمالي المساحة المزروعة بالقمح على التوالي في عام 2006. ولنفس العام كان القمح يشكل حوالي 37% من إجمالي مساحة المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، و 47% من مساحة المحاصيل، و 57% من إجمالي مساحة الحبوب، و 31% من إنتاج المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، و 51% من إنتاج المحاصيل، و 78% من إنتاج الحبوب.

### المساحة

يبين الجدول 1-5 المؤشرات الإحصائية الوصفية لمساحة القمح مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية وخط الاتجاه خلال الفترة 1997-2006.

الجدول 1-5 المؤشرات الإحصائية الوصفية لمساحة القمح، 1997-2006 (ألف هكتار ، %)

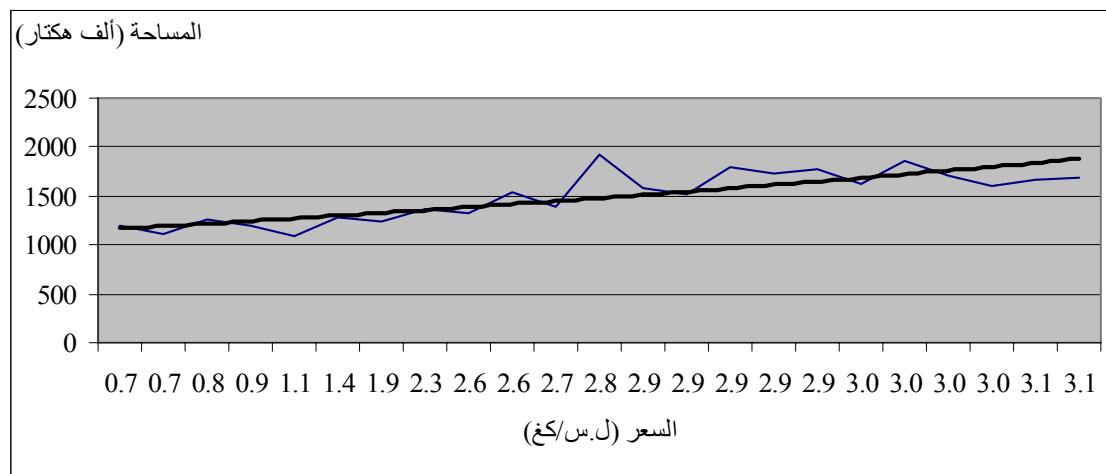
البيان	المعدل	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التغير % 2006-1997		معدل النمو السنوي % 2006-1997		معامل الاختلاف %
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
إجمالي القمح	1744	1603	1904	1.5	9.8	0.2	1.0	4.0
القمح المروي	751	670	857	18.3	30.6	1.9	3.0	4.8
القمح البعل	993	927	1076	9.2	3.6	1.1	0.4	4.6

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدلات النمو ومعامل الاختلاف للفترة 2006-1997.

يلاحظ من الجدول 1-5 زيادة مساحة إجمالي القمح بمعدل 1%، والقمح المروي بمعدل أعلى من إجمالي القمح (3%)، وانخفاض مساحة القمح البعل (-0.4%) خلال الفترة 2006-1997، واستقرار نسبي في تطور المساحة (معامل الاختلاف المنخفض). وبشكل عام يمكن القول أن الزيادة في مساحة القمح تتوافق مع إستراتيجية التنمية الزراعية وهي نتيجة سياسات الدعم الحكومية للأسعار. ومن ناحية أخرى فقد زادت نسبة مساهمة القمح في الدورة الزراعية من 35.4% في عام 1997 إلى 36.7% في عام 2006.

وتتأثر مساحة القمح أيضاً بالتوجهات الحكومية وأسعار السلع البديلة مثل البقول والخضار والفاكهة. تبلغ المرونة السعرية لعرض مساحة القمح في المدى القصير <sup>49</sup> (0.14) وفي المدى الطويل <sup>50</sup> (0.28)، مما يدل على أن استجابة المساحة للتغيرات السعرية غير مرنة. يبين الشكل 1-5 منحنى العرض السعري لمساحة القمح خلال الفترة 1982-2005. حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين المساحة المزروعة والسعر.

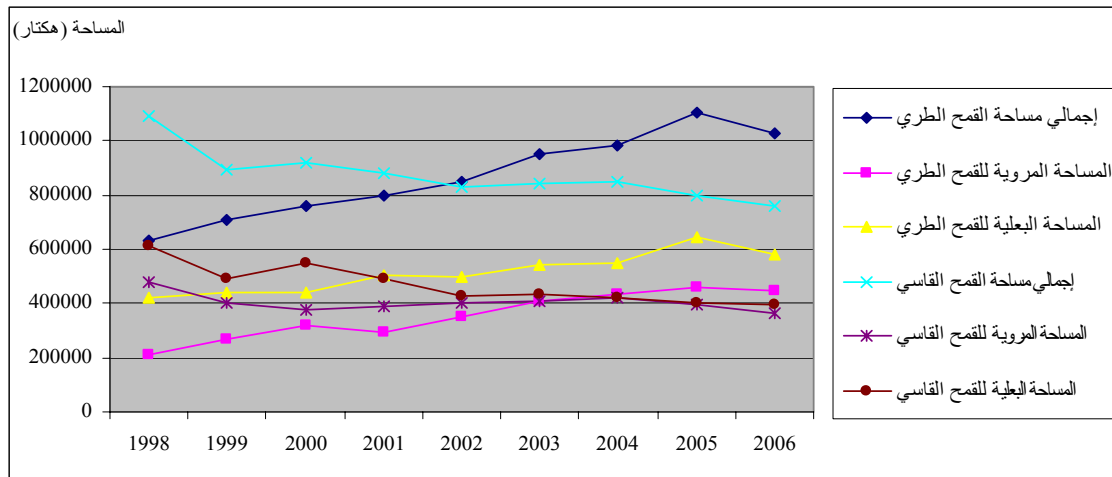
الشكل 1-5 منحنى العرض السعري لمساحة القمح، 1982-2005 (ل.س/كغ ، ألف هكتار)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة.

يبين الشكل 2-5 تطور كل من مساحة القمح الطري والقمح القاسي خلال الفترة 2006-1998. حيث يلاحظ زيادة مساحة القمح الطري وانخفاض مساحة القمح القاسي.

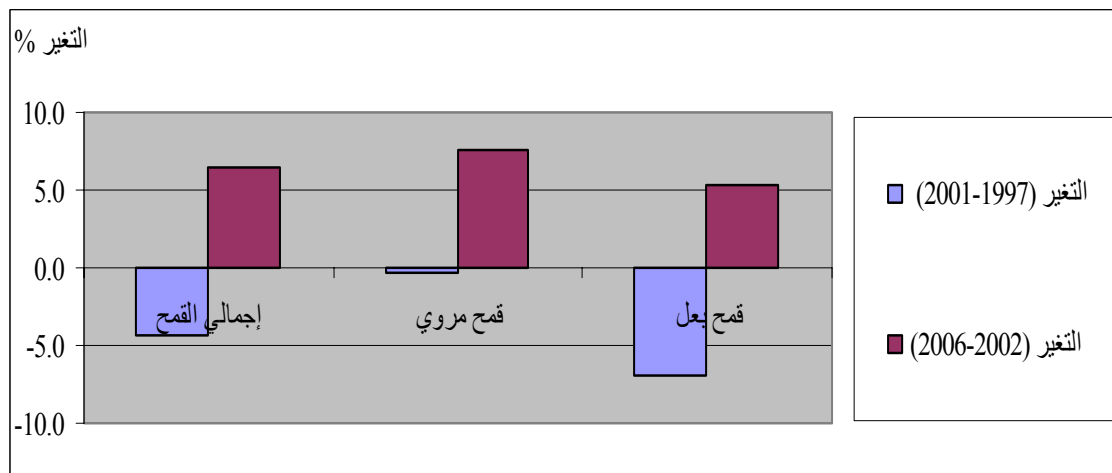
الشكل 5-2 تطور مساحة القمح الطري والقاسي، 1998-2006 (هكتار)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

زادت المساحة المزروعة بالقمح من 1690 ألف هكتار كوسطي للفترة 1997-2001 إلى 1799 ألف هكتار كوسطي للفترة الثانية أي بزيادة قدرها 6.5%. يبين الشكل 5-3 المقارنة بين الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 فيما يخص التغير في إجمالي مساحة القمح. حيث يلاحظ أن التغير كان سالباً للفترة الأولى وموجباً للفترة الثانية بسبب تحسن الظروف الجوية. أعلى التغيرات كانت للقمح المروي.

الشكل 5-3 مقارنة التغير في مساحة القمح، 1997-2001 و 2002-2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يبين الجدول 5-2 تطور مساحة القمح خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية. حيث يلاحظ زيادة إجمالي مساحة القمح بمعدل يتماشى مع أهداف إستراتيجية التنمية، وزيادة مساحة القمح المروي بمعدل أعلى من إجمالي مساحة القمح، وانخفاض القمح البعل. بالنسبة للقمح الطري يلاحظ زيادة مساحته بمعدلات جيدة ولكافة أنواعه، أما القمح القاسي فانخفضت كافة مؤشراتته.

تتوزع المساحة المزروعة بالقمح بين القطاع الخاص والتعاوني. يبين الجدول 5-3 تطور زراعة القمح على مستوى القطاعين الخاص والتعاوني خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ من الجدول أن القطاع الخاص له الحصة الأكبر من المساحة، و زيادة مساحة القطاع الخاص، وانخفاض مساحة القطاع التعاوني بالنسبة لإجمالي القمح. بالنسبة للقمح

الطري يلاحظ زيادة المساحة لكلا القطاعين ولكن المساحة المخصصة للقطاع الخاص زادت بمعدل أعلى من القطاع التعاوني. أما بالنسبة للقمح القاسي يلاحظ انخفاض مساحة كلا القطاعين ولكن المساحة المخصصة للقطاع التعاوني انخفضت بمعدل أعلى من مساحة القطاع الخاص.

الجدول 2-5 تطور مساحة القمح، 2000-2006 (ألف هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي القمح	1679	1684	1679	1796	1831	1904	1787	1.04
مروي	695	683	752	815	857	856	810	2.58
بعل	984	1001	927	981	974	1048	977	0.12-
القمح الطري	757	800	847	652	982	1103	1026	5.20
مروي	318	293	351	408	433	460	445	5.76
بعل	439	507	496	544	549	643	581	4.78
القمح القاسي	922	884	832	844	849	801	761	3.15-
مروي	376	389	402	407	424	396	365	0.49-
بعل	546	495	430	437	425	405	396	5.21-

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب معدل النمو للفترة 2006-2000.

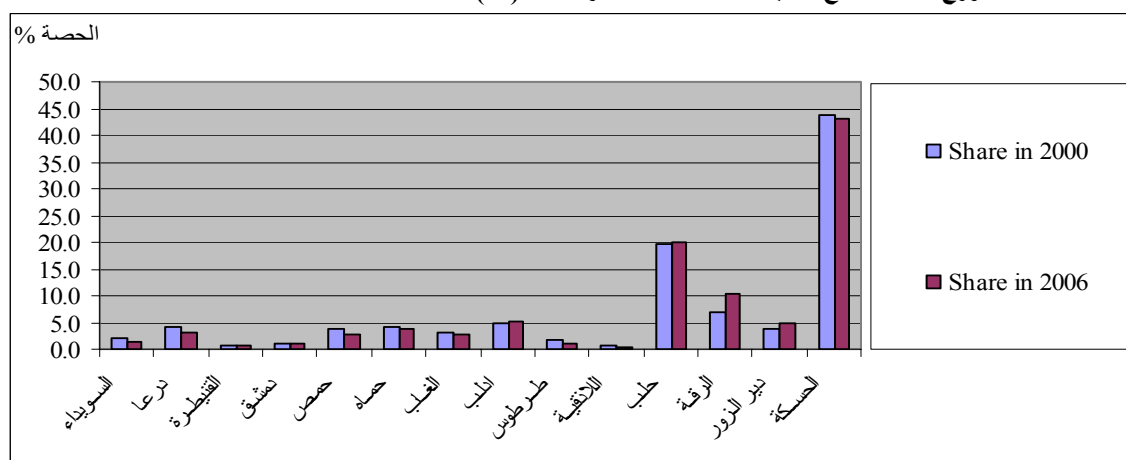
الجدول 3-5 تطور مساحة القمح حسب القطاعات، 2000-2006 (ألف هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي القمح	1678	1683	1679	1796	1831	1904	1787	1.1
خاص	905	982	967	1051	1082	1137	1064	2.7
تعاوني	773	701	712	745	749	767	723	1.1-
القمح الطري	756	800	847	952	983	1103	1026	5.2
خاص	426	492	525	600	629	704	659	7.5
تعاوني	330	308	322	352	354	399	367	1.8
القمح القاسي	922	883	832	844	849	801	761	3.1-
خاص	479	490	442	452	453	433	405	2.8-
تعاوني	443	393	390	392	396	368	356	3.6-

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - أعداد مختلفة. حسب معدل النمو للفترة 2006-2000.

تركزت زراعة القمح في محافظات الرقة (6.7-10.2%)، و حلب (19-20%)، و الحسكة (43.2-43.8%) مع ملاحظة وجود تبدلات طفيفة بين عامي 2000 و 2006 من حيث حصة المحافظات في إجمالي مساحة القمح (الشكل 4-5).

الشكل 4-5 توزع مساحة القمح حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

ونظراً لتركز زراعة القمح في المحافظات الشمالية فإن حجم الحيازات للقمح يعتبر من النوع الكبير مقارنة بالمحاصيل الأخرى. أي أن هناك تجميع للإنتاج مما يوفر الشروط لزيادة كفاءة إنتاج القمح لدخول الأسواق العالمية.

في خطة عام 2007 بلغت المساحة المخصصة للقمح 1684 ألف هكتار منها 821 ألف هكتار للقمح المروي و 863 ألف هكتار للقمح البعل. وتعتبر هذه المساحة غير ملزمة إلا ضمن إطار المساحة الإجمالية المخصصة لمجموعة الحبوب (كنسبة مئوية من إجمالي المساحة المحصولية).

## الغلة

يبين الجدول 4-5 المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة القمح خلال الفترة 1997-2006. حيث يلاحظ زيادة غلة القمح بمعدل يفوق المعايير المنصوص عنها في إستراتيجية التنمية الزراعية وتعرض غلة القمح البعل لتذبذبات كبيرة حول خط الاتجاه، واستقرار غلة القمح المروي نسبياً. كما أن هناك تفاوت كبير بين غلة القمح المروي وغلة القمح البعل، ويلاحظ تفوق غلة القمح الطري المروي على غلة القمح القاسي المروي، والعكس صحيح بالنسبة لغلة القمح البعل. وقد نجمت زيادة مردود القمح عن العوامل التالية: اختيار البذار المناسبة لكل منطقة من المناطق و استخدام الأصناف ذات المردودية المرتفعة وخبرة المزارعين وتطوير مكافحة الحشرات وخدمات الإرشاد الخاصة بالمحصول وزيادة كفاءة الري من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه (الري بالرذاذ) وتحسن الظروف المناخية.

الجدول 4-5 المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة القمح، 1997-2006 (كغ/هكتار، %)

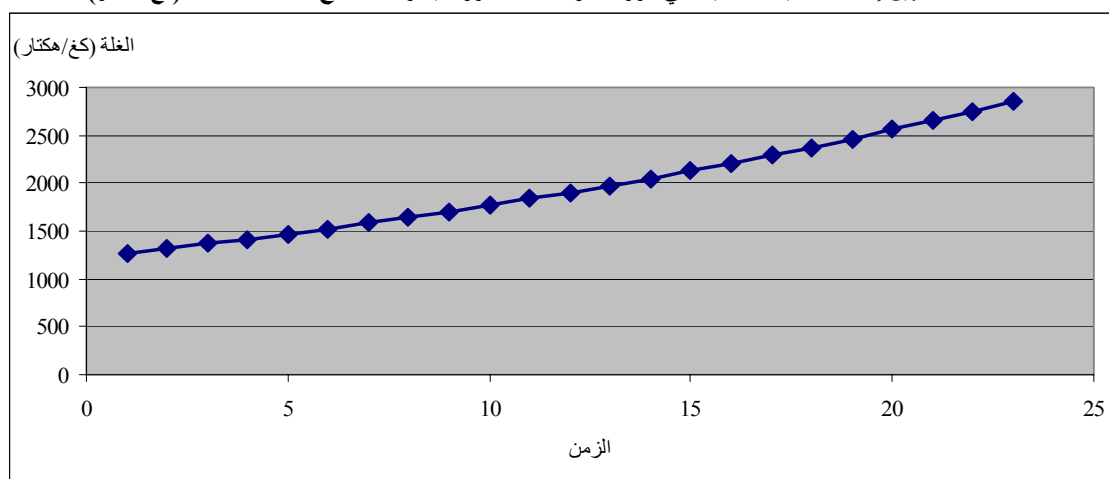
البيان	المعدل	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التغير % 2006-1997		معدل النمو السنوي % 2006-1997		معامل الاختلاف %
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
إجمالي القمح	2373	1679	2844	60.3	46.7	5.4	4.4	15.3
مروي	3806	2950	4404	49.3	40.0	4.6	3.8	7.7
بعل	1277	671	1998	48.6	27.0	4.5	2.7	33.4
القمح الطري	2371	1533	2898	16.2	30.5	1.9	3.4	17.9
مروي	3942	3001	4489	21.6	30.3	2.5	3.4	8.6
بعل	1283	602	2188	18.8-	1.2	2.6-	0.1	40.5
القمح القاسي	2523	1795	2932	19.2	37.0	2.2	4.0	13.7
مروي	3862	3138	4431	23.5	27.0	2.7	3.0	7.3
بعل	1359	701	1804	1.8-	29.6	0.2-	3.3	28.1

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدلات النمو ومعامل الاختلاف للفترة 1997-2006.

يبين الشكل 5-5 تأثير إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة والتحسين في الخدمات الزراعية على مردود القمح بعد تثبيت أثر معدل الهطولات المطرية خلال الفترة 1982-2005 مشيراً إلى وجود علاقة طردية ومرنة أي أن إدخال هذه التحسينات يؤدي إلى تقدم محرز في مستوى الغلة.

زادت غلة القمح من 2091 كغ/هكتار كوسطي للفترة 1997-2001 إلى 2654 كغ/هكتار كوسطي للفترة 2002-2006 أي بزيادة قدرها 27%.

الشكل 5-5 العلاقة بين إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة والخدمات الزراعية وغلة القمح، 1982-2005 (كغ/هكتار)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة.

يبين الجدول 5-5 تطور غلة القمح خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية حيث يلاحظ تطور كافة أصناف القمح بمعدلات جيدة تفوق المعدلات المتوقعة في إستراتيجية التنمية الزراعية.

الجدول 5-5 تطور غلة القمح، 2000-2006 (كغ/هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي القمح	1850	2818	2844	2735	2478	2452	2760	6.9
مروي	3451	4019	4352	4200	3957	4056	4404	4.1
بعل	720	1998	1619	1520	1176	1143	1397	11.7
القمح الطري	1821	2894	2898	2580	2353	2359	2633	6.3
مروي	3503	4111	4489	4188	4001	4199	4382	3.8
بعل	602	2188	1773	1375	1055	1041	1291	13.6
القمح القاسي	1873	2749	2788	2911	2622	2581	2932	7.8
مروي	3407	3950	4233	4213	3912	3889	4431	4.5
بعل	815	1804	1441	1700	1332	1305	1552	11.3

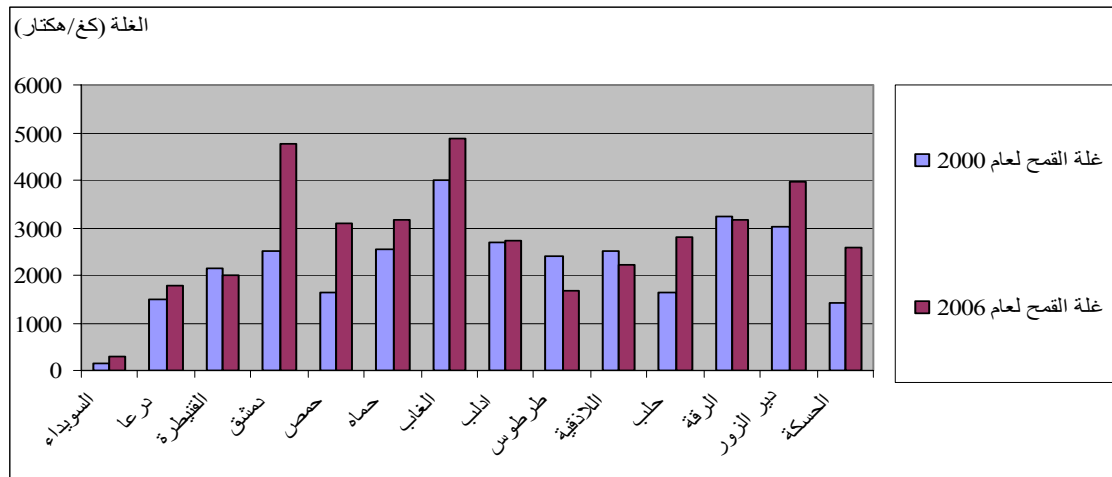
المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006.

يقارن الشكل 5-6 مستوى الغلة حسب المحافظات لعامي 2000 و 2006 مشيراً إلى زيادة الغلة بين العامين لبعض المحافظات وانخفاضها في المحافظات الأخرى. أعلى مستوى تم تحقيقه في الغلة في محافظتي دمشق والغاب ولكن أفضل تحسن في الغلة بين عامي 2000 و 2006 كان في محافظة دمشق. يلاحظ وجود فروقات كبيرة في الغلة المحققة بين المحافظات. أعلى مردود تم تحقيقه في الغاب (3959-4842 كغ/هكتار) وأدنى مردود كان في السويداء (122-252 كغ/هكتار).

إن مستوى الغلة المحقق في القطر هو أعلى بقليل من متوسط الغلة على مستوى الوطن العربي البالغ 2374 كغ/هكتار في عام 2005. ولنفس العام بلغ متوسط الغلة للقمح 1.88 طن/هكتار في روسيا، 4.18 طن/هكتار في الصين، 5.9 طن/هكتار في الاتحاد الأوروبي، 2.62 طن/هكتار في كندا، و 1.76 طن/هكتار في أستراليا. لذلك يجب تحسين مستوى الغلة في سورية حيث يشكل استبعاد المناطق المنخفضة الإنتاجية عاملاً مهماً.



الشكل 5-6 غلة القمح حسب المحافظات، 2000 و 2006 (كغ/هكتار)



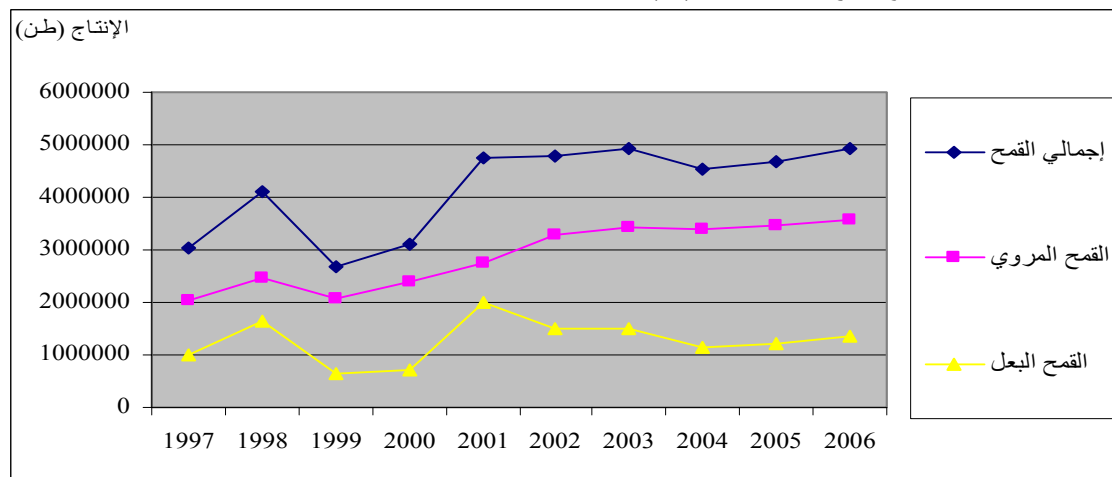
المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعامي 2000 و 2006.

في خطة عام 2007 بلغ متوسط الغلة 2169 كغ/هكتار للقمح البعل، 3345 كغ/هكتار لإجمالي القمح، و 4581 كغ/هكتار للقمح المروي.

### الإنتاج

يبين الشكل 5-7 تطور إنتاج القمح خلال الفترة 1997-2006. حيث يلاحظ أن الإنتاج كان متقلباً حتى عام 2001 وبعدها شهد نوع من الاستقرار النسبي متناغماً مع تغيرات المساحة والمردود.

الشكل 5-7 تطور إنتاج القمح، 1997-2006 (طن)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

وبمقارنة الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 يلاحظ زيادة إنتاج القمح من 3537 ألف طن كوسطي للفترة الأولى إلى 4765 ألف طن كوسطي للفترة الثانية أي بزيادة قدرها 35%.

يبين الجدول 5-6 تطور إنتاج القمح خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية. حيث يلاحظ نمو كافة أصناف القمح بمعدلات جيدة تفوق الأهداف المتوقعة في إستراتيجية التنمية الزراعية.

الجدول 5-6 تطور إنتاج القمح، 2000-2006 (ألف طن)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي القمح	3106	4745	4775	4913	4538	4669	4932	8.0
مروي	2397	2745	3275	3421	3393	3471	3568	6.9
بعل	709	2000	1500	1492	1145	1198	1364	11.5
القمح الطري	1378	2316	2456	2457	2313	2602	2701	11.9
مروي	1114	1207	1576	1708	1733	1933	1952	9.8
بعل	264	1109	880	749	580	669	749	19.0
القمح القاسي	1728	2429	2319	2456	2225	2067	2231	4.4
مروي	1283	1538	1699	1713	1660	1538	1616	3.9
بعل	445	891	620	743	565	529	615	5.5

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006.

تركز إنتاج القمح في محافظات الرقة (11.8%) و حلب (17.1-20.3%) والحسكة (33.2-38.5%) خلال عامي 2000 و 2006 مع ملاحظة وجود تبدلات طفيفة في حصة المحافظات لنفس العامين بين الزيادة والنقصان.

إن التقدم المحرز في إنتاج القمح هو نتيجة تفاعل الإنجازات في مجال المساحة والمردود (الجدول 5-7). بشكل عام يمكن القول أن تأثير سياسات التوسع الأفقي والرأسي كان إيجابياً على كمية إنتاج القمح خلال الفترة 2000-2006. كان تأثير التوسع في المساحة إيجابياً على كمية الإنتاج الإجمالية للقمح وإنتاج القمح الطري، بينما كان تأثيرها سلبياً على كمية إنتاج القمح القاسي. أما تأثير المردود كان إيجابياً على كافة أصناف القمح وبمعدلات جيدة. ويتبين من الجدول أن التنمية الرأسية تشكل العامل الحاسم في زيادة إنتاج القمح.

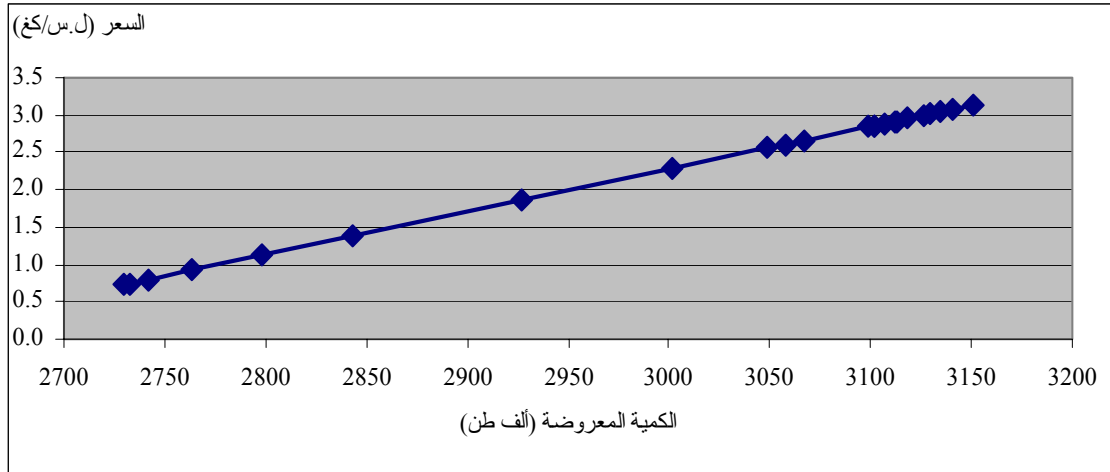
الجدول 5-7 أثر المساحة والمردود على إنتاج القمح، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للمساحة			الرقم القياسي للغلة			الرقم القياسي للإنتاج		
	إجمالي	مروي	بعل	إجمالي	مروي	بعل	إجمالي	مروي	بعل
إجمالي القمح	1.06	1.17	0.99	1.49	1.28	1.94	1.59	1.49	1.92
القمح الطري	1.36	1.40	1.32	1.45	1.25	2.14	1.96	1.75	2.84
القمح القاسي	0.82	0.97	0.73	1.57	1.30	1.90	1.29	1.26	1.38

المصدر: المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

يبين الشكل 5-8 العلاقة بين الكمية المعروضة من القمح وسعر القمح بعد تثبيت العوامل الأخرى المؤثرة على مساحة القمح خلال الفترة 1982-2005 مأخوذاً بالاعتبار تأثير المساحة والمردود على كمية إنتاج القمح خلال الفترة 1982-2005<sup>51</sup>. تتأثر المساحة المزروعة بالقمح بالمساحة المزروعة في العام السابق وأسعار كل من القمح والبقول والخضار والفواكه في العام السابق. أما المردود فيتأثر بالغلة في العام السابق والفرق في كميات الهطول المطري والفرق في التكلفة والزمن (كتعبير عن العوامل الأخرى متضمنة إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة). يلاحظ من الشكل وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من القمح وسعره.

الشكل 5-8 منحنى العرض السعري للقمح، 1982-2005 (ألف طن)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة.

في خطة عام 2007 بلغت كمية إنتاج القمح 5632 ألف طن منها 3760 ألف طن للقمح المروي و 1872 ألف طن للقمح البعل.

#### تنظيم وتنسيق السلسلة السلعية

يتميز تنسيق السلسلة من خلال درجة عالية من التدخل الحكومي وتحديد الأسعار التأشيرية والعقود مع الجهات الحكومية. ولكن بدأ التنسيق السعري من خلال عمليات السوق الحر يتزايد في السلسلة بعد تحرير الاتجار بمادة القمح حديثاً. أما عمليات التكامل الرأسي فهي معدومة (اندماج عدة مراحل من السلسلة السلعية). ويتم حالياً التنسيق في السلسلة من قبل القطاع العام والخاص والتعاوني. وتشترك العديد من الجهات العامة والخاصة في تنسيق وإدارة سلسلة العرض مثل هيئة تخطيط الدولة - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ( منها الاتحاد العام للفلاحين والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية) - وزارة الري - وزارة الصناعة - وزارة الاقتصاد والتجارة - المديرية العامة للجمارك - غرف الزراعة - غرف التجارة - غرفة الصناعة.

#### أهم التشريعات والقوانين

- قانون العلاقات الزراعية رقم 134 عام 1958 وتعديلاته بالقانون رقم 56 تاريخ 2004/12/29.
- قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 لعام 1958 وتعديلاته.
- المرسوم التشريعي رقم 59 تاريخ 2005/7/20 حول الخطة الإنتاجية الزراعية.

#### التصنيع

يستعمل إنتاج القمح في صناعة الطحين والخبز والبرغل والفريكة والسميد والمعكرونة والشعيرية والمعجنات والحلويات. تتدخل الحكومة بشكل كبير في صناعة الطحين والخبز (الفصل السابع).

## التسويق الداخلي

تتدخل الحكومة في تسويق القمح والطحين والخبز<sup>52</sup>. و بسبب الأسعار التأشيرية والعقود مع الجهات الحكومية للقمح يوجد فصل في الأسواق بين المحافظات. ولكن نتيجة التطورات الأخيرة في تحرير تسويق مادة القمح ومنتجاتها هناك تحسن طفيف في تكامل الأسواق المحلية. إن مؤسسات القطاع العام الرئيسة المسؤولة عن تجارة القمح ومنتجاته هي المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والمؤسسة العامة للمطاحن والمؤسسة العامة للمخابز، أما جهات القطاع الخاص المسؤولة فتتمثل في تجار الحبوب ومنتجاتها (انظر السياسات السعرية والتسويقية).

## التسويق الخارجي

تتحكم الحكومة في التسويق الخارجي للقمح محصورة بالمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. يلاحظ زيادة معدل التجارة الخارجية للقمح من 0.6% في عام 2000 إلى 18.6% في عام 2005 مشيراً إلى زيادة الانفتاح الاقتصادي لتجارة القمح وبشكل ملحوظ. حيث زاد عدد الشركاء التجاريين لصادرات القمح من 6 دول في عام 2003 إلى 16 دولة في عام 2005، مما يدل على تحسن ملحوظ في التبادل التجاري وتنويع الصادرات<sup>53</sup> (انظر السياسات الكلية).

## المواصفات<sup>54</sup>

يتم تداول وتخزين وتعبئة مادة القمح وفق المواصفة القياسية السورية رقم 472 تاريخ 2005/12/15 الخاصة بالقمح السوري وشروط الجهات الحكومية المستلمة.

## 2-5 الشعير<sup>55</sup>

يعتبر الشعير من أهم المحاصيل العلفية في سورية لأهميته في تحسين قطاع الثروة الحيوانية وتحقيق التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني. تعتبر الأغنام والأبقار المستهلك الرئيسي للشعير الذي يدخل بكميات محدودة في مقننات الدواجن. في عام 2006 شكل الشعير حوالي 27% من إجمالي مساحة المحاصيل والأشجار المثمرة، و 34% من مساحة المحاصيل، و 42% من إجمالي مساحة الحبوب، و 93% من المساحة المخصصة للأعلاف، و 96% من مساحة الأعلاف الحبية، و 7% من الإنتاج النباتي، و 12% من إنتاج المحاصيل، و 19% من إنتاج الحبوب، و 88% من إنتاج الأعلاف الحبية. وتهتم الدولة بزراعة وتسويق مادة الشعير للمحافظة على أداء الثروة الحيوانية ودخول المنتجين<sup>56</sup>.

2000 -	-	52
.	-	53
.	-	54
.	-	55
2007 -	-	56
2008 -	-	-

## المساحة

يبين الجدول 5-8 المؤشرات الإحصائية الوصفية لمساحة الشعير مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية وخط الاتجاه خلال الفترة 1997-2006. يلاحظ من الجدول انخفاض مساحة إجمالي الشعير بمعدل 2.1% والشعير البعل بمعدل أعلى من إجمالي الشعير (2.4%) نظراً لاستبدال الشعير بمحاصيل أخرى وأثر الجفاف الذي أعاق زراعة الشعير في بعض المناطق ومنع زراعة البادية وإدخال السبات ضمن الدورة الزراعية، وزيادة مساحة الشعير المروي بشكل ملحوظ بسبب استقرار إنتاج الزراعة المروية، واستقرار نسبي في تطور المساحة (معامل الاختلاف المنخفض). وبشكل عام يمكن القول أن الانخفاض في مساحة الشعير يتوافق مع إستراتيجية التنمية الزراعية الهادفة إلى تخفيض نسبة النجيليات في الدورة الزراعية حيث انخفضت نسبة الشعير في الدورة الزراعية من 32% في عام 1997 إلى 27% في عام 2006. كما بلغت حصة القمح والشعير في الدورة الزراعية 66.9% في عام 1997 وانخفضت إلى 63.5% في عام 2006 متناغمة مع الهدف العام لتخفيض نسبة النجيليات في الدورة الزراعية.

الجدول 5-8 المؤشرات الإحصائية الوصفية لمساحة الشعير، 1997-2006 (ألف هكتار و %)

البيان	المعدل	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التغير % 2006-1997		معدل النمو السنوي % 2006-1997		معامل الاختلاف %
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
إجمالي الشعير	1356	1234	1572	16.8-	17.5-	2.0-	2.1-	5.7
الشعير المروي	26	4	51	1269	1411	33.7	35.2	47.8
الشعير البعل	1330	1185	1568	19.9-	20.6-	2.4-	2.5-	6.4

المصدر: المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب التغير ومعدلات النمو ومعامل الاختلاف للفترة 1997-2006.

انخفضت المساحة المزروعة بالشعير من 1430 ألف هكتار كوسطي الفترة 1997-2001 إلى 1283 ألف هكتار كوسطي للفترة 2002-2006 أي بانخفاض قدره 10%.

يبين الجدول 5-9 تطور مساحة الشعير خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية. حيث يلاحظ انخفاض المساحة الإجمالية للشعير ومساحة الشعير البعل وزيادة مساحة الشعير المروي بشكل ملحوظ مما يتناغم مع هدف إستراتيجية التنمية الزراعية لتخفيض نسبة النجيليات في الدورة الزراعية.

الجدول 5-9 تطور مساحة الشعير، 2000-2006 (ألف هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي الشعير	1317	1303	1234	1254	1291	1327	1307	0.1-
مروي	9	37	49	41	44	21	51	33.5
بعل	1308	1266	1185	1213	1247	1306	1256	0.7-

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب معدل النمو للفترة 2000-2006.

تتوزع مساحة الشعير بين القطاع الخاص والتعاوني (الجدول 5-10). حيث يلاحظ أن القطاع الخاص له النصيب الأكبر من المساحة المخصصة للشعير، وزيادة المساحة المخصصة للقطاع الخاص، وانخفاض المساحة المخصصة للقطاع التعاوني.

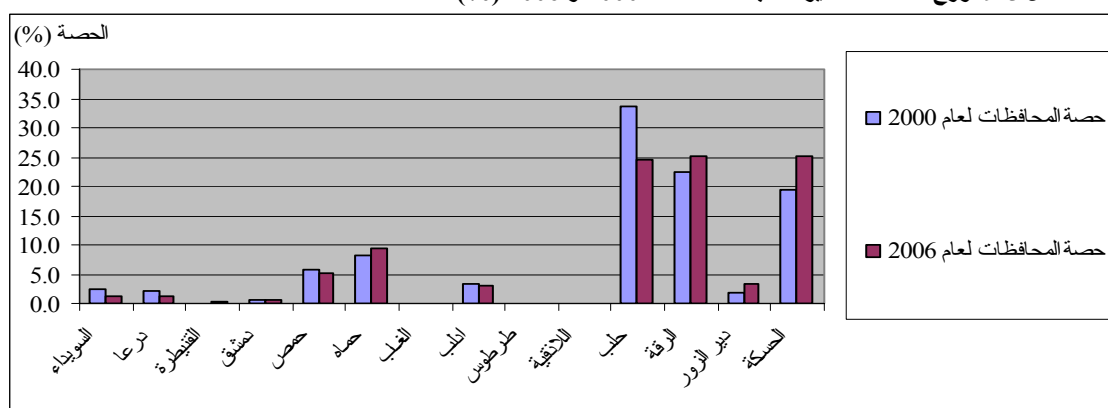
الجدول 5-10 تطور مساحة الشعير حسب القطاعات، 2000-2006 (ألف هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
خاص	841	922	830	886	928	950	955	2.1
تعاوني	476	381	404	368	363	377	352	4.9-
المجموع	1317	1303	1234	1254	1291	1327	1307	0.1-

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - أعداد مختلفة.  
حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006.

تركزت زراعة الشعير في محافظات الحسكة (19.5-25.3%)، و الرقة (22.5-25.3%)، و حلب (24.6-33.5%) مع ملاحظة وجود تبدلات طفيفة بين عامي 2000 و 2006 من حيث حصة المحافظات في إجمالي مساحة الشعير (الشكل 5-9). ونظراً لتركز زراعة الشعير في هذه المحافظات يعتبر حجم الحيازة من النوع الكبير.

الشكل 5-9 توزيع مساحة الشعير حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

في خطة عام 2007 بلغت المساحة المخصصة للشعير 1323 ألف هكتار منها 42 ألف هكتار للشعير المروي و 1281 ألف هكتار للشعير البعل.

## الغلة

يبين الجدول 5-11 المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة الشعير خلال الفترة 1997-2006. حيث يتبين زيادة غلة الشعير بمعدل يفوق المعايير المنصوص عنها في إستراتيجية التنمية الزراعية عدا الشعير المروي وتعرض غلة الشعير لتذبذبات كبيرة حول خط الاتجاه. هذا التطور ينعكس بالطبع سلباً على دخول المنتجين ومربي الثروة الحيوانية. مما يتطلب اتخاذ إجراءات لتأمين استقرار توفر هذا المنتج. وتعزى الزيادة في غلة الشعير إلى تحسن الظروف الجوية وزيادة نسبة الزراعة المروية واستخدام البذار المحسن.

الجدول 5-11 المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة الشعير، 1997-2006 (كغ/هكتار و %)

البيان	المعدل	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التغير %		معدل النمو السنوي %		معامل الاختلاف %
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
إجمالي الشعير	666	161	1501	47.1	46.9	4.4	4.4	56.3
مروي	2045	1108	2999	7.1-	28.3-	8.0-	3.6-	28.2
بعل	645	151	1474	39.7	39.9	3.8	3.8	57.4

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

حسب التغير ومعدلات النمو ومعامل الاختلاف للفترة 1997-2006.

وبمقارنة وسطي الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 يلاحظ زيادة غلة الشعير من 630 كغ/هكتار للفترة الأولى إلى 702 كغ/هكتار للفترة الثانية أي بزيادة قدرها 11%.

يبين الجدول 5-12 تطور غلة الشعير خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية حيث يلاحظ زيادة غلة الشعير بمعدلات تفوق المعدلات المتوقعة في إستراتيجية التنمية الزراعية. يلاحظ أيضاً أن غلة الشعير تعرضت لهبوط شديد في أول الفترة ولتقلبات كبيرة خلال الفترة.

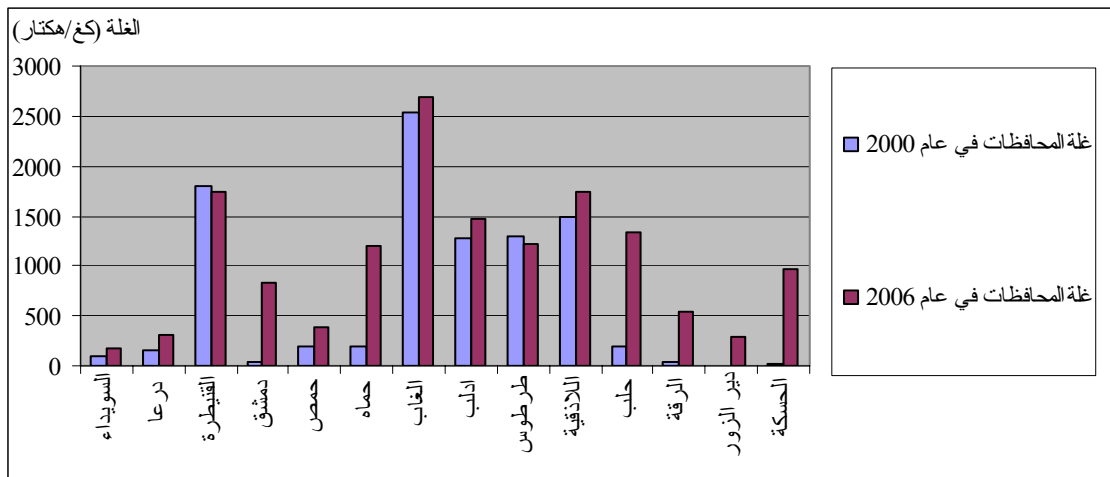
الجدول 5-12 تطور غلة الشعير، 2000-2006 (كغ/هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي الشعير	161	1501	745	861	408	578	920	33.7
مروي	1665	2438	1748	1252	1108	2494	2198	4.7
بعل	151	1474	704	848	384	548	868	33.8

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.  
حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 للمشاهدات الأصلية.

يقارن الشكل 5-10 مستوى الغلة حسب المحافظات لعامي 2000 و 2006 مشيراً إلى زيادة الغلة بين العامين لبعض المحافظات وانخفاضها في المحافظات الأخرى. أعلى مستوى تم تحقيقه في الغلة في منطقة الغاب ومحافظات القنيطرة واللاذقية نظراً لوقوعها بشكل كامل في منطقة الاستقرار الأولى. يلاحظ وجود فروقات كبيرة في الغلة المحققة بين المحافظات. أعلى مردود تم تحقيقه في الغاب (2538-2696 كغ/هكتار) وأدنى مردود كان في السويداء (99-182 كغ/هكتار).

الشكل 5-10 غلة الشعير حسب المحافظات، 2000 و 2006 (كغ/هكتار)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعامي 2000 و 2006.

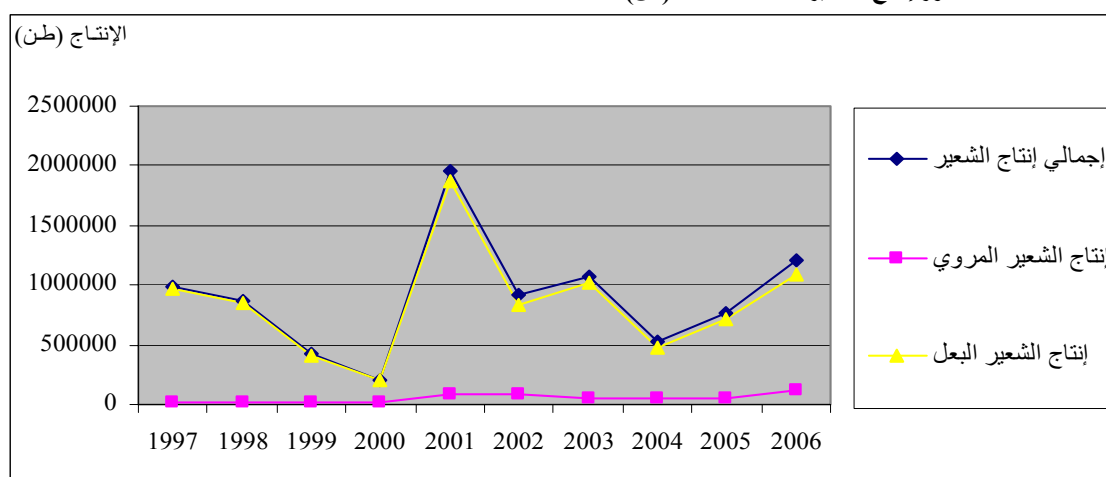
إن مستوى الغلة المحقق في القطر في عام 2005 هو أخفض بنسبة 58% من متوسط الغلة على مستوى الوطن العربي البالغ 999 كغ/هكتار في عام 2005، وأخفض من متوسط العالم البالغ 2497 كغ/هكتار، ويكاد يكون معدوماً مقارنة بالدول الأعلى إنتاجية<sup>57</sup>.

في خطة عام 2007 بلغ متوسط الغلة 1114 كغ/هكتار للشعير البعل، 1174 كغ/هكتار لإجمالي الشعير، و 3017 كغ/هكتار للشعير المروي.

## الإنتاج

يبين الشكل 5-11 تطور إنتاج الشعير خلال الفترة 1997-2006. حيث يلاحظ أن الإنتاج كان متقلباً خلال الفترة متناغماً مع تغيرات المساحة والمردود خاصة بين عامي 2000 و 2002. وبمقارنة وسطي الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 يلاحظ زيادة إنتاج الشعير من 889 ألف طن للفترة الأولى إلى 899 ألف طن للفترة الثانية أي بزيادة قدرها 1%.

الشكل 5-11 تطور إنتاج الشعير، 1997-2006 (طن)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يبين الجدول 5-13 تطور إنتاج الشعير خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية. حيث يلاحظ نموه بمعدلات تفوق بكثير الأهداف المتوقعة في إستراتيجية التنمية الزراعية، ولكن خلال الفترة 2001-2006 يلاحظ انخفاض إنتاج الشعير (عدا المروي). وبمقارنة وسطي (2006-2004) مع وسطي (2002-2000) يلاحظ انخفاض إنتاج الشعير (19-21%) عدا المروي (+13%).

الجدول 5-13 تطور إنتاج الشعير، 2000-2006 (ألف طن)

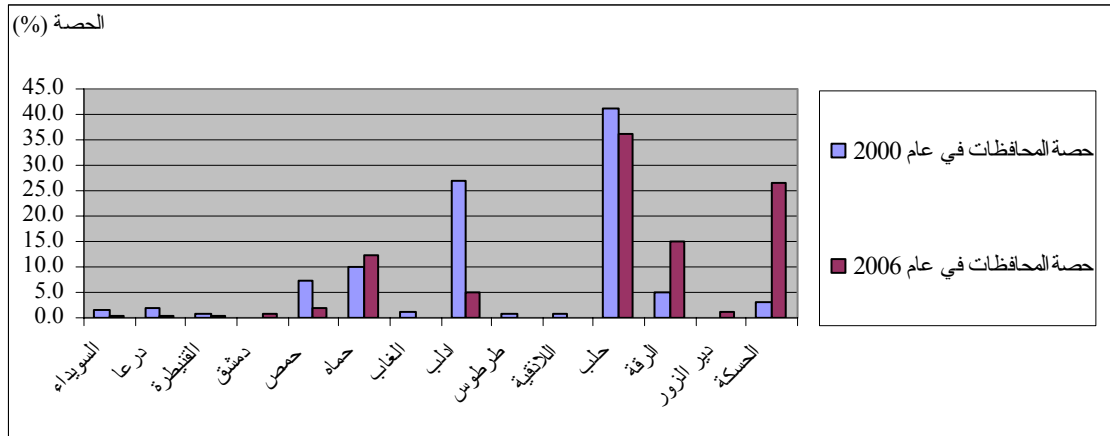
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي الشعير	212	1656	920	1079	527	767	1202	33.5
مروي	14	89	85	51	48	51	112	41.4
بعل	198	1867	835	1028	479	716	1090	32.9

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006.



تركز إنتاج الشعير لعام 2006 في محافظات حماه (12.4%)، الرقة (15.0%)، الحسكة (26.4%)، وحلب (36%). خلال عامي 2000 و 2006 يوجد تبدلات طفيفة في حصة أغلب المحافظات عدا محافظتي الرقة والحسكة التي تعرضت لتغيرات إيجابية كبيرة (الشكل 5-12).

الشكل 5-12 حصة المحافظات من إنتاج الشعير، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

إن التقدم المحرز في إنتاج الشعير هو نتيجة تفاعل الإنجازات في مجال المساحة والمردود (الجدول 5-14). يلاحظ من الجدول 5-14 أن التأثير المشترك للمساحة والمردود كان إيجابياً على كمية إنتاج الشعير خلال الفترة 2006-2000. إن تأثير المساحة كان سلبياً على كمية الإنتاج عدا الشعير المروي. أما تأثير المردود كان إيجابياً على المستوى الإجمالي وللزراعتين المروية والبعلىة.

الجدول 5-14 أثر المساحة والمردود على إنتاج الشعير، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للمساحة	الرقم القياسي للغلة	الرقم القياسي للإنتاج
إجمالي الشعير	0.99	5.72	5.67
الشعير المروي	5.99	1.32	7.91
الشعير البعل	0.96	5.74	5.51

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

في خطة عام 2007 بلغت كمية إنتاج الشعير 1554 ألف طن منها 126 ألف طن للشعير المروي و 1428 ألف طن للشعير البعل.

#### تنظيم وتنسيق السلسلة السلعية والقوانين والتشريعات

يتم تنظيم وتنسيق السلسلة السلعية للشعير من خلال عمليات السوق الحر والتنسيق سعري والعقود مع ملاحظة عدم وجود عمليات التكامل الرأسي. ويتم التنسيق في السلسلة من قبل القطاع العام والخاص والتعاوني والمؤسسات غير

الحكومية. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تحدد سعر تأشيرتي للشعير. أما فيما يخص الإطار المؤسسي والقوانين والتشريعات تسري نفس الأسس المذكورة في مادة القمح<sup>58</sup>.

### التصنيع

يستعمل إنتاج الشعير في تصنيع الخلطات العلفية سواء من قبل المؤسسة العامة للأعلاف أو من قبل معامل القطاع الخاص.

### التسويق الداخلي

تستجر الحكومة مادة الشعير عن طريق المؤسسة العامة للأعلاف وفق الأسعار الرسمية المحددة. كما تقوم المؤسسة بتوزيع المقننات العلفية على المربين. أما القطاع الخاص فيستجر هذه المادة عن طريق تجار الحبوب. وتعتبر أسواق الشعير متكاملة بين المحافظات (انظر السياسات السعرية والتسويقية).

### التسويق الخارجي

يتم التسويق الخارجي للشعير من قبل المؤسسة العامة للأعلاف وتجار القطاع الخاص لتغطية العجز في إنتاج الشعير. وشهدت تجارة الشعير تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2000-2005. حيث بلغ معدل التجارة الخارجية 278% في عام 2000 وانخفض إلى 105% في عام 2005 بسبب تحسن الإنتاج المحلي، ولكن زادت الكمية المتاجر بها من 588 ألف طن في عام 2000 إلى 805 ألف طن في عام 2005. وفي نفس الوقت زاد عدد الشركاء التجاريين من 5 دول في عام 2004 إلى 8 دول في عام 2005 (انظر السياسات الكلية).

### المواصفات

يجري تداول وتخزين وتعبئة مادة الشعير وفق المواصفة القياسية السورية الخاصة بالشعير السوري ومواصفات الجهات المستلمة.

### 3-5 العدس

يحتل العدس مكانة هامة ضمن المحاصيل البقولية والبقولية الشتوية. ويعتبر العدس من المحاصيل المولدة للدخل التي تتطلب الكثير من العمالة وذات القدرة التصديرية المتزايدة. كما يتميز هذا المنتج بقيمته الغذائية المرتفعة. وتهتم الدولة بإدخال هذا المحصول في الدورة الزراعية لزيادة خصوبة التربة والمحافظة عليها من خلال خطتها الزراعية السنوية.

شكل العدس في عام 2006 حوالي 3% من المساحة المحصولية، 4% من مساحة المحاصيل، 56% من مساحة البقوليات، 1% من الإنتاج النباتي، 2% من إنتاج المحاصيل، و 59% من إنتاج البقوليات.

### المساحة

زادت المساحة المزروعة بالعدس بمعدل نمو سنوي قدره 2.5% خلال الفترة 1997-2006 من 120 ألف هكتار في عام 1997 إلى 150 ألف هكتار في عام 2006 متناغماً مع أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية. و خلال الفترة 2000-2006 زادت المساحة المزروعة بالعدس بمعدل نمو سنوي قدره 3.4% أي بمعدل أعلى من كامل الفترة. ولدى مقارنة الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 يلاحظ زيادة المساحة في الفترة الثانية بمعدل أعلى (5.5%) من معدل الفترة الأولى (3.7%). وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساحة العدس المروي قليلة جداً.

يبين الجدول 5-15 تطور مساحة العدس للزراعتين المروية والبعلية خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ انخفاض مساحة العدس المروي بشكل حاد وزيادة العدس البعل بمعدل أعلى من المعدل المتوقع في إستراتيجية التنمية الزراعية.

الجدول 5-15 تطور مساحة العدس للزراعتين المروية والبعلية، 2000-2006 (ألف هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
عدس مروي	0.40	0.81	0.61	0.26	0.35	0.33	0.05	-29.3
عدس بعل	122.37	138.28	120.55	138.59	137.07	142.47	150.03	3.5
المجموع	122.77	139.09	121.16	138.85	137.42	142.80	150.08	3.4

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006. حسب معدل النمو للفترة 2000-2006.

تتوزع المساحة المزروعة بالعدس بين القطاعين الخاص والتعاوني. يبين الجدول 5-16 تطور مساحة العدس على مستوى القطاعين الخاص والتعاوني خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ من الجدول وجود نمو إيجابي لإجمالي العدس وللقطاعين الخاص والتعاوني، وتطور المساحة المخصصة للقطاع الخاص بمعدل أعلى من القطاع التعاوني، وتطور مساحة القطاع الخاص على مساحة القطاع التعاوني منذ عام 2003.

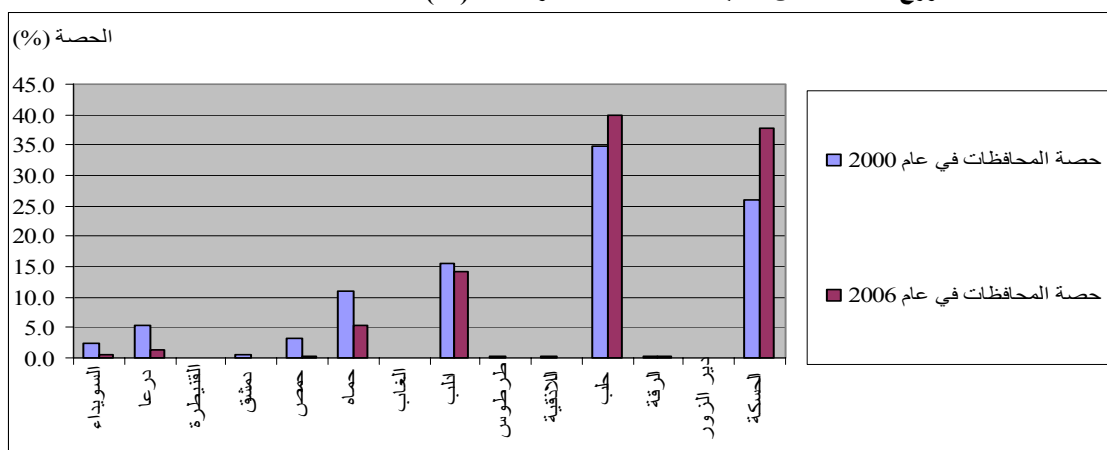
الجدول 5-16 تطور مساحة العدس حسب القطاعات، 2000-2006 (ألف هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي العدس	123	139	121	139	137	143	150	3.4
خاص	54	59	56	70	72	70	80	6.8
تعاوني	69	80	65	69	65	73	70	0.2

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - أعداد مختلفة. حسب معدل النمو للفترة 2000-2006.

تركزت زراعة العدس في محافظات إدلب (14.3-15.6%)، و الحسكة (26.0-37.7%)، و حلب (34.9-39.9%) مع ملاحظة وجود تبدلات بين عامي 2000 و 2006 من حيث حصة المحافظات في إجمالي مساحة العدس (الشكل 5-13).

الشكل 5-13 توزيع مساحة العدس حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

في خطة عام 2007 بلغت المساحة المخصصة للعدس 185 ألف هكتار منها 18 ألف هكتار للعدس المروي و 167 ألف هكتار للعدس البعل. وتعتبر هذه المساحة غير ملزمة إلا ضمن إطار المساحة الإجمالية المخصصة لمجموعة البقول (كنسبة مئوية من إجمالي المساحة المحصولية).

#### الغلة

يبين الجدول 5-17 المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة العدس خلال الفترة 1997-2006. حيث يلاحظ زيادة غلة العدس بمعدل يفوق المعايير المنصوص عنها في إستراتيجية التنمية الزراعية وتعرض غلة العدس لتذبذبات كبيرة حول خط الاتجاه. من الملاحظ تحسن غلة العدس البعل بمعدل أعلى بكثير من العدس المروي نتيجة تحسن الظروف الجوية.

الجدول 5-17 المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة العدس، 1997-2006 (كغ/هكتار ، %)

البيان	المعدل	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التغير %		معدل النمو السنوي %		معامل الاختلاف %
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
إجمالي العدس	947	294	1276	65.5	70.2	5.8	6.1	32
مروي	1256	864	2272	20.8	16.5	2.1	1.7	32
بعل	946	293	1270	65.5	70.3	5.8	6.1	32

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006. حسب التغير ومعدلات النمو ومعامل الاختلاف للفترة 1997-2006.

زاد مردود العدس من 795 كغ/هكتار كمتوسط الفترة 1997-2001 إلى 1100 كغ/هكتار كمتوسط الفترة 2002-2006 أي بزيادة قدرها 38%.

يبين الجدول 5-18 تطور غلة العدس خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية حيث يلاحظ تطور العدس بمعدل جيد يفوق النسبة المتوقعة في إستراتيجية التنمية الزراعية (عدا المروي).

الجدول 5-18 تطور غلة العدس، 2000-2006 (كغ/هكتار)

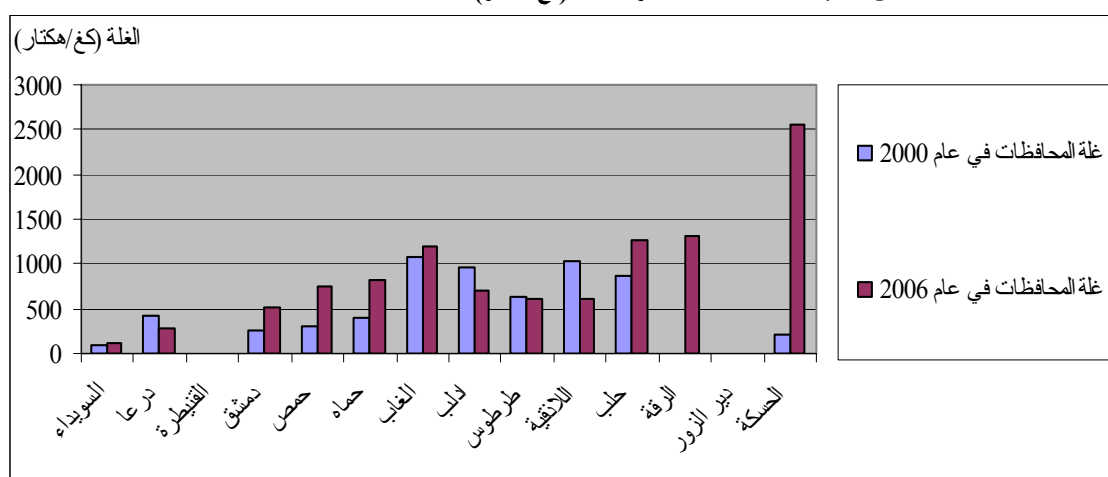
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي العدس	595	1276	1096	1213	912	1076	1204	12.5
مروي	1165	2272	864	1411	1484	1067	1208	0.6
بعل	593	1270	1097	1213	910	1076	1204	12.5

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006.

يقارن الشكل 5-14 مستوى الغلة للعدس حسب المحافظات لعامي 2000 و 2006 مشيراً إلى زيادة الغلة بين العامين لبعض المحافظات وانخفاضها في المحافظات الأخرى. أعلى مستوى للغلة تم تحقيقه في عام 2006 في منطقة الغاب (1205 كغ/هكتار) ومحافظات حلب (1262 كغ/هكتار) والرقية (1312 كغ/هكتار) والحسكة (2553 كغ/هكتار). ولكن أفضل تحسن في الغلة بين عامي 2000 و 2006 كان في محافظة الحسكة.

في خطة عام 2007 بلغ متوسط الغلة 1323 كغ/هكتار للعدس البعل، 1350 كغ/هكتار لإجمالي العدس، و 1600 كغ/هكتار للعدس المروي.

الشكل 5-14 غلة العدس حسب المحافظات، 2000 و 2006 (كغ/هكتار)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعامي 2000 و 2006.

## الإنتاج

بالتناغم مع المساحة والمردود زاد إنتاج العدس بمعدل نمو سنوي قدره 8.4% خلال الفترة 1997-2006 من 88 ألف طن في عام 1997 إلى 181 ألف طن في عام 2006. أما معدل النمو السنوي خلال الفترة 2000-2006 فكان 16.3% متجاوزاً النسب المتوقعة حسب إستراتيجية التنمية الزراعية.

زاد إنتاج العدس من 107 ألف طن كمتوسط الفترة 1997-2001 إلى 152 ألف طن كمتوسط الفترة 2002-2006 أي بزيادة قدرها 42%.

يبين الجدول 5-19 تطور إنتاج العدس للزراعتين المروية والبعلية خلال الفترة 2000-2006 مشيراً إلى انخفاض حاد في إنتاج العدس المروي وزيادة ملحوظة في إنتاج العدس البعل.

الجدول 5-19 تطور إنتاج العدس للزراعتين المروية والبيعية، 2000-2006 (ألف طن)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي العدس	73.02	177.47	132.81	168.44	125.30	153.67	180.72	16.3
مروي	0.47	1.85	0.53	0.36	0.52	0.35	0.06	29.0-
بعل	72.55	175.62	132.28	168.08	124.78	153.32	180.66	16.4

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006.

تركز إنتاج العدس في محافظات إدلب (8.5-25.3%) و الحسكة (8.9-45.1%) وحلب (41.8-51.1%) خلال عامي 2000 و 2006.

إن التقدم المحرز في إنتاج العدس هو نتيجة الإنجازات في مجال المساحة والمردود (الجدول 5-20). بشكل عام يمكن القول أن التحسن في إنتاج العدس خلال الفترة 2000-2006 يعود إلى التنمية الأفقية والرأسية ولكن يعزى بشكل رئيسي إلى التنمية الرأسية.

في خطة عام 2007 بلغ إنتاج العدس 250 ألف طن منها 29 ألف طن للعدس المروي و 221 ألف طن للعدس البعل.

الجدول 5-20 أثر المساحة والمردود على إنتاج العدس، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للمساحة	الرقم القياسي للغة	الرقم القياسي للإنتاج
إجمالي العدس	1.22	2.02	2.48
العدس المروي	0.12	1.04	0.12
العدس البعل	1.23	2.03	2.49

المصدر: معد التقرير.

## تنظيم وتنسيق السلسلة السلعية والقوانين والتشريعات

نفس مادة الشعير.

## التسويق الداخلي

تحدد الحكومة سعر تأشير للعدس (عادة أخفض من سعر السوق) وتستجر الكميات الموردة إليها عن طريق المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. أما الاتجار بمادة العدس بين المحافظات فيقوم به القطاع الخاص على أساس قوى السوق لذلك فإن تكامل الأسواق بين المحافظات يعمل بشكل جيد (انظر السياسات السعرية والتسويقية).

## التسويق الخارجي

يقوم تجار القطاع الخاص بتصدير واستيراد مادة العدس. وقد تحسنت تجارة العدس في السنوات الأخيرة. حيث زاد معدل التجارة الخارجية من 23% في عام 2000 إلى 49% في عام 2005، وعدد الشركاء التجاريين من 29 دولة في عام 2003 إلى 38 دولة في عام 2005 مشيراً إلى تحسن في تنويع الصادرات.

## المواصفات

يجري تداول وتخزين وتعبئة مادة العدس وفق المواصفة القياسية السورية الخاصة بالعدس السوري.

## 4-5 الحمص

يحتل الحمص إلى جانب العدس أيضاً مكانة هامة ضمن المحاصيل البقولية والبقولية الشتوية. ويعتبر الحمص من المحاصيل المولدة للدخل التي تتطلب الكثير من العمالة وذات القدرة التصديرية المتزايدة. كما يتميز هذا المنتج بقيمته الغذائية المرتفعة. وتهتم الدولة بإدخال هذا المحصول في الدورة الزراعية لزيادة خصوبة التربة والمحافظة عليها من خلال خطتها الزراعية السنوية.

شكل الحمص في عام 2006 حوالي 1.3% من المساحة المحصولية، 1.6% من مساحة المحاصيل، 26.9% من مساحة البقوليات، 0.3% من الإنتاج النباتي، 0.5% من إنتاج المحاصيل، و 18.8% من إنتاج البقوليات.

### المساحة

انخفضت المساحة المزروعة بالحمص بمعدل سنوي قدره 4.5% خلال الفترة 1997-2006 من 94 ألف هكتار في عام 1997 إلى 63 ألف هكتار في عام 2006 بعكس أهداف السياسات التي ترمي إلى زيادة نسبة البقوليات في الدورة الزراعية. ولدى مقارنة وسطي الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 يلاحظ أيضاً انخفاض المساحة المخصصة للحمص من 88 ألف هكتار للفترة الأولى إلى 85 ألف هكتار للفترة الثانية أي بانخفاض قدره 3.5%.

و خلال الفترة 2000-2006 انخفضت المساحة المزروعة بالحمص بمعدل قدره 7.7%، مما أثر سلباً على تحقيق الهدف العام لإستراتيجية التنمية الزراعية وسبب تخفيض نسبة البقوليات في الدورة الزراعية خلال هذه الفترة. يبين الجدول 5-21 تطور مساحة الحمص للزراعتين المروية والبقولية خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ زيادة مساحة الحمص المروي بمعدل جيد، بسبب الفرق الكبير في الغلة بين الحمص المروي والحمص البعل، وانخفاض مساحة الحمص البعل بمعدل أقل من زيادة الحمص المروي.

الجدول 5-21 تطور مساحة الحمص للزراعتين المروية والبقولية، 2000-2006 (ألف هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
حمص مروي	0.49	0.48	1.05	1.06	0.73	0.48	0.79	8.3
حمص بعل	100.94	86.65	101.11	98.48	75.09	85.84	61.74	7.9-
المجموع	101.43	87.13	102.16	99.54	75.82	86.32	62.53	7.7-

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006. حسب معدل النمو للفترة 2000-2006.

تتوزع المساحة المزروعة بالحمص بين القطاعين الخاص والتعاوني. يبين الجدول 5-22 تطور مساحة الحمص على مستوى القطاعين الخاص والتعاوني خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ من الجدول وجود نمو سلبي لإجمالي الحمص وللقطاعين الخاص والتعاوني، وانخفاض المساحة المخصصة للقطاع التعاوني بمعدل أعلى من القطاع الخاص، وتوقع مساحة القطاع التعاوني على مساحة القطاع الخاص.

الجدول 5-22 تطور مساحة الحمص حسب القطاعات، 2000-2006 (ألف هكتار)

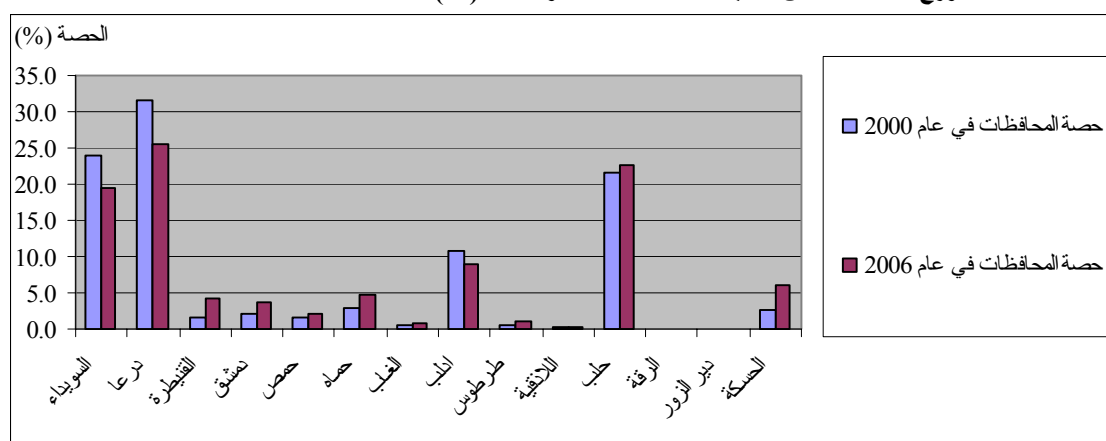
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي الحمص	101	87	102	100	76	86	62	7.8-
خاص	25	40	38	33	20	26	18	5.3-
تعاوني	76	47	64	67	56	60	44	8.7-

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - أعداد مختلفة.  
حسب معدل النمو للفترة 2000-2006.

تركزت زراعة الحمص في محافظات إدلب (9.1-10.8%)، و حلب (21.5-22.8%)، و السويداء (19.5-23.9%)، ودرعا (25.6-31.6%) مع ملاحظة وجود تبدلات طفيفة بين عامي 2000 و 2006 من حيث حصة المحافظات في إجمالي مساحة الحمص (الشكل 5-15).

في خطة عام 2007 بلغت المساحة المخصصة للحمص 82 ألف هكتار منها 2 ألف هكتار للحمص المروي و 80 ألف هكتار للحمص البعل. وتعتبر هذه المساحة غير ملزمة إلا ضمن إطار المساحة الإجمالية المخصصة لمجموعة البقول (كنسبة مئوية من إجمالي المساحة المحصولية).

الشكل 5-15 توزيع مساحة الحمص حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

## الغلة

يبين الجدول 5-23 المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة الحمص خلال الفترة 1997-2006. حيث يلاحظ زيادة غلة الحمص بمعدل يفوق المعايير المنصوص عنها في إستراتيجية التنمية الزراعية، وتعرض غلة الحمص لتذبذبات متوسطة حول خط الاتجاه والتي هي أعلى للزراعة المروية منها للزراعة البعلية. ولدى مقارنة وسطي الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 يلاحظ أيضاً زيادة مردود الحمص من 661 كغ/هكتار للفترة الأولى إلى 785 كغ/هكتار للفترة الثانية أي بزيادة قدرها 19%.



الجدول 5-23 المؤشرات الإحصائية الوصفية لغلة الحمص، 1997-2006 (كغ/هكتار ، %)

البيان	المعدل	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التغير % 2006-1997		معدل النمو السنوي % 2006-1997		معامل الاختلاف %
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
إجمالي الحمص	723	570	874	33.1	22.6	3.2	2.3	14.3
مروي	1590	1057	2162	21.9	19.6	2.2	2.0	19.0
بعل	717	566	867	31.9	21.3	3.1	2.2	14.4

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.  
حسب التغير ومعدلات النمو ومعامل الاختلاف للفترة 2006-1997.

يبين الجدول 5-24 تطور غلة الحمص خلال الفترة 2000-2006 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية حيث يلاحظ تطور غلة الحمص بمعدل جيد يفوق النسبة المتوقعة في إستراتيجية التنمية الزراعية.

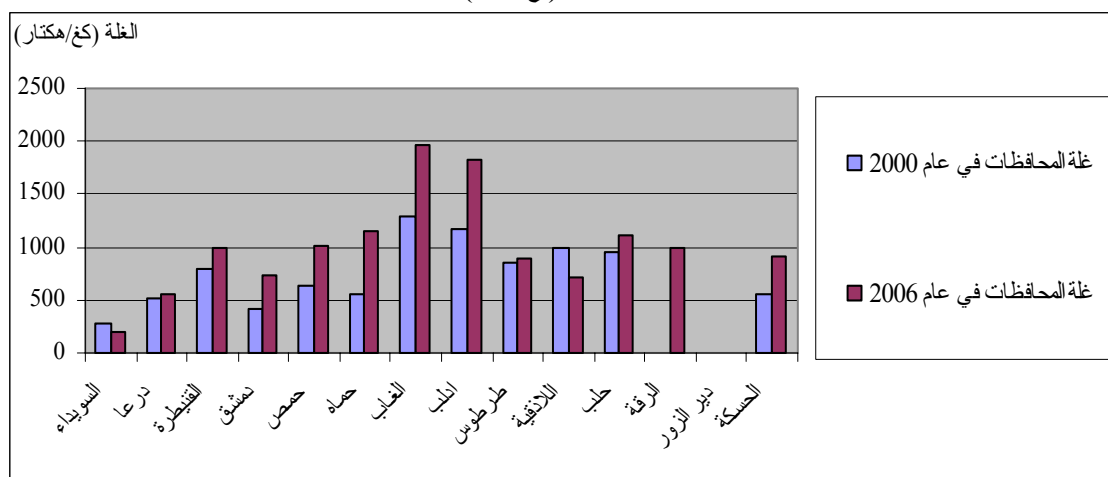
الجدول 5-24 تطور غلة الحمص، 2000-2006 (كغ/هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي الحمص	636	689	869	874	597	756	830	4.5
مروي	1057	1688	1537	1510	1601	2162	1541	6.5
بعل	634	684	862	867	587	748	821	4.4

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.  
حسب معدل النمو السنوي للفترة 2006-2000.

يقارن الشكل 5-16 مستوى الغلة للحمص حسب المحافظات لعامي 2000 و 2006 مشيراً إلى زيادة الغلة في أغلب المحافظات. أعلى مستوى للغلة تم تحقيقه في عام 2006 في إدلب (1822 كغ/هكتار) والغاب (1969 كغ/هكتار) واللّتان حققتا أيضاً أفضل تحسن في الغلة بين عامي 2000 و 2006 بالإضافة إلى حماه.

الشكل 5-16 غلة الحمص حسب المحافظات، 2000 و 2006 (كغ/هكتار)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعامي 2000 و 2006.

في خطة عام 2007 بلغ متوسط الغلة 1164 كغ/هكتار للحمص البعل، 1172 كغ/هكتار لإجمالي الحمص، و 1409 كغ/هكتار للحمص المروي.

## الإنتاج

بالتناغم مع المساحة والمردود انخفض إنتاج الحمص بمعدل سنوي قدره 1.4% خلال الفترة 1997-2006 من 59 ألف طن في عام 1997 إلى 52 ألف طن في عام 2006. ولكن لدى مقارنة وسطي الفترتين 1997-2001 و 2002-2006 يلاحظ زيادة إنتاج الحمص من 59 ألف طن إلى 68 ألف طن أي بزيادة قدرها 14%.

وأيضاً خلال الفترة 2000-2006 انخفض إنتاج الحمص بمعدل سنوي قدره 3.6%. يبين الجدول 5-25 تطور إنتاج الحمص للزراعتين المروية والبعليّة مشيراً إلى زيادة ملحوظة في إنتاج الحمص المروي وانخفاض إنتاج الحمص البعل.

الجدول 5-25 تطور إنتاج الحمص للزراعتين المروية والبعليّة، 2000-2006 (ألف طن)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
إجمالي الحمص	64.5	60.0	88.8	87.0	45.3	65.2	51.9	3.6-
مروي	0.5	0.8	1.6	1.6	1.2	1.0	1.2	15.7
بعل	64.0	59.2	87.2	85.4	44.1	64.2	50.7	3.8-

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006 لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006.

تركز إنتاج الحمص في محافظات إدلب (19.9%) و درعا (17.5-25.6%) وحلب (30.5-32.4%) خلال عامي 2000 و 2006.

إن التقدم المحرز في إنتاج الحمص هو نتيجة الإنجازات في مجال المساحة والمردود (الجدول 5-26). بشكل عام يمكن القول أن التأثير المشترك للمساحة والمردود على إنتاج الحمص كان سلبياً (عدا الزراعة المروية) خلال الفترة 2000-2006.

الجدول 5-26 أثر المساحة والمردود على إنتاج الحمص، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للمساحة	الرقم القياسي للغلة	الرقم القياسي للإنتاج
إجمالي الحمص	0.62	1.30	0.80
الحمص المروي	1.61	1.46	2.35
الحمص البعل	0.61	1.29	0.79

المصدر: معد التقرير.

في خطة عام 2007 بلغ إنتاج الحمص 96 ألف طن منها 3 ألف طن للزراعة المروية و 93 ألف طن للزراعة البعلية.

تنظيم وتنسيق السلسلة السلعية والقوانين والتشريعات : نفس مادة الشعير.

## التسويق الداخلي

تحدد الحكومة سعر تأشيرتي للحمص (عادة أخفض من سعر السوق) وتستجر الكميات الموردة إليها عن طريق المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. أما الاتجار بمادة الحمص بين المحافظات فيقوم به القطاع الخاص على أساس قوى السوق لذلك فإن تكامل الأسواق بين المحافظات يعمل بشكل جيد.

## التسويق الخارجي

يقوم تجار القطاع الخاص بتصدير واستيراد مادة الحمص. وقد تحسنت تجارة الحمص في السنوات الأخيرة. حيث زاد معدل التجارة الخارجية من 12% في عام 2000 إلى 28% في عام 2005، وعدد الشركاء التجاريين من 22 دولة في عام 2003 إلى 25 دولة في عام 2005 مشيراً إلى تحسن في تنويع الصادرات.

## المواصفات

يتم تداول وتخزين وتعبئة مادة الحمص وفق المواصفة القياسية السورية الخاصة بالحمص السوري ومواصفات الجهات المستلمة للحمص.

## 5-5 مجموعة المحاصيل الإستراتيجية الصناعية

يعتبر القطن من أهم المحاصيل النقدية التصديرية والمحصول الصيفي المروي الرئيس في سورية. ويزرع الشوندر السكري في ثلاثة عروات: الخريفية والشتوية والصيفية. حيث يزرع هذان المحصولان بشكل مروي أما التبغ فيزرع مروباً وبعلياً. وتحظى هذه المحاصيل باهتمام الدولة من حيث خطط الإنتاج الزراعي و سياسات تطوير التصنيع الزراعي. ومن السياسات الخاصة بهذه المحاصيل نخص بالذكر:

- زراعة المساحات اللازمة من القطن بما يتناسب مع حاجة الطلب المحلي، وترشيد استخدامات المياه، والاستفادة من القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها من خلال التصنيع، والأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الوطني.
- إدخال بعض المحاصيل الصيفية والتوسع في زراعتها في المساحات التي تنتج عن تخفيض مساحة القطن وخاصة مجموعة المحاصيل الصناعية والعلفية.
- المحافظة على الكميات المستهدفة من الشوندر السكري حسب حاجة المعامل الموجودة في القطر والتوسع في زراعته حسب الطاقة التصنيعية الفعلية للمعامل.
- المحافظة على الكميات المستهدفة من التبغ نظراً لاستقرار وضع المحصول ومناطق زراعته.

في عام 2006 بلغت حصة المحاصيل الإستراتيجية 5.4% من المساحة المحصولية الإجمالية، 6.9% من مساحة المحاصيل، 75.9% من مساحة المحاصيل الصناعية، 13.4% من الإنتاج النباتي، 22% من إنتاج المحاصيل، 96.4% من إنتاج المحاصيل الصناعية.

## المساحة

يبين الجدول 5-27 تطور المساحة المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ انخفاض المساحة المخصصة للمحاصيل الإستراتيجية (عدا الشوندر السكري) بسبب محدودية الموارد المائية وارتفاع تكاليف الإنتاج والتحول إلى الزراعات البديلة.

الجدول 5-27 تطور مساحة المحاصيل الإستراتيجية، 2000-2006 (ألف هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
القطن	270	257	200	205	234	238	216	20	3.7-
الشوندر السكري	27	26	30	28	28	26	33	22	3.4
التبغ	17	16	16	15	16	16	16	6-	1.0-
المجموع	314	299	246	248	278	280	265	16-	2.8-

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

تتوزع المساحة المخصصة للمحاصيل الإستراتيجية بين القطاعين الخاص والتعاوني (الجدول 5-28). حيث يلاحظ تركيز زراعة المحاصيل الإستراتيجية لدى القطاع الخاص (عدا التبغ)، وانخفاض المساحة المخصصة لها، وانخفاض المساحة لدى القطاع الخاص بمعدل أعلى من القطاع التعاوني.

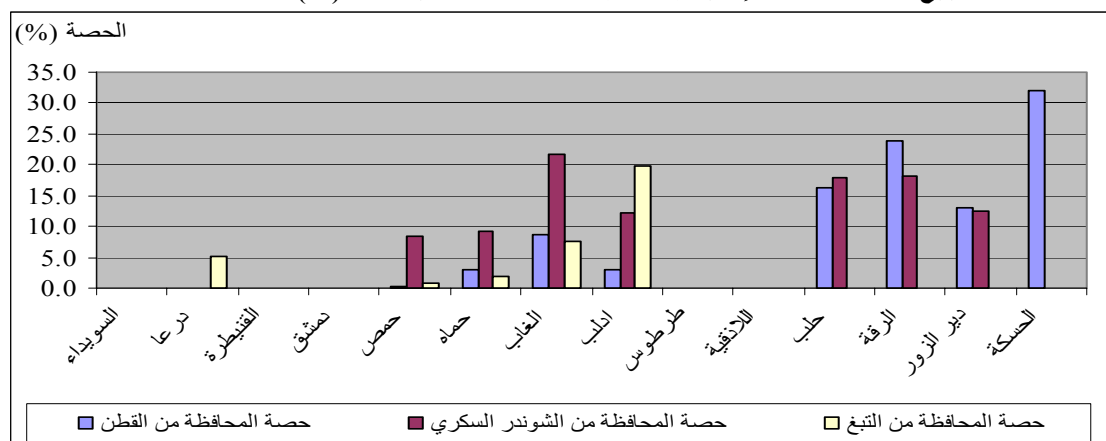
الجدول 5-28 تطور مساحة المحاصيل الإستراتيجية حسب القطاعات، 2000-2006 (ألف هكتار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
القطن	270	257	200	205	234	238	216	3.7-
خاص	167	157	118	124	145	138	124	4.8-
تعاوني	103	100	82	81	89	100	92	1.9-
الشوندر السكري	27	26	30	28	28	26	33	3.4
خاص	14	14	18	15	15	14	18	4.3
تعاوني	13	12	12	13	13	12	15	2.4
التبغ	17	16	16	15	16	16	16	1.0-
خاص	4	3	7	3	3	3	4	0.0
تعاوني	13	13	9	12	13	13	12	1.3-
المجموع	314	299	246	248	278	280	265	2.8-
خاص	185	174	143	142	163	155	146	3.9-
تعاوني	129	125	103	106	115	125	119	1.3-

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - أعداد مختلفة. حسب معدل النمو للفترة 2000-2006.

تركزت زراعة المحاصيل الإستراتيجية خلال عامي 2000 و 2006 في الغاب (8.7-10.3%) ودير الزور (10.8-12.2%) وحلب (14.2-15.7%) والرقعة (21.8-23.5%) والحسكة (26.1-30.5%). يبين الشكل 5-17 توزع هذه المحاصيل على المحافظات في عام 2006. حيث يلاحظ تركزها في المنطقة الوسطي من سورية والمناطق الشمالية والشمالية الشرقية.

الشكل 5-17 توزع مساحة المحاصيل الإستراتيجية حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

في خطة عام 2007 بلغت المساحة المخصصة للقطن 223 ألف هكتار وللشوندر السكري 34 ألف هكتار و للتبغ 20 ألف هكتار.

### الغلة

يبين الجدول 5-29 تطور الغلة للمحاصيل الإستراتيجية خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ وجود تحسن في الغلة خلال الفترة بشكل عام (عدا القطن). وقد نجمت زيادة المردود عن زيادة خبرة المزارعين في خدمة هذه المحاصيل وكذلك عن السياسات المطبقة. ومن بين تلك السياسات :

- استخدام البذار المحسنة المناسبة لمناطق الزراعة.
- سياسة تشجيع الإنتاج المبكر بهدف تجنب الظروف المناخية السيئة وخاصة تلك التي يمكن أن تضر بالإنتاج في نهاية الموسم.
- تحسن كفاءة الري وتبني تقانات الري الحديث.
- تحسين الخدمات المقدمة للمحصول.

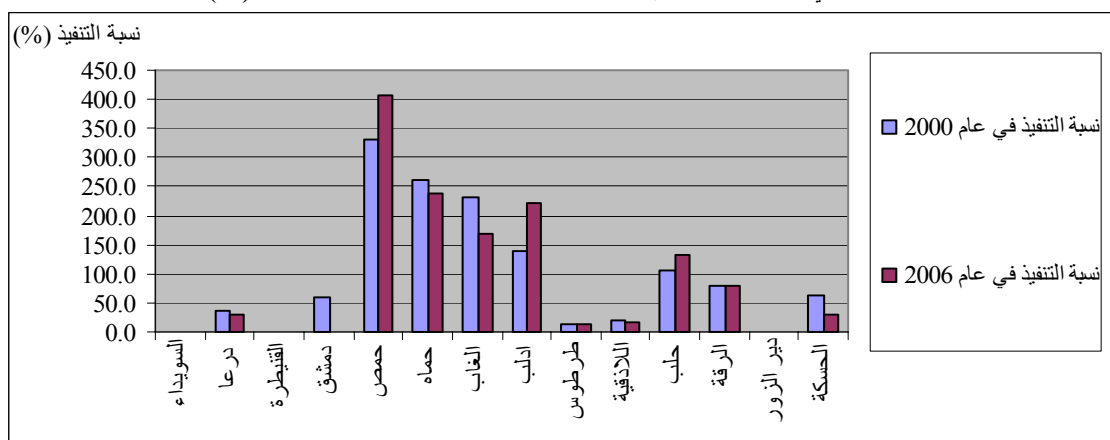
الجدول 5-29 تطور غلة المحاصيل الإستراتيجية، 2000-2006 (كغ/هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
القطن	4003	3928	4015	3949	4395	4298	3180	-20.6	-3.8
الشوندرالسكري	42780	45695	51448	42716	44134	42167	44159	3.2	0.5
التبغ	1561	1763	1617	1693	1613	1774	1566	0.3	0.1

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

وتختلف نسب تنفيذ وسطي الغلة بين المحافظات. يبين الشكل 5-18 نسب تنفيذ الغلة في عامي 2000 و 2006 للمحاصيل الإستراتيجية. حيث يلاحظ وجود نسب تنفيذ جيدة في عام 2006 مقارنة بعام 2000 في محافظات حمص وإدلب وحلب.

الشكل 5-18 نسبة تنفيذ وسطي الغلة للمحاصيل الإستراتيجية حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

في خطة عام 2007 بلغ متوسط المردود 1633 كغ/هكتار للتبغ - 4032 كغ/هكتار للقطن - 46512 كغ/هكتار للشوندر السكري.

## الإنتاج

يبين الجدول 5-30 تطور إنتاج المحاصيل الإستراتيجية خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ انخفاض وزيادة إنتاج المحاصيل الإستراتيجية تماشياً مع تطور المساحة والمردود لهذه المحاصيل (الجدول 5-31). يلاحظ من الجدول 5-31 انخفاض كمية الإنتاج للقطن والتبغ وزيادتها للشوندر السكري. ويعود ذلك للتغير في المساحة التي أدت إلى انخفاض كمية إنتاج القطن والتبغ وزيادة كمية إنتاج الشوندر السكري، وإلى الغلة التي أدت إلى انخفاض كمية إنتاج القطن وزيادة كمية إنتاج الشوندر السكري والتبغ (تأثير طفيف جداً).

الجدول 5-30 تطور إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، 2000-2006 (ألف طن ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
القطن	1082	1010	802	811	1029	1022	686	-37	-7.3
الشوندر السكري	1175	1215	1523	1205	1218	1096	1438	22	3.4
التبغ	26	29	26	26	26	29	25	-4	-0.7
المجموع	2283	2254	2351	2042	2273	2147	2149	-6	-1.0

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

الجدول 5-31 أثر المساحة والمردود على إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للمساحة	الرقم القياسي للغلة	الرقم القياسي للإنتاج
القطن	0.80	0.79	0.63
الشوندر السكري	1.19	1.03	1.22
التبغ	0.95	1.003	0.95

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

في خطة عام 2007 بلغ إنتاج القطن 899 ألف طن والشوندر السكري 1602 ألف طن والتبغ 33 ألف طن.

## تنظيم السلسلة السلعية والقوانين والتشريعات والجهات ذات العلاقة

يتم تنظيم السلسلة السلعية عن طريق العقود مع القطاع العام. فيما يخص القوانين والتشريعات والجهات ذات العلاقة انظر السلسلة السلعية للقمح.

## التسويق الداخلي

يتم تسويق هذه المنتجات إلى جهات القطاع العام حصراً وهي المؤسسة العامة لحج وتسويق الأقطان والمؤسسة العامة للسكر والمؤسسة العامة للتبغ. لذلك فإن هناك فصل في الأسواق بين المحافظات.

## التسويق الخارجي

يتم من قبل جهات القطاع العام. بلغ معدل التجارة الخارجية 12.8% في عام 2000 وانخفض إلى 10.7% في عام 2006. أما عدد الشركاء التجاريين فقد زاد من 32 دولة في عام 2003 إلى 34 دولة في عام 2005 مشيراً إلى تحسن في تنويع الصادرات.

## المواصفات

يتم تداول وتخزين وتعبئة هذه المنتجات وفق المواصفة القياسية السورية الخاصة بها وشروط الجهات المستلمة.

## 5-6 المحاصيل الصناعية ذات القيمة العالية

منذ منتصف الثمانينات تم تشجيع زراعة المحاصيل الصناعية ذات القيمة المرتفعة تماشياً مع السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز تكامل بين الزراعة الوطنية والأسواق العالمية. ونتيجة لذلك اهتم المزارعون بإنتاج المحاصيل<sup>59</sup> ذات القيمة العالية التي تتمتع بالميزة النسبية والتي لا تواجه مشكلات تسويقية.

في عام 2006 بلغت حصة المحاصيل ذات القيمة العالية 1.4% من المساحة المحصولية الإجمالية، 1.8% من مساحة المحاصيل، 19.3% من مساحة المحاصيل الصناعية، 0.3% من الإنتاج النباتي، 0.5% من إنتاج المحاصيل، 2% من إنتاج المحاصيل الصناعية.

## المساحة

يبين الجدول 5-32 تطور المساحة المخصصة للمحاصيل ذات القيمة العالية خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ زيادة المساحة المخصصة لهذه المحاصيل بشكل ملحوظ وبمعدلات تفوق بكثير المعدلات المتوقعة حسب إستراتيجية التنمية الزراعية بسبب استخداماها في الزراعات البديلة وإجراءات تحرير التجارة الخارجية مع ملاحظة وصول المساحة المزروعة بهذه المحاصيل أوجها في عام 2002.

الجدول 5-32 تطور مساحة المحاصيل ذات القيمة العالية، 2000-2006 (ألف هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
الكمون	25.9	40.4	133.8	77.5	55.2	53.6	54.7	111.2	13.3
السمسم	6.4	5.3	13.3	12.8	8.6	6.3	7.2	12.5	2.0
الحبة السوداء	2.1	1.5	3.9	2.2	2.8	2.7	3.2	52.4	7.3
اليانسون	1.4	1.4	1.2	1.2	1.6	1.8	2.2	57.1	7.8
المجموع	35.8	48.6	152.2	93.7	68.2	64.4	67.3	88.0	11.1

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

<sup>59</sup> - إن المحاصيل ذات القيمة المرتفعة بالإضافة إلى المحاصيل الصناعية واعدة جداً . وفي الواقع فإن التجارة المحلية والطلب الخارجي على المحاصيل المبكرة (مثل البطيخ الأحمر) و / أو المحاصيل العضوية مرتفعة جداً .

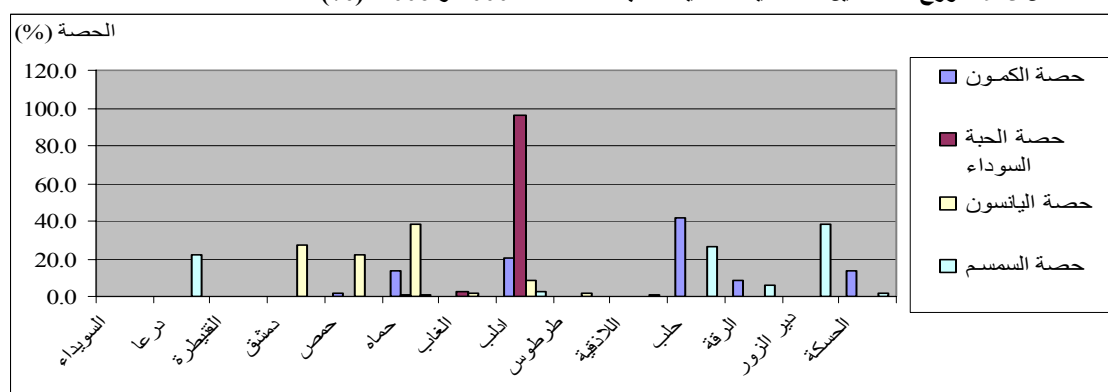
تركزت زراعة المحاصيل ذات القيمة العالية خلال عامي 2000 و 2006 في محافظات حماه (12.2-28.1%) وحلب (13.5-37.1%) وإدلب (21.8-47.3%). يبين الشكل 5-19 توزيع هذه المحاصيل على المحافظات في عام 2006.

في خطة عام 2007 بلغت المساحة المخصصة 14 ألف هكتار للمسمم و 69 ألف هكتار للكمون مما يدل على نية الحكومة لتشجيع زراعة هذه المحاصيل.

### الغلة

يبين الجدول 5-33 تطور غلة المحاصيل ذات القيمة العالية خلال الفترة 2000-2006. بشكل عام يمكن القول أن هناك تحسن في الغلة خلال الفترة وبمعدلات تفوق النسب المتوقعة في إستراتيجية التنمية الزراعية عدا المسمم. ولكن حتى المسمم شهد تزايداً إذا أخذ التغير بين وسطي الفترتين 2000-2002 و 2004-2006.

الشكل 5-19 توزيع المحاصيل ذات القيمة العالية حسب المحافظات، 2000 و 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

الجدول 5-33 تطور غلة المحاصيل ذات القيمة العالية، 2000-2006 (كغ/هكتار ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
الكمون	479	707	722	613	395	557	628	31.1	4.6
المسمم	618	530	550	588	518	735	617	0.2-	0.0
اليانسون	922	1035	1491	1450	1397	1479	1337	45.0	6.4
الحبة السوداء	646	963	1052	908	665	1001	859	33.0	4.9

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو للفترة 2000-2006.

في خطة عام 2007 بلغ متوسط المردود 544 كغ/هكتار للمسمم و 585 كغ/هكتار للكمون.

### الإنتاج

يبين الجدول 5-34 تطور إنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ زيادة الإنتاج بمعدلات عالية تفوق إستراتيجية التنمية الزراعية تماشياً مع تطور المساحة والمردود لهذه المحاصيل (الجدول 5-35).



الجدول 5-34 تطور إنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية، 2000-2006 (ألف طن ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	التغير %	معدل النمو السنوي %
الكمون	12.4	28.6	96.7	47.5	21.8	29.8	34.3	176.6	18.5
السمسم	4.0	2.8	7.3	7.5	4.4	4.6	4.5	12.5	2.0
اليانسون	1.3	1.4	1.8	1.7	2.3	2.7	2.9	123.1	14.3
الحبة السوداء	1.3	1.4	4.1	2.0	1.9	2.7	2.8	115.4	13.6
المجموع	19	34.2	109.9	58.7	30.4	39.8	44.5	134.2	15.2

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب التغير ومعدل النمو للفترة 2000-2006.

الجدول 5-35 أثر المساحة والمردود على إنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للمساحة	الرقم القياسي للغلة	الرقم القياسي للإنتاج
الكمون	2.1	1.3	2.8
السمسم	1.1	1.0	1.1
اليانسون	1.6	1.5	2.3
الحبة السوداء	1.5	1.3	2.0
إجمالي	1.9	1.2	2.3

المصدر: معد التقرير.

يلاحظ من الجدول 5-35 أن التأثير المشترك للمساحة والمردود كان ايجابيا (زيادة) على كمية الإنتاج على المستوى الإجمالي ولكافة مكونات المجموعة. وكذلك بالنسبة للمساحة التي أدت زيادتها بشكل ملحوظ إلى زيادة كمية الإنتاج بشكل كبير خاصة بالنسبة لمحصول الكمون والتي فاقت الزيادة في الغلة التي أدت بدورها إلى زيادة كمية الإنتاج عدا محصول السمسم. بلغت كمية الإنتاج المخططة 7 ألف طن للسمسم و 40 ألف طن للكمون.

### تنظيم السلسلة السلعية والقوانين والتشريعات والجهات ذات العلاقة

يتم تنظيم السلسلة السلعية عن طريق التنسيق السعري والعقود. فيما يخص القوانين والتشريعات والجهات ذات العلاقة انظر السلسلة السلعية للقمح.

### التسويق الداخلي

يتم تسويق هذه المنتجات بشكل حر حسب قوى السوق من قبل تجار القطاع الخاص لذلك فإن تكامل الأسواق لهذه المحاصيل يعمل بشكل جيد.

### التسويق الخارجي

يتم من قبل تجار القطاع الخاص. بلغ معدل التجارة الخارجية 292% في عام 2000 وانخفض إلى 262% في عام 2005 مما يدل على أن هناك تجارة خارجية نشطة. أما عدد الشركاء التجاريين فيزيد عن 100 دولة.

### المواصفات

يتم تداول وتخزين هذه المنتجات وفق المواصفة القياسية الخاصة بها.



## الفصل السادس - سلسلة القيمة للإنتاج الزراعي

### مقدمة:

يركز هذا الفصل على حسابات القيمة الخاصة بالإنتاج الزراعي مأخوذاً بالاعتبار تقييم أثر سياسات التوسع الأفقي والرأسي والسياسات السعرية على قيمة الإنتاج ومدخلاته والقيمة المضافة الزراعية . وتجدر الإشارة هنا إلى اهتمام الفصل الثالث من هذا التقرير بالمرحلة السابقة للإنتاج الزراعي وهي تأمين مستلزمات الإنتاج دون الاهتمام بحسابات القيمة . أما الفصل السابع من هذا التقرير فقد اهتم بإحدى المراحل اللاحقة للإنتاج الزراعي وهي التصنيع الزراعي. كما يركز الفصل على اشتقاق بعض مؤشرات الأداء الزراعية والتي تقارن مخرجات ومدخلات الإنتاج الزراعي.

يقال عن مجتمع أنه يحقق كفاءة في الإنتاج بالتقنيات والموارد المتاحة إذا لم تتوفر أي طريقة ممكنة لزيادة كمية الإنتاج مع تثبيت الكمية الحالية لمدخلات الإنتاج أو لتخفيض كمية مدخلات الإنتاج مع تثبيت المستوى الحالي للإنتاج<sup>60</sup>.

هناك ثلاث مجموعات من الأسباب التي تؤكد على أهمية حسابات سلسلة القيمة في هذه المرحلة المتسارعة من إنتشار العولمة وهي<sup>61</sup>:

- أصبحت التنافسية ضرورية في جميع مراحل السلسلة السلعية.
- إن كفاءة الإنتاج هي أحد الشروط لدخول الأسواق العالمية بنجاح.
- إن دخول الأسواق العالمية يوفر الدخل بشكل مستدام ، ويتطلب هذا فهم العوامل المحركة لكامل سلسلة القيمة.

### 1-6 الأسعار الزراعية

تلعب الأسعار الزراعية دوراً رئيساً في تحديد مستوى الإنتاج الزراعي وتوجيه الإنتاج بما يضمن تحقيق الأهداف الإنتاجية الموضوعة. أكد ماريون (1986) على أن أسعار السوق هي المحرك الرئيس لتنسيق التبادل بين المراحل المختلفة لأنظمة إنتاج الغذاء . كما أكد راما (2001) على أهمية الأسعار في تحقيق الكفاءة والتنسيق في سلسلة العرض في مجال تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وتنشيط الاستثمار.

ويمكن التمييز هنا بين الأسعار حسب مجموعات الغذاء ، الأسعار حسب مجموعات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، الأسعار الرسمية ، والأسعار الحرة<sup>62</sup>.

<sup>60</sup> Tesfatsion Leigh. Econ 502. 2002.

<sup>61</sup> Kaplinsky and Morris. A handbook for value chain research. IDRC, 2000.

<sup>62</sup> انظر السياسات السعرية والتسويقية.

يبين الجدول 6-1 المؤشرات الإحصائية الوصفية لأسعار المجموعات الغذائية<sup>63</sup> خلال الفترة 1996-2005. حيث يلاحظ زيادة الأسعار لبعض المجموعات بمعدلات صغيرة إلى متوسطة وانخفاضها لبعض المجموعات بحيث يمكن القول أن تطور أسعار الغذاء كان متوازناً تقريباً. كما يلاحظ أن تقلبات الأسعار حول خط الاتجاه كانت صغيرة إلى متوسطة مما يشير إلى استقرار في أسعار المواد الغذائية. أكبر التغيرات كانت في أسعار الفاكهة والخضراوات واللحوم والبيض.

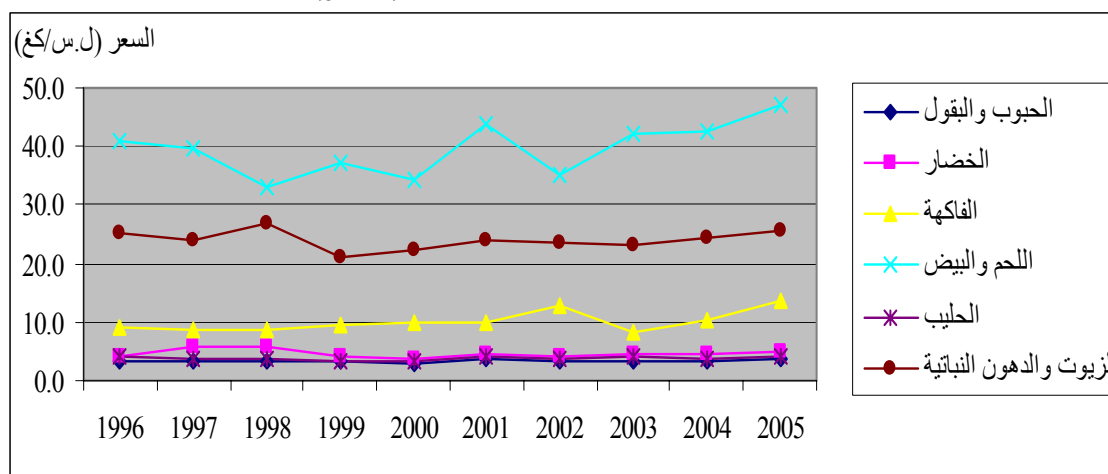
الجدول 6-1 المؤشرات الإحصائية الوصفية لأسعار المجموعات الغذائية الجارية، 2005-1996 (ل.س/كغ)

البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	معدل النمو السنوي %		معامل الاختلاف %
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
الحبوب والبقول	13.3	12.8	13.9	0.6	0.1	2.7
الخضراوات	18.3	16.1	23.9	1.3	2.7-	13.2
الفاكهة	40.2	31.2	53.8	3.6	3.9	14.6
اللحم والبيض	156.5	131.5	185.0	1.0	1.1	10.0
الحليب	15.2	14.5	16.8	0.5	0.2-	4.9
الزيوت والدهون النباتية	95.2	85.6	106.5	0.2-	1.8-	6.9

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة.

يبين الشكل 6-1 تطور الأسعار المخصوصة<sup>64</sup> (الحقيقية) للمجموعات الغذائية المذكورة أعلاه خلال الفترة 1996-2005. حيث يلاحظ أيضاً استقرار الأسعار الحقيقية بشكل عام خاصة بعد عام 2002. أكبر التغيرات كانت أيضاً للخضار والفاكهة واللحوم والبيض.

الشكل 6-1 تطور الأسعار المخصوصة لمجموعات غذائية مختارة، 2005-1996 (ل.س/كغ)



المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة.

يبين الجدول 6-2 تطور الأسعار (قيمة الوحدة) لمجموعات الإنتاج النباتي والحيواني<sup>65</sup> خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ بشكل عام نمو وسطي أسعار الإنتاج النباتي بشكل معتدل. كما يلاحظ نمو أسعار الأعلاف الخضراء بمعدل جيد وكذلك أسعار البقول الجافة والخضراوات والفاكهة تماشياً مع تحرير التجارة السورية. أما أسعار المنتجات

<sup>63</sup> أسعار حرة بشكل عام عدا بعض مكونات مجموعة الحبوب.

<sup>64</sup> تم استخدام الرقم القياسي لستون المصحح وفق الرقم القياسي العام للأسعار.

<sup>65</sup> أسعار حرة بشكل عام عدا بعض مكونات مجموعة الحبوب.

الحيوانية فيلاحظ نموها بمعدلات أقل من مجموعات الإنتاج النباتي. يلاحظ أيضاً أن المنتجات الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم والسّمك كان نمو أسعارها طفيفاً مما يعزز وضع الأمن الغذائي .

الجدول 6-2 تطور قيمة الوحدة لمجموعات الإنتاج النباتي والحيواني، 2000-2006 (ل.س/كغ)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
الإنتاج النباتي	18.4	17.0	17.4	17.9	18.5	19.7	20.5	1.8
الحبوب	11.2	10.2	10.5	10.7	11.3	11.7	11.7	0.7
البقول الجافة	19.3	18.0	20.3	21.3	28.7	28.2	27.5	6.1
الأعلاف الخضراء	1.8	2.5	2.5	2.5	2.0	2.6	2.5	5.6
المحاصيل الصناعية	16.0	17.6	18.0	19.5	17.8	20.6	17.0	1.0
الخضراوات	9.5	11.2	8.8	10.1	9.5	10.4	12.6	4.8
الفاكهة	22.9	26.4	26.3	28.8	28.6	28.7	33.4	6.5
الإنتاج الحيواني	25.3	26.9	26.0	24.5	25.9	27.2	27.4	1.3
الحليب ومشتقاته	196.6	212.2	236.3	204.6	182.1	202.8	201.8	0.4
اللحوم (لحم بعظمه)	2.5	2.5	2.5	2.5	3.3	3.0	3.0	3.1
البيض (ل.س/بيضة)	94.5	90.0	90.0	98.2	92.7	100.0	100.0	0.9
السّمك	572.9	630.0	650.0	673.6	634.2	682.3	682.3	3.0
العسل								

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يبين الجدول 6-3 تطور الأسعار الرسمية للسلع الغذائية خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ نمو الأسعار الرسمية بشكل ضعيف للأقماع وبشكل معتدل للعدس، وبشكل كبير للشعير والحمص والتبغ، وثباتها للذرة الصفراء والقطن والشوندر السكري. كما يلاحظ ثبات الأسعار لفترات طويلة لتشجيع إدخال المحاصيل البديلة في الدورة الزراعية. وتجدر الملاحظة أن المحاصيل التي لها أسعار رسمية تشكل حوالي 74% من الدورة الزراعية، مما يساهم في استقرار الزراعة السورية وتعزيز وضع الأمن الغذائي، ولكن يجب الانتقال إلى إستراتيجيات أكثر مرونة للتناغم مع قوى السوق، ووضع التجارة العالمية، وتعزيز الميزة النسبية في الزراعة السورية. حيث أن الأسعار الرسمية لاتعوض للمزارعين بشكل جيد في سنين الجفاف أو عند ما يكون الإنتاج منخفضاً بسبب انخفاض مستوى العرض عن مستوى الطلب<sup>66</sup>. ولكن الانتقال إلى نظام الأسعار الحرة يتطلب أن يكون هناك نظام للتأمين على المنتجات الزراعية.

الجدول 6-3 تطور الأسعار الرسمية للمنتجات الزراعية، 2000-2006 (ل.س/كغ)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
القمح القاسي	11.8	11.8	11.8	12.3	12.3	12.3	12.3	0.7
القمح الطري	10.8	10.8	10.8	11.3	11.3	11.3	11.3	0.8
الشعير	7.5	7.5	7.5	8.0	8.0	9.5	9.5	4.0
الذرة الصفراء	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	0.0
العدس الأبيض	17.0	17.0	17.0	17.0	17.0	20.0	20.0	2.7
العدس الأحمر	16.0	16.0	16.0	16.0	16.0	19.0	19.0	2.9
الحمص	17.80	17.80	17.80	18.75	18.75	25.00	25.00	5.8
القطن	30.75	27.90	26.80	30.75	30.75	30.75	30.75	0.0
التبغ	69.42	59.95	78.44	80.98	80.98	80.98	93.50	5.1
الشوندر السكري	2.25	2.25	2.25	2.25	2.25	2.25	2.25	0.0

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية - أعداد مختلفة.

يبين الجدول 4-6 تطور أسعار التجزئة الحرة لبعض المنتجات الزراعية خلال الفترة 2000-2005. حيث يلاحظ بشكل عام استقرار أسعار المواد الغذائية عدا الثوم الجاف والبصل الجاف والعنب وزيادتها بمعدلات صغيرة إلى متوسطة خلال الفترة عدا أسعار البصل الجاف والعنب وزيتون المائدة التي شهدت انخفاضاً.

الجدول 4-6 تطور الأسعار الحرة لبعض المنتجات الزراعية، 2000-2006 (ل.س/كغ)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي %	معامل الاختلاف %
العدس	30.6	29.3	27.8	29.1	31.0	39.3	4.7	9.9
الحمص	38.5	41.3	40.6	38.5	37.1	42.9	0.5	5.3
الثوم الجاف	20.8	42.3	63.2	47.0	48.0	42.7	7.5	30.3
البصل الجاف	12.6	17.3	11.5	14.8	15.9	10.4	2.4-	19.0
البندورة	13.3	14.5	13.6	15.2	15.9	17.8	5.6	4.6
البطاطا	14.4	13.5	14.3	13.8	17.1	16.4	4.0	6.7
البطيخ الأحمر	6.9	8.5	7.9	8.2	8.2	9.3	4.1	6.3
الخيار	14.8	14.3	13.5	15.2	14.1	18.0	3.3	8.4
الكوسا	18.4	17.2	17.5	20.0	18.4	22.8	4.3	7.4
الباذنجان	17.0	15.8	14.8	18.4	15.4	19.8	2.8	10.0
زيتون	33.5	35.0	37.2	37.2	43.9	57.4	15.1	9.5
التفاح	33.7	36.7	37.4	36.1	34.5	36.1	0.3	3.8
المشمش	23.3	32.3	27.5	29.4	32.0	29.0	3.0	10.4
الكرز	43.7	44.2	48.6	42.4	51.3	45.2	1.4	6.8
العنب	26.6	27.4	29.0	25.7	25.2	27.1	0.8-	4.8
ليمون	24.4	22.3	20.1	29.4	30.3	21.0	1.9	17.0
البرتقال	19.4	19.8	20.3	21.5	24.0	24.8	5.6	3.0
لحم غنم بعظمه	168.8	187.3	197.9	216.5	223.1	230.3	6.3	2.0
لحم بقر بعظمه	125.4	142.0	148.8	162.8	167.3	172.0	6.3	2.6
لحم فروج	66.8	71.8	62.5	68.4	72.6	73.0	1.6	5.1
بيض مائدة (صحن)	74.6	77.8	65.4	74.5	90.7	89.4	4.5	9.3
سمك	85.0	84.1	91.0	96.5	102.9	120.8	7.5	5.0
زيتون مائدة	72.9	66.5	65.2	63.8	64.6	68.0	1.3-	4.3
زيت زيتون	141.8	123.5	121.7	123.6	137.5	179.0	4.9	13.0

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. حسب معدل النمو السنوي ومعامل الاختلاف للفترة 2000-2005 بالنسبة لخط الاتجاه.

ولدى مقارنة تطور أسعار الغذاء مع المستوى العام للأسعار خلال الفترة 2000-2006 يلاحظ أنها زادت بمعدل مساوي للمستوى العام بالنسبة لأسعار الجملة وبمعدل أقل من المستوى العام بالنسبة لأسعار التجزئة (الجدول 5-6).

بالنسبة لأسعار الجملة يلاحظ أن أسعار المواد الغذائية كانت أقل من المستوى العام حتى عام 2005 ثم تساوت مع المستوى العام في عام 2006. انخفضت أسعار الحبوب والدقيق خلال الفترة وزادت أسعار الزيوت والدهون بمعدل أقل من المستوى العام. أما بالنسبة لأسعار البقول الجافة واللحوم والمنتجات الحيوانية والخضار والفواكه زادت بمعدل أعلى من المستوى العام بسبب تحرير التجارة الخارجية. وبالنسبة لأسعار التجزئة الخاصة بالمواد الغذائية يلاحظ زيادتها بمعدل أقل من المستوى العام للأسعار عدا الخضراوات التي تجاوزت أسعارها المستوى العام.

يبين الجدول 6-6 توزيع أسعار التجزئة الحرة لبعض المنتجات الغذائية حسب المحافظات في عام 2006. حيث يلاحظ انخفاض معامل الاختلاف مما يدل على أن قانون السعر الواحد يعمل بشكل جيد، ووجود تكامل في الأسواق بين المحافظات. ويحكم التبادل بين المحافظات مستوى تكاليف النقل والمعاملات.

الجدول 5-6 تطور الأرقام القياسية للأسعار، 2000-2006 (%)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
الرقم القياسي لأسعار الجملة (باش*)								2006-2000
الرقم القياسي العام	100	96	101	106	107	110	110	1.6
المواد الغذائية	100	95	101	105	105	109	110	1.6
الحبوب والدقيق	100	99	97	100	100	101	98	0.3-
البقول الجافة	100	99	101	98	96	109	117	2.7
اللحوم الطازجة والمنتجات الحيوانية	100	96	97	109	106	111	115	2.4
الزيوت والدهون	100	75	87	87	93	107	107	1.1
الخضار والفواكه	100	112	109	111	114	115	116	2.5
الرقم القياسي لأسعار التجزئة							**	2005-2000
الرقم القياسي العام	100	103	104	109	114	123	110	4.2
المواد الغذائية	100	105	103	107	113	122	113	4.1
الحبوب	100	99	103	104	109	109	108	1.7
البقول الجافة	100	98	96	94	94	106	119	1.2
الزيوت	100	95	94	96	102	117	105	3.2
الألبان ومشتقاتها	100	96	96	98	101	115	112	2.8
الخضراوات	100	122	110	118	126	138	108	6.7
الفواكه والمكسرات	100	102	102	105	108	111	121	2.1

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

\* تنقيح الأسعار بكميات سنة الهدف.

\*\* حسبت الأرقام القياسية لأسعار التجزئة في عام 2006 بالنسبة لسنة الأساس عام 2005.

الجدول 6-6 أسعار التجزئة لمنتجات غذائية مختارة، 2006 (ل.س/كغ)

البيان	بندورة	بطاطا	تفاح	برتقال	لحم غنم هبرة	حليب	دجاج مذبوح	زيت زيتون
السويداء	20	24	38	36	425	19	79	240
درعا	21	25	43	34	405	19	72	240
دمشق	23	26	42	41	575	21	96	240
حمص	22	25	40	39	450	20	89	240
حمّاه	20	24	37	35	395	20	80	240
طرطوس	18	23	33	31	390	20	76	230
اللاذقية	18	24	32	31	405	20	89	235
إدلب	18	24	42	38	400	19	84	220
حلب	18	24	40	38	430	20	85	236
الرقّة	18	23	43	32	375	17	78	240
دير الزور	18	23	41	34	375	17	81	245
الحسكة	18	24	43	36	380	20	79	240
المعدل	19.3	24.1	39.5	35.4	417.1	19.3	82.3	237.2
معامل الاختلاف %	9.4	3.7	9.6	9.0	13.1	6.4	8.0	2.8

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2006.

ويحدد تأثير الأسعار على مستوى العرض والطلب للمنتجات الزراعية من خلال معامل المرونة السعرية سواء كان خاص بسعر السلعة أو بأسعار السلع البديلة والمكملة (مرونة التقاطع السعرية). حيث تحدد المرونة السعرية نسبة التغير المئوية في الكمية المعروضة أو المطلوبة من المادة بالنسبة لنسبة التغير المئوية في السعر وإن المرونة الدخلية تحدد النسبة تغير الكمية المطلوبة من المادة بالنسبة لنسبة التغير المئوية بالنسبة للدخل. لذلك تساعد المرونة السعرية في عملية اتخاذ القرار وتستخدم في إجراء التوقعات المستقبلية<sup>67</sup>. يبين الجدول 6-7 المرونة السعرية لمجموعات غذائية مختارة في سورية خلال الفترة 1982-2005.

<sup>67</sup> لمزيد من التفصيل انظر الملحق. سمير جرّاد وفايز منصور - استجابة العرض لمجموعات غذائية مختارة - المركز الوطني للسياسات الزراعية 2008. سمير جرّاد ومعضاد قرقوط- تقدير الطلب لمجموعات غذائية مختارة - المركز الوطني للسياسات الزراعية 2008.

الجدول 6-7 مرونات العرض والطلب لمجموعات غذائية مختارة في سورية، 1982-2005

البيان	الحبوب والبقول	الخضار	الفاكهة	اللحم الأحمر	لحم الدواجن	البيض	الحليب	سعر العلف
المرونة السعرية للعرض								
الحبوب والبقول	0.24	0.15-	0.08					
الخضار	0.09-	0.37	0.26-					
الفاكهة	0.05-	0.004	0.07					
اللحم الأحمر				0.30	0.35	0.07-	0.27-	0.19-
لحم الدواجن				0.16-	0.09	0.07-	0.10-	0.18
البيض					0.01	0.04	0.16-	0.15
الحليب				0.15	0.01-	0.02-	0.09	0.10-
المرونة السعرية للطلب								
البيان	الحبوب والبقول	الخضار	الفاكهة	اللحم والبيض	الحليب	الزيوت والدهون النباتية	المرونة الدخلية للطلب	
الحبوب والبقول	0.51-	0.12-	0.35-	0.28	0.85	0.29-	0.83	
الخضار	1.43-	0.03-	0.36-	0.66-	0.93	0.52-	1.28	
الفاكهة	0.47	0.30-	0.44-	0.55-	0.91-	0.43	1.61	
اللحم والبيض	0.09-	0.22-	0.25-	0.23	0.11	0.29-	0.07	
الحليب	0.71-	0.18	0.02-	0.02	0.06-	0.58-	1.001	
الزيوت والدهون النباتية	0.74	0.23-	0.07-	0.37-	1.28-	0.17	0.96	

المصدر: معد التقرير.

يلاحظ من الجدول 6-7 أن مرونة العرض السعرية (الخاصة بسعر السلعة)<sup>68</sup> تكون موجبة الإشارة أي أن هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة والسعر. أما مرونة العرض التقاطعية<sup>69</sup> فيمكن أن تكون إشارتها موجبة (علاقة طردية) أو سالبة (علاقة عكسية). بالنسبة لمرونة الطلب السعرية تكون في العادة إشارتها سالبة<sup>70</sup> أي هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر المادة. أما مرونة الطلب التقاطعية فيمكن أن تكون إشارتها موجبة أو سالبة، أما إشارة المرونة الدخلية تكون في العادة موجبة إلا في حالة السلع الرديئة<sup>71</sup>.

## 6-2 قيمة الإنتاج الزراعي

تتأثر قيمة الإنتاج الزراعي بمستوى الإنتاج المحقق على صعيد الإنتاجين النباتي والحيواني والأسعار الزراعية. وتحدد قيمة الإنتاج النباتي من خلال كمية الإنتاج، التي تتأثر بالمساحة والمردود، وأسعار المنتجات النباتية. أما قيمة الإنتاج الحيواني فتحدد من خلال كمية الإنتاج الحيواني وأسعار المنتجات الحيوانية. لذلك فإن سياسات التوسع الأفقي والرأسي تؤثر على قيمة الإنتاج الزراعي من خلال التأثير على هذه المؤشرات.

يبين الجدول 6-8 تطور قيمة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000-2006. حيث يلاحظ زيادة قيمة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بمعدلات جيدة. ولكن من حيث الحصة في قيمة الإنتاج زادت حصة الإنتاج النباتي بمعدل طفيف وانخفضت حصة الإنتاج الحيواني بمعدل أعلى من الزيادة في حصة الإنتاج النباتي. كما يلاحظ أن الإنتاج النباتي له الحصة الأكبر من قيمة الإنتاج الزراعي.

<sup>68</sup> تمثل الخانات المتماثلة في الجدول (مثلاً حبوب وبقول في السطر يقابلها حبوب وبقول في العمود).

<sup>69</sup> تمثل الخانات غير المتماثلة في الجدول (مثلاً حبوب وبقول في السطر يقابلها السلع الأخرى في الأعمدة).

<sup>70</sup> في تقديرنا الإشارة موجبة بالنسبة للحم والبيض بعكس النظرية الاقتصادية.

<sup>71</sup> السلع الرديئة هي السلع التي تنخفض الكمية المستهلكة منها بزيادة الدخل.



الجدول 6-8 تطور قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية، 2000-2006 (مليون ل.س ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006*	معدل النمو السنوي %
القيمة (مليون ل.س)								
الإنتاج النباتي	215383	249078	257914	260338	272566	288142	329782	7.4
الإنتاج الحيواني	121715	125171	130706	136480	146862	164218	176756	6.4
مجموع الإنتاج الزراعي	337098	374249	388620	396818	419428	452360	506538	7.0
الحصة (%)								
الإنتاج النباتي	63.9	66.6	66.4	65.6	65.0	63.7	65.1	0.3
الإنتاج الحيواني	36.1	33.4	33.6	34.4	35.0	36.3	34.9	0.6-
مجموع الإنتاج الزراعي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.  
\* تقديرات أولية.

ملاحظة: حسب معدل النمو للفترة 2006-2000 (سنة الأساس 2000) بالاعتماد على المشاهدات الأصلية. كما لم تؤخذ الرسوم الجمركية بعين الاعتبار.

إن التطور المذكور أعلاه في قيمة الإنتاج حسب الجدول 6-8 هو نتيجة التغير في كمية الإنتاج ومستوى الأسعار أي لايعكس الأداء الفعلي لفعاليات الإنتاج الزراعي. لذلك يعطي الجدول 6-9 لمحة عن تطور قيمة الإنتاج الزراعي بعد تثبيت تأثير الأسعار الزراعية من خلال تقييم الإنتاج بأسعار عام 2000 لكامل الفترة 2006-2000.

الجدول 6-9 تطور قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (مليون ل.س ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي %
القيمة (مليون ل.س)								
الإنتاج النباتي	215383	233476	244145	226714	233014	248835	272163	4.0
الإنتاج الحيواني	121715	123378	116374	116257	140481	149277	160550	4.7
مجموع الإنتاج الزراعي	337098	356854	360519	342971	373495	398112	432713	4.2
الحصة (%)								
الإنتاج النباتي	63.9	65.4	67.7	66.1	62.4	62.5	62.9	0.3-
الإنتاج الحيواني	36.1	34.6	32.3	33.9	37.6	37.5	37.1	0.5
مجموع الإنتاج الزراعي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.  
\* تقديرات أولية.

ملاحظة: حسب معدل النمو للفترة 2006-2000 (سنة الأساس 2000) بالاعتماد على المشاهدات الأصلية. كما لم تؤخذ الرسوم الجمركية بعين الاعتبار.

يلاحظ من الجدولان 6-8 و 6-9 أن تأثير الأسعار كان كبيراً على زيادة قيمة الإنتاج الزراعي ولكن بمعدل أقل من تأثير كميات الإنتاج. أي أن الأداء الفعلي لقطاع الزراعة كان جيداً. كما يلاحظ أن معدلات المساهمة الفعلية لقطاع الإنتاج الحيواني في زيادة قيمة الإنتاج كانت أفضل من قطاع الإنتاج النباتي مما يؤكد أن أثر سياسات الإنتاج الحيواني كان أفضل من سياسات الإنتاج النباتي. وتجدر الملاحظة أن معدلات الإنتاج المحققة تتماشى مع أهداف الخطة الخمسية العاشرة ( بل تفوقها) في مجال الإنتاج النباتي .

يبين الجدول 6-10 تطور قيمة الإنتاج النباتي مفصلة حسب قطاعات الإنتاج النباتي خلال الفترة 2006-2000. يلاحظ من الجدول أن قيمة الإنتاج شهدت زيادة لكافة قطاعات الإنتاج النباتي، وأكبر نسبة زيادة في قيمة الإنتاج كانت للفواكه والحبوب والخضراوات والبقول الجافة. أكبر مساهمة في قيمة الإنتاج تأتي من الحبوب والفواكه مع ملاحظة انخفاض حصة المحاصيل الصناعية والمنتجات الأخرى.

الجدول 6-10 تطور قيمة الإنتاج النباتي حسب القطاعات بالأسعار الجارية، 2000-2006 (مليون ل.س ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006*	معدل النمو السنوي %
القيمة (مليون ل.س)								
الحبوب	39209	70744	62511	66356	59457	65774	73653	11.1
البقول الجافة	3313	5483	5849	6856	6819	8076	8428	16.8
الرعويات	1489	1628	1638	1678	1645	2199	2278	7.3
المحاصيل الصناعية	37407	41150	44916	41661	41565	46139	37908	0.2
الخضراوات	18713	22291	23567	28046	29265	31053	36649	11.9
الفواكه	65692	64435	73606	69241	83706	75849	114267	9.7
أخرى**	49560	43348	45827	46500	50109	59052	56599	2.2
مجموع الإنتاج النباتي	215383	249079	257914	260338	272566	288142	329782	7.4
الحصة (%)								
الحبوب	18.2	28.4	24.2	25.5	21.8	22.8	22.3	3.5
البقول الجافة	1.5	2.2	2.3	2.6	2.5	2.8	2.6	8.8
الرعويات	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	0.8	0.7	0.0
المحاصيل الصناعية	17.4	16.5	17.4	16.0	15.2	16.0	11.5	6.6-
الخضراوات	8.7	8.9	9.1	10.8	10.7	10.8	11.1	4.2
الفواكه	30.5	25.9	28.5	26.6	30.7	26.3	34.6	2.1
أخرى**	23.0	17.4	17.8	17.9	18.4	20.5	17.2	4.8-
مجموع الإنتاج النباتي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

\* تقديرات أولية. \*\* تشمل المنتجات الأخرى الصناعات الريفية والبيادر والغراس وحلج الأقطان ومزروعات أخرى والقطاع العام.

ملاحظة: حسب معدل النمو للفترة 2000-2006 (سنة الأساس 2000) بالاعتماد على المشاهدات الأصلية. كما لم تؤخذ الرسوم الجمركية بعين الاعتبار.

لمعرفة مصادر زيادة قيمة الإنتاج النباتي يجب تفكيك القيمة إلى مؤشرات والمتمثلة في المساحة المزروعة والغلة والأسعار. يبين الجدول 6-11 أثر المساحة والغلة والأسعار على قيمة الإنتاج النباتي من خلال حساب الأرقام القياسية لهذه المؤشرات بين عامي 2000 و 2006.

الجدول 6-11 أثر المساحة والغلة والأسعار على قيمة الإنتاج النباتي، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للمساحة	الرقم القياسي للغلة	الرقم القياسي لقيمة الوحدة	الرقم القياسي لقيمة الإنتاج
الإنتاج النباتي	1.04	1.32	1.11	1.53
الحبوب	1.03	1.74	1.05	1.88
البقول الجافة	0.99	1.79	1.43	2.54
الرعويات	0.71	1.55	1.40	1.53
المحاصيل الصناعية	0.95	1.00	1.07	1.01
الخضراوات	1.36	1.09	1.32	1.96
الفواكه	1.12	1.06	1.46	1.74

المصدر: معد التقرير.

يلاحظ من الجدول 6-11 أن التأثير المشترك للمساحة والغلة وقيمة الوحدة كان إيجابياً على قيمة الإنتاج (زيادة القيمة) على المستوى الإجمالي ولكافة المجموعات، ولكن أعلى تأثير لها كان على مجموعة البقول الجافة وأخفض تأثير لها كان على مجموعة المحاصيل الصناعية. إن تأثير المساحة على قيمة الإنتاج كان إيجابياً على المستوى الإجمالي ولمجموعات الحبوب والخضراوات والفواكه، وسلبياً (انخفاض القيمة) لمجموعات البقول الجافة والرعويات والمحاصيل الصناعية، ويلاحظ أن التنمية الأفقية تشكل العامل الحاسم في إنتاج الخضراوات. إن تأثير الغلة على قيمة الإنتاج كان إيجابياً على المستوى الإجمالي ولكافة المجموعات عدا المحاصيل الصناعية (لايوجد تأثير)، ويستنتج أن التنمية الرأسية تشكل العامل الحاسم في زيادة قيمة الإنتاج، أعلى تأثير للغلة كان على مجموعة البقول الجافة. بالنسبة

لقيمة الوحدة كان تأثيرها إيجابياً على قيمة الإنتاج على المستوى الإجمالي ولكافة المجموعات، ولكن تأثيرها بلغ أقصاه في إنتاج الفواكه.

يبين الجدول 6-12 تطور قيمة الإنتاج النباتي مفصلة حسب المجموعات بالأسعار الثابتة لعام 2000 خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ بشكل عام تحقيق معدلات نمو جيدة في كمية الإنتاج النباتي تفوق الأهداف الموضوعية وفق الخطة الخمسية العاشرة، والتي انعكست على زيادة قيمة الإنتاج بشكل يفوق أثر الأسعار. وأيضاً على مستوى مجموعات الإنتاج النباتي كان أثر كمية الإنتاج كبيراً على زيادة قيمة الإنتاج النباتي ويفوق المعدلات الموضوعية حسب الخطة الخمسية العاشرة وذلك في حالة مجموعات الحبوب والبقول الجافة والخضراوات والفواكه، وطفيفاً (أقل من المعدل) في حالة الرعويات والمحاصيل الأخرى، وسلبياً في حالة المحاصيل الصناعية. أما فيما يخص حصة المجموعات في قيمة الإنتاج يلاحظ أن مجموعات المحاصيل الأخرى والحبوب والفواكه تشكل النسبة الأكبر من القيمة مع ملاحظة انخفاض حصة مجموعات المحاصيل الصناعية والمحاصيل الأخرى.

الجدول 6-12 تطور قيمة الإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام 2000 حسب المجموعات، 2000-2006 (مليون ل.س، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006*	معدل النمو السنوي %
القيمة (مليون ل.س)								
الحبوب	39209	71493	63594	67932	58863	62224	68880	9.8
البقول الجافة	3313	5860	5547	6148	4805	5786	6355	11.5
الرعويات	1489	1551	1457	1503	1439	1493	1594	1.1
المحاصيل الصناعية	37407	36504	37414	32711	30567	37304	28762	4.3-
الخضراوات	18713	20340	22173	24460	23864	25229	26908	6.2
الفواكه	65692	49453	68380	53654	67824	59717	85570	4.5
أخرى**	49560	48277	45580	40306	45652	57082	54094	1.5
مجموع الإنتاج النباتي	215383	233478	244145	226714	233014	248835	272163	4.0
الحصة (%)								
الحبوب	18.2	30.6	26.0	30.0	25.3	25.0	25.3	5.6
البقول الجافة	1.5	2.5	2.3	2.7	2.1	2.3	2.3	7.2
الرعويات	0.7	0.7	0.6	0.7	0.6	0.6	0.6	2.7-
المحاصيل الصناعية	17.4	15.6	15.3	14.4	13.1	15.0	10.6	7.9-
الخضراوات	8.7	8.7	9.1	10.8	10.2	10.1	9.9	2.2
الفواكه	30.5	21.2	28.0	23.7	29.1	24.0	31.4	0.5
أخرى**	23.0	20.7	18.7	17.8	19.6	22.9	19.9	2.4-
مجموع الإنتاج النباتي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.  
\* تقديرات أولية. \*\* تشمل المنتجات الأخرى الصناعات الريفية والبقول والفواكه وحلج الأقطان ومزروعات أخرى والقطاع العام.  
ملاحظة: حسب معدل النمو للفترة 2000-2006 (سنة الأساس 2000) بالاعتماد على المشاهدات الأصلية. كما لم تؤخذ الرسوم الجمركية بعين الاعتبار.

يبين الجدول 6-13 تطور قيمة الإنتاج الحيواني حسب المجموعات بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ من الجدول زيادة قيمة الإنتاج الحيواني ولكافة المجموعات نتيجة تفاعل كمية الإنتاج الحيواني وأسعار المنتجات الحيوانية. كما يلاحظ تحقيق تقدم محرز في قيمة إنتاج الحليب ومشتقاته والبيض. يبين الجدول 6-14 تأثير كل من كمية إنتاج المنتجات الحيوانية وأسعارها على قيمة الإنتاج لمجموعات حيوانية مختارة. يلاحظ من الجدول أن التأثير المشترك للكمية والسعر كان إيجابياً على زيادة قيمة الإنتاج وكذلك تأثير كل من الكمية والسعر بشكل منفصل، ولكن التأثير الحاسم في زيادة قيمة الإنتاج يعود إلى التحسن في كميات الإنتاج الحيواني.

الجدول 6-13 تطور قيمة الإنتاج الحيواني حسب القطاعات بالأسعار الجارية، 2000-2006 (مليون ل.س ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	*2006	معدل النمو السنوي %
القيمة (مليون ل.س)								
الحليب ومشتقاته	42408	42495	45897	45925	55060	64213	69349	8.5
تكاثر الحيوان (اللحم)	67329	70365	70353	75222	70699	82280	86849	4.3
البيض	6365	6687	8302	8623	13339	9312	11343	10.1
السمك	1264	1275	1365	1584	1595	1698	1717	5.2
العسل	961	1120	1385	1242	1355	1454	1644	9.4
أخرى**	3389	3229	3404	3884	4814	5262	5854	9.5
مجموع الإنتاج الحيواني	121716	125171	130706	136480	146862	164219	176756	6.4
الحصة (%)								
الحليب ومشتقاته	34.8	33.9	35.1	33.6	37.5	39.1	39.2	2.0
تكاثر الحيوان (اللحم)	55.3	56.2	53.8	55.1	48.1	50.1	49.1	2.0-
البيض	5.2	5.3	6.4	6.3	9.1	5.7	6.4	3.5
السمك	1.0	1.0	1.0	1.2	1.1	1.0	1.0	0.0
العسل	0.8	0.9	1.1	0.9	0.9	0.9	0.9	2.8
أخرى**	2.8	2.6	2.6	2.8	3.3	3.2	3.3	2.9
مجموع الإنتاج الحيواني	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.  
 \* تقديرات أولية. \*\* تشمل المنتجات الأخرى الصوف والشعر والجلود وشرانق الحرير والشمع العسلي.  
 ملاحظة: حسب معدل النمو للفترة 2000-2006 (سنة الأساس 2000) بالاعتماد على المشاهدات الأصلية. كما لم تؤخذ الرسوم الجمركية بعين الاعتبار.

الجدول 6-14 أثر كمية الإنتاج والأسعار على قيمة الإنتاج الحيواني لمجموعات مختارة، 2000 و 2006

البيان	الرقم القياسي للكمية	الرقم القياسي لقيمة الوحدة	الرقم القياسي لقيمة الإنتاج
الحليب ومشتقاته	1.51	1.08	1.64
اللحم	1.26	1.03	1.29
البيض	1.49	1.20	1.78

المصدر: معد التقرير.

يبين الجدول 6-15 تطور قيمة الإنتاج الحيواني بالأسعار الثابتة لعام 2000 حسب المجموعات خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ من الجدولان 6-15 و 6-13 أن الزيادة في قيمة الإنتاج الحيواني مصدرها الرئيس زيادة كميات الإنتاج عدا اللحوم التي مصدر زيادة قيمتها يأتي بشكل رئيس من زيادة الأسعار. يلاحظ أيضاً من الجدول 6-15 أن معدلات النمو المحققة والتي تعبر عن تحسن الإنتاج الحيواني تتماشى مع أهداف الخطة الخمسية العاشرة عدا اللحوم والعسل. من حيث حصة القطاعات يلاحظ زيادتها خلال الفترة باستثناء قطاعي اللحوم والأسماك. ولكن على الرغم من انخفاض حصة قطاع اللحوم لا يزال يحتل المركز الأول في توليد قيمة الإنتاج يليه قطاع الحليب ومشتقاته الذي شهد تحسناً ملحوظاً في توليد قيمة الإنتاج.

### 6-3 قيمة مدخلات الإنتاج الزراعي

تتضمن قيمة مستلزمات الإنتاج قيمة السلع غير المعمرة والخدمات المستخدمة في الإنتاج بما في ذلك تصليح وصيانة الموجودات الرأسمالية. وتقسم المستلزمات إلى مستلزمات الإنتاج النباتي ومستلزمات الإنتاج الحيواني. تشمل مستلزمات الإنتاج النباتي البذار والغراس - العبوات - المبيدات - الأسمدة - مستلزمات أخرى. أما مستلزمات الإنتاج الحيواني فتتضمن الأعلاف - اللقاحات - السائل المنوي - السائل الأزوتي - مستلزمات أخرى.

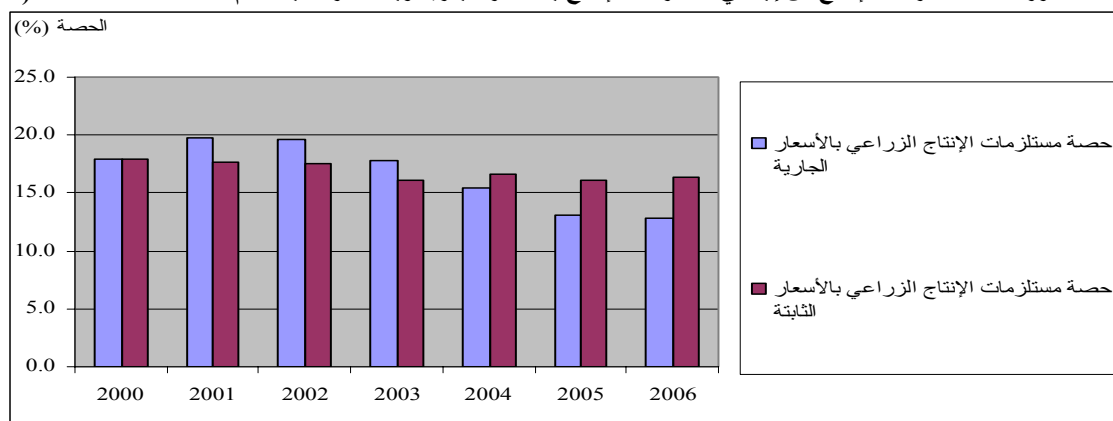
الجدول 6-15 تطور قيمة الإنتاج الحيواني حسب القطاعات بالأسعار الثابتة لعام 2000، 2000-2006 (مليون ل.س ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006*	معدل النمو السنوي %
القيمة (مليون ل.س)								
الحليب ومشتقاته	42408	42941	45882	49439	57229	62031	67016	7.7
تكاثر الحيوان (اللحم)	67329	68319	56182	52027	65901	71939	75827	1.8
البيض	6365	6687	8302	8623	10005	7760	9452	5.9
السمك	1264	1342	1436	1527	1630	1608	1626	3.3
العسل	961	1019	1220	1056	1223	1221	1380	5.2
أخرى**	3389	3070	3352	3585	4493	4718	5249	9.4
مجموع الإنتاج الحيواني	121716	123378	116374	116257	140481	149277	160550	4.5
الحصة (%)								
الحليب ومشتقاته	34.8	34.8	39.4	42.5	40.7	41.6	41.7	3.1
تكاثر الحيوان (اللحم)	55.3	55.4	48.3	44.8	46.9	48.2	47.2	2.6-
البيض	5.2	5.4	7.1	7.4	7.1	5.2	5.9	1.4
السمك	1.0	1.1	1.2	1.3	1.2	1.1	1.0	1.2-
العسل	0.8	0.8	1.0	0.9	0.9	0.8	0.9	0.7
أخرى**	2.8	2.5	2.9	3.1	3.2	3.2	3.3	4.7
مجموع الإنتاج الحيواني	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.  
\* تقديرات أولية. \*\* تشمل المنتجات الأخرى الصوف والشعر والجلود وشرانق الحرير والشمع العسلي.  
ملاحظة: حسب معدل النمو للفترة 2006-2000 (سنة الأساس 2000) بالاعتماد على المشاهدات الأصلية. كما لم تؤخذ الرسوم الجمركية بعين الاعتبار.

يبين الشكل 6-2 تطور حصة مستلزمات الإنتاج الزراعي من المستلزمات الإجمالية بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000 خلال الفترة 2006-2000. يلاحظ من الشكل أن حصة مستلزمات الإنتاج الزراعي انخفضت بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة، ولكن نسبة الانخفاض بالأسعار الجارية (-5.4% سنوياً) كانت أعلى منها بالأسعار الثابتة (-1.5% سنوياً)، مما يدل على تطور أسعار المستلزمات الزراعية بمعدل أخفض من أسعار المستلزمات الأخرى وتحسن الأداء.

الشكل 6-2 تطور حصة مستلزمات الإنتاج من إجمالي مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000 ، 2006-2000 (%)



2007

يبين الجدول 6-16 تطور قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة مفصلة حسب الإنتاجين النباتي والحيواني خلال الفترة 2006-2000. يلاحظ من الجدول زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي وبشقيها النباتي والحيواني نتيجة التأثير المشترك للكميات المستهلكة من المستلزمات وأسعارها. حيث تشكل الزيادة في الكميات

المستهلكة من مستلزمات الإنتاج الوزن الأكبر في زيادة قيمة المستلزمات. أما من حيث الحصة يلاحظ زيادة حصة مستلزمات الإنتاج النباتي وانخفاض حصة مستلزمات الإنتاج الحيواني.

الجدول 6-16 تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي، 2000-2006 (مليون ل.س ، %)

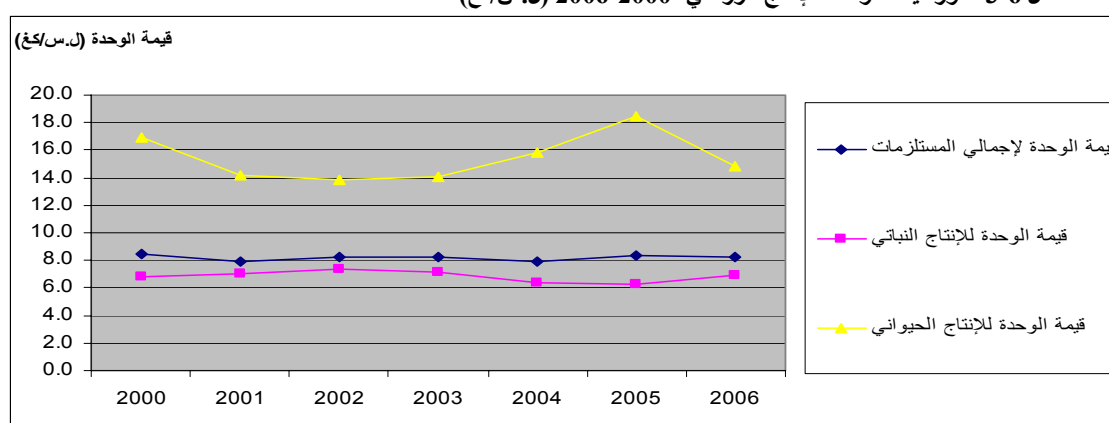
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	*2006	معدل النمو السنوي %
القيمة (مليون ل.س)								
مستلزمات الإنتاج النباتي (جاري)	79689	103032	108879	104461	93953	91881	111206	5.7
مستلزمات الإنتاج الحيواني (جاري)	37132	29912	31791	35193	44298	55129	47971	4.4
المجموع	116821	132944	140670	139654	138251	147010	159177	5.3
مستلزمات الإنتاج النباتي (ثابت)	79689	93271	95469	88024	85801	84339	99045	3.7
مستلزمات الإنتاج الحيواني (ثابت)	37132	26780	27528	29340	41423	48269	41211	1.8
المجموع	116821	120051	122997	117364	127224	132608	140256	3.1
الحصة بالأسعار الجارية (%)								
مستلزمات الإنتاج النباتي	68.2	77.5	77.4	74.8	68.0	62.5	69.9	0.4
مستلزمات الإنتاج الحيواني	31.8	22.5	22.6	25.2	32.0	37.5	30.1	0.9-

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - تقرير تتبع الخطة السنوية الموحدة - أعداد مختلفة.

ملاحظة: حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000-2006 (سنة أساس 2000) بالاعتماد على المشاهدات الأصلية.

يبين الشكل 3-6 تطور قيمة الوحدة لمستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني بالنسبة لكمية الإنتاج النباتي والحيواني. يلاحظ بقاء قيمة الوحدة تقريباً ثابتة لإجمالي المستلزمات ولمستلزمات الإنتاج النباتي وانخفاضها بالنسبة لمستلزمات الإنتاج الحيواني مع ملاحظة زيادة قيمة الوحدة للإنتاج الحيواني بشكل ملحوظ خلال الفترة 2003-2005. وبالمقارنة مع الزيادة المتحققة في الإنتاج الزراعي وبشقيه النباتي والحيواني يستنتج أن هناك تحسن في الأداء. إن الزيادة المتحققة في كمية الإنتاج خلال الفترة 2000-2006 أدت إلى انخفاض نسبي<sup>72</sup> في تكاليف مستلزمات الإنتاج بنسبة 39% لإجمالي المستلزمات و 38% لمستلزمات الإنتاج النباتي و 47% لمستلزمات الإنتاج الحيواني.

الشكل 3-6 تطور قيمة الوحدة للإنتاج الزراعي، 2000-2006 (ل.س/كغ)



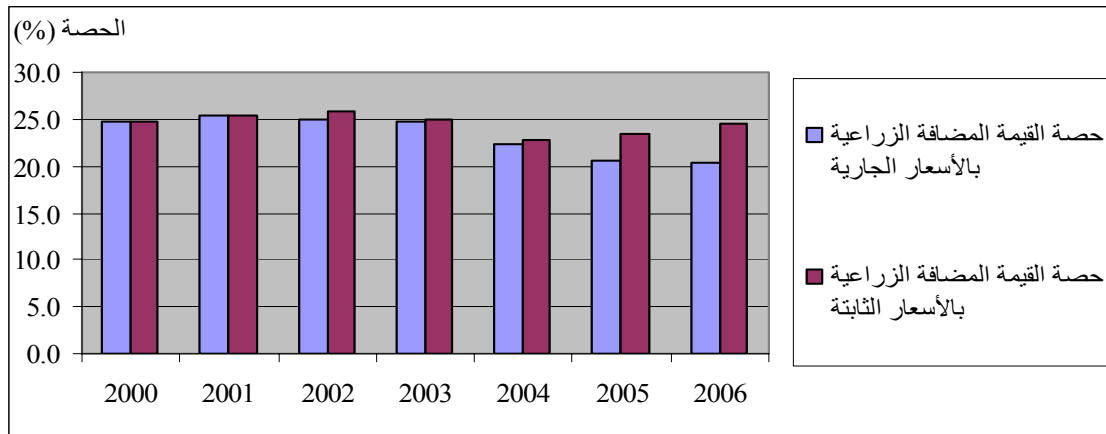
المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - تقرير تتبع الخطة السنوية الموحدة - أعداد مختلفة.

<sup>72</sup> الانخفاض أو الزيادة النسبية في التكاليف = تكاليف سنة الأساس \* ( كمية إنتاج سنة الهدف / كمية إنتاج سنة الأساس - 1 ) \* 100  
إذا كان المعامل موجب يعني انخفاض نسبي في التكاليف وإذا كان المعامل سالب يعني زيادة نسبية في التكاليف. انظر الملحق.

## 4-6 القيمة المضافة الزراعية

تساوي القيمة المضافة قيمة الإنتاج المحلي مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط . يبين الشكل 4-6 تطور حصة القيمة المضافة الزراعية من إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000 خلال الفترة 2006-2000. حيث يلاحظ انخفاض حصة القيمة المضافة الزراعية بالأسعار الجارية بمعدل أعلى من انخفاضها بالأسعار الثابتة، مما يدل على أن القيمة المضافة المتولدة في القطاعات غير الزراعية تتزايد بمعدلات أعلى .

الشكل 4-6 تطور حصة القيمة المضافة الزراعية من إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000، 2006-2000 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007.

يبين الجدول 6-17 تطور القيمة المضافة الزراعية بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000 مفصلة حسب القطاعات خلال الفترة 2006-2000. يلاحظ من الجدول تحقيق معدلات نمو جيدة في القيمة المضافة بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة.

الجدول 6-17 تطور القيمة المضافة الزراعية بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000، 2006-2000 (مليون ل.س ، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	*2006	معدل النمو السنوي %
القيمة المضافة الزراعية (جاري)	135694	146046	149035	155877	178613	196261	218576	8.3
القيمة المضافة للإنتاج النباتي	84583	95259	98914	101287	102564	109090	128785	7.3
القيمة المضافة للإنتاج الحيواني	220277	241305	247949	257164	281177	305351	347361	7.9
المجموع	135694	140205	148675	138691	147213	164496	173118	4.1
القيمة المضافة الزراعية (ثابت)	84583	96598	88846	86917	99058	101007	119339	5.9
القيمة المضافة للإنتاج النباتي	220277	236803	237521	225608	246271	265503	292457	4.8
القيمة المضافة للإنتاج الحيواني	220277	236803	237521	225608	246271	265503	292457	4.8
المجموع	220277	236803	237521	225608	246271	265503	292457	4.8

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - تقرير تتبع الخطة السنوية الموحدة - أعداد مختلفة. ملاحظة: حسب معدل النمو السنوي للفترة 2006-2000 (سنة أساس 2000) بالاعتماد على المشاهدات الأصلية.

## 5-6 بعض مؤشرات الأداء للقطاع الزراعي

لقد تم حساب بعض مؤشرات الأداء للقطاع الزراعي في الفصلين الأول والثاني مثل الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي والعائد على الاستثمار وإنتاجية القوى العاملة، ومقارنة بعض هذه المؤشرات مع مستوى الأداء على صعيد الدول العربية. أما هذه الفقرة سوف تركز على مؤشرات أداء أخرى مثل إنتاجية الهكتار (قيمة إنتاج الهكتار)، ونسبة المستلزمات إلى قيمة الإنتاج، ونسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج، ونسبة المستلزمات إلى القيمة المضافة. يبين الجدول 6-18 تطور هذه المؤشرات خلال الفترة 2000-2006. يلاحظ من الجدول أنه تم تحقيق نمواً إيجابياً فيما يخص نسبة القيمة المضافة على الإنتاج الزراعي وبشقيه النباتي والحيواني بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة مما يدل على حسن سير الأداء. أما فيما يخص نسبة المستلزمات على القيمة المضافة تم تحقيق نمواً سلبياً مما يدل أيضاً على الأداء الجيد لأن قيمة المستلزمات أقل من القيمة المضافة المتولدة. وبالنسبة لإنتاجية الهكتار تم تحقيق أيضاً نمواً إيجابياً بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة مشيرة إلى تحسن في أداء الإنتاج النباتي.

الجدول 6-18 تطور بعض مؤشرات القطاع الزراعي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000، 2006-2000

البيان	الوحدة	2000	2004	2005	2006*	معدل النمو السنوي %
القيمة المضافة الزراعية/قيمة الإنتاج الزراعي (جاري)	%	65.3	67.0	67.5	68.6	0.8
القيمة المضافة الزراعية/قيمة الإنتاج الزراعي (ثابت)	%	65.3	65.9	66.7	67.6	0.6
القيمة المضافة للنبات/قيمة الإنتاج النباتي (جاري)	%	63.0	65.5	68.1	66.3	0.9
القيمة المضافة للنبات/قيمة الإنتاج النباتي (ثابت)	%	63.0	63.2	66.1	63.6	0.2
القيمة المضافة للحيواني/قيمة الإنتاج الحيواني (جاري)	%	69.5	69.8	66.4	72.9	0.8
القيمة المضافة للحيواني/قيمة الإنتاج الحيواني (ثابت)	%	69.5	70.5	67.7	74.3	1.1
قيمة المستلزمات للإنتاج الزراعي/القيمة المضافة الزراعية (جاري)	%	53.0	49.2	48.1	45.8	2.4-
قيمة المستلزمات للإنتاج الزراعي/القيمة المضافة الزراعية (ثابت)	%	53.0	51.7	49.9	48.0	1.6-
قيمة المستلزمات للنبات/القيمة المضافة للنبات (جاري)	%	58.7	52.6	46.8	50.9	2.3-
قيمة المستلزمات للنبات/القيمة المضافة للنبات (ثابت)	%	58.7	58.3	51.3	57.2	0.4-
قيمة المستلزمات للحيواني/القيمة المضافة للحيواني (جاري)	%	43.9	43.2	50.5	37.2	2.7-
قيمة المستلزمات للحيواني/القيمة المضافة للحيواني (ثابت)	%	43.9	41.8	47.8	34.5	3.9-
قيمة الإنتاج النباتي/المساحة المحصولية (جاري)	ألف ل.س/هـ	45.9	55.9	57.4	67.7	6.7
قيمة الإنتاج النباتي/المساحة المحصولية (ثابت)	ألف ل.س/هـ	45.9	47.8	49.6	55.9	3.3

المصدر: معد التقرير. \* تقديرات أولية. هـ: هكتار. ملاحظة: حسب معدل النمو السنوي للفترة 2006-2000 (سنة أساس 2000) بالاعتماد على المشاهدات الأصلية.



## الفصل السابع - الصناعات الغذائية

### مقدمة:

يساهم التصنيع الغذائي بوسائل كثيرة في تنمية قطاع الصناعات الغذائية الحديث . حيث يزيد الدخل عن طريق إضافة قيمة للمنتجات الزراعية الخام، ويشجع تحديث النظم المزرعية من خلال التجديد التكنولوجي وكذلك من خلال العلاقات مع السوق، ويستجيب لرغبات المستهلكين في الحصول على منتجات متنوعة للأغذية من حيث الشكل والنوعية، ويساهم في الحد من اثر التغيرات الفصلية، ويقلل من الآثار السلبية للأسعار على المستهلكين والمزارعين.

تجري عمليات التصنيع الغذائي في سورية وفق ثلاثة مستويات في نفس الوقت : مستوى المزرعة (تقليدي) - مستوى القرية (تقليدي) - المستوى الصناعي (جراد 2004) .

نتيجة لنمو الإنتاج الزراعي والحاجة إلى تلبية الطلب على المواد الغذائية في الأسواق المحلية تأسست العديد من المنشآت الصناعية في مختلف القطاعات الخاص والعام والمشارك . يتركز في الوقت الحاضر عمل هذه الشركات على الأنشطة التقليدية مثل منتجات الألبان - البسكويت - الزيوت - رب البندورة - الخزن والتبريد . وينشط القطاع الخاص أكثر نسبياً في الأسواق الحديثة مثل المنتجات المبردة - عصير الفواكه - الوجبات الخفيفة والمقبلات والمخللات - المكسرات - زيت الزيتون الذي يشكل مساهمة هامة في الصناعات الغذائية . يعمل العديد من معامل الصناعات الغذائية والزيوت بترخيص وفق القانون رقم 10 لعام 1991، حيث تحصل هذه المنشآت على جزء من المواد الأولية عبر الأسواق المحلية وتستورد باقي حاجتها من الخارج. وهناك منشآت صغيرة تعمل بترخيص وفق القانون رقم 103 لعام 1952 أو القانون رقم 3 لعام 1952 أو القانون رقم 21 لعام 1958.

إن البيانات حول المنتجات الزراعية المصنعة محدودة. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة 2000 - 2005 تم تصنيع كامل محصول الشوندر السكري والزيتون ومعظم إنتاج المشمش إضافة إلى 30% من التين و35% من العنب و33% من الحليب في المعامل المحلية<sup>73</sup>.

### 7-1 السياسات المرتبطة بالتصنيع الغذائي

تركز إستراتيجية التنمية الزراعية والخطط الخمسية على تنمية التصنيع الزراعي والغذائي بالتوازي مع تنمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أجل تحقيق قيمة مضافة وخاصة في الصناعات الريفية .

يميز بين مرحلتين للتصنيع الغذائي في سورية: قبل وبعد قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.

<sup>73</sup> بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2005 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

تميزت المرحلة الأولى بالاعتماد أساساً على القطاع العام إضافة إلى بعض المنشآت الصغيرة والبسيطة في القطاع الخاص ويمكن وصف المنتجات المصنعة في تلك المرحلة كما يلي :

- تتمتع بنوعية عالية وهي خالية من عمليات الغش واكتسبت ثقة المستهلكين كما تلبي المعايير الوطنية.
- تقليدية بدون أية مكونات تطوير.
- متسمة بأسعار حكومية ثابتة نسبياً محددة مسبقاً بدلالة أسعار المواد الخام وتكاليف الإنتاج مع هامش ربح .

كانت المنتجات المذكورة آنفاً تلبي الحاجات الأساسية للمستهلكين دون الأخذ بالاعتبار تطور أذواق ورغبات هؤلاء المستهلكين في غياب المنافسة في الأسواق وازدياد الطلب . وعليه فإن الهدف الأساسي لمنشآت التصنيع الغذائي تمثلت في تحقيق إنتاج وفقاً للخطط الإنتاجية، بينما كان التسويق يدار من خلال مؤسسات أخرى مثل المؤسسة العامة للاستهلاكية والمؤسسة العامة لتجارة التجزئة والمؤسسة الإجتماعية العسكرية والعديد من الجمعيات التعاونية وغيرها.

منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي طبقت إصلاحات اقتصادية جديدة بهدف تحسين البيئة الاقتصادية وجذب رأس المال الأجنبي . جاء المرسوم رقم 10 لعام 1986 لتأسيس شركات القطاع المشترك ، وقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 المعدل بالمرسوم رقم 7 لعام 2000 والمستبدل بالمرسوم رقم 8 لعام 2007 الخاص بقانون الاستثمار الجديد والمرسوم رقم 9 لعام 2007 حول احداث الهيئة السورية للإستثمار. إضافة إلى منشآت صغيرة ومتوسطة تأسست وفقاً لأحكام القانون رقم 103 لعام 1952. يمكن اعتبار هذه التطورات كبدية للمرحلة الثانية من مراحل التصنيع الغذائي حيث تأسس عدد كبير من المؤسسات بترخيص أو بدون ترخيص. وبهذا فإن الأسواق المحلية أغرقت بالمنتجات المتنوعة التي تسببت بإخراج العديد من المنشآت الصغيرة من السوق بنتيجة عدم القدرة على المنافسة السعريّة . وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- الصناعات التي تأسست لم تكن ذات طابع مؤثر في الاقتصاد مثل العلكة والمقبلات ( الشيبس) والبسكويت ... الخ .
- عدم الإهتمام بالنوعية والتركيز على الإنتاج بأقل التكاليف.
- عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لجذب مستثمرين في صناعات مختلفة وغياب الإحصاءات حول الحاجات الفعلية والطاقات المطلوبة والتي تؤدي إلى توزيع غير متوازن للصناعات وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص.

وعليه من المهم إتباع سياسة اقتصادية فعّالة تهدف إلى التكامل والتنسيق بين المنتجين والمؤسسات العامة لتحقيق ما يلي:

- تعزيز المشاريع المتوسطة والكبيرة ذات التأثير الاقتصادي الهام على الأمن الغذائي واستقرار السوق وخاصة بالنسبة للمشاريع المعتمدة على المواد الأولية المحلية مثل الخضار والفواكه ومشققات الألبان مع تجنب حدوث إغراق للسوق.

- ضمان استعمال تقنيات متقدمة في هذه الصناعات لتتمكن من المنافسة وإنتاج منتجات عالية الجودة ودخول الأسواق العربية والأجنبية.
- تبني إدارة خبيرة تحقق شرطي الحداثة والمرونة في آن واحد مع نظام فعال لضمان الجودة (عائلة آيزو 9000 وأنظمة الأداء الإداري) من أجل تحسين عملية اتخاذ القرارات والتصرف وفقاً لمقتضيات حاجة السوق والطلب .
- إيلاء اهتمام أكبر لعمليات التعبئة والتوضيب ضمن أحجام مناسبة تحقق التنوع وتتناسب مع الدخل الفردي والقوة الشرائية والطبقات الاجتماعية .
- تحسين تقنيات التسويق والإعلان وخدمات المستهلك باتجاه دعم استهلاك المواد المصنعة والصحية ضمن معايير الحمولة البكتيرية والالتزام بالمقاييس والمعايير المعتمدة بدلاً من المنتجات التقليدية التي لا تتقيد بالمعايير لا من ناحية التقنيات ولا من ناحية متطلبات السلامة.
- تبني تقنيات حديثة ومتقدمة بغية زيادة كلاً من الطاقة الإنتاجية - من حيث عدد الوحدات المنتجة في وحدة الزمن - والإنتاجية إضافة إلى خفض التكاليف لإمكانية المنافسة بأسعار مناسبة خاصة في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والأسواق الأجنبية.

تحاول الحكومة السورية تعزيز التصنيع الغذائي في سياق إصلاح التجارة الخارجية خاصة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشاركة الأوروبية ودخول منظمة التجارة العالمية . كما تقوم الحكومة بدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التصنيع الغذائي عن طريق تشجيع الأنشطة التصنيعية في القطاع العام والخاص والمشارك .

## 2-7 التطور العام للصناعات الغذائية

شكلت حصتا الإنتاج المحلي الإجمالي والنتاج المحلي الصافي للصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ<sup>74</sup> من إجمالي الصناعات التحويلية حوالي 25 % و 28 % على التوالي حسب متوسط للفترة 1996 - 2006.

يعرض الجدول 7 - 1 تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والنتاج المحلي الصافي لإجمالي الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية للفترة 2000 - 2005. يبين الجدول - مع الأخذ بالاعتبار المشاهدات الأصلية - نمو جيد لهذه المؤشرات. مع ذلك فإن حصة الصناعات الغذائية في كلا المؤشرين المذكورين شهدت انخفاضاً خلال الفترة المدروسة بسبب ارتفاع مساهمة باقي فروع الصناعات التحويلية كما هو موضح في الجدول 7 - 1 بالنسبة إلى معدلات التغير ومعدل النمو السنوي. إن قيمة كلاً من الإنتاج المحلي الإجمالي والنتاج المحلي الصافي للصناعات الغذائية في العام 2006 بلغت حوالي 126 مليار ل.س و 28 مليار ل.س على التوالي معبرة عن نمو ثم تراجع على التوالي عن مستوى عام 2005 مترافقة مع انخفاض حصة هذين المؤشرين في الإنتاج المحلي الإجمالي والنتاج المحلي الصافي للصناعات التحويلية.

جدول 7 - 1 تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي للصناعات التحويلية، 2000 - 2005 (مليار ل.س)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل التغير (%)	معدل النمو السنوي (%)
الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية	327.3	352.9	368.3	381.4	461.0	564.7	72.5	11.5
الناتج المحلي الصافي للصناعات التحويلية	28.9	74.9	72.0	77.4	118.3	128.5	344.6	34.8
الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات الغذائية	78.1	85.9	94.8	100.3	108.3	119.2	52.6	8.8
الناتج المحلي الصافي للصناعات الغذائية	13.6	17.6	16.3	23.1	28.4	34.9	156.6	20.7
حصة الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات الغذائية من الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية	23.9	24.3	25.7	26.3	23.5	21.1	-11.7	-2.5
حصة الناتج المحلي الصافي للصناعات الغذائية من الناتج المحلي الصافي للصناعات التحويلية	46.9	23.5	22.6	29.8	24.0	27.1	-42.2	-10.4

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة .  
إن معدلات التغير والنمو السنوي محسوبة للفترة 2000 - 2005 وفق المشاهدات الأصلية .

يعرض الجدول 7 - 2 وصفاً إحصائياً للمقاييس المذكورة سابقاً خلال الفترة 1996 - 2005 . حيث يتبين وجود تغيرات كبيرة في الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي بين عامي 1996 و 2005 ومعدلات نمو مقبولة مع اختلافات طفيفة بالنسبة إلى الإنتاج المحلي الإجمالي وتذبذبات معتدلة بالنسبة للناتج المحلي الصافي، مما يشير إلى تحقيق مستوى جيد للأداء. إن معدل النمو السنوي ومعامل الاختلاف بالنسبة للصناعات الغذائية أدنى من مثيلاتها بالنسبة لإجمالي الصناعات التحويلية عدا المؤشرات الخاصة بحسابات الناتج المحلي الصافي ( التغير ومعدل النمو السنوي ) المحسوبة وفقاً للمشاهدات الأصلية. إن مقارنة الفترة 2001 - 2005 بالفترة 1996 - 2000 بالاعتماد على مؤشر خط الاتجاه تشير إلى انخفاض في معدل التغير والنمو السنوي بما يخص الصناعات الغذائية في الفترة 2001 - 2005 كما هو موضح في الجدول 7 - 3.

يقارن المخطط 7 - 1 الاختلافات السنوية بالنسبة إلى الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي مبيناً أن نمو الناتج المحلي الصافي يميل إلى تقلبات أكثر من نمو الإنتاج المحلي الإجمالي محدثاً أثراً سلبياً على صعيدي الربحية والأداء للمنشآت الصناعية.

ينتج قطاع الصناعات الغذائية في سورية منتجات متنوعة ، يمكن جمعها في سبع مجموعات غذائية على الشكل التالي (الجدول 4-7) :

يمكن تتبع تطور هذه المجموعات من خلال الجدول 7 - 5 منذ العام 2000 حتى العام 2005 باعتماد المؤشرات الإحصائية وفق المشاهدات الأصلية. يبين الجدول نمو معتدل لجميع المجموعات عدا المجموعة الرابعة.

جدول 7 - 2 وصف إحصائي لتطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي بالنسبة للصناعات التحويلية والصناعات الغذائية، 1996 - 2005 (مليون ل.س)

البيان	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة	التغيير (%)		معدل النمو السنوي (%)		معامل الاختلاف (%)
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية	376172	277172	564714	103.7	74.3	8.2	6.4	10.7
الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات الغذائية	93462	78104	119162	51.9	40.3	4.8	3.8	8.0
الناتج المحلي الصافي للصناعات التحويلية	75832	28913	128450	105.0	126.2	8.3	9.5	28.7
الناتج المحلي الصافي للصناعات الغذائية	20413	13562	34861	127.4	115.9	9.6	8.9	20.3

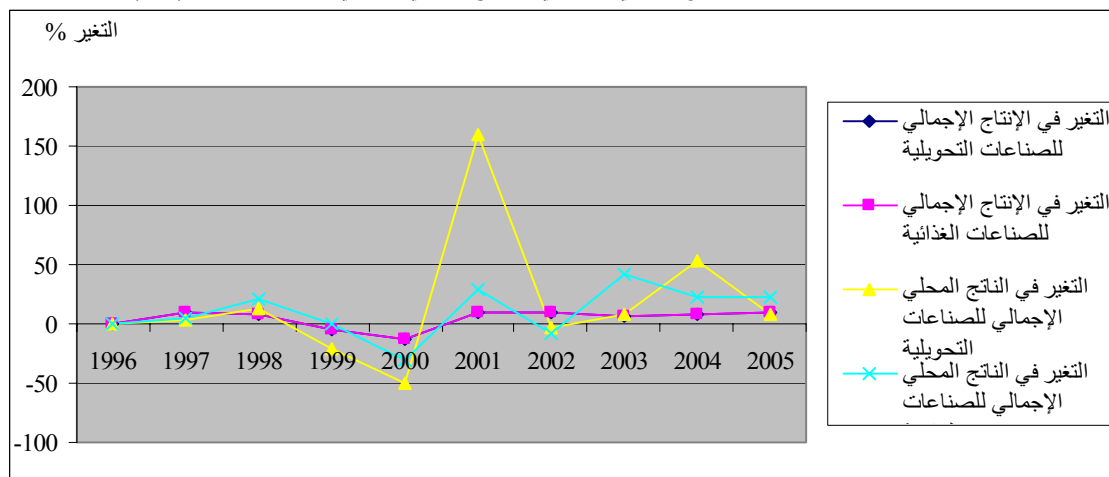
المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة .  
حسب التغيير ومعدل النمو السنوي ومعامل الاختلاف للفترة 1996-2005 (سنة أساس 1996).

جدول 7 - 3 معدلات التغيير والنمو السنوي للصناعات الغذائية ، 1996 - 2000 و 2001 - 2005 (%)

البيان	2000-1996		2005-2001	
	التغيير (%)	معدل النمو السنوي (%)	معدل التغيير (%)	معدل النمو السنوي (%)
الإنتاج المحلي الإجمالي	17.9	4.2	14.6	3.5
الناتج المحلي الصافي	51.5	10.9	31.3	7.1

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة .

مخطط 7 - 1 الاختلافات السنوية بالنسبة إلى الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي، 1996 - 2005 ( % )



المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة .

الجدول 7-4 تصنيف الأغذية حسب المجموعات

المجموعات	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة
المنتج	- الطحين - الخبز - المعكرونة - الشعيرية - البسكويت - الخميرة	- الزيوت - النباتية - زيت - الزيتون - السمكة - الزبدة	- معلبات - مختلفة - البصل - المجفف	- حليب معقم - ومبستر - ألبان - أجبان - الشوكولاتة	- مياه معدنية - مشروبات - غازية - عصير الفواكه	- المشروبات - الكحولية - المنتجات الكحولية	- السكر

جدول 7 - 5 تطور منتجات قطاع الصناعات الغذائية، 2000 - 2005

المادة	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	نسبة التغير (%) 05-00	معدل النمو السنوي (%) 05-00
المجموعة الأولى	ألف طن	3630	4079	4192	4367	5046	5244	44.5	7.6
المجموعة الثانية	ألف طن	255	203	310	217	305	372	45.9	7.8
المجموعة الثالثة	ألف طن	22	12	23	22	26	29	31.8	5.4
المجموعة الرابعة	ألف طن	19	25	23	24	23	19	0.0	0.0
المجموعة الخامسة	مليون ليتر	156	192	198	215	227	235	50.6	8.5
المجموعة السادسة	مليون ليتر	17	19	19	20	21	22	29.1	5.2
المجموعة السابعة	ألف طن	109	121	214	123	231	148	35.8	6.3

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة

وبقدم الجدول 7 - 6 وصفاً إحصائياً للمجموعات الغذائية آنفة الذكر خلال الفترة 1996 - 2004. حيث يشير الجدول إلى تحسن كبير في الإنتاج وتحقيق نسبة تغيرات بين المعتدلة والكبيرة خلال الفترة المدروسة. أحرز التغير الأكبر في إنتاج المجموعة الخامسة والأصغر في إنتاج المجموعة الثالثة. أما الاختلافات حول خط الاتجاه كانت معتدلة وقد بلغت ذروتها بالنسبة للمجموعة السابعة وأدناها في المجموعة الأولى.

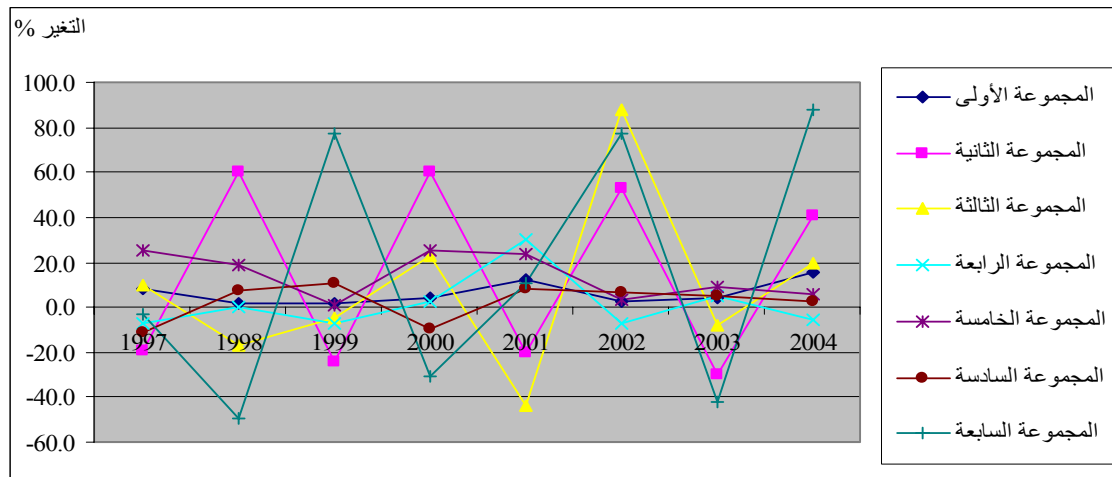
جدول 7 - 6 وصف إحصائي لتطور إنتاج المجموعات الغذائية المختلفة، 1996 - 2004

المادة	الوحدة	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة	نسبة التغير (%)		معدل النمو السنوي (%)		معامل الاختلاف (%)
					بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
المجموعة الأولى	ألف طن	3851	3101	5046	62.7	57.9	2.0	5.9	4.4
المجموعة الثانية	ألف طن	217	131	310	87.3	97.9	8.2	8.9	18.1
المجموعة الثالثة	ألف طن	21	12	26	23.4	12.7	2.7	1.5	17.9
المجموعة الرابعة	ألف طن	22	19	25	6.2	20.8	0.8	2.4	8.5
المجموعة الخامسة	مليون ليتر	158	83	227	175.0	182.3	13.5	13.9	5.1
المجموعة السادسة	مليون ليتر	18	16	21	16.9	25.2	2.0	2.8	5.6
المجموعة السابعة	ألف طن	165	89	231	27.6	24.4	3.1	2.8	30.2

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

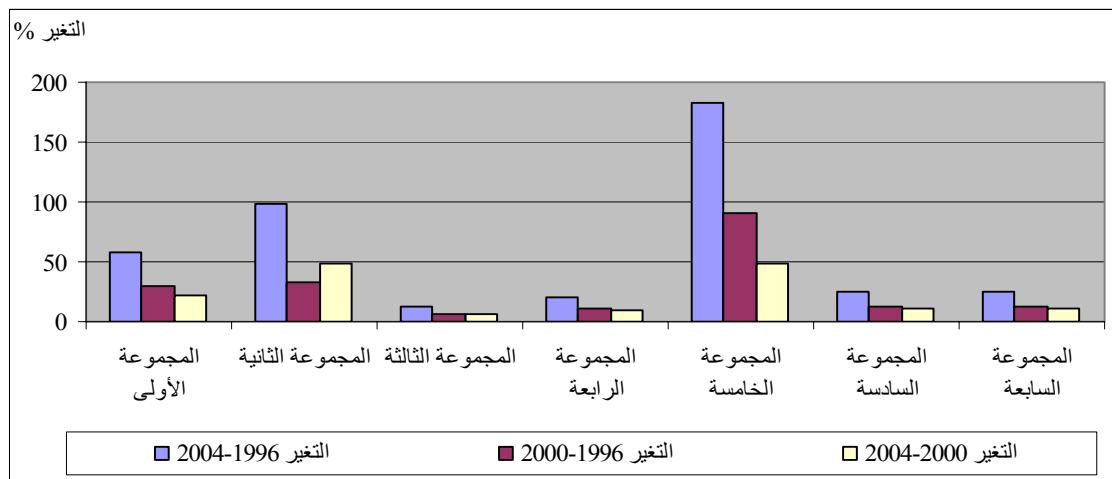
يصف المخطط 7 - 2 الاختلافات السنوية في إنتاج المجموعات الغذائية المذكورة سابقاً خلال الفترة 1996-2005. ويبين وجود تباينات كبيرة في معدل التغير السنوي بين المجموعات المعتمدة. كذلك يقارن المخطط 7 - 3 التغيرات بين الفترات لذات المجموعات بالاعتماد على خط الاتجاه، حيث يلاحظ أن أعلى معدل تغير شهدته مكونات المجموعة الخامسة والثانية وأن أصغر معدل تغير حدث خلال الفترة 2000 - 2004 باستثناء منتجات المجموعة الثانية.

مخطط 7 - 2 تطور نسبة التغير السنوية لمجموعات غذائية مختلفة، 1996 - 2005 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة

مخطط 7 - 3 مقارنة التغيرات بين الفترات الزمنية للمجموعات الغذائية المختلفة، 1996 - 2004 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - موضوعات مختلفة.

### 3-7 تطور التصنيع الغذائي العام

يتكون قطاع الصناعات الغذائية العام من المؤسسة العامة للصناعات الغذائية والمؤسسة العامة للسكر التابعتين إلى وزارة الصناعة، إضافة إلى الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز التابعتين إلى وزارة الاقتصاد والتجارة. ينسب إلى المؤسسة العامة للصناعات الغذائية 17 شركة تدير 26 منشأة صناعية<sup>75</sup>. شكلت حصة الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي للصناعات الغذائية في القطاع العام نحو 48% و46% من الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لإجمالي الصناعات الغذائية كمتوسط للفترة 1996 - 2004. شكلت حصة المدخلات إلى المخرجات في التصنيع الغذائي العام حوالي 88% في العام 2000 ثم انخفضت في العام 2005 إلى 80% بالأسعار الثابتة لعام 2000 و76% بالأسعار الجارية مما يدل على تحسن في الأداء الإنتاجي. من جهة أخرى شهدت الإنتاجية في التصنيع العام تزايداً ملحوظاً من 76 ألف ل.س/عامل في عام 2000 إلى 216 ألف ل.س/عامل بالأسعار الثابتة

<sup>75</sup> من الملاحظ أنه بعد العام 2003 تم دمج بعض الشركات والمعامل أو إغلاق بعضها وإتباعها إلى شركات أخرى. هذا يوضح الفروقات في أعداد الشركات والمعامل التي قد يجدها القارئ عند مقارنة التقرير الحالي بالتقارير السابقة.

لعام 2000 وإلى 275 ألف ل.س/عامل بالأسعار الجارية ، وذلك في العام 2005 مشيرة إلى تحسن كبير في توليد الدخل . يبين الجدول 7 - 7 تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي المتعلق بإجمالي الصناعات الغذائية والصناعات الغذائية في القطاع العام للفترة 2000 - 2005. حيث يلاحظ وجود نمو جيد في كلا المؤشرين وفقاً للملاحظات الأصلية خلال الفترة المدروسة. ولكن بين عامي 2004 و 2005 كان هناك تزايد في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي المتعلق بإجمالي الصناعات الغذائية وتراجع في الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي المتعلق بالصناعات الغذائية في القطاع العام . وأن معدلات التغير والنمو أعلى بالنسبة إلى إجمالي الصناعات الغذائية من مثيلاتها بالنسبة للصناعات الغذائية في القطاع العام. وعليه فإن الصناعات الغذائية في القطاع العام تخسر جزء من حصتها في الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي مقابل زيادة حصة الصناعات الغذائية في القطاع الخاص. وبلغت قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي 48 مليار ل.س و 10 مليار ل.س على التوالي في العام 2006 بالنسبة للصناعات الغذائية في القطاع العام ، بما يعادل 38% من الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لإجمالي الصناعات الغذائية ، أي أن هناك تراجع عن مستوى العام 2005.

جدول 7 - 7 تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لإجمالي الصناعات الغذائية والصناعات الغذائية في القطاع العام، 2000 - 2005 ( مليار ل.س )

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل التغير 2000/2005 (%)	معدل النمو السنوي 2005-2000 (%)
الإنتاج المحلي الإجمالي لإجمالي الصناعات الغذائية	78.1	85.9	94.8	100.3	108.3	119.2	52.6	8.8
الناتج المحلي الصافي لإجمالي الصناعات الغذائية	13.6	17.6	16.3	23.1	28.4	34.9	156.6	20.7
الإنتاج المحلي الإجمالي الصناعات الغذائية في القطاع العام	38.6	43.7	50.7	54.1	56.1	54.3	40.7	7.1
الناتج المحلي الصافي للصناعات الغذائية في القطاع العام	6.5	9.6	10.1	14.9	14.3	13.7	110.8	16.1
نسبة الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات الغذائية في القطاع العام إلى مثيله بالنسبة لإجمالي الصناعات الغذائية	49.5	50.9	53.5	53.9	51.8	45.6	-7.9	-1.6
نسبة الناتج المحلي الصافي للصناعات الغذائية في القطاع العام إلى مثيله بالنسبة لإجمالي الصناعات الغذائية	48.3	54.5	62.4	64.7	50.2	39.2	-18.8	-4.1

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة

يقدم الجدول 7 - 8 وصفاً إحصائياً للمؤشرات المذكورة سابقاً خلال الفترة 1996 - 2005 . إذ يشير الجدول إلى تغيرات كبيرة في الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي منذ العام 1996 حتى العام 2005 وإلى معدلات نمو مقبولة مع بعض الاختلافات في الإنتاج المحلي الإجمالي وتقلبات معتدلة بالنسبة إلى الناتج المحلي الصافي، مشيراً إلى أداء جيد. تعتبر معدلات التغير المحسوبة وفق الملاحظات الأصلية للصناعات الغذائية في القطاع العام أدنى من مثيلاتها من أجل إجمالي الصناعات الغذائية ، ولكنها أعلى فيما لو حسبت وفق خط الاتجاه . وينطبق نفس الشرح بالنسبة إلى معدلات النمو السنوية .



جدول 7 - 8 وصف إحصائي لتطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لإجمالي الصناعات الغذائية والصناعات الغذائية في القطاع العام، 1996 - 2005 (مليون ل.س)

المادة	الوحدة	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معدل التغير (%) 2000/2005		معدل النمو السنوي (%) 2005 - 2000	
					بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية
الإنتاج المحلي الإجمالي لإجمالي الصناعات الغذائية	93462	78104	119162	51.9	40.3	4.8	3.8	8
الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات الغذائية في القطاع العام	45595	37933	56057	31.6	52.9	3.1	4.8	8.4
الناتج المحلي الصافي لإجمالي الصناعات الغذائية	20413	13562	34861	127.4	115.9	9.6	8.9	20.3
الناتج المحلي الصافي للصناعات الغذائية في القطاع العام	9465	5236	14907	105.8	219.4	8.4	13.8	20.3

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

عند مقارنة الفترة 2001 - 2005 بالفترة 1996 - 2000 آخذين بالاعتبار مؤشرات خط الاتجاه يتبين وجود تراجع في أداء الصناعات الغذائية للقطاع العام فيما يخص معدلات التغير ومعدلات النمو السنوي للفترة 2001 - 2005 كما هو مبين في الجدول 7 - 9.

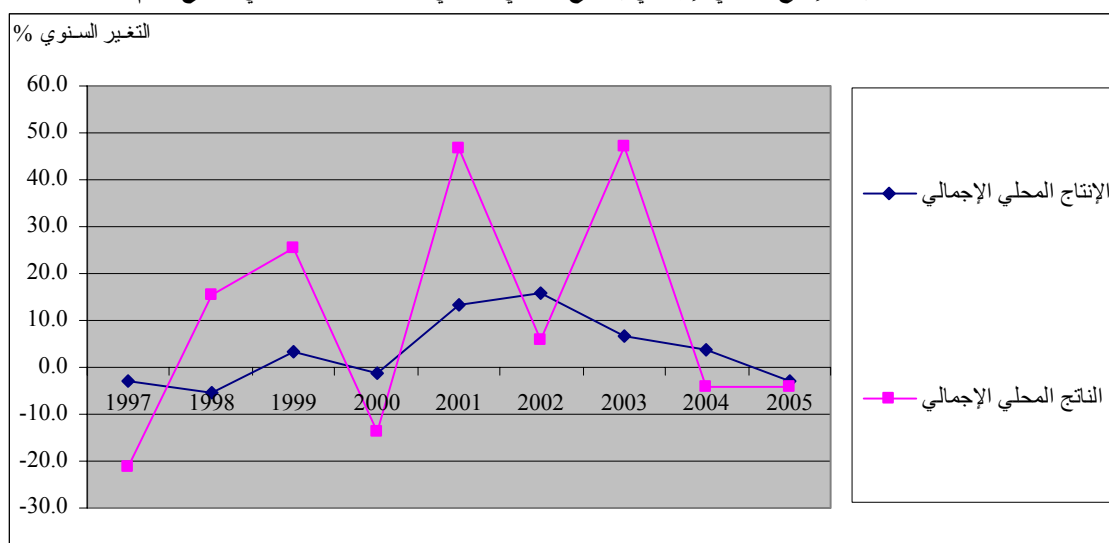
جدول 7 - 9 معدل التغير ومعدل النمو السنوي للصناعات الغذائية، 1996 - 2000 و 2001 - 2005 (%)

البيان	2000-1996		2005-2001	
	معدل التغير (%)	معدل النمو السنوي (%)	معدل التغير (%)	معدل النمو السنوي (%)
الإنتاج المحلي الإجمالي	23.5	5.4	18.2	4.3
الناتج المحلي الصافي	97.5	18.5	43.9	9.5

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

يرسم المخطط 7 - 4 الاختلافات السنوية في الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي للصناعات الغذائية في القطاع العام خلال الفترة 1996 - 2005، مشيراً إلى أن الناتج المحلي الصافي شهد تغيرات كبيرة بالمقارنة مع الإنتاج المحلي الإجمالي.

مخطط 7 - 4 الاختلافات السنوية للإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي للصناعات الغذائية في القطاع العام، 1996 - 2005



المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

ينتج القطاع العام للصناعات الغذائية في سورية منتجات مختلفة ، يمكن جمعها في سبع مجموعات غذائية على الشكل التالي : تضم المجموعة الأولى الطحين - الخبز - المعكرونة - الشعيرية - البسكويت - الخميرة . وتضم المجموعة الثانية الزيوت النباتية - السمنة - الزبدة . المجموعة الثالثة تحتوي المعلبات الغذائية المختلفة - البصل المجفف . والمجموعة الرابعة تشمل مشتقات الألبان مثل الحليب المعقم والمبستر - اللبن واللبننة - الأجبان - الشوكولاتة . المجموعة الخامسة تمثل المياه المعدنية - المشروبات الغازية . المجموعة السادسة فيها المشروبات الكحولية - المنتجات الكحولية . المجموعة السابعة تمثل السكر .

يبين الجدول 7 - 10 تطور الإنتاج للمجموعات المذكورة أعلاه من العام 2000 حتى العام 2005 مع الأخذ بالاعتبار المشاهدات الأصلية . حيث يعكس الجدول وجود معدلات نمو إيجابية لجميع المجموعات عدا المجموعتين الثالثة والرابعة، التي كانت معدلات نموها سالبة. كان أعلى نمو إيجابي في إنتاج المجموعة الخامسة، وأدنى معدل نمو إيجابي كان لإنتاج المجموعة الثانية. إن التباينات في النمو الاقتصادي بين المجموعات قادت إلى اختلافات في معدل التغير، والذي كان صغيراً في مجال إنتاج المجموعة الأولى والمجموعة الثانية ، ومعتدلاً لإنتاج المجموعة السادسة، ومرتفعاً بالنسبة إلى إنتاج المجموعة الخامسة ، بينما كانت هذه المعدلات سالبة في حالة المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة. خلال العام 2006 وصل إنتاج المجموعة الأولى حوالي 1866 ألف طن - والمجموعة الثانية 48 ألف طن - والمجموعة الثالثة 5 آلاف طن - والمجموعة الرابعة 11 ألف طن - والمجموعة الخامسة 66 مليون ليتر - والمجموعة السادسة 17 مليون ليتر - والمجموعة السابعة 198 ألف طن.

جدول 7 - 10 تطور منتجات الصناعات الغذائية في القطاع العام، 2000 - 2005

المادة	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل التغير (%) 2000 / 2005	معدل النمو السنوي (%) 2000 - 2005
المجموعة الأولى	ألف طن	1717	1725	2013	1747	1786	1841	7.2	1.4
المجموعة الثانية	ألف طن	46	45	51	45	34	48	4.3	0.9
المجموعة الثالثة	ألف طن	11	5	11	9	10	8	-27.3	-6.2
المجموعة الرابعة	ألف طن	12	15	15	15	13	9	-25	-5.6
المجموعة الخامسة	مليون ليتر	31	32	32	36	36	53	71	11.3
المجموعة السادسة	مليون ليتر	14	16	17	17	17	17	21.4	4
المجموعة السابعة	ألف طن	109	121	214	123	231	148	35.8	6.3

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - اعداد مختلفة

يقدم الجدول 7 - 11 وصفاً إحصائياً لإنتاج المجموعات الغذائية السابقة الذكر خلال الفترة 1996 - 2005، ويبين وجود درجات من التحسن الصغير إلى التحسن الكبير في الإنتاج خلال الفترة المدروسة باستثناء المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة ، حيث تعرض إنتاج هذه المجموعات لتراجعات صغيرة أو كبيرة . كان التغير الإيجابي الأعلى في مجال إنتاج المجموعة الخامسة، والأدنى في مجال المجموعة السادسة إضافة إلى المجموعة الثانية. بالمقابل كان أعلى تغير سالب في مجال إنتاج المجموعة الثالثة، وأدنى تغير طال إنتاج المجموعة الرابعة. وقد كانت التباينات حول خط الاتجاه صغيرة إلى معتدلة حيث وصلت أعلى قيمة لها في مجال إنتاج المجموعة السابعة وأدنى مستوى لها في مجال إنتاج المجموعة الأولى.

جدول 7 - 11 وصف إحصائي لتطور إنتاج المجموعات الغذائية المختلفة في القطاع العام، 1996-2005

المادة	الوحدة	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معدل التغير 05-96 (%)		معدل النمو السنوي 05-96 (%)		معامل الاختلاف (%)
					بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
المجموعة الأولى	ألف طن	1,735	1,521	2,013	21	17.7	2.1	1.8	5
المجموعة الثانية	ألف طن	43	34	51	34.4	11.6	3.3	1.2	10.9
المجموعة الثالثة	ألف طن	11	5	17	-51.3	-53.3	-7.7	-8.1	24.2
المجموعة الرابعة	ألف طن	13	9	15	-36.3	-9.8	-4.9	-1.1	14.6
المجموعة الخامسة	مليون ليتر	34	28	53	90.3	65.1	7.4	5.7	12.3
المجموعة السادسة	مليون ليتر	15	14	17	9.7	16.6	1	1.7	6.5
المجموعة السابعة	ألف طن	155	89	231	-18.2	16.7	-2.2	1.7	29.2

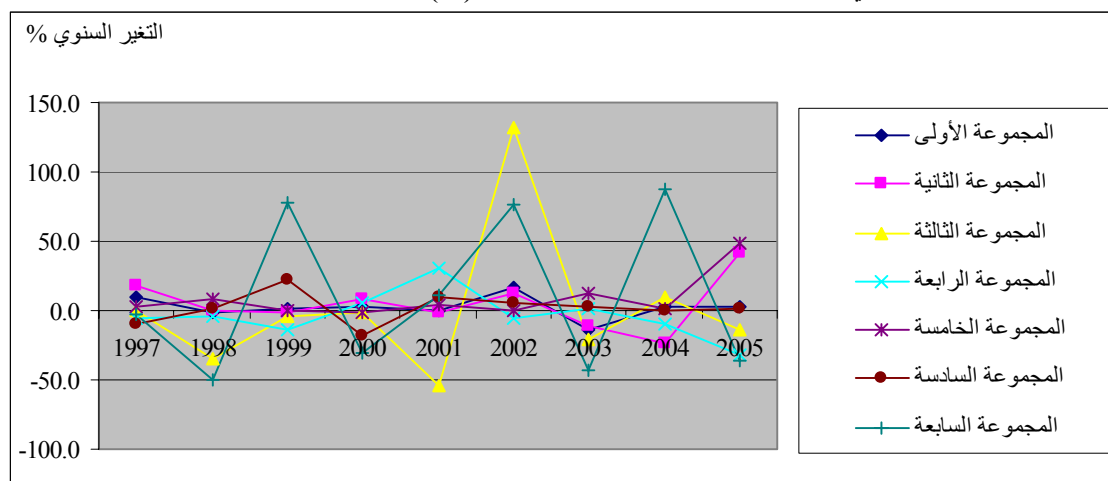
المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة حسب معدل التغير والنمو السنوي للفترة 1996 - 2005 وسنة أساس 1996 .

يبين المخطط 7-5 التغيرات السنوية في إنتاج المجموعات الغذائية المذكورة. مشيراً إلى وجود اختلافات كبيرة في النمو السنوي بين المجموعات المعتمدة، وكانت قمة التزايد في العام 2002 في مجال إنتاج المجموعة الثالثة. كما يظهر المخطط أيضاً تقلبات كبيرة في إنتاج المجموعة السابعة. أما المخطط 7-6 فيقارن التغيرات بين الفترات الزمنية بالنسبة لنفس المجموعات الغذائية آخذاً بعين الاعتبار المشاهدات الأصلية. حيث يلاحظ وجود تغيرات إيجابية للمجموعة الأولى والثانية ولكافة الفترات، أما المجموعات الأخرى فكانت تغيراتها موجبة وسالبة، كما يلاحظ وجود تغيرات كبيرة في بعض الفترات.

لا يزال القطاع العام يحتكر تصنيع بعض المنتجات الغذائية مثل: الطحين - البيرة - المياه المعدنية - السكر - الخميرة . ومع ذلك كان هذا القطاع ولا يزال يخسر حصصاً في السوق أمام أفضلية الشركات الخاصة التي تستعمل تقنيات أحدث والتميزة بكفاءة إدارية أعلى. والمصاعب التي واجهت شركات القطاع العام ناتجة عن حقيقة كونها تملك معامل قديمة نسبياً تحتاج إلى تحديث مع التركيز على نوعية المنتج وتكاليف الإنتاج. وكذلك يتوجب على الشركات العامة تعزيز أنشطتها التسويقية في سبيل تطوير قدرتها التنافسية في الأسواق الداخلية والدولية. يعطي الجدول 7-12 فكرة حول تطور حصة القطاع العام في منتجات مختلفة للصناعات الغذائية خلال الفترة 2000 - 2005. يتبين من الجدول أن القطاع العام يخسر حصته مع مرور الزمن في جميع المجموعات الغذائية عدا المجموعة الخامسة. ولكن القطاع العام لا يزال يستحوذ على حصص مرتفعة في بعض الصناعات مثل الحليب المعقم والمشروبات والمنتجات الكحولية إضافة إلى السكر.

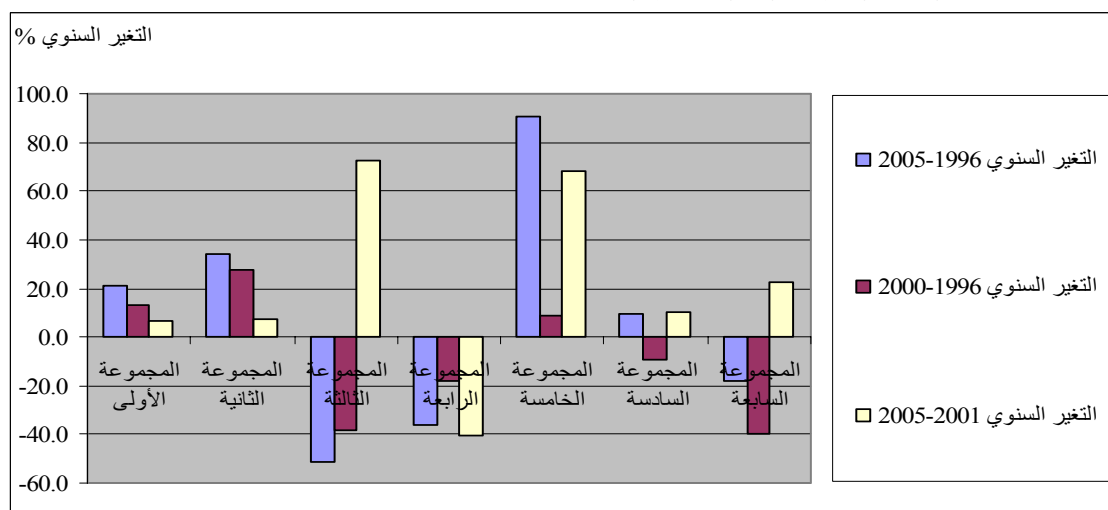
يرصد الجدول 7-13 تطور الطاقة الإنتاجية المستخدمة في بعض منتجات الصناعات الغذائية لشركات القطاع العام خلال الفترة 2000 - 2005. إن الاستغلال الجيد للطاقة الإنتاجية يعني حسن الأداء، وقد لوحظ ذلك بالنسبة لبعض الصناعات مثل الزيت النباتي - الحليب المعقم - العرق - النبيذ - البصل المجفف. بينما جميع معامل الصناعات الغذائية الأخرى في القطاع العام تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية على الرغم من توفر المواد الأولية كما في حالة رب البندورة - المرملة - البازلاء المعلبة - العكرونة والشعيرية. ويلاحظ انخفاض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية بين عامي 2000 و2005 بالنسبة إلى رب البندورة - الحليب المعقم - البسكويت - النبيذ - المعكرونة والشعيرية - المشروبات الغازية.

مخطط 7-5 التغير السنوي لمجموعات غذائية مختلفة، 1996 - 2005 (%)



: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة

مخطط 7-6 مقارنة التغيرات بين فترات زمنية لمجموعات غذائية مختلفة، 1996 - 2005



المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

جدول 7-12 تطور حصة الصناعات الغذائية في القطاع العام من إجمالي الصناعات الغذائية، 2000 - 2005 (%)

المادة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المجموعة الأولى	47.3	42.3	48	40	35.4	35.1
المجموعة الثانية	18.1	22.3	16.3	20.7	11.2	13
المجموعة الثالثة	48.4	39.4	48.7	41.9	38.4	28.6
المجموعة الرابعة	61.5	66.9	63.1	61	58.5	47.4
المجموعة الخامسة	19.6	16.6	16	16.5	15.9	22.8
المجموعة السادسة	82.8	83.7	86.4	86.1	82.6	78.3
المجموعة السابعة	100	100	100	100	100	100

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة ، المؤسسة العامة للصناعات الغذائية - التقرير السنوي 2005 .

جدول 7- 13 تطور نسبة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية المتاحة لبعض الصناعات الغذائية في القطاع العام، 2000 - 2005 (%)

المادة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الزيت النباتي	99.9	97.8	109.9	97	73.8	105.8
رب البندورة	52.4	11.7	32.6	18.5	45.7	18.1
المرملاد	16.6	5.6	24.6	30.2	37.8	30.1
البازلاء المعلبة	17.5	5.4	25.3	24.5	5.9	19.3
الحليب المعقم	73.4	95.8	90.9	92.5	84	57.2
البسكويت	27.7	29.1	21.3	20.6	21	18.2
البيرة	90.1	98.7	102.9	99.4	107.7	109.9
العرق	77.4	79.9	80.5	64.7	86.4	80.6
النبيذ	108.7	101	98.7	105	85.7	75
المعكرونة والشعيرية	40.8	26.3	31.2	34.7	34.3	33.6
البصل المجفف	86.3	62.6	67.5	61.7	87.3	107.1
المشروبات الغازية	38.5	32.1	29.7	28.1	25.7	19

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة

إن العوامل التي قيدت أو أضعفت أداء التصنيع الغذائي في القطاع العام في سنة 2005 وبشكل عام يمكن تلخيصها فيما يلي :

- حصر شراء المواد الأولية ( بذور القطن ) أو مبيعات الإنتاج ( منتجات الأعلاف ) إلى جهات تحدد أسعار المشتريات أو البيع لمنفعتها بأسعار بعيدة عن أسعار السوق . وهذا يقود إلى زيادة في تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى خسارة بعض المنشآت وانخفاض أرباح منشآت أخرى .
- النقص في توفر بعض المنتجات في النصف الأول من عام 2005 مثل البازلاء والشمش .
- عدم توفر بعض المواد الأولية وفق الكميات المطلوبة والنوعية والسعر مثل الفول الحب والحليب والبصل والبندورة .
- انسحاب الموردين والموزعين بسبب ارتفاع تكاليف النقل.
- توزع منتجي الحليب في أماكن متباعدة وعدم توفر مراكز لتجميع الحليب.
- عدم توفر المرونة فيما يتعلق بقرار التسويق .
- وجود خطوط إنتاج قديمة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الربحية.
- قيود إدارية
- قصور في الأنشطة الإعلانية والخبرات التسويقية
- انتقال العمالة المؤهلة إلى القطاع الخاص بسبب الفروقات الكبيرة في الأجور.

فيما يلي بعض المقترحات من أجل تحسين أداء القطاع العام للصناعات الغذائية:

- ❖ تطوير التنسيق بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والإتحاد العام للفلاحين ووزارة الصناعة من أجل تقديم مواد خام عالية الجودة بأقل التكاليف لعملية التصنيع.
- ❖ تحسين خطوط الإنتاج والتوضيب .

- ❖ تشجيع تأسيس مراكز تجميع الحليب المبرد.
- ❖ تعزيز المرونة في عملية اتخاذ القرارات .

#### 4-7 تطور التصنيع الغذائي الخاص

يتكون القطاع الخاص للصناعات الغذائية بشكل رئيسي من الشركات التي تأسست وفق قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته بالمرسوم رقم 7 لعام 2000 والمرسوم رقم 8 لعام 2007 (استبدل القانون رقم 10 لعام 1991)، الذي يتطلب مبلغ 10 ملايين ل.س كحد أدنى للاستثمار. أو وفق القانون رقم 3 لعام 1952 والقانون رقم 21 لعام 1958، الذين يسمحان بتأسيس المنشآت الصناعية والحرفية دون التقيد بحدود دنيا لرأس المال. وتجدر الملاحظة إلى أن القطاع الخاص يشمل أيضاً المنتجين الصغار لبعض الأغذية المصنعة ذات العلاقة مثل القمر الدين والزبيب. أيضاً هناك عدد كبير من الأسر الريفية التي تعمل في تصنيع الأغذية مثل الخبز - البرغل - واللبن الرائب واللبن - الجبنه البيضاء - والتين المجفف - دبس العنب - رب البندورة - مختلف أنواع المرببات - المخللات - وزيتون المائدة - عصير الفواكه - النبيذ . ولا تتوفر بيانات منشورة حول هذه المشروعات الصغيرة التي يشكل بعضها جزء من القطاع الاقتصادي غير الرسمي.

اعتباراً من منتصف ثمانينات القرن الماضي بدأت سورية عملية تحرير الاقتصاد بشكل تدريجي باتجاه اقتصاد السوق عبر تطبيق مجموعة من الإصلاحات شملت مجالات الاستثمار والتجارة الخارجية والتمويل والبنوك. وقد هدفت هذه السياسة إلى توسيع دور القطاع الخاص في برامج التنمية الاقتصادية. يعتبر القانون رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته بالمرسوم رقم 7 لعام 2000 واستبداله بالمرسوم رقم 8 لعام 2007 من أهم السياسات لدفع القطاع الخاص من أجل الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد بما فيها قطاع الصناعات الغذائية . وبذلك شهد القطاع الخاص نمواً كبيراً في مجال التصنيع الغذائي .

وصلت حصة الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص من إجمالي الصناعات الغذائية إلى 52% و54% على التوالي كمتوسط للفترة 1996 - 2006.

يبين الجدول 7 - 14 تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص اعتباراً من العام 2000 وحتى 2005. يتضح من الجدول - وفق المشاهدات الأصلية - وجود نمو كبير في الصناعات الغذائية للقطاع الخاص خلال الفترة المدروسة، وبين عامي 2004 و2005 هناك نمو ملحوظ في حصة التصنيع الغذائي في القطاع الخاص. وإن حصص القطاع الخاص تزايدت وفق هذه المؤشرات مقابل تراجع حصص القطاع العام. أن معدلات التغير والنمو السنوي هي أعلى بالنسبة للقطاع الخاص منها بالنسبة للقطاع العام. في عام 2006 وصلت قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص 79 مليار ل.س و17 مليار على التوالي، ما يعادل 62% من قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي على التوالي لإجمالي الصناعات الغذائية.

جدول 7 - 14 تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص، 2000 - 2005 (مليار ل.س)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل التغير %	معدل النمو السنوي %
الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص	39.5	42.2	44.1	46.2	52.2	64.8	64.1	10.4
الناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص	7	8	6.1	8.1	14.2	21.2	202.9	24.8
حصة الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص من مثيله لإجمالي الصناعات الغذائية	50.5	49.1	46.5	46.1	48.2	54.4	7.7	1.5
حصة الناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص من مثيله لإجمالي الصناعات الغذائية	51.7	45.5	37.6	35.3	49.8	60.8	17.6	3.3

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة

يوضح الجدول 7 - 15 وصف إحصائي للمؤشرات السابقة الذكر خلال الفترة 1996 - 2005، ويتبين من الجدول وجود تغيرات كبيرة في الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي منذ العام 1996 حتى العام 2005 ومعدلات نمو مقبولة ثم تغيرات صغيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتقلبات معتدلة في الناتج المحلي الصافي مشيرة إلى أداء جيد للقطاع الخاص في هذا المجال. إن معدلات التغير للصناعات الغذائية في القطاع الخاص هي أعلى من مثيلاتها في القطاع العام وفق المشاهدات الأصلية، ولكنها أدنى منها وفق الحسابات المبنية في ضوء الاتجاه العام. وينطبق نفس الشرح بالنسبة إلى معدل النمو السنوي. الاختلافات حول خط الاتجاه العام بالنسبة إلى الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي في حالة القطاع الخاص هي أعلى منها في حالة القطاع العام.

جدول 7 - 15 وصف إحصائي للإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي في القطاع الخاص للصناعات الغذائية، 1996 - 2005 (مليون ل.س)

المادة	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معدل التغير % 2000/2005		معدل النمو السنوي % 2005 - 2000		معامل الاختلاف (%)
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص	47868	37198	64835	74.3	29	6.4	2.9	14.9
الناتج المحلي الصافي لقطاع الصناعات الغذائية الخاص	10938	6126	21189	143.8	61	10.4	5.4	35.3

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة  
حسب معدل التغير والنمو السنوي للفترة 1996 - 2005 باعتبار 1996 سنة أساس .

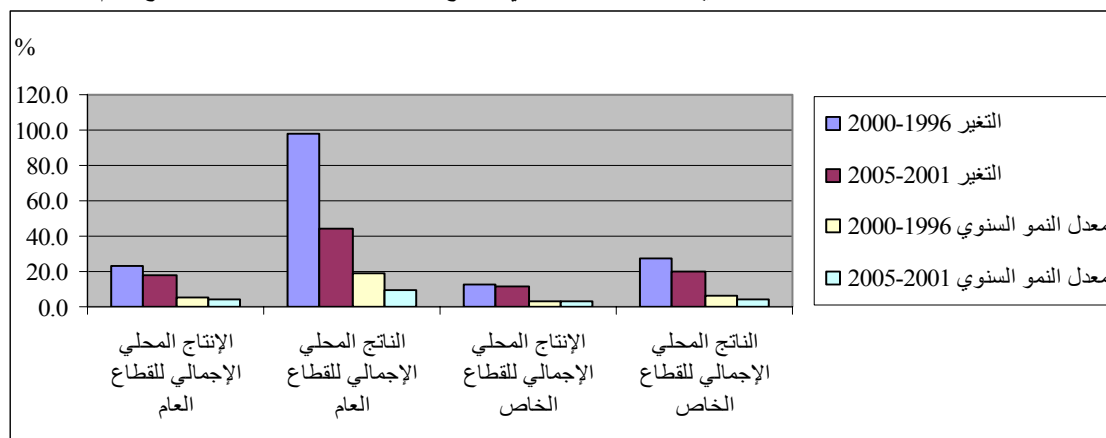
لدى مقارنة الفترة 2001 - 2005 بالفترة 1996 - 2000 أخذين بالاعتبار خط الاتجاه العام يتبين وجود هبوط في معدل التغير والنمو السنوي فيما يخص الصناعات الغذائية للقطاع الخاص في الفترة 2001 - 2005 مثلما هي موضحة في الجدول 7 - 16. وأن قيم هذه المؤشرات هي أدنى من مثيلاتها في القطاع العام (المخطط 7 - 7). يستنتج من المخطط 7-7 أن الناتج المحلي الإجمالي يتعرض لتغيرات سنوية أعلى من التغيرات السنوية للإنتاج المحلي الإجمالي.

جدول 7 - 16 معدل التغير والنمو السنوي للصناعات الغذائية في القطاع الخاص 1996 - 2000 و 2001 - 2005 (%)

البيان	2000 - 1996		2005 - 2001	
	معدل التغير %	معدل النمو السنوي %	معدل التغير %	معدل النمو السنوي %
الإنتاج المحلي الإجمالي	13.1	3.1	11.3	2.7
الناتج المحلي الصافي	27.1	6.2	20.3	4.7

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

مخطط 7-7 مقارنة معدلات التغير والنمو السنوي للصناعات الغذائية في القطاع الخاص والصناعات الغذائية للقطاع العام بين فترتين



المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

ينتج القطاع الخاص منتجات مختلفة يمكن جمعها في 6 مجموعات غذائية . تتكون المجموعة الأولى من الخبز- المعكرونة والشعيرية - البسكويت. وتشمل المجموعة الثانية الزيوت النباتية بما فيها زيت الزيتون. وتحتوي المجموعة الثالثة المعلبات الغذائية المختلفة . وتشمل المجموعة الرابعة الحليب المعقم والشوكولاتة. وتضم المجموعة الخامسة المشروبات الغازية وعصير الفوكه. أما المجموعة السادسة فتشمل المشروبات والمنتجات الكحولية.

يعرض الجدول 7 - 17 تطور إنتاج المجموعات المذكورة أعلاه خلال الفترة 2000 - 2005 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية، حيث يتبين وجود معدلات نمو إيجابية لجميع المجموعات. وكان معدل النمو الأعلى في مجال إنتاج المجموعة السادسة والمعدل الأدنى في مجال إنتاج المجموعة الرابعة. وقادت الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي بين المجموعات إلى اختلافات في معدلات التغير التي كانت بين المعتدلة والمرتفعة.

جدول 7 - 17 تطور منتجات الصناعات الغذائية في القطاع الخاص، 2000 - 2005

المادة	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل التغير 00 / 05 (%)	معدل النمو السنوي 05-00 (%)
المجموعة الأولى	ألف طن	1234	1644	1750	1812	2440	2556	107	15.7
المجموعة الثانية	ألف طن	209	158	259	172	271	324	55	9.2
المجموعة الثالثة	ألف طن	11.5	7.6	12	12.6	15.9	21.1	83	12.9
المجموعة الرابعة	ألف طن	7	8	8	9	10	10	43	7.4
المجموعة الخامسة	مليون ليتر	125	132	137	147	164	181	45	7.7
المجموعة السادسة	ألف ليتر	1989	2358	2622	2796	3585	4803	141	19.3

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.



يقدم الجدول 7 - 18 وصف إحصائي لإنتاج المجموعات الغذائية السابقة خلال الفترة 1996 - 2004، ويبين أن الإنتاج شهد تحسناً بمعدلات صغيرة إلى كبيرة خلال فترة الدراسة. وكان التغير الأكبر قد حصل في إنتاج المجموعة الثالثة والأدنى في إنتاج المجموعة الرابعة. كما أن التباينات حول خط الاتجاه تعتبر صغيرة إلى معتدلة ووصلت قمته بالنسبة لإنتاج المجموعة السادسة، وأدناها في إنتاج المجموعتين الرابعة والخامسة.

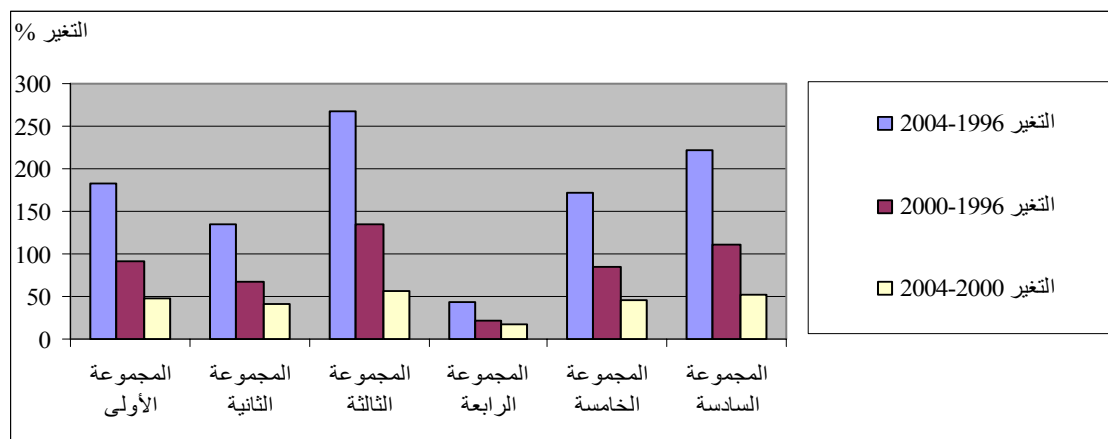
جدول 7 - 18 وصف إحصائي لإنتاج المجموعات الغذائية المختلفة في القطاع الخاص للصناعات الغذائية، 1996 - 2004

المادة	الوحدة	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معدل التغير 2004-1996 (%)		معدل النمو السنوي 2004 - 1996 (%)		معامل الاختلاف (%)
					بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
المجموعة الأولى	ألف طن	1,448	903	2,440	170	182	13.2	13.8	11.3
المجموعة الثانية	ألف طن	174	88	271	113	135	9.9	11.3	23.1
المجموعة الثالثة	ألف طن	9.3	3.5	15.9	356	268	20.9	17.7	15.8
المجموعة الرابعة	ألف طن	8	6	10	31	44	3.4	4.6	6.6
المجموعة الخامسة	مليون ليتر	113	54	164	201	171	14.8	13.3	6.6
المجموعة السادسة	ألف ليتر	2,075	1,142	3,585	127	222	10.8	15.7	25.9

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة حسب معدلات التغير والنمو السنوي للفترة 1996 - 2004 باعتبار 1996 سنة أساس .

يقارن المخطط 7 - 8 التغيرات بين الفترات الزمنية مأخوذاً بالاعتبار خط الاتجاه العام. إن أعلى التغيرات تلاحظ في إنتاج المجموعة الثالثة بينما الأدنى كان في مجال المجموعة الرابعة، وقد حدثت أصغر التغيرات في الفترة 2000 - 2004 لدى مقارنة الفترات.

مخطط 7 - 8 مقارنة التغيرات بين الفترات الزمنية للمجموعات الغذائية المختلفة، 1996 - 2004



المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة

تتخصص صناعة عصير الفواكه والشوكولاتة في القطاع الخاص. وفي السنوات الأخيرة استطاع القطاع الخاص أن يكسب حصصاً في السوق مقارنة مع شركات القطاع العام لتمتعه بكفاءة إدارية أعلى وتقنيات متقدمة وسلوك منافس وتنوع في المنتجات ( من حيث النوعية والحجم والتوضيب ) إضافة إلى فعالية الإعلان والخبرة في التسويق. ولكن المصاعب التي واجهت شركات القطاع الخاص نتجت بشكل رئيسي من بيئة الاقتصاد الكلي. يعرض الجدول 7 - 19

تطور حصة القطاع الخاص في إنتاج معظم المجموعات الغذائية، مشيراً إلى تزايد حصة السوق للقطاع الخاص باستثناء صناعة السكر، كما يشير إلى أن معظم حصص السوق هي للقطاع الخاص.

جدول 7 - 19 تطور حصة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إنتاج إجمالي الصناعات الغذائية، 2000 - 2005 (%)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المجموعة الأولى	34	40.3	41.7	41.5	48.3	48.7
المجموعة الثانية	81.9	77.7	83.7	79.3	88.8	87
المجموعة الثالثة	51.6	60.6	51.3	58.1	61.6	71.4
المجموعة الرابعة	38.5	33.1	36.9	39	41.5	52.6
المجموعة الخامسة	80.4	68.4	69.4	68.2	72.2	77.2
المجموعة السادسة	11.6	12.6	13.6	13.9	17.4	21.7
المجموعة السابعة	0	0	0	0	0	0

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة

## 5-7 التصنيع الغذائي المشترك

صدر المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 من أجل تنمية القطاع المشترك في مجال التصنيع الغذائي ضمن رؤية أبعد لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار وخلق فرص عمل. وقد تأسس بموجب هذا المرسوم والتشريعات اللاحقة ثلاثة أشكال للقطاع المشترك، خاصة القانون المذكور سابقاً رقم 10 لعام 1991.

- قطاع مشترك بين الدولة والقطاع الخاص.
- قطاع مشترك بين سورية والبلدان الأخرى (بين الدول).
- قطاع مشترك بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

وفق الشكل الأول للقطاع المشترك نخص بالذكر شركة غدق التي تتضمن أنشطتها تصنيع غذائي. يهدف هذا المشروع ضمن خطته السنوية إلى إنتاج وتوزيع 2750 طن من رب البندورة - 25 طن من كونسروة الفواكه والخضار - حمص معلب - معلبات من الفول المطبوخ - 1760 طن من الحلاوة - 880 طن من الطحينة - 2000 طن من المخللات - 600 طن من الفطر - 430 طن من الأجبان المعلبة - زيت الزيتون - ماء الزهر. وقد تأسس مؤخراً مصنع للمواد الغذائية بطاقة إنتاج سنوية قدرها 5000 طن.

وفق النموذج الثاني نخص بالذكر الشركة السورية الفنلندية للألبان. تنتج هذه الشركة الجبنة البيضاء وجبنة القشقوان والجبنة المطبوخة بطاقة إنتاج سنوية تبلغ 1700 طن من الحليب الطازج.

فيما يتعلق بالقطاع المشترك بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي. يوجد حالياً أكثر من 25 شركة للتصنيع الغذائي برأسمال محلي وأجنبي مؤسسة ومسجلة كشركات خاصة وفق القانون 10 لعام 1991. ويعمل في هذه الشركات 1300 عامل في مجالات التبريد - التخزين - زيت الزيتون وزيتون نباتية أخرى - السمن النباتي - عصير الفواكه - المقبلات - أغذية الأطفال - المعكرونة - حليب معقم وحليب بودرة - أنواع مختلفة من الجبنة - اللبنة - السمك المجفف والمدخن.

## 6-7 التجارة الخارجية للأغذية المصنعة

تشجع التجارة الحرة البلدان باتجاه التخصص في المنتجات التي تتمتع بالميزة النسبية لديها، لتحسين الكفاءة ولوضع الاقتصاد على منحى إمكانيات الإنتاج الخاص به. وعليه فقد خفضت الحكومة السورية الكثير من القيود على التجارة الخارجية لتحسين الأداء الاقتصادي - أبرمت اتفاقات ثنائية مع البلدان الأخرى لتأسيس مناطق تجارة حرة - شاركت في تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - وقعت بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي - تقدمت بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكنتيجة لهذه الجهود شهد معدل التجارة الخارجية تحسن ملحوظ (الجدول 7 - 20).

جدول 7 - 20 التجارة الخارجية لبعض المنتجات الغذائية المصنعة، 2000 - 2005 (مليون دولار أمريكي)

البند	2000	2004	2005	معدل التغير (%)	معدل النمو السنوي (%)	نسبة التمرکز لأول خمس دول (%)	نسبة التمرکز لأول عشر دول (%)	عدد الشركاء التجاريين ***
إجمالي الصادرات من الأغذية المصنعة *	82.2	229.2	288.9	251	28.6			
الحصة من إجمالي الصادرات (%)	1.7	4.2	3.4	100	14.9			
زيت الزيتون	10.4	28.8	91.5	780	54.5	87.4	96	39
المياه المعدنية والمشروبات الغازية	0.4	55.5	58.2	14450	170.8	98.6	99.6	27
قمر الدين وملبن	7.6	5.4	7.4	-3	-0.5	92.3	98	29
جبنة ولبن رائب	3.1	4.4	6.5	110	16	94.5	99.8	14
فستق حلبي	6.5	1.8	0.9	-86	-32.7	85.1	97.5	20
إجمالي الواردات من الأغذية المصنعة **	83.1	679.2	588.8	26	4.8			
الحصة من إجمالي الواردات (%)	11.5	9.7	5.9	-49	-12.5			
سكر	83.1	176.2	172.1	107	15.7	92.3	98.9	15
شاي	36.7	59.2	55.4	51	8.6	99.6	100	10
حليب بودرة	37.7	41.3	56.4	50	8.4	78.8	91.5	24
زيوت نباتية	24	56.1	57.2	138	19	81.8	95.7	21
قهوة	12.7	21	19	50	8.4	97.4	99.7	16
زبدة وسمنة	13.3	20.3	20.4	53	8.9	75.4	92.3	22
سمن نباتي	61.4	12.6	26.1	-57	-15.7	99.3	100	7
أسماك	33.1	23.7	15.8	-40	-9.9	98.2	100	11

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية السنوية 2004 و 2005 - وقاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية \* لاتمثل مجموع البنود التفصيلية.

\*\* لاتمثل إجمالي البنود المذكورة في الأسفل.

\*\*\* عدد الشركاء التجاريين كوسطي (2003-2004).

حسبت معدلات التغير والنمو السنوي للفترة 2000 - 2005 (سنة أساس 2000).

وخلال الفترة 2000 - 2005 تزايدت صادرات المنتجات المصنعة من حيث القيمة والمساهمة بمعدلات مرتفعة جداً مقارنة بالواردات، وانخفضت مساهمة الواردات في الأغذية المصنعة. إن نسب التمرکز (المشاركة) لكل من الصادرات والواردات للأغذية المصنعة مرتفعة لذلك يجب السعي لتحسين تنويع الصادرات والواردات وزيادة عدد الشركاء التجاريين. وخلال الفترة 2003 - 2004 كان زيت الزيتون الأكثر تنوعاً بينما كان الجبن و اللبن الرائب الأقل تنوع في حالة الصادرات ، أما في حالة الواردات فكان حليب البودرة الأكثر تنوع بينما كان السكر الأقل تنوع . يلاحظ من الجدول 7-20 وجود تحسن في التجارة الخارجية في مجال المياه المعدنية والمشروبات الغازية - السكر - الحليب بودرة - الزيوت نباتية - الزبدة والسمنة - الجبنة واللبن، وانخفاض في الأداء بالنسبة للصادرات والواردات الأخرى. كما يتضح من نفس الجدول أن حصة الأغذية المصنعة في إجمالي الصادرات السورية والصادرات الزراعية

محدودة. وقد بدأت صادرات الأغذية المصنعة بالزيادة بالتزامن مع نمو القطاع الخاص ونتيجة لسياسات الحكومة في دعم الصادرات الزراعية.

أصبح القطاع الخاص هو الجهة الأساسية المصدرة للمنتجات الغذائية المصنعة في الفترة 2001 - 2005. وبالتالي فإن حصة صادرات القطاع العام من الأغذية المصنعة تراجعت بشكل كبير لنفس الفترة. في الواقع، فإن بعض الصادرات التقليدية للقطاع العام مثل رب البندورة والجبنه البيضاء والأغذية المعلبة توقفت عن التصدير أو سجلت هبوطاً في قيمة صادراته مثل الزيوت النباتية وبعض المشروبات الكحولية. إن إجمالي صادرات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية بلغت بالتوسط 9.6 مليون دولار أمريكي في العام 2005، مكونة حصة صغيرة من إجمالي صادرات المواد الغذائية المصنعة (وزارة الصناعة 2005).

تصدر المنتجات الغذائية المصنعة بشكل أساسي إلى البلدان المجاورة - دول الخليج العربي - المملكة العربية السعودية - مصر. بينما كميات محدودة من الأغذية المصنعة تصدر إلى بعض البلدان الأوروبية - الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان. من جهة أخرى فإن أهم البلدان المصدرة للسوق السورية هي: البلدان الأوروبية - الولايات المتحدة الأمريكية - تركيا - الصين - الهند - المغرب<sup>76</sup>.

على الرغم من أن سورية تواجه منافسة عالمية قوية فإن إمكانية التوسع أكثر في صادرات المواد الغذائية المصنعة متوفرة. إن نمو القطاع الخاص والسياسات الحكومية في مجال تحرير التجارة والاتفاقات التجارية جميعها تقدم إطار عمل مساعد في هذا التوسع. وتشكل الجهود الحالية من أجل تبني تقنيات حديثة في الصناعات الغذائية والتوجهات الحكومية لضمان تبني المصدرين للمعايير والمواصفات العالمية دافعاً إضافياً للتصدير.

## 7-7 الاستثمارات والعمالة في التصنيع الغذائي

تشجع الحكومة السورية الاستثمارات الصناعية في مجال التصنيع الغذائي باعتبار هذه الاستثمارات تساهم في:

- تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل.
- تحسين أداء القطاع الزراعي باعتباره أحد أكبر القطاعات في الاقتصاد السوري.
- تأمين للقطاع الزراعي حاجته من الأنشطة التصنيعية المتضمنة الفرز والتصنيف والتجفيف بهدف تسويق المنتجات الزراعية في الأسواق الداخلية والخارجية (الخضار - الفواكه - اللحوم - منتجات الألبان).
- حفظ المنتجات الزراعية لفترة طويلة وتحسين الكفاءة التسويقية.
- تحسين أداء الأمن الغذائي وتنمية الصادرات وتحقيق زيادة في القيمة المضافة.
- تحسين أداء الأنشطة المزرعية والدخل المزرعي.

عقد في العام 2005 أول مؤتمر من أجل تطوير هذا القطاع وتحسين قدرته التنافسية. وعليه فإن التوسع في عدد المشاريع ترافق مع نمو كلفة الاستثمارات - خلق المزيد من فرص العمل - نوعية وحجم الاستثمارات - التوزيع

الجغرافي للمشاريع. يقدم الجدول 7 - 21 فكرة حول عدد مشاريع الصناعات الغذائية المرخصة والمنفذة وحصة هذه المشاريع من إجمالي المشاريع الصناعية حتى العام 2005. يشير الجدول إلى أن مشاريع الصناعات الغذائية تنفذ بوتيرة أعلى من باقي المشاريع الصناعية ، وأن معدل تنفيذ المشاريع الصناعية منخفض جداً نتيجة لبيئة الاقتصاد الكلي غير الملائمة والتي تؤثر سلباً على معدل التوظيف وتوليد الدخل .

جدول 7 - 21 عدد المشاريع الصناعية المرخصة والمنفذة، 2005

البيان	عدد المشاريع		رأس المال (مليون ل.س)		عدد العاملين (عامل)	
	مرخص	منفذ	مرخص	منفذ	مرخص	منفذ
صناعات غذائية	688	380	12356	2837.7	6531	1724
المجموع	4022	994	51515.6	7543.7	43403	5893
حصة الصناعات الغذائية	17	38	24	38	15	29

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2006

تأسست مشاريع الصناعات الغذائية في القطاع الخاص وفق القانون رقم 10 لعام 1991 وتحتل المرتبة الثانية بين المشاريع الصناعية المنفذة وشكلت ثلث إجمالي المشاريع في العام 2005 وربع المشاريع الصناعية للفترة 1991 - 2005 ( الجدول 7 - 22 ).

جدول 7 - 22 حصة مشاريع الصناعات الغذائية المنفذة وفق القانون رقم 10 لعام 1991، 1991 - 2005

البيان	عدد المشاريع		إجمالي عدد المشاريع
	2004 - 1991	2005	2005 - 1991
إجمالي الصناعة	1103	237	1340
الصناعات الغذائية	261	79	340
حصة الصناعات الغذائية (%)	23.7	33.3	25.4

المصدر : بالاستناد إلى تقرير تتبع القانون رقم 10 لعام 1991 - مكتب الاستثمار 2005 .

بسبب عدم توفر بيانات حول العاملين في قطاع الصناعات الغذائية الخاص، سوف يتم التركيز فقط على القطاع العام للصناعات الغذائية. بلغت حصة القطاع العام للصناعات الغذائية من العمالة حوالي 22% من مجموع عدد العاملين في إجمالي الصناعات التحويلية للقطاع العام خلال الفترة 1996 - 2006. وقد شهد عدد العاملين في قطاع الصناعات الغذائية العام تزايداً بسيطاً ( 0.1% ) قياساً مع مثيله في إجمالي الصناعات التحويلية للقطاع العام ( 0.3% ) خلال نفس الفترة ، من 22874 عامل في عام 1996 إلى 23125 عامل في عام 2006. ولكن من العام 2000 حتى عام 2006 كان هناك انخفاض في عدد العاملين في كلا القطاعين العام للصناعات الغذائية وإجمالي القطاع العام للصناعات التحويلية بسبب النمو المتحقق في القطاع الخاص للصناعات الغذائية ، والذي يمنح أجوراً أعلى من الأجور التي يقدمها القطاع العام للصناعات الغذائية. وقد سبب هذا الاتجاه تأثيراً إيجابياً على كلاً من الإنتاج المحلي الإجمالي للعامل الواحد والناتج المحلي الصافي للعامل في قطاع الصناعات الغذائية العام. وخلال الفترة 1996 - 2006 تزايد كلاً من الإنتاج المحلي الإجمالي للعامل الواحد والناتج المحلي الصافي للعامل في التصنيع الغذائي العام من 1804 ألف ليرة سورية و 29 ألف ليرة سورية على التوالي في عام 1996 إلى 2062 ألف ليرة سورية و 452 ألف ليرة سورية على التوالي في العام 2006 (الجدول 7-23).

جدول 7 - 23 تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي للعامل الواحد في قطاع الصناعات الغذائية العام، 2000-2006 (ألف ل.س)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي (%)
الناتج المحلي الإجمالي للعامل	1640	1844	2148	2279	2383	2340	2062	3.9
الناتج المحلي الصافي للعامل	278	405	430	628	607	589	452	8.5

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.

## 8-7 قطاعات مختارة من الصناعات الغذائية

تتمتع سورية بخبرة جيدة في تصنيع المنتجات الغذائية سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة أو عبر الصناعات الريفية. وللتصنيع الغذائي في سورية تاريخ طويل، وقد تطور ليلبي حاجات الأسواق الخارجية. ومن أكثر الصناعات الغذائية أهمية الخبز والمعجنات - مشتقات الألبان - الزيوت والسمون النباتية - الأغذية المعلبة - المعكرونة والشعيرية - تصنيع العنب - الكحول - السكر والحلويات - تصنيع اللحوم - السمنة والزبدة - الفواكه المجففة - قمر الدين .

1-8-7

إن أهم منتجات هذه المجموعة : الطحين - الخبز - المعكرونة والشعيرية - البسكويت. وباعتبار هذه المنتجات تصنع من القمح فإن التصنيع يرتبط بنتاج الأنشطة المزرعية للقمح. وتولي الحكومة الاهتمام المطلوب لدعم القمح ومنتجاته لتحقيق أهداف الأمن الغذائي. لذلك فإن تسويق وتخزين وتصنيع القمح يتم عبر المؤسسات الحكومية<sup>77</sup>. حيث يعتبر التسويق العام للقمح من مسؤوليات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، وهي من مؤسسات وزارة الاقتصاد والتجارة. وهناك شركتان حكوميتان تتبعان الشركة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب هما: الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز. سمح بإنشاء المطاحن الخاصة منذ عام 1991 والتي ازداد عددها بشكل كبير.

تتمتع المطاحن التابعة للمؤسسة العامة للمطاحن بطاقة إنتاجية حوالي 1.8 مليون طن سنوياً . وقد أسست الشركة العامة للمطاحن في عامي 1997/ 1998 خمس مطاحن جديدة، والتي زادت طاقتها الإنتاجية السنوية بأكثر من 600 ألف طن.

ينتج في سورية نوعان أساسيان من الطحين ، الطحين العادي والطحين عالي الجودة . يستعمل الطحين عالي الجودة لإنتاج الخبز الخاص والمعجنات والمعكرونة . بينما الطحين العادي تحدد مواصفاته من قبل الحكومة. تباع المؤسسة العامة للمخابز الطحين مباشرة للمستهلكين من مخابزها عبر المنافذ التابعة لها، وعن طريق المنافذ الخاصة لبيع الأغذية. ويعتبر المنفذ الأخير هو الأهم لاعتباره في متناول المستهلك.

تنتج المطاحن الخاصة الطحين عالي الجودة فقط لأنها سوف تخسر نقوداً إذا هي حاولت المنافسة ضمن أسواق الطحين العادي الذي يتلقى دعماً حكومياً كبيراً. وقد انخفض عدد المطاحن الخاصة من 1020 منشأة في عام 1997 إلى 895

<sup>77</sup> ويستليك مايك - اقتصاديات المحاصيل الاستراتيجية - المركز الوطني للسياسات الزراعية 2000

منشأة في العام 2006<sup>78</sup>. تقع النسبة الأكبر من هذه المطاحن في محافظتي الحسكة ودير الزور كما هو موضح في المخطط 7 - 9.

## 7-8-2 صناعة الألبان

تولي الحكومة السورية بالغ الاهتمام لهذه الصناعة بسبب أهمية الدور الذي تلعبه في تعزيز وضع الأمن الغذائي وتوليد الدخل خاصة لسكان الريف والبادية.

تؤثر السياسات الحكومية على صناعة الألبان من خلال دورها في تنمية الإنتاج الحيواني : عبر تبني سلالات عالية الإنتاجية للحليب من الأبقار المستوردة - تدريب الأبقار المحلية - توزيع السلالات المحسنة من الأغنام والماعز - توفير الأعلاف - تقديم الخدمات البيطرية . وتساعد الحكومة أيضاً في تحسين تسويق منتجات الألبان التي تخضع إلى قوى السوق على الرغم من وجود سعر تأشيري للحليب. وهناك عامل آخر يعزز هذه الصناعة يتمثل في صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته بالمرسوم رقم 7 لعام 2000 واستبداله بالمرسوم رقم 8 لعام 2007.

يغلب على هذه الصناعة الطابع التقليدي على الرغم من التقدم الحاصل عبر تأسيس منشآت حديثة . وقد بدأت صناعة منتجات الألبان الحديثة في عام 1958 مع تأسيس أول معمل لصناعة الألبان في دمشق<sup>79</sup>. وفي العام 1959 وقعت اتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتأسيس معملين للحليب : الأول أنشئ في دمشق بطاقة إنتاج سنوية 12.5 ألف طن والثاني أنشئ في حلب بطاقة إنتاجية 11 ألف طن سنوياً . وكلا المعملين بدأ العمل في عام 1968 . وقد بني معمل آخر في حمص عام 1960 وبدأ الإنتاج في عام 1963. وعلى الرغم من صغر الطاقة الإنتاجية لهذه المعامل إلا أنها لم تعمل بكامل طاقتها، بسبب الصعوبات في جمع الحليب ومحدودية كميات الحليب التي تورد للمعامل وغياب إمكانيات التسويق المناسبة.

تشمل منتجات الألبان في سورية : الحليب الطازج - الحليب المبستر والمعقم - اللبن الرائب - الجبنه - الزبدة - السمنة والقشطة.

يعرض الجدول 7 - 24 وصف إحصائي لمنتجات الألبان منذ عام 1997 حتى عام 2006. وعليه فإن التباينات حول خط الاتجاه صغيرة إلى معتدلة، أي أن منتجات الألبان كانت مستقرة خلال فترة الدراسة. يلاحظ وجود تغير ونمو كبير في مجال إنتاج الزبدة بسبب الأسعار المناسبة.

جدول 7 - 24 وصف إحصائي للحليب ومنتجاته، 1997 - 2006 ( ألف طن )

البند	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معدل التغير (%)		معدل النمو السنوي (%)		معامل الاختلاف (%)
				بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية	
إجمالي الحليب	1896	1578	2535	57.4	57.5	5.2	5.2	9.3
حليب طازج	645	535	825	32.8	24.6	3.2	2.5	11.8
سمن	14	11	18	43	57.7	4.1	5.2	9.8
زبدة	6	3	11	283.1	494.1	16.1	21.9	29
جبنه	99	82	137	58.1	49.3	5.2	4.6	10
منتجات أخرى	373	281	495	76.2	85.5	6.5	7.1	11.3

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب معدل التغير والنمو للفترة 1997 - 2006 ( سنة أساس 1997 ).



يتركز إنتاج الحليب في دمشق ( 19% ) - دير الزور ( 13.5% ) - حلب ( 13.1% ) - حمص ( 12.7% ) . والنسبة العظمى من الحليب تستهلك بشكل طازج في دمشق ( 30.5% ) - حمص ( 15.5% ) - حلب ( 12.5% ) . وينتج السمن بمعظمه في حمص ( 26.1% ) ودير الزور ( 18.7% ) وحلب ( 13.3% ) . والحصة المرتفعة من الزبدة تنتج في حماة ( 24.1% ) ودير الزور ( 15.5% ) . ويتركز معظم إنتاج الجبنة في دمشق ( 18.5% ) وحماة ( 15.1% ) . أما المنتجات الأخرى فينتج معظمها في دير الزور ( 17% ) وحلب ( 15.4% ) والحسكة ( 13.9% ) .

يبين الجدول 7 - 25 تطور منتجات الألبان السابقة الذكر منذ عام 2000 حتى عام 2006 وفق المشاهدات الأصلية. يتضح من الجدول أن معدل النمو جيد ( المعدل جيد جداً بالنسبة إلى الزبدة ) منسجماً مع أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية . يعمل في مجال صناعة الألبان حالياً القطاع العام و القطاع المشترك و القطاع الخاص .

جدول 7 - 25 تطور إنتاج منتجات الألبان، 2000-2006 (ألف طن)

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي (%)
إجمالي الحليب	1,673	1,578	1,765	1,878	2,129	2,358	2,535	7.2
حليب طازج	610	535	582	554	662	765	825	5.2
سمن	12	11	14	14	16	17	18	7
زبدة	3	4	6	6	9	10	11	24.2
جبنة	87	89	97	93	107	115	137	7.9
منتجات أخرى	320	306	303	404	475	492	495	7.5

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب معدلات النمو للفترة 2000 - 2006 .

### صناعة الألبان في القطاع العام

يعتبر هذا القطاع الأقدم بين القطاعات العاملة في مجال صناعة الألبان، وهناك ثلاث شركات تتبع وزارة الصناعة تنتج مشتقات الألبان وهي الشركة العربية السورية للألبان بدمشق وشركة ألبان حمص وشركة الشرق بحلب (الصندوق 2-7).

#### الصندوق 2-7 شركات القطاع العام للألبان

الشركة العربية السورية للألبان: طاقتها الإنتاجية 12.5 ألف طن سنوياً من الحليب . وقد توسعت هذه الطاقة لتتمكن من إنتاج: 21 ألف طن من الحليب المعقم سنوياً - لين رائب - لبننة - جبنة بيضاء - جبنة مصنعة - جبنة قشقوان . إضافة إلى أنها تنتج السمنة المستوردة ( إعادة تعبئة ) - زبدة مستوردة ( تجزئة وتوضيب ) وقشطة. إن نسبة المدخلات إلى المخرجات تراجعت من 92% في عام 2000 إلى 91% في عام 2005 بالأسعار الثابتة لعام 2000 ، ولكن وفق الأسعار الجارية ارتفعت إلى 94% في عام 2005 . كما انخفض متوسط الإنتاجية بالنسبة للعامل الواحد من 107 ألف ل/س/ عامل في عام 2000 إلى 88 ألف ل/س / عامل عام 2005 بالأسعار الثابتة لعام 2000 ثم إلى 63 ألف ل/س بالأسعار الجارية في عام 2005 مشيراً إلى أداء ضعيف . وبلغ عدد العاملين 200 عامل في عام 2005.

شركة حمص للألبان: تبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية حوالي 8.2 ألف طن من الحليب . وتنتج هذه الشركة نفس منتجات الشركة السابقة باستثناء الحليب المعقم وجبنة القشقوان مع إضافة الحليب المبستر. بلغت نسبة المدخلات إلى المخرجات 98% في عام 2000 ثم انخفضت إلى 97% في عام 2005 مما يشير إلى أداء ضعيف. يلاحظ أن متوسط الإنتاجية أدنى بالمقارنة مع مثيله في الشركة السابقة. بلغ عدد العاملين 215 عامل في عام 2005.

شركة الشرق : تبلغ طاقتها الإنتاجية 11 ألف طن من الحليب. وتنتج نفس منتجات شركة حمص ، وتتمتع بإنتاجية أعلى من الشركتين السابقتين.

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية لعام 2005.

## صناعة الألبان في القطاع المشترك

تعمل في مجال صناعة الألبان ضمن هذا القطاع ثلاث شركات وهي : الشركة السورية السعودية - الشركة السورية الليبية - والشركة السورية الفنلندية .

## صناعة الألبان في القطاع الخاص

تتوزع منشآت القطاع الخاص للتصنيع الغذائي في المنطقة الجنوبية والوسطى والشمالية من سورية. وقد تأسس بعضها وفق القانون رقم 10 لعام 1991 والبعض الآخر يعمل وفق القانون رقم 103 لعام 1952. وتبلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية السنوية لهذه الشركات حوالي 75 ألف طن.

تواجه صناعة الألبان في سورية الكثير من القيود يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تباعد وتبعثر منتجي الحليب في الأرياف والبادية وضواحي المدن.
- الضعف في استعمال الوسائل العلمية الملائمة لجمع ونقل الحليب ، والذي يؤدي إلى زيادة نسبة التالف والفاقد منه إضافة إلى القيود التي تعيق تأسيس منشآت كبيرة وحديثة . كما تؤدي وسائل النقل غير الملائمة إلى ارتفاع درجة الحرارة وبالتالي إلى تجاوز السعة الميكروبية المسموح بها وزيادة حموضة الحليب ، مما يسبب تردي نوعية الحليب المخصص للصناعة .
- ارتفاع الحصة الموزعة من قبل الأسر الريفية من الحليب الخام أو المصنع. وهذا النوع من الحليب منخفض النوعية .
- كثرة تنقلات قطيع الأغنام وخاصة في البادية .
- انخفاض كمية الإنتاج.
- ارتفاع أسعار المواد الخام مقارنة مع البلدان المجاورة ، والذي يقود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم القدرة على المنافسة .
- المنافسة القوية بين المنشآت الحديثة والمعامل التقليدية في ظروف غير متماثلة . لا تستطيع المنشآت الحديثة منافسة المنشآت التقليدية نظراً لانخفاض كلفة الإنتاج فيها لعدم تقيدها بالمعايير النوعية للإنتاج .

يمكن لصناعة الألبان أن تعمل بكفاءة أعلى في حال:

- تحسين المواشي المنتجة للحليب وشروط تربيتها.
- تحديث خطوط وبيئة الإنتاج .
- تطوير نظام المعلومات المتعلق بإنتاج وتصنيع الحليب .
- تعزيز التحسينات في عمليات تسويق الحليب ومشتقاته .
- التطبيق الإلزامي للمعايير الإنتاجية على مختلف مراحل سلسلة العرض .

أخيراً فإن هذا القطاع يبشر بمستقبل واعد في مجال الصادرات. وقد شهدت كمية وقيمة الصادرات من الجبنة واللبن الرائب نمواً كبيراً بين وسطي الفترتين 1995-1997 و 2003-2005. ومع ذلك فإن الصادرات من منتجات الألبان تحتاج إلى مزيد من التنوع. وصلت حصة أول خمس شركاء تجاريين إلى 94.5% في عام 2005، وتراجع عدد الشركاء التجاريين من 17 دولة خلال الفترة 2003 - 2004 إلى 14 دولة في عام 2005.

ويتم التصدير إلى لبنان والأردن ودول الخليج العربي. تعتبر نسبة التمركز للواردات أفضل من نسبة التمركز للصادرات. وقد ازداد عدد الشركاء التجاريين للواردات خلال الفترة 2003-2005. وكانت السلع المستوردة هي حليب البودرة والسمنة والزبدة. والشركاء التجاريين هم: فرنسا - نيوزيلاندا - هولندا - بولونيا - جزر المالديف - بلجيكا - سنغافورة - استراليا - الهند - الدانمرك - الإمارات العربية المتحدة - ألمانيا.

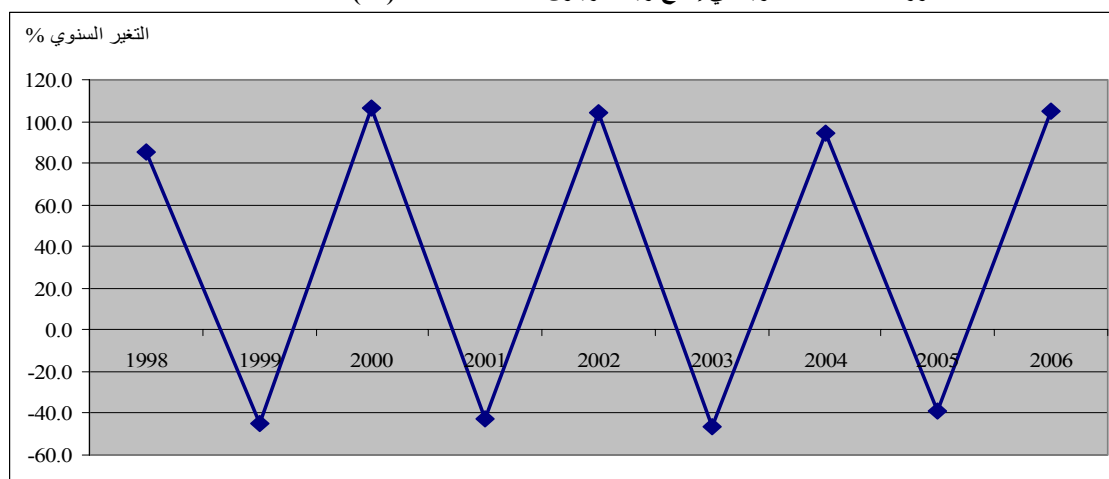
### 7-8-3 صناعة الزيوت النباتية

تشهد صناعة الزيت النباتي في سورية نمواً سريعاً بفرعها زيت الزيتون والزيوت النباتية الأخرى. يحتكر القطاع الخاص إنتاج زيت الزيتون كما يهيمن على سوق الزيوت النباتية الأخرى. وتعتبر الطاقة الإنتاجية للقطاع العام من الزيوت الأخرى محدودة جداً مقارنة بالقطاع الخاص.

تعتبر سورية خامس دولة من حيث الإنتاج في ترتيب الدول المنتجة لزيت الزيتون<sup>80</sup>. وقد ازداد إنتاج زيت الزيتون من 78 ألف طن في عام 1997 إلى 252 ألف طن في عام 2006، مع معدل تغير بلغ 116% ومعدل نمو سنوي 8.9% وفق خط الاتجاه، وتتفق هذه المعدلات مع التوجهات الاستراتيجية للحكومة في زيادة الإنتاج النباتي. وكانت التباينات حول خط الاتجاه مرتفعة. يصور المخطط 7 - 10 الاختلافات السنوية لإنتاج زيت الزيتون خلال الفترة 1997-2006، مبيناً تقلبات مرتفعة بسبب ظاهرة المعاومة في إنتاج الزيتون. وهذا يتسبب بآثار سلبية على نسبة الانتفاع من الطاقة المتاحة لتصنيع الزيتون، والتي تؤدي لارتفاع تكاليف التصنيع.

تزايد عدد معاصر زيت الزيتون متزامناً مع زيادة إنتاج الزيتون من 780 منشأة في عام 1997 إلى 1100 منشأة في عام 2006. وتستخدم في عصر الزيتون طريقة الطرد المركزي أو الهيدروليك أو القوة الحيوانية. والاتجاه السائد في تصنيع زيت الزيتون هو استخدام طرق العصر المستمرة بهدف زيادة نسبة الزيت المستخلص والحصول على نوعية أفضل تلبي للمعايير العالمية وحاجة الأسواق الخارجية.

مخطط 7 - 10 تطور الاختلافات السنوية في إنتاج زيت الزيتون، 1997 - 2006 (%)



المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يوضح الجدول 7 - 26 تطور إنتاج زيت الزيتون وعدد معاصر الزيتون خلال الفترة 2000-2006 مع الأخذ بالاعتبار خط الاتجاه . تضم معاصر الزيتون نسبة 15% من المعاصر القديمة و 66% تعمل على الهيدروليك و 19% تعمل بالنظام المستمر ( الطرد المركزي ).

جدول 7- 26 تطور إنتاج زيت الزيتون وعدد المعاصر، 2000 - 2006 (ألف طن ، معصرة)

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي (%) 2006- 2000
إنتاج زيت الزيتون	165	95	195	104	202	123	252	5.1
معاصر الزيتون	814	827	825	1067	1033	1082	1100	3.1

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.

يتركز إنتاج زيت الزيتون في محافظات حلب (26%) - إدلب (21.4%) - اللاذقية (20.1%) طرطوس (16.3%). كما تتركز معظم معاصر الزيتون في طرطوس (27.1%) - (26%) - اللاذقية (25.9%) - إدلب (11.1%).

على الرغم من التقدم الحاصل في هذا القطاع ألا أنه لا يزال يواجه بعض التحديات. بعض هذه المعوقات تتمثل في : البيروقراطية - غياب البيئة التنظيمية العامة - ضعف المهارات الإدارية - عجز السلسلة التجارية - قصور في عمليات التسويق - قلة الخبرة التصديرية - وصرامة الإجراءات والمعايير العالمية . ومع ذلك فقد اكتسب هذا القطاع الكثير من عناصر القوة مثل الأسعار المنافسة والدعم من قبل الدولة والمؤسسات العالمية وتحسن في بيئة العمل .

مثلما هي الحال في حقول الأعمال الأخرى، بدأت مؤخراً استثمارات خاصة كبيرة تأخذ مكانها لتقود الصناعة. إن إزالة القيود والانفتاح الاقتصادي المترافق مع دعم الدولة قاد إلى دفع للاقتصاد بالنظر إلى المساحات والأشجار المزروعة - إنتاج الزيتون وزيت الزيتون - مبيعات التصدير - تغير في حجم المنشآت باتجاه اقتصاديات السعة ( الحجم ) . وبالنسبة فإن أعداد متزايدة من المستثمرين يبحثون عن فرصة في هذا القطاع. ويلتمس المستثمرون الأثرak تكامل أكبر، ورجال الأعمال الخليجيون يبحثون عن أسواق تنافسية لتلبية الطلب المحلي، كما أن التجار والمنتجين الأوروبيين يتحرون عن أسواق جديدة واعدة. وكمثال ناجح للاستثمارات الأجنبية في سورية في مجال زيت الزيتون

شركة شرق المتوسط لزيت الزيتون. وقد تأسست في المنطقة الشمالية من إدلب على مساحة 50 ألف متر مربع. وتبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية 23.5 ألف طن تتضمن تكرير 13 ألف طن من الزيت النباتي ، وتشغل 60 عامل. كما تستعمل هذه المنشأة تقنيات غير ضارة بالبيئة للتقليل من التلوث والنفايات.

يتصف سوق تصدير زيت الزيتون بالنمو الكبير ويعتبر أحد أكثر الأسواق السورية تنوعاً. ولكن بين عامي 2003 و 2005 هناك هبوط في عدد الشركاء التجاريين. وقد تزايدت قيمة وكمية الصادرات من زيت الزيتون من 12 مليون دولار أمريكي و 4.4 ألف طن على التوالي للفترة 1995 - 1997 إلى 60.9 مليون دولار أمريكي و 38 ألف طن على التوالي في الفترة 2003 - 2005 . وخلال الفترة 2000 - 2005 ارتفعت قيمة وكمية الصادرات من 4.6 مليون دولار أمريكي و 1.6 ألف طن على التوالي في عام 2000 إلى 91.5 مليون دولار أمريكي و 62.2 ألف طن في عام 2005. وقد تراجع عدد الشركاء التجاريين من 44 (متوسط عامي 2003 و 2004) إلى 39 في عام 2005.

### صناعة الزيوت النباتية الأخرى

تنتج هذه الصناعات الزيت النباتي المستخلص من بذور القطن أو فول الصويا أو بذور عباد الشمس الزيتي وكميات قليلة من زيت الذرة وزيت السمسم. يعمل كلاً من القطاع الخاص والعام في إنتاج هذه الزيوت النباتية. وشهد القطاع الخاص نمو كبير في هذا المجال بعد صدور القانون رقم 10 لعام 1991. لذلك فإن الإنتاج المحلي غير قادر على تغطية الطلب من المواد الخام بسبب ندرة الأراضي ومحدودية المصادر المائية. ويتم تلبية الطلب الزائد من المواد الخام المستوردة من قبل القطاع الخاص. وتعتبر هذه الصناعة من الصناعات سريعة النمو والمنافسة والحديثة. ازداد الإنتاج المحلي من هذه الزيوت النباتية من 33 ألف طن في عام 1996 إلى 119 ألف طن في عام 2005.

### إنتاج الزيوت في الشركات العامة

تزايد إنتاج الزيت النباتي من 33 ألف طن في عام 1996 إلى 47 ألف طن في عام 2006 بمعدل نمو سنوي قدره 3.5%. تنفذ أنشطة تصنيع الزيوت النباتية من قبل ثلاث شركات : شركة حلب - شركة حماة - شركة دمشق. وتختص شركة دمشق بإنتاج الصابون (الصندوق 3-7).

#### الصندوق 3-7 شركات الزيوت العامة

**شركة حلب:** بلغت نسبة المدخلات إلى المخرجات 99% في عام 2000 ثم انخفضت إلى 84% وفق الأسعار الثابتة لعام 2000 و 79% بالأسعار الجارية وذلك في عام 2005. وازداد متوسط إنتاجية العامل الواحد من 12 ألف ل.س/عامل في عام 2000 إلى 354 ل.س/عامل بالأسعار الثابتة لعام 2000 وإلى 468 ألف ل.س/عامل بالأسعار الجارية وذلك في عام 2005. وتعتبر هذه الأرقام عن أداء جيد. وتنتج الشركة بشكل أساسي زيت القطن المكرر - زيت القطن - السمن النباتي - الكسبة - الصابون - لينت. تصل الطاقة الإنتاجية السنوية القصوى للشركة إلى 254 ألف طن من بذور القطن و 40 ألف طن من الزيت النباتي . وصلت نسبة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية 99% في عام 2005 ، كما بلغ عدد العاملين 1185 عامل في نفس العام.

**شركة حماة:** بلغت نسبة المدخلات إلى المخرجات 99% في عام 2000 ثم انخفضت إلى 98% بالأسعار الثابتة لعام 2000 و 78% بالأسعار الجارية وذلك في العام 2005 . ازداد متوسط إنتاجية العامل من 11 ألف ل.س/عامل في عام 2000 إلى 23 ألف ل.س/عامل بالأسعار الثابتة لعام 2000 وإلى 279 ألف ل.س/عامل بالأسعار الجارية وذلك عام 2005، وتعكس هذه الأرقام تحسن في أداء الشركة. وتنتج هذه الشركة نفس منتجات شركة حلب. يبلغ الحد الأقصى للطاقة الإنتاجية السنوية 43 ألف طن من بذور القطن و 6 آلاف طن من الزيت النباتي. وعملت الشركة بطاقة إنتاجية حوالي 81% من طاقتها في عام 2005 وبلغ عدد العاملين فيها 305 عمال في نفس العام.

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية لعام 2005.

## إنتاج الزيوت في الشركات الخاصة

ازداد إنتاج الزيت النباتي من 0.3 ألف طن في عام 1996 إلى 71 ألف طن في عام 2005. وتعكس هذه القيم نمو كبير في صناعة الزيت النباتي في القطاع الخاص. تعمل المنشآت الخاصة وفق القانون رقم 103 لعام 1952 أو وفقاً للقانون رقم 10 لعام 1991. تبلغ الطاقة التصنيعية السنوية الحالية للقطاع الخاص من الزيت 2921 ألف طن والمنفذة 977 ألف طن تقابل 3898 ألف طن من البذور. وتتوزع هذه المنشآت في محافظات درعا - دمشق - حماة - حمص - إدلب - حلب - الحسكة.

## 4-8-7 تصنيع العنب والبيرة

يستهلك العنب طازج (64%) أو على شكل مشروبات كحولية (20%) مثل العرق - النبيذ - البراندي أو على شكل دبس (12%) أو زبيب (4%). يوضح الجدول 7 - 27 وصف إحصائي للعنب ومنتجاته خلال الفترة 1997 - 2006.

انخفضت قيم جميع الأرقام في الجدول 7 - 27 المتعلقة بالاستهلاك الطازج والمصنع تبعاً لانخفاض إنتاج العنب باستثناء العنب المستعمل في صناعة الدبس. وتعتبر التباينات حول خط الاتجاه معتدلة مشيرة إلى بعض الاستقرار في التصنيع. ويقوم بتصنيع العنب كل من الشركات الخاصة والعامة.

جدول 7-27 وصف إحصائي للعنب ومنتجاته، 1997 - 2006 (ألف طن)

معدل النمو السنوي (%)	معدل التغير (%)		أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط	البند		
	بالطريقة البسيطة	بالطريقة الخطية						
16.2	-6.6	-3.2	-45.8	-25.5	590	243	376	إنتاج العنب
20.1	-7.1	-3.1	-48.7	-24.8	418	152	249	المستهلك طازج
15	-4.1	-2.4	-31.5	-19.5	92	49	65	المستعمل للمشروبات
25.1	-16.7	-12.1	-80.7	-68.6	50	12	31	المستعمل للزبيب
32.6	1	4.1	9.7	44.1	49	21	31	المستعمل للدبس
21.5	-12.2	-9.9	-69.1	-60.8	15	5	10	إنتاج الزبيب
30.1	-0.7	2.7	-6.2	27.1	14	6	8	إنتاج الدبس

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006  
1997 - 2006.

## التصنيع العام

توجد شركتان تعمل في مجال تصنيع العنب هما: شركة الريان في السويداء وشركة الميماس في حمص، كما تقوم شركتان بالعمل في مجال تصنيع البيرة هما: شركة بردى في دمشق وشركة الشرق في حلب (الصندوق 4-7).

## 5-8-7 المعلبات الغذائية المختلفة

تتكون المعلبات المختلفة من رب البندورة- فواكه معلبة ( مرملة - مربى - فواكه أخري خاصة المشمش والنتين والأجاص والخوخ ) - خضار معلبة ( بازلاء - حمص - فول ) - زيتون معلب - لحوم معلبة - وغيرها . وتنفذ هذه الأنواع من الصناعات من قبل المنشآت الخاصة والعامة .

## الصندوق 4-7 الشركات العامة لتصنيع العنب والبيرة

**شركة الريان:** تتمتع هذه الشركة بطاقة تصنيع سنوي تصل إلى حوالي 14.2 ألف طن من العنب. ويتكون إنتاجها من العرق - النبيذ - البراندي - منتجات كحولية أخرى - الصوما (كحول مصنع من العنب) - زيت اليانسون. وتعمل الشركة بتقنيات متقدمة جداً. لذلك بلغت نسبة المدخلات إلى المخرجات بحدود 58%. وقد ازدادت إنتاجية العامل بالمتوسط من 319 ألف ل.س/عامل في عام 2000 إلى 678 ألف ل.س/عامل بالأسعار الثابتة لعام 2000 وإلى 630 ألف ل.س/عامل بالأسعار الجارية وذلك في عام 2005، وبلغ عدد العمال في نفس العام 189 عامل.

**شركة الميماس:** تصل الطاقة التصنيعية للشركة إلى 12.2 ألف طن من العنب. وتنتج نفس منتجات شركة الريان. كذلك تملك تقنية متطورة جداً. لذلك بلغت نسبة المدخلات إلى المخرجات 64%. وزادت إنتاجية العامل بالمتوسط من 178 ألف ل.س/عامل في عام 2000 إلى 400 ألف ل.س/عامل بالأسعار الثابتة لعام 2000 وإلى 393 ألف ل.س/عامل بالأسعار الجارية وذلك في العام 2005، وبلغ عدد العاملين في نفس العام 189 عامل.

**شركة الشرق:** تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة حوالي 6.4 ألف طن من البيرة. وقد تم استعراض المؤشرات الأخرى سابقاً.

**شركة بردى:** تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة حوالي 4.3 ألف طن من البيرة. وازدادت نسبة المدخلات إلى المخرجات من 36% في عام 2000 إلى 54% في عام 2005، وإنتاجية العامل السنوية بالمتوسط من 280 ألف ل.س/عامل في عام 2000 إلى 436 ألف ل.س/عامل بالأسعار الثابتة لعام 2000 وإلى 394 ألف ل.س/عامل بالأسعار الجارية وذلك في العام 2005، وبلغ عدد العاملين في الشركة لنفس العام 131 عامل.

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية لعام 2005.

## التصنيع العام

تراجع الإنتاج بشكل حاد من 16.6 ألف طن في عام 1996 إلى 4.2 ألف طن في عام 2006 نتيجة المنافسة مع الشركات الخاصة. وتعمل في هذا المجال 6 شركات وهي: شركة دمشق - شركة إدلب - شركة الميادين (دير الزور) - شركة الحسكة - شركة جبلة (اللاذقية) - شركة المزيريب (درعا) كما هو موضح في الصندوق 5-7.

## الصندوق 5-7 شركات القطاع العام للمعلبات المختلفة

**شركة دمشق:** تبلغ الطاقة التصنيعية القصوى حوالي 6.5 ألف طن. وتنتج هذه الشركة رب البندورة - مرملا - مربى - البازلاء العلية وفواكه معلبة أخرى. وقد انخفضت نسبة المدخلات إلى المخرجات من 95% في عام 2000 إلى 87% في عام 2005 بالأسعار الثابتة لعام 2000، ولكن هذه النسبة تزايدت بنسبة طفيفة لتصل إلى 96% في عام 2005 بالأسعار الجارية. وتزايدت إنتاجية العامل السنوية بالمتوسط من 16.5 ألف ل.س/عامل في عام 2000 إلى 58 ألف ل.س/عامل في عام 2005 بالأسعار الثابتة لعام 2000. ولكنها هبطت إلى 12.3 ألف ل.س/عامل في عام 2005 بالأسعار الجارية، وبلغ عدد العمال في الشركة 182 عامل في عام 2005.

**شركة إدلب:** تصل الطاقة التصنيعية القصوى إلى حوالي 3.2 ألف طن من الأغذية المعلبة و45.4 ألف عبوة. وتنتج نفس المنتجات التي تنتجها شركة دمشق. وفي عام 2005 بلغت نسبة المدخلات إلى المخرجات 90% بالأسعار الثابتة لعام 2000 و97% بالأسعار الجارية. وبلغت إنتاجية العامل السنوية 44 ألف ل.س/عامل في عام 2005 بالأسعار الثابتة لعام 2000 و6 ألف ل.س/عامل بالأسعار الجارية، وبلغ عدد العمال في الشركة 99 عامل في عام 2005.

**شركة الميادين:** تبلغ الطاقة التصنيعية السنوية حوالي 3.1 ألف طن وتنتج نفس منتجات الشركات المذكورة سابقاً. ويعتبر أداء الشركة غير جيد. بلغ عدد العمال في الشركة 113 عامل في عام 2005.

**شركة الحسكة:** تبلغ الطاقة التصنيعية السنوية حوالي 2.8 ألف طن، وتنتج نفس منتجات الشركات الأخرى المذكورة سابقاً. ويعتبر أداء الشركة غير ملائم. وبلغ عدد العمال في الشركة 84 عامل في عام 2005.

**شركة جبلة:** تبلغ الطاقة التصنيعية السنوية حوالي 3.8 ألف طن، وتنتج نفس منتجات الشركات الأخرى المذكورة سابقاً.

**شركة مزيريب:** تبلغ الطاقة التصنيعية السنوية حوالي 6.7 ألف طن، وتنتج نفس منتجات الشركات الأخرى المذكورة سابقاً.

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية لعام 2005.

## التصنيع الخاص

تعتبر من الصناعات النامية بوتائر متسارعة بسبب توفر المواد الخام اللازمة للصناعة وتحرير التجارة الخارجية. لذلك ازداد إنتاج القطاع الخاص من المعلبات الغذائية المختلفة من 3.5 ألف طن في عام 2000 إلى 21.1 ألف طن في عام 2005.

يلعب المشمش دوراً هاماً من أجل تصنيع المرملاذ والمربى في كلا القطاعين الخاص والعام . كذلك فإن التين له دور هام في الأنشطة التصنيعية للقطاع الخاص فقط. يعطي الجدول 7 - 28 فكرة حول تطور الاستعمالات المختلفة لهذه الثمار خلال الفترة 2000 - 2006. وقد شهد المشمش المستعمل للاستهلاك الطازج ولصناعة المرملاذ والمربى تزايداً، في حين انخفضت المنتجات المصنعة الأخرى وذلك للفترة 2000 - 2006. من جهة أخرى فإن منتجات التين تزايدت خلال الفترة نفسها. ويتركز إنتاج المشمش والمنتجات المرتبطة به في دمشق وحمص، بينما يتركز إنتاج التين والمنتجات المرتبطة به في إدلب.

جدول 7 - 28 تطور إنتاج المشمش والتين واستعمالاتهما، 2000 - 2006 ( ألف طن )

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل النمو السنوي (%)
المشمش								
الإنتاج	78.9	66	100.9	104.9	75.7	65.5	98.5	3.8
المستهلك طازج وللمرملاذ وللمربى	67.5	59.8	92.5	91.8	72.1	52.7	77.8	2.4
المشمش المجفف	0.4	0.3	0.06	0.9	0.8	0.2	0.06	-25.6
قمر الدين	4.5	1.3	2	2.5	2.5	2.3	4.1	-1.7
التين								
الإنتاج	44.1	40	43.4	41.1	36.7	49.9	51.4	2.6
المستهلك طازج	31.7	28.4	31.6	29.9	25.5	31.4	32.7	0.5
التين المجفف	4.3	3.4	3.4	3.7	3.8	6.9	6	5.6

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006. حسب معدل النمو السنوي للفترة 2000 - 2006 ( عام 2000 أساس ) .

#### 7-6-8 صناعة السكر والمنتجات المرتبطة بها

إن الهدف الأساسي من تأسيس شركات السكر في سورية هو توفير أحد أهم السلع الاستهلاكية للشعب السوري في إطار ترسيخ حالة الأمن الغذائي . تأسست أول منشأة في حمص عام 1948 بطاقة تصنيعية يومية بلغت ألف طن من الشوندر السكري ، وتكرير 300 طن من السكر الخام . وفي عام 1958 تأسست ثاني منشأة في عدرا ( دمشق ) بطاقة تصنيعية يومية تتراوح بين 600 إلى 650 طن من الشوندر السكري وتكرير حوالي 150 طن من السكر الخام. وفي عام 1986 تم تأسيس المنشأة الثالثة في جسر الشغور ( إدلب ) بطاقة تصنيع يومية بحدود 2 ألف طن من الشوندر السكري وتكرير 300 طن من السكر الخام. كما تم تأسيس أربع منشآت أخرى في عام 1975 بطاقة تصنيع يومية تصل إلى 4 ألف طن من الشوندر السكري لكل منها وهي : شركة تل سلح ( الغاب ) - شركة الرقة - شركة دير الزور - شركة مسكنة<sup>81</sup>.

تعتبر صناعة السكر حكراً للدولة بشكل كامل. وقد وصل إنتاج الشركات السابقة الذكر 109 ألف طن في عام 2000 وازداد إلى 198 ألف طن في عام 2006. ويميل هذا الإنتاج إلى التقلب والعجز في تلبية الطلب المحلي من السكر ( فقط 6/1 سدس الحاجة المحلية ). لذلك تقوم الدولة باستيراد كميات من السكر الخام والمكرر، وقد سمحت أيضاً للقطاع الخاص باستيراد السكر لسد العجز في الطلب المحلي، وتوزع جزء من السكر بأسعار مدعومة بمعدل 1 كغ للشخص شهرياً وذلك لتغطية الحاجة المحلية من السكر وحماية الفئات ذات الدخل المحدود.



أحد أهم المنتجات الثانوية لصناعة السكر هو المولاس الذي يمكن استعماله في صناعة الأعلاف المركزة والكحول والخميرة والغليسرين وحامض الستريك واستعمالات أخرى.

تواجه هذه الصناعة الكثير من التحديات منها:

- ❖ انخفاض نسبة السكر في الشوندر السكري.
- ❖ طول المسافات لنقل الشوندر السكري إلى معامل التصنيع .
- ❖ ضعف التنسيق بين الأنشطة المزرعية والأنشطة التصنيعية .
- ❖ ارتفاع تكاليف الإنتاج.



## الفصل الثامن- الأمن الغذائي

يهدف تحقيق الأمن الغذائي كما هو معرف من قبل منظمة الأغذية والزراعة إلى ضمان حصول جميع الناس وفي جميع الأوقات على القدرة المادية والاقتصادية لاستهلاك الكميات الكافية من الغذاء الآمن والمغذي لتحقيق احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لكي يتمكنوا من أن يحيا حياة سليمة. ويتوجب تحقيق هذا الأمر على ثلاثة مستويات في نفس الوقت: الفردي والأسري والوطني/الإقليمي. وحسب هذا التعريف المتفق عليه عالمياً فإن الأمن الغذائي له ثلاثة أبعاد رئيسية: الوفرة والاستقرار وإمكانية شراء الغذاء. ويشير هذا إلى أن الحاجة لا تقتصر على توفر المواد الغذائية الكافية وإنما تحقيق أكبر قدر من استقرارها وضمان إمكانية الحصول عليها.

### 1-8 السياسات المؤثرة على الأمن الغذائي

#### 1-1-8 تطور السياسات

شكل الأمن الغذائي الهدف الرئيسي والجوهري للإستراتيجية الزراعية في سورية. ومنذ بداية وضع الخطط الخمسية في بداية الستينيات وحتى منتصف الثمانينات كانت الاستراتيجيات والسياسات الزراعية توجه مركزياً نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية الهامة، وترافقت ببرامج دعم للمنتجات الزراعية والمستلزمات والتسعير وإقامة البنى التحتية، وحقق هذا النهج نتائج إيجابية في زيادة الإنتاج وضمان الأسعار ولكنه أدى إلى بعض السلبيات من خلال الضغط على موارد الخزينة واستنزاف الموارد الطبيعية.

هدف برنامج تعديل السياسات الذي تم تطبيقه فيما بعد إلى إلغاء أو تخفيض تلك التشوهات وبالتالي ضمان زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية. حيث تم تخفيض دعم المستلزمات وبدأ تخفيض التدخل الحكومي في عملية التخطيط وخلال التسعينات بدأت عملية التحرير التجاري تأخذ طابعاً متسارعاً. كما تم تشجيع سياسات التنويع المحصولي وإيلاء اهتمام متزايد للميزة النسبية في الزراعة السورية. وبدأ مفهوم الاعتماد على الذات يحل محل مبدأ الاكتفاء الذاتي مما يتطلب المزيد من المشاركة الفعالة لسورية في التجارة العالمية. وتوسعت التجارة الزراعية ولعبت دوراً أكثر أهمية من السابق في تحقيق هدف الأمن الغذائي. وتم تنفيذ السياسات الهادفة إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات السورية في الأسواق العالمية بنجاح. وحالياً تعتبر التجارة الزراعية عنصراً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي في سورية.

تقوم الحكومة وتنفيذاً للتوجهات والسياسات العامة باعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي بتنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية من أجل تعزيز التكامل مع الاقتصاد العالمي وتسهيل تنفيذ الاتفاقات الموقعة والتحضير لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الإطار فقد بدأت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بأخذ دورها في عملية التعديل اللازمة وقامت بدراسة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي ووضعت السياسات اللازمة لحلها وبدأ

العمل بوضع البرامج التنفيذية لها، إضافة إلى العمل بتعديل هيكلية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لتمكينها من تنفيذ المهام الملقة على عاتقها وفق الواقع الجديد.

#### 2-1-8 السياسات المطبقة

تسعى الجمهورية العربية السورية إلى تنفيذ الالتزامات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية بهدف تخفيض عدد الجياح في العالم إلى النصف في عام 2015 ، وتحقيق أهداف الألفية الجديدة التي أقرت في عام 2000 في إيجاد عالم أكثر سلاماً ورخاءً وعدلاً وتحرير البشر من ظروف الفقر المدقع والعوز. وعليه فقد استمرت في إيلاء الأمن الغذائي الأهمية القصوى ووضعت ضمن الأولويات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تقوم بوضع البرامج التنفيذية اللازمة في ضوء الإمكانيات المتاحة لتحقيق التقدم المنشود والأهداف المحددة ، وتتم المتابعة من خلال تشكيل العديد من اللجان الفنية والمسؤولة عن إنتاج الغذاء أو متابعة توزيعه واستهلاكه ورصد حالات التغذية بشكل عام . كما تقوم الحكومة باستمرار بتعديل السياسات الكلية والزراعية بهدف تحقيق معدلات نمو جيدة في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني وموائمة الاقتصاد السوري مع التطورات على المستوى العالمي لتحقيق التقدم في مجال الأمن الغذائي على الصعيد الفردي والأسري والوطني.

وبناءً على ماتقدم تتجلى الآفاق العامة لاستراتيجية الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية بما يلي:

#### 1- زيادة القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية ، وذلك من خلال :

- تنمية الإنتاج من سلع الغذاء الرئيسة وذات القدرة التنافسية .
- تنمية القدرة على تصريف نواتج عمليات الاستثمار الزراعي من خلال الارتقاء بخدمات التسويق الزراعي ، وزيادة قدرة التبادل التجاري للسلع الزراعية.

#### 2- زيادة قدرة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل في تأمين احتياجاتها الغذائية .

#### 3- زيادة معدلات الاستقرار السعري في أسواق الغذاء .

#### 4- الارتقاء بمستويات جودة سلع الغذاء المتداولة .

على الرغم من معدل النمو السكاني المرتفع والذي يبلغ حالياً 2.45% فقد حققت السياسات المذكورة أعلاه نمواً اقتصادياً ملحوظاً خلال العقود الماضية والذي تجاوز الـ 4% حيث يعتبر هذا المعدل من المعدلات الجيدة مقارنة بالعديد من دول العالم النامي . و تم تحقيق هذا التقدم من خلال سعي الحكومة لتطوير كافة قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعي الزراعة والصناعة والتعدين. كما تولي الحكومة أهمية خاصة لقطاع الزراعة والتصنيع الزراعي لأهداف تتعلق بالأمن الغذائي.

اعتمد القطاع الزراعي قبل منتصف فترة الثمانينات على التخطيط المركزي واعتباراً من الخطة الخمسية السادسة (1986 - 1990) تم التوجه بشكل تدريجي نحو التخطيط التأسييري وتم اعتماد منهج المشاركة والتخطيط اللامركزي للإنتاج الزراعي لتحسين كفاءة القطاع الزراعي وتأمين الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان مترامناً مع إقامة

المشاريع الزراعية ، وزيادة المساحات المروية ، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وخاصة المياه عن طريق التحول إلى طرق الري الحديثة ، وإنتاج سلع زراعية نظيفة وآمنة تعتمد التركيز على مكافحة الحيوية والإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات ، إضافة لإصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تشجع على الاستثمار في القطاع الزراعي بشكل عام (المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 وقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته بالمرسوم رقم 7 لعام 2000 والمرسومان 8 و9 لعام 2007 حول قانون استثمار جديد وإحداث الهيئة السورية للاستثمار )، وأيضاً فقد سمح للقطاع الخاص بتوسيع دوره في العملية التسويقية بشكل كبير ، لذلك زادت مساهمته في تسويق وتصنيع وتصدير العديد من المنتجات وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة الكيماوية ومواد مكافحة. كما تم تبسيط عملية التخطيط لتصبح على مستوى المجموعات المحصولية بدل من مستوى السلعة. وأيضاً تم الاستثمار بإعطاء القروض الزراعية بحيث يتم التدقيق على استخداماتها. ومن ناحية أخرى فقد استمرت الحكومة بالسيطرة على تصنيع وتسويق محاصيل القطن، والشوندر السكري والتبغ، وعلى صادرات القمح.

وتنفيذاً للتوجهات الإستراتيجية للدولة القاضية بتطوير الإنتاج الزراعي وتدعيم الأمن الغذائي فقد تم الاستمرار بالجهود المبذولة لتقديم الخدمات في الريف وزيادة المساحات المستنيرة المروية منها والبلدية وتأمين مستلزمات الإنتاج في الأوقات المناسبة وتشجيع زراعة المحاصيل وخاصة الاستراتيجية منها وتربية الثروة الحيوانية ، وعليه فقد تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من محاصيل القمح والبقوليات الغذائية والقطن والخضراوات المختلفة والعديد من أنواع الفاكهة واللحم الأحمر والحليب الخام والبيض مؤدية إلى نسبة منخفضة لمعامل التبعية للواردات (الجدول 8-1). وتسعى الحكومة لزيادة نسب الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الهامة الأخرى التي مازلنا نستوردها لتأمين الاحتياج وفقاً لمبدأ الكفاءة الاقتصادية مثل السكر وبعض الزيوت النباتية السائلة والمهدرجة ومشتقات الحليب وجزء من أعلاف الثروة الحيوانية.

الجدول 8-1 نسبة الاكتفاء الذاتي والتبعية للواردات لمنتجات مختارة، 2005-1996 (%)

البيان	نسبة الاكتفاء الذاتي % 2004-1996			نسبة التبعية للواردات % 2004-1996			نسبة التبعية للواردات % عام 2005
	الحد الأدنى	المتوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المتوسط	الحد الأعلى	
القمح	111.1	99.4	141.2	1.2	0.0	5.1	3.9
الشعير*	86.0	26.5	150.7	29.4	0.0	73.5	51.1
العدس	273.9	121.0	972.5	0.3	0.0	1.5	0.2
الحمص	127.0	90.9	218.7	4.7	0.0	15.1	0.3
قطن شعر*	279.1	105.2	1080.8	0.0	0.0	0.1	0.0
البندورة	130.6	125.5	136.1	0.5	0.0	1.5	0.0
البطاطا	103.6	96.1	124.6	2.4	0.0	7.0	6.8
الزيتون	100.0	100.0	100.1	0.0	0.0	0.0	0.0
الحمضيات	103.0	101.1	105.5	0.7	0.0	2.2	2.5
اللحم الأحمر	120.7	93.6	207.0	3.7	0.4	10.8	1.7
لحم الدواجن	100.0	100.0	100.1	0.0	0.0	0.0	0.0
السمك	83.8	55.6	100.0	16.2	0.0	44.8	40.4
الحليب	100.1	100.0	100.8	0.1	0.0	0.6	0.0
البيض	101.8	100.3	103.5	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.  
\* تمت مراعاة هذين المنتجين غير الغذائيين لأهميتهما لوضع الأمن الغذائي.

وبناءً على الجدول السابق تجدر الملاحظة على أن الزيتون المنتج يستخدم كزيتون للمائدة والذي كانت نسبة الاكتفاء الذاتي له 100% في عام 2005، ولإنتاج زيت الزيتون الذي وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي له 208% في عام 2005.

وتستخدم كمية الحليب الإجمالية للاستهلاك الطازج الذي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه 100% في عام 2005 وللتصنيع الذي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه 85% في عام 2005.

كما تقوم الحكومة في ضوء إمكانياتها برصد الأموال اللازمة في الخطط الاستثمارية لزيادة الخدمات المقدمة للإنتاج الزراعي ولتطوير البحث العلمي والتأهيل والإرشاد الزراعي وتدعيم البنية التحتية إضافة إلى تبني مشروعات تنموية لاستصلاح الأراضي وتوفير فرص العمل والتركيز من خلال هذه المشروعات على وضع مكونات لتمكين المرأة الريفية وزيادة دورها الاقتصادي في دخل الأسرة وإمكانية حصولها على القروض الميسرة لإقامة المشروعات المولدة للدخل .

وبما أن جزء هام من الفقراء يعيشون في الريف ويعتمدون على الزراعة فقد تم التركيز على التنمية الزراعية والريفية لتحقيق التقدم في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف الألفية الجديدة . ووضعت السياسات اللازمة لتنفيذها من خلال العمل على تطوير الإنتاج الزراعي وتوفير مستلزماته وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتناولت السياسات المقررة على ضوء إستراتيجية التنمية الزراعية (2001-2010) والخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) المجالات التالية :

- تحسين استخدامات الموارد الطبيعية الزراعية (أرض ، مياه ، غابات ، مراعي) والاستفادة الكاملة منها بما يتلاءم مع استدامتها والحفاظ عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث .
- تأمين حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية (القمح ، البقوليات وغيرها) وتحقيق الأمن الغذائي من خلال زراعة وتطوير إنتاجية المحاصيل ذات الميزة النسبية القادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية .
- تطوير وتحديث الزراعة من خلال تطوير البحث العلمي الزراعي والإرشاد والتعليم وتأهيل الموارد البشرية وتوطين التقانات الحديثة وفق برامج زمنية محددة نظراً لأهميتها في إيجاد الحلول المناسبة لكافة مشاكل الإنتاج الزراعي.
- تشجيع وتطوير عمليات تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية للاستفادة من القيمة المضافة وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي .
- تطوير نظام التمويل والتسليف المصرفي للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه .
- تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بالتنوع الجيدة والمواعيد المحددة وبالأسعار المناسبة وتحسين أساليب استخدامها وتوزيعها .
- اعتماد السياسات السعريّة كوسيلة للحفاظ على البيئة واستدامة الموارد وتوجيه البرامج التنفيذية نحو تحقيق زيادة في الإنتاج وكفايته وتحسين نوعيته .
- تبني تعديلات هيكلية قادرة على مجاراة متطلبات التطوير المستمر بكافة أبعاده .

اعتباراً من منتصف الثمانينات بدأت الدولة في التحرير التدريجي للاقتصاد والتحول نحو اقتصاد السوق ، من خلال إرساء التشريعات المناسبة في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية والسياسات النقدية والمصرفية . وقد هدفت هذه

السياسات إلى توسيع دور القطاع الخاص في برامج التنمية الاقتصادية. وقد كان قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته من أهم هذه السياسات التي شجعت القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الصناعات الزراعية والغذائية. بلغ عدد المشاريع المشمولة بهذا القانون في مجال تغليف وتجفيف وتصنيع المواد الغذائية 340 مشروعاً حتى عام 2005 أي 26% من إجمالي المشاريع الصناعية. كما أن هناك مشاريع ومؤسسات صغيرة تم تأسيسها بموجب القانون رقم 21 لعام 1958. وبهذا يصبح عدد المشاريع المرخصة 688 مشروعاً في عام 2005 أما المنفذ منها فهو فقط 380 مشروعاً. ونصّت الخطة الخمسية التاسعة على تشجيع من يرغب من القطاع الخاص في إقامة مشاريع التصنيع الزراعي والتوضيب والفرز والتعبئة والتغليف والتخزين بشكل خطوط متكاملة وإعطائهم ميزات تشجيعية وتسهيلات تمويلية. وأيضاً اتخذت الدولة سلسلة من التدابير لدعم الصادرات منها على سبيل المثال تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة على الشركات المصدرة لزيت الزيتون وذلك بهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية وتشجيع الشركات المصدرة على تصدير زيت الزيتون.

وبالنسبة للتجارة الزراعية فقد ساعدت السياسات التي اعتمدت مؤخراً إلى تعزيزها، حيث تم تشجيع التوجه إلى حرية التبادل للمنتجات الزراعية وزيادة نسبة الصادرات الذي مكن من تمويل الواردات المتزايدة وضمان إمدادات المواد الغذائية التي شكلت عامل استقرار خاصة في سنوات الجفاف التي شهدتها منطقتنا في أواخر الألفية الثانية وبداية الألفية الجديدة، وبشكل عام فقد تطورت التجارة الزراعية بحدود 9% في السنوات الخمس الأخيرة. كما تقوم سورية بتوثيق علاقات التعاون والعلاقات التجارية مع مختلف التكتلات الاقتصادية لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية والاستفادة من مساعدات الدول والمنظمات المانحة لدعم الجهود التنموية واستمرار توفير السلع الغذائية وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة للحفاظ على الإنسان والبيئة والسعي بخطوات متقدمة لتحقيق التزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية وتحقيق أهداف الألفية الجديدة. وكنتيجة فقد تم تحقيق مايلي:

- تبسيط التعريفات الجمركية باعتماد النظام المتناسق وتخفيض هذه الرسوم للمواد الخام الصناعية حسب درجة تصنيعها.
- تبسيط أنظمة سعر الصرف لاعتماد سعر الصرف الموحد والذي هو سائد حالياً بالاعتماد على سعر السوق.
- إعفاء المنتجات الزراعية من ضريبة التصدير وإلغاء إجراء تمويل الواردات من حصيلة الصادرات.
- إلغاء تراخيص التصدير للمنتجات الزراعية.
- السماح باستيراد المنتجات الزراعية المحظورة من دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وتخفيض الرسوم الجمركية الذي بدأ في عام 1998 وانتهى في عام 2005 (سنة إلغاء جميع الرسوم). كما وقعت سورية بالأحرف الأولى اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة مع تركيا وبدأ تنفيذها في 2007/1/1.
- توقيع عدة اتفاقيات لإنشاء مناطق تجارة حرة.
- تقديم طلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبناءً على ماتقدم فقد انعكس النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الأخيرة إيجاباً على المستوى الغذائي ودخل المواطن السوري . فقد زادت إمدادات الطاقة الغذائية من 2830 كيلو كالوري/يوم في عام 1991 إلى 3390 كيلو كالوري/يوم في عام 2004. ومن ناحية أخرى فقد زاد عدد السعرات اليومية للفرد من المصادر النباتية من 2635 كيلو كالوري في عام 2000 إلى 3004 كيلو كالوري في عام 2004 ، أما السعرات (الحريرات) اليومية من المصادر الحيوانية فقد انخفضت من 418 في عام 2000 إلى 386 في عام 2004 ، مما يدل على عدم تناسب السعرات الحرارية من المصدرين النباتي والحيواني . وخلال نفس الفترة (2000-2004) زاد استهلاك البروتين اليومي للفرد من 74.8 غ/يوم إلى 86.7 غ/يوم أما استهلاك الدهن اليومي للفرد فقد انخفض من 104.5 غ/يوم إلى 96 غ/يوم. كما تشير الإحصائيات الوطنية إلى تحسن مستوى دخل المواطن السوري الذي انعكس إيجاباً على مستوى الاستهلاك من المواد الغذائية خاصة في المناطق الريفية . حيث تشير إحصائيات ميزانية الأسرة على أن نسبة الإنفاق على الغذاء قد انخفضت من 51.5% إلى 39.1% في المناطق الحضرية ومن 51.9% إلى 44.1% في المناطق الريفية. و من بعض دلالات الوضع الصحي والغذائي هو انخفاض نسبة المصابين بسوء التغذية في سورية من 5% إلى 4%، وساهم في ذلك الدعم الغذائي لبعض السلع الغذائية كالخبز والسكر والرز .

كما تولي الحكومة اهتماماً كبيراً لتحسين الوضع الصحي للمواطن السوري. فقد زاد عدد الأطباء من الاختصاصات المختلفة وعدد المستشفيات العامة والخاصة والمراكز الصحية العامة والتخصصية وتحسنت بشكل عام الخدمات الصحية المقدمة في كافة المجالات. كما تحسن الوضع الصحي نتيجة زيادة نسبة إحلال الأدوية المحلية الرخيصة السعر مقارنة بالمستوردة ووصلت نسبة الأدوية المنتجة محلياً إلى حدود 90% من الاحتياج . وحسب المؤشرات الصحية يمكن القول بأن الوضع الصحي للمواطن السوري مقبول نسبياً للريف والحضر على حد سواء. ولكن الخدمات المقدمة للحضر هي أفضل بكثير من الخدمات المقدمة للريف مما يتطلب تكثيف الجهود لتحسين الوضع الصحي لسكان الريف السوري.

وتولي الحكومة أيضاً اهتماماً كبيراً للتعليم والمساواة بين الجنسين. حيث بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الموازنة العامة للدولة 9.1% في عام 1990، 15% في عام 2004، و 8.2% في عام 2005 مشيراً إلى انخفاض كبير بين عامي 2004 و 2005 (يمكن أن يعزى إلى إنشاء الجامعات الخاصة وزيادة الإقبال على المدارس الخاصة). وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تكون هذه النسب 2.1% في عام 1990، 5.7% في عام 2004، و 2.6% في عام 2005. وحسب إحصائيات عام 2002 فقد بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 98% (للذكور 100% وللإناث 96%). كما أظهرت النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام 2004 أن نسبة الأمية للسكان 15 سنة فأكثر قد انخفضت من 27.5% عام 1994 إلى 19% في عام 2004. وتفاوتت هذه النسبة بين الذكور والإناث حيث بلغت لدى الذكور 12.1% مقابل 26.1% لدى الإناث ، وتباينت نسبة الأمية على مستوى المحافظات حيث بلغ أعلى معدل للأمية في محافظة الرقة (38.6%) وأدناها في محافظة دمشق (7.2%) . وقد زادت نسبة المقاعد النسائية في مجلس النواب من 9% في عام 1990 إلى 19% في عام 2006.

كما تسعى الحكومة إلى الحد من البطالة من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين المناخ الاقتصادي (البيئة الاقتصادية) والسعي قديماً في برامج الإصلاح الاقتصادي على كافة المستويات لتوفير فرص العمل بما يتناسب مع النمو السكاني



الكبير ، ووضع البرامج وتنفيذ المشاريع لتشغيل اليد العاملة وخاصة النسائية. وحسب النتائج الأولية للتعداد السكاني لعام 2004 بلغ معدل البطالة 8-12 % (للذكور 8.3% وللإناث 24.1%). كما تبين أن أعلى نسبة للبطالة تركزت في محافظة الحسكة (26.5%) وأدنى نسبة لها في محافظة دمشق (4%).

وحسب تقديرات 2004-2003 (UNDP) 11.4% من السكان في سورية (2.02 مليون) لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية الأساسية (الفقراء) على الرغم من التقدم المحرز الذي تم تحقيقه في مجال إنتاج الغذاء واستقراره وتحسين دخل المواطن السوري. وقد اختلف توزيع نسبة الفقراء بين المناطق الجنوبية والشمالية والوسطى والساحلية وبين الريف والحضر.

وأخيراً تعتبر سورية من الدول متوسطة الحالة الغذائية قياساً بالدول الأخرى وبحاجة لتأمين الغذاء الكافي والمتوازن للعديد من فئات الشعب وخاصة السكان الريفيين وسكان البادية (البدو) ولأعداد المتزايدة من السكان. كما تعاني عدة مجموعات من السكان الريفيين من بعض المخاطر في أمنها الغذائي وخاصة خلال سنوات الجفاف وبشكل خاص في البادية والمناطق الحدية والهامشية أو الجبلية المرتفعة، أو الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، أو الحائزين لمساحات صغيرة. وتشير الإحصائيات الخاصة بالمنتجات الزراعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصة من القمح - البقوليات الحبية - الدرنات - والخضار والفواكه مع توفر فائض عن حاجة الاستهلاك المحلي يمكن تصديره مثل الحمضيات والتفاح - البندورة - الزيتون - وزيت الزيتون. وتجدر الإشارة إلى عدم كفاية منتجات الثروة الحيوانية سواء من اللحم الأحمر والأبيض والمنتجات الحيوانية الأخرى لتغطية كامل احتياجات السكان من هذه المنتجات وفق المعايير العالمية لمعدلات التغذية الموصى بها من قبل خبراء الغذاء والتغذية، مما تستدعي الضرورة إيلاء مشاريع الإنتاج الحيواني المختلفة ومستلزماتها (خاصة تغطية الفجوة العلفية) الاهتمام اللازم لزيادة مخرجاتها من هذه المنتجات سواء لتغطية الفرق الكبير في نسبة البروتين النباتي والحيواني المتاح للاستهلاك حالياً أو لتغطية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان مستقبلاً.

## 8-2 المتاح من المنتجات الزراعية

### 8-2-1 إجمالي المتاح من الأغذية

مكن نمو الإنتاج الزراعي الكبير الذي حققته سورية خلال العقود الماضية من تغطية احتياجاتها المتزايدة من المواد الغذائية والناجمة عن معدل التزايد السكاني المرتفع والتحسين في الدخل والطلب على السلع الخام لقطاع التصنيع الزراعي. وتحسنت معدلات الاكتفاء الذاتي لعدد كبير من السلع الغذائية كما تم تحقيق فائض تصديري من بعض السلع.

وفي هذه الفقرة يعرف "المتاح للاستهلاك" على أنه الإنتاج + الاستيراد - التصدير وذلك حسب التعريف المستخدم في الموازين السلعية السنوية المعدة من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وتجاهل رصيد أول وآخر المدة لصعوبة حصره. وبالتالي فإن كميات السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك تشمل المواد الغذائية للاستهلاك وكذلك للاستخدامات الأخرى مثل الأعلاف المركزة، والبذار، والفاقد، والتغير في المخزون. ولكن بسبب تركيز هذا الفصل على تحليل اتجاه المتاح وتغيراته وبسبب عدم وجود بيانات دقيقة حول الفاقد والمخزون (إن وجوده يعتبر حالة إيجابية فيما يخص الأمن

الغذائي) فقد اعتمدت طريقة المجموعة الإحصائية لحساب المتاح. ونظراً لعدم وجود حسابات دقيقة حول عرض واستخدامات السلع الزراعية تبقى هذه البيانات من أفضل المؤشرات لتحليل تطور العرض من المواد الغذائية في سورية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتجاه الإيجابي والانحرافات البسيطة في الإنتاج تعتبر ناحية إيجابية فيما يخص الأمن الغذائي وكلما زادت التذبذبات يصبح وضع الأمن الغذائي حرجاً.

يوضح الجدول 2-8 المؤشرات الإحصائية الوصفية لإجمالي المتاح من الأغذية متضمناً مجموعات غذائية ومنتجات مختارة للفترة 1996-2005.

الجدول 2-8 المؤشرات الإحصائية الوصفية لإجمالي المتاح من الغذاء، 2005-1996 (الف طن)

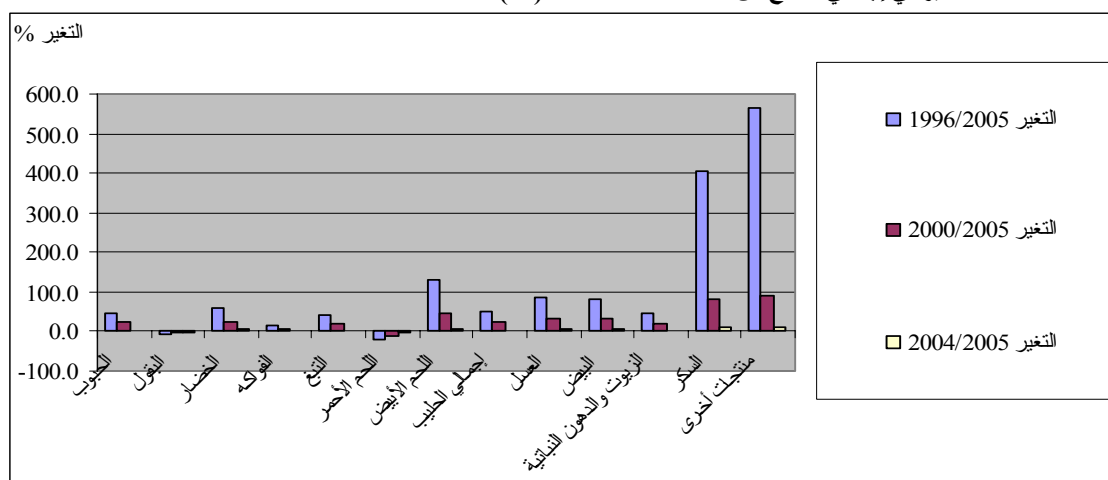
البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الحبوب	3826	2378	4980
البقول	183	122	241
الخضار	2029	1439	2508
الفواكه	2685	2141	3122
اللحم الأحمر	189	116	225
اللحم الأبيض	141	94	203
إجمالي الحليب	1861	1600	2608
العسل	2	1	2
البيض (مليون)	2787	2153	3954
الزيوت والدهون النباتية	267	197	352
منتجات أخرى	49	5	128

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006 ومجموعة المكتب المركزي للإحصاء لعام 2006.

تشمل المنتجات الأخرى السمسم والكمون واليانسون والحبّة السوداء والتمرّس. ولم تؤخذ المنتجات العلفية بعين الاعتبار.

بالاعتماد على خط الاتجاه المقدر للفترة 1996-2005 يلاحظ أن التغير في إجمالي المتاح من الغذاء للفترات 2004-2005، 2005-2000، و 1996-2005 كانت إيجابية لكافة المجموعات عدا اللحم الأحمر والبقول (الشكل 1-8). حصلت أعلى التغيرات للمنتجات الأخرى والسكر واللحم البيض وأدنى التغيرات للفترة 2005-2004 إذا تمت المقارنة بين الفترات.

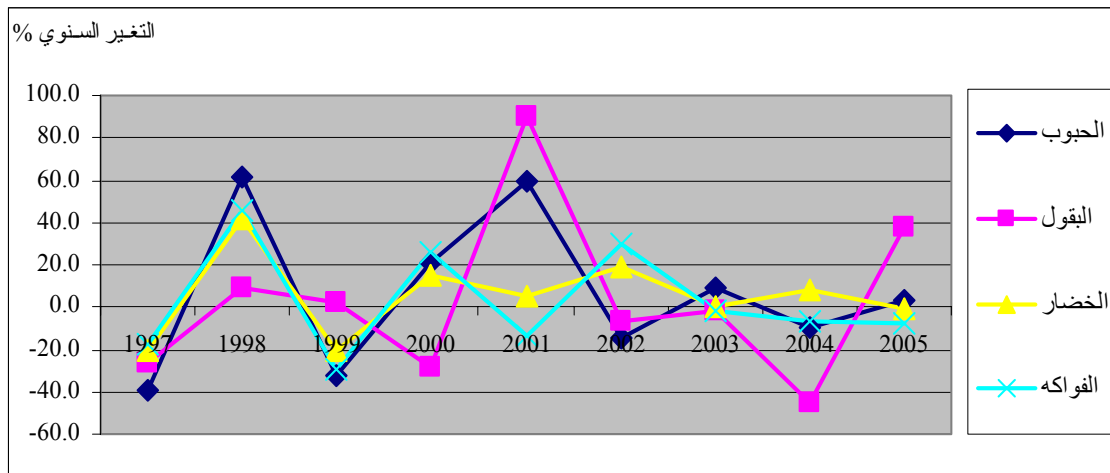
الشكل 1-8 التغير في إجمالي المتاح من الغذاء، 2005-1996 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006 ومجموعة المكتب المركزي للإحصاء -أعداد مختلفة.

يبين الشكل 8-2 التذبذبات السنوية لإجمالي المتاح من الأغذية لمجموعات الحبوب والبقول والخضار والفواكه خلال الفترة 1996-2005. حيث يلاحظ وجود تقلبات كبيرة في المتاح من هذه المنتجات ولكن انخفضت هذه التغيرات في المتاح بشكل كبير بين 2003 و 2005 مما أثر إيجاباً على استقرار وضع الأمن الغذائي. أعلى التغيرات حصلت في عامي 1998 و 2001 بسبب سنوات الجفاف.

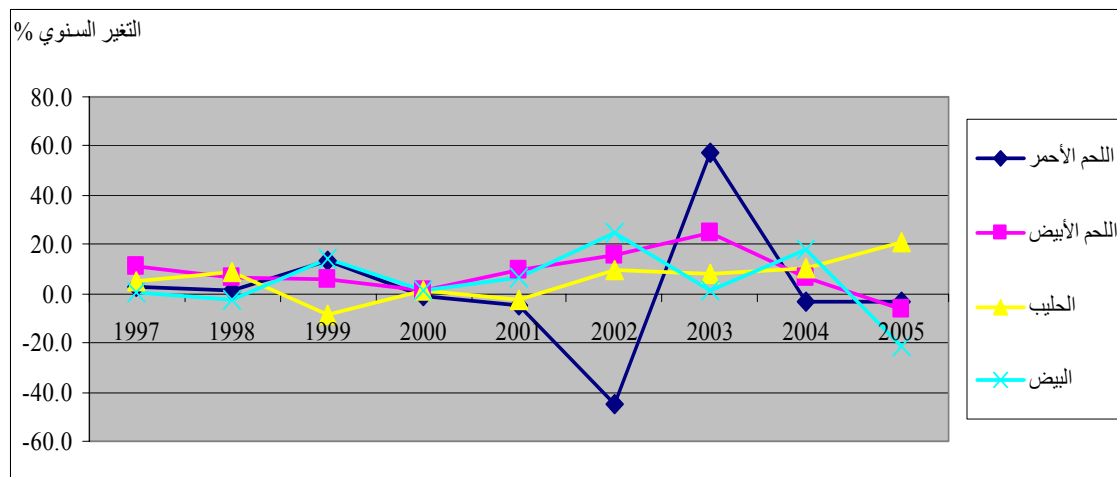
الشكل 8-2 التغيرات السنوية لإجمالي المتاح من الغذاء لمجموعات غذائية مختارة، 2005-1996 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006 ومجموعة المكتب المركزي للإحصاء - أعداد مختلفة.

يبين الشكل 8-3 التغيرات في إجمالي المتاح من الغذاء لمنتجات حيوانية متضمنة اللحم الأحمر واللحم الأبيض والحليب والبيض خلال الفترة 2005-1996. حيث يلاحظ أن التقلبات في المتاح صغيرة إلى متوسطة وأعلاها كانت في عامي 2002 و 2003. وبشكل عام يمكن القول أن التقلبات في المتاح للمنتجات الحيوانية هي أصغر منها للمنتجات النباتية.

الشكل 8-3 التغيرات السنوية لإجمالي المتاح من الغذاء لمجموعات ومنتجات غذائية حيوانية، 2005-1996 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006 ومجموعة المكتب المركزي للإحصاء - أعداد مختلفة.

يبين الجدول 8-3 تطور المتاح من الغذاء لمجموعات ومنتجات غذائية مختارة خلال الفترة 2000-2005. حيث يلاحظ وجود زيادة ملحوظة في المتاح من الغذاء فيما عدا الفواكه واللحم الأحمر والزيتون والدهون الحيوانية.

الجدول 3-8 تطور المتاح من الغذاء لمجموعات ومنتجات غذائية مختارة، 2005-2000 (ألف طن)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	التغير % 2005-2000	معدل النمو السنوي % 2005-2000
الحبوب*	3123	4980	4257	4656	4185	4338	38.9	6.8
البقول	127	241	225	221	122	168	32.6	5.8
الخضار	1850	1938	2307	2310	2508	2485	34.3	6.1
الفواكه	2771	2386	3098	3041	2851	2639	-4.8	-1.0
اللحم الأحمر	222	212	116	183	177	172	-22.7	-5.0
اللحم الأبيض	120	132	152	190	203	189	57.8	9.6
إجمالي الحليب	1685	1643	1798	1949	2150	2608	54.8	4.6
البيض (مليون)	2500	2656	3311	3342	3954	3104	24.2	4.4
الزيوت والدهون النباتية	288	263	332	234	352	286	-0.9	-0.2

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006 ومجموعة المكتب المركزي للإحصاء -أعداد مختلفة.

ملاحظة: حسب معدل النمو السنوي والتغير للملاحظات الأصلية.

\* حبوب غذائية.

وبين الجدول 4-8 تطور المتاح لمنتجات رئيسة خلال الفترة 2005-2000 بعد تفصيل المجموعات الغذائية حسب مكوناتها من المنتجات الغذائية. حيث يلاحظ أن معدل النمو السنوي للفترة المدروسة وباعتبار المشاهدات الأصلية كان إيجابياً ومقبول إلى جيد لبعض المنتجات وسلبياً للمنتجات الأخرى. أعلى معدلات النمو الإيجابية كانت للسّمك (16.3)، و للشّعير (14.4%)، ولحوم الدواجن (8.8%) وأخفضها لشعر القطن (2.6%)، أما أعلى معدلات النمو السلبية كانت للزيتون (-6.9%) وأخفضها للحمضيات (-0.5%). وقد احتلت هذه المنتجات نفس الترتيب عندما نلاحظ التغيرات السلبية والإيجابية للفترة 2005-2000 مأخوذاً بالاعتبار المشاهدات الأصلية. كانت التقلبات حول خط الاتجاه صغيرة لمنتجات البطاطا، والبنندورة، والحمضيات، ولحوم الأبقار، ولحوم الدواجن، ومتوسطة لمنتجات السمك، والقمح، والتفاح، وكبيرة للمنتجات الأخرى خلال الفترة 2004-2000.

الجدول 4-8 تطور المتاح من الغذاء لمنتجات غذائية مختارة، 2004-2000 (ألف طن)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي %	التغير %	معامل الاختلاف %
القمح	3123	4733	4223	4510	3980	4104	5.6	31.4	15.0
الشّعير	800	2301	1199	1135	958	1568	14.4	96.0	58.9
شعر القطن	177	166	26	156	246	201	2.6	13.6	54.7
البطاطا	467	452	512	507	547	629	6.1	34.7	4.0
البنندورة	563	608	704	733	720	709	4.7	25.9	5.5
الزيتون	866	497	941	552	1027	607	-6.9	-29.9	30.5
التفاح	272	245	200	293	330	228	-3.5	-16.2	20.0
الحمضيات	761	795	726	636	835	744	-0.5	-2.2	10.8
لحوم الأغنام	171	165	68	128	124	126	-5.9	-26.3	30.2
لحوم الأبقار	47	42	47	52	53	59	4.7	25.5	6.0
لحوم الدواجن	107	116	125	161	172	163	8.8	52.8	9.5
السمك	13.4	16.0	27.0	28.9	30.8	28.5	16.3	112.7	20.2

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006.

\* حسب معدل النمو والتغير للفترة 2005-2000 (سنة أساس 2000)، ولكن معامل الاختلاف حسب للفترة 2004-2000.

### الخلاصة:

على ضوء معدلات الاكتفاء الذاتي وتطور خط الاتجاه ونسب التغير بين الفترات الزمنية المدروسة يمكن القول أن توفر الغذاء مقبول. وتشير التقلبات في المتاح حول خط الاتجاه إلى أداء جيد للإنتاج. كما أن استقرار العرض من المنتجات الغذائية في تحسن بسبب توجهات سياسة الحكومة الهادفة إلى تشجيع تطبيق طرق الري الحديث لتحسين إنتاجية

المساحات المروية وترشيد المياه وتطبيق طرق متقدمة في مجال الاستمطار لزيادة الهاتل المطري وتحسين توزيعه. لقد تم تعويض الانخفاض الصغير في اللحوم الحمراء بزيادة كبيرة في اللحم الأبيض خاصة الفروج. أما الانخفاض القليل في المتاح من الفواكه والبقول ليس له تأثير على وفرة الغذاء بسبب وصول الاستهلاك إلى مستوى جيد من هذه المنتجات. ومثل هذا التقدم المحرز يعزز وضع الأمن الغذائي في سورية.

#### 8-2-2 المتاح للفرد من الغذاء

يمكن تقييم الإنجازات في مجال الأمن الغذائي بشكل أفضل عن طريق استخدام مؤشرات المتاح من الغذاء للفرد. توافق تغير المتاح من الغذاء للفرد مع تغير إجمالي المتاح من الغذاء لأغلب الزمر والسلع الغذائية المذكورة سابقاً. هذه التغيرات مبينة في الجدول 5-8 الذي يتضمن المؤشرات الإحصائية الوصفية للمتاح من الغذاء للفرد حسب المجموعات والمنتجات الغذائية خلال الفترة 1996-2005.

الجدول 5-8 المؤشرات الإحصائية الوصفية للمتاح من الغذاء للفرد حسب المجموعات والمنتجات الغذائية، 1996-2005 (كغ/فرد)

البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الحبوب*	230	158	298
البقول	11	7	15
الخضار	122	96	138
الفواكه	163	139	202
التبغ	1	1	2
اللحم الأحمر	12	7	14
اللحم الأبيض	8	6	11
إجمالي الحليب	112	98	142
العسل	0.1	0.1	0.1
البيض	167	139	217
الزيوت والدهون النباتية	16	13	19
منتجات أخرى	3	0.3	7

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006 ومجموعة المكتب المركزي للإحصاء - أعداد مختلفة.  
\* حبوب غذائية.

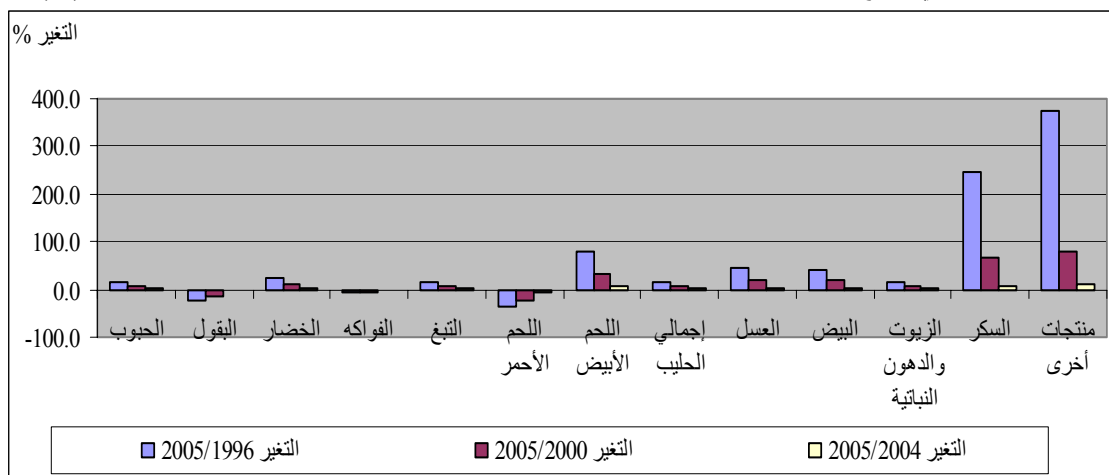
إذا تم أخذ خط الاتجاه للفترة 1996-2005 بعين الاعتبار، فإن التغيرات في المتاح من الغذاء للفرد للفترات 2004-2005، 2000-2005، و 1996-2005 كانت موجبة لجميع المجموعات عدا البقول والفواكه واللحم الأحمر (الشكل 4-8). أعلى التغيرات كانت للمنتجات الأخرى واللحم الأبيض وأصغر التغيرات كانت للفترة 2004-2005 (لدى مقارنة الفترات).

يوضح الجدول 6-8 تطور نصيب الفرد من الغذاء لمنتجات ومجموعات غذائية مختارة خلال الفترة 2000-2005 حيث يلاحظ تناغم تطور المتاح من الغذاء للفرد مع تطور إجمالي المتاح من الغذاء.

يبين الجدول 7-8 تطور نصيب الفرد من الغذاء لمنتجات مختارة خلال الفترة 2000-2005. يلاحظ أن معدل النمو السنوي موجب لبعض المنتجات وسالب للمنتجات الأخرى مأخوذاً بالاعتبار أن معدل النمو السنوي حسب على أساس المشاهدات الأصلية. أعلى معدلات نمو موجبة كانت للسمك وأخفضها لشعر القطن، بينما أعلى معدلات نمو سالبة كانت للزيتون بسبب المعاومة وأخفضها للحمضيات. وقد احتلت هذه المنتجات نفس المرتبة عند ملاحظة التغيرات الايجابية والسلبية خلال الفترة المدروسة. كانت التغيرات حول خط الاتجاه صغيرة لمنتجات البطاطا

والبنودرة والحمضيات ولحوم الأبقار والدواجن، ومتوسطة لمنتجات القمح والتفاح ولحوم الأغنام، وكبيرة للمنتجات الأخرى، وذلك خلال الفترة 2004-2000.

الشكل 4-8 التغير في المتاح من الغذاء للفرد لمجموعات غذائية مختارة، 2005-1996 ، 2005-2000 ، 2005-2004 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006 ومجموعة المكتب المركزي للإحصاء -أعداد مختلفة.

الجدول 6-8 تطور نصيب الفرد من الغذاء المتاح للفرد لمجموعات غذائية مختارة، 2005-2000 (كغ/فرد)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	التغير % 2005-2000	معدل النمو السنوي % 2005-2000
الحبوب*	191	298	249	265	230	236	23.5	4.3
البقول	8	14	13	13	7	9	17.9	3.3
الخضار	113	116	135	132	138	135	19.4	3.6
الفواكه	170	143	181	173	157	144	-15.3	-3.3
اللحم الأحمر	14	13	7	10	10	9	-31.2	-7.2
اللحم الأبيض	7	8	9	11	11	10	40.3	7.0
إجمالي الحليب	103	98	105	111	118	142	37.6	6.6
البيض (بيضة)	153	159	193	190	217	169	10.4	2.0
الزيتون والدهون النباتية	18	16	19	13	19	16	-11.9	-2.5

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2006 ومجموعة المكتب المركزي للإحصاء -أعداد مختلفة. ملاحظة: حسب معدل النمو السنوي بالنسبة للملاحظات الأصلية. \* حبوب غذائية.

الجدول 7-8 تطور نصيب الفرد من الغذاء المتاح لمنتجات مختارة خلال الفترة 2004-2000 (كغ/فرد)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو % السنوي	التغير %	معامل الاختلاف %
القمح	191.3	283.1	246.5	257.0	218.7	223.6	3.2	16.9	15.4
الشعير	49.0	137.6	70.0	64.7	52.6	85.4	11.8	74.3	52.7
شعير القطن	10.9	9.9	1.5	8.9	13.5	11.0	0.2	0.9	57.0
البطاطا	28.6	27.0	29.9	28.9	30.1	34.3	3.7	19.9	4.2
البنودرة	34.5	36.4	41.1	41.8	39.5	38.6	2.3	11.9	6.9
الزيتون	53.1	29.7	54.9	31.4	56.4	33.1	-9.0	-37.7	30.4
التفاح	16.6	14.7	11.7	16.7	18.1	12.4	-5.7	-25.3	20.8
الحمضيات	46.6	47.5	42.4	36.2	45.9	40.5	-2.8	-13.1	10.6
لحوم الأغنام	10.5	9.9	4.0	7.3	6.8	6.9	-8.1	-34.3	29.9
لحوم الأبقار	2.9	2.5	2.7	3.0	2.9	3.2	2.0	10.3	5.9
لحوم الدواجن	6.5	6.9	7.3	9.2	9.4	8.9	6.5	36.9	8.6
السمك	0.8	1.0	1.6	1.6	1.7	1.6	14.9	100.0	19.6

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي- المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2006.  
\* حسب معدل النمو السنوي والتغير للفترة 2005-2000 (سنة أساس 2000)، ولكن معامل الاختلاف حسب للفترة 2004-2000.

**الخلاصة:**

إن التقدم المحرز الذي تم تحقيقه في إجمالي المتاح من الغذاء انعكس إيجاباً على نصيب الفرد من المتاح للغذاء. وتسري هنا نفس الاستنتاجات التي تم ذكرها سابقاً فيما يخص إجمالي المتاح من الغذاء.

**3-8 مساهمة التجارة الزراعية في الأمن الغذائي**

بينما يشكل الإنتاج العمود الفقري للأمن الغذائي فإن التجارة تمثل عنصراً هاماً في استقرار أبعاده حيث أنها توفر المواد الغذائية اللازمة وغير المنتجة محلياً. لذلك تلعب التجارة دوراً هاماً في دولة مثل سورية نظراً للتفاوت الكبير في معدلات الإنتاج المحلي والتي يمكن أن تطرأ نتيجة للتغيرات في مستوى و توزيع الهطول المطري.

أدت سياسات التحرير التجاري التي بدأت في سورية منذ منتصف الثمانينات إلى زيادات كبيرة في التجارة الإجمالية والتجارة الزراعية على حد سواء. وازدادت عوائد التصدير بمعدل أكثر سرعة مما مكن من تمويل الواردات المتزايدة اللازمة لضمان استقرار المواد الغذائية وغير الغذائية. ومع استبدال مفهوم الاكتفاء الذاتي بمفهوم الاعتماد على الذات يتم إيلاء المزيد من الاهتمام للميزات النسبية للزراعة السورية ولتقييم الأسواق الخارجية وتنويع الشركاء التجاريين. حيث أن تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، والتوقيع بالأحرف الأولى على الشراكة الأوروبية، وتقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتشجيع دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية تعتبر خطوات هامة في إصلاح التجارة الخارجية وتحسين كفاءتها.

فيما يلي تتم المحاولة لعرض مساهمة التجارة الزراعية في توفير المواد الغذائية وتطور حجم التجارة والواردات والصادرات وحصة الزراعة من إجمالي التجارة (الجدول 8-8). يبين الجدول 8-8 وجود تحسن ملحوظ في إجمالي التجارة والواردات والصادرات بين 2004 و 2005 يقابله تحسن قليل في إجمالي التجارة الزراعية والواردات الزراعية وانخفاض في الصادرات الزراعية مما أدى إلى انخفاض مساهمة الزراعة في التجارة الإجمالية. وباعتبار الفترة 2005-2000 يلاحظ وجود تحسن في التجارة الإجمالية والزراعة ولكن معدل تطور التجارة الزراعية كان أخفض من معدل التجارة الإجمالية مما أدى إلى معدل نمو سلبي لمساهمة التجارة الزراعية. من أهم المنتجات الغذائية المستوردة نورد السكر والموز والحليب المجفف، أما أهم المنتجات المصدرة فهي لحوم الأغنام والبندورة وزيت الزيتون. وبالنتيجة كانت مساهمة التجارة الزراعية إيجابية من حيث تحسن المتاح من الغذاء، وقد تطورت هذه المساهمة بشكل ملحوظ خلال الفترة 2005-2000، والذي بدوره أثر إيجاباً وبشكل ملحوظ على المتاح للفرد من الغذاء.

الجدول 8-8 تطور التجارة الكلية والزراعية السورية بالأسعار الجارية، 2000-2005 (مليون دولار أمريكي)

البيان	2000	2004	2005	التغير % 2005-2004	معدل النمو السنوي % 2005-2000
التجارة الكلية	8733	12446	18533	48.9	16.2
التجارة الزراعية	1621	2518	2559	1.6	9.6
مساهمة الزراعة في التجارة الكلية %	18.6	20.2	13.8	-31.7	-5.7
الواردات الكلية	4033	7033	10047	42.9	20.0
الواردات الزراعية	835	1391	1444	3.8	11.6
مساهمة الزراعة في الواردات الكلية %	20.7	19.8	14.4	-27.3	-7.0
الصادرات الكلية	4700	5413	8486	56.8	12.5
الصادرات الزراعية	786	1127	1115	-1.1	7.2
مساهمة الزراعة في الصادرات الكلية %	16.7	20.8	13.1	-37.0	-4.7
صافي التجارة الزراعية	49	264	329	24.6	46.4
نصيب الفرد من صافي التجارة الزراعية (دولار)	3	15	18	20.8	42.4

المصدر: بالاستناد إلى بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية - تقرير التجارة لعامي 2005 و 2006.  
\* صافي التجارة الزراعية = الواردات - الصادرات.

#### 4-8 استهلاك الغذاء

تم الاعتماد على الميزان السلعي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة وميزانية الغذاء الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لرصد تطور استهلاك الطاقة والبروتين والدهن.

يلاحظ وجود تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة للسكان الريفيين والحضرين مترافقاً مع زيادة نصيب الفرد من المنتجات الغذائية مما أدى إلى تحسن ملحوظ في استهلاك الطاقة من 2830 كيلو كالوري في عام 1991 إلى 3390 كيلو كالوري في اليوم في عام 2004. يبين الجدول 8-9 تطور نصيب الفرد اليومي من المكونات الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2000-2004<sup>82</sup>. حيث يتبين زيادة العدد الإجمالي للسعرات المستهلكة وكذلك السعرات من المصادر النباتية خلال الفترة 2000-2004، بينما هناك انخفاض في السعرات من المصادر الحيوانية. كما يلاحظ أن معظم السعرات مصدرها نباتي وتناقص حصة السعرات من المصادر الحيوانية. وخلال نفس الفترة يتبين أيضاً زيادة البروتينات المستهلكة وتناقص البروتينات المكتسبة من المصادر الحيوانية. أما بالنسبة لإجمالي الدهون والدهون المكتسبة من المصادر الحيوانية يلاحظ تناقصها خلال الفترة المدروسة.

يقارن الشكل 5-8 بين العرض المحلي من السعرات، والمتاح الإجمالي من السعرات، والمتاح الصافي من السعرات (بعد حذف الفاقد والهدر والاستخدامات غير الغذائية للمنتج وبعد مراعاة التغير في المخزون) خلال الفترة 1996-2005. يلاحظ من الشكل وجود فائض في العرض المحلي من السعرات وأن المتاح الإجمالي يفوق المتطلبات من السعرات خلال الفترة المدروسة. لذلك أي تحسين على مستوى المزرعة من حيث العمليات الزراعية والتقدم التقني، وعلى مستوى العمليات التسويقية والتخزين سوف يوفر عرض زائد من السعرات للاستهلاك الأدمي.

يعطي الجدول 8-10 لمحة عن المؤشرات الإحصائية الوصفية لحصة المجموعات الغذائية المختلفة في إمدادات الطاقة مبيناً أن معظم إمدادات الطاقة تأتي من الحبوب والبقول.

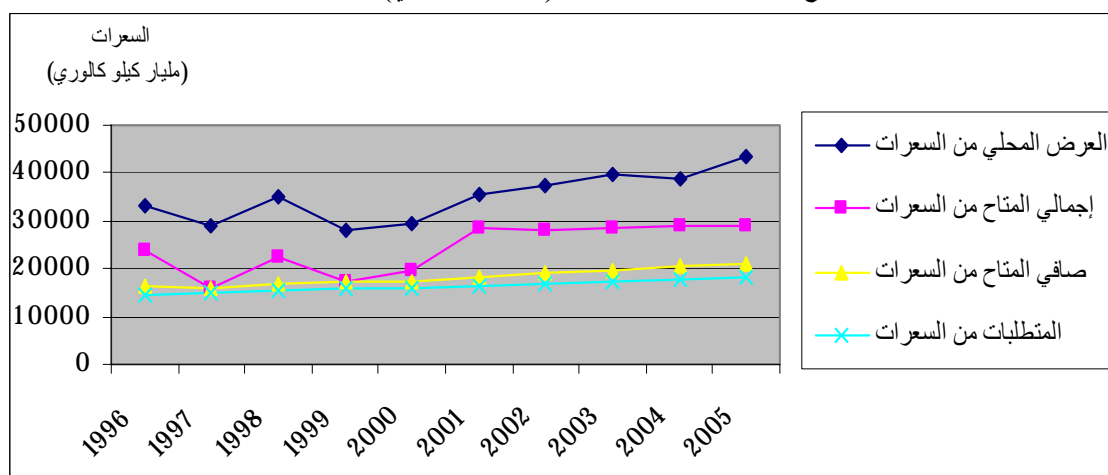


الجدول 8-9 تطور نصيب الفرد اليومي من المكونات الغذائية الرئيسية في سورية، 2000-2004

البيان	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	الرقم القياسي 2004-2000 %
إجمالي السعرات (الطاقة)	كيلو كالوري	3052	3038	3038	3193	3390	111
السعرات من المصادر النباتية	كيلو كالوري	2635	2670	2625	2851	3004	114
السعرات من المصادر الحيوانية	كيلو كالوري	417	368	413	342	386	93
نصيب السعرات من المصادر النباتية	%	86	88	86	89	89	103
نصيب السعرات من المصادر الحيوانية	%	14	12	14	11	11	83
إجمالي البروتين	غرام	74.8	74.7	77.0	86.0	86.7	116
بروتين من مصادر نباتية	غرام	53.4	55.5	55.4	65.0	63.8	119
بروتين من مصادر حيوانية	غرام	21.4	19.2	21.6	21.0	22.9	107
نصيب البروتين من المصادر النباتية	%	71.4	74.3	71.9	75.6	73.6	103
نصيب البروتين من المصادر الحيوانية	%	28.6	25.7	28.1	24.4	26.4	92
إجمالي الدهون	غرام	104.5	100.4	105.0	74.0	96.0	92
دهون من مصادر نباتية	غرام	71.8	71.2	72.8	54.0	73	102
دهون من مصادر حيوانية	غرام	32.7	29.2	32.2	20.0	23	70
نصيب الدهون من المصادر النباتية	%	68.7	70.9	69.3	73.0	76.0	111
نصيب الدهون من المصادر الحيوانية	%	31.3	29.1	30.7	27.0	24.0	77

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية الاقتصاد الزراعي.

الشكل 8-5 تطور العرض والتمتع من السعرات، 1996-2005 (مليار كيلو كالوري)



المصدر: قاعدة بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمركز الوطني للسياسات الزراعية، والمجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء - أعداد مختلفة، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

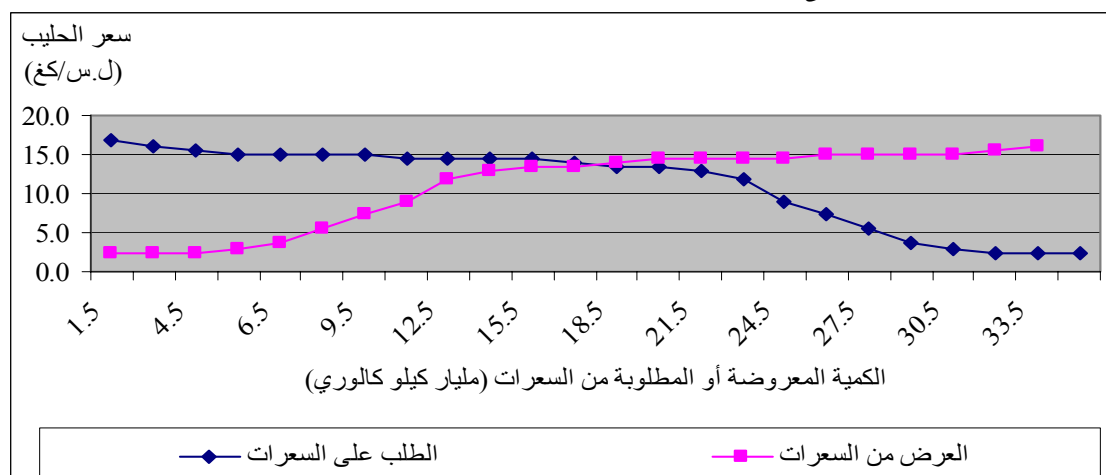
الجدول 8-10 المؤشرات الإحصائية الوصفية لنصيب المجموعات الغذائية المختلفة في إمدادات الطاقة، 1982-2005 (%)

البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الحبوب والبقول	60.8	46.6	69.3
الخضار	6.4	4.3	12.0
الفواكه	7.3	4.7	10.4
اللحوم والبيض	4.3	3.3	6.5
الحليب ومشتقاته	6.0	4.2	9.0
الزيوت والدهون النباتية	6.9	2.4	12.4
أخرى	8.3	1.9	13.2
المجموع	100.0		

المصدر: بالاستناد إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية. أعداد مختلفة و مجموعة المكتب المركزي للإحصاء - أعداد مختلفة.

إن المؤشرات الاقتصادية كالأسعار والدخل تؤثر بشكل كبير على مستوى العرض الكلي والتمتع من المكونات الغذائية (الشكل 8-6).

الشكل 6-8 العرض والطلب على الأسعار بالنسبة لسعر الحليب، 2005-1982

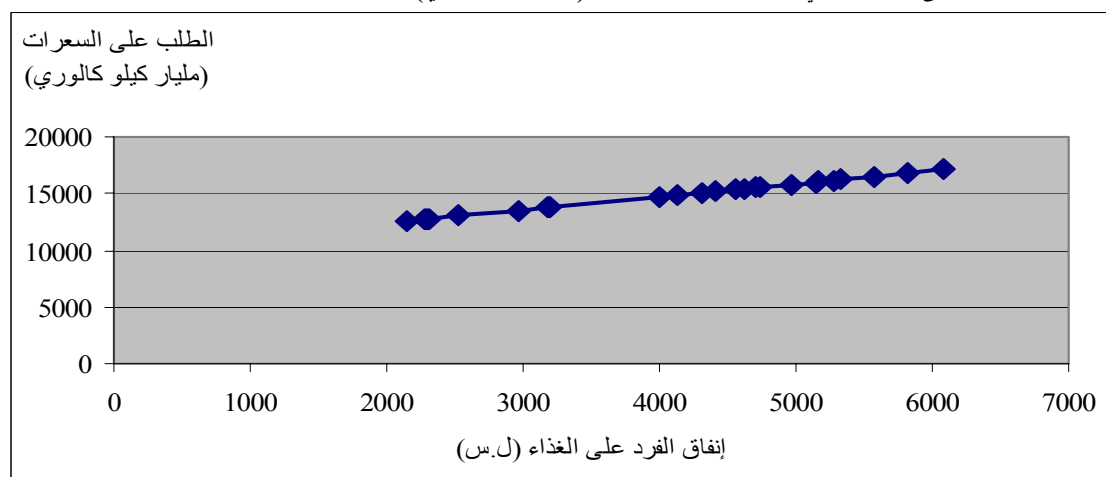


المصدر: معد التقرير بالاستناد إلى قاعدة بيانات وزارة الزراعة والمركز الوطني للسياسات الزراعية.

يقارن الشكل 6-8 بين العرض والطلب على الأسعار مأخوذاً بالاعتبار سعر الحليب<sup>83</sup>. يشير الشكل إلى علاقة طردية بين سعر الحليب ومستوى العرض من الأسعار وعلاقة عكسية بين سعر الحليب ومستوى الطلب من الأسعار. تبلغ مرونة العرض السعرية للأسعار في المدى القصير 0.02 وفي المدى الطويل 0.022. أما مرونة الطلب السعرية فتبلغ -0.31. أي أن العرض والطلب على الأسعار غير مرنة بالنسبة للتغيرات السعرية.

يعطي الشكل 7-8 لمحة عن العلاقة بين الطلب على الأسعار والدخل خلال الفترة 2005-1982 حيث يلاحظ وجود علاقة إيجابية بين الكمية المستهلكة من الأسعار والدخل. تبلغ المرونة الدخلية 0.32.

الشكل 7-8 منحني الطلب الدخلي للأسعار، 2005-1982 (مليار كيلو كالوري)



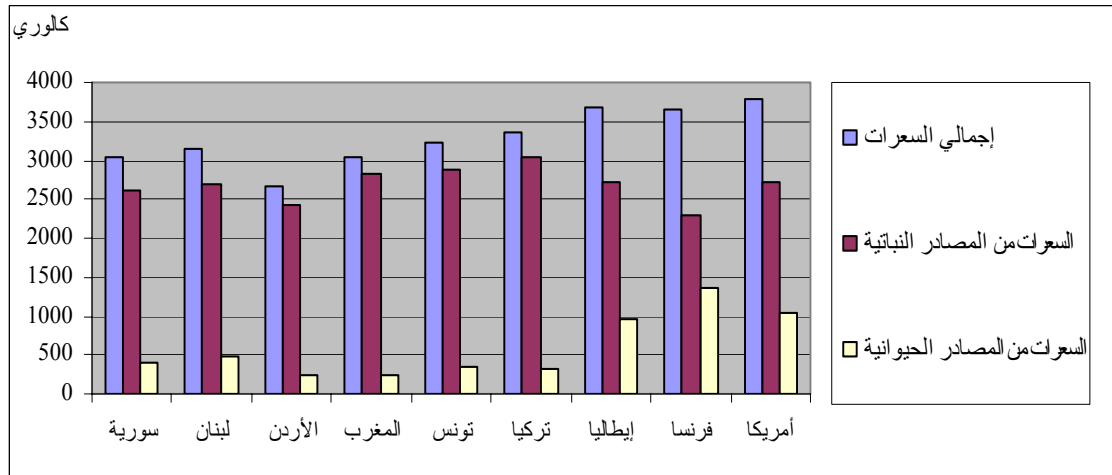
المصدر: معد التقرير بالاستناد إلى قاعدة بيانات وزارة الزراعة والمركز الوطني للسياسات الزراعية.

من المفيد مقارنة استهلاك الفرد من الأسعار والبروتين والدهون حسب مصدرها النباتي والحيواني بين سورية والدول الأخرى. ولهذا السبب فقد تم اختيار أربعة دول عربية هي لبنان و الأردن والمغرب وتونس بالإضافة إلى تركيا و

فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم اختيار دول من شرائح دخلية مختلفة لإظهار أثر الدخل الفردي على تركيبة السعرات والمكونات الغذائية.

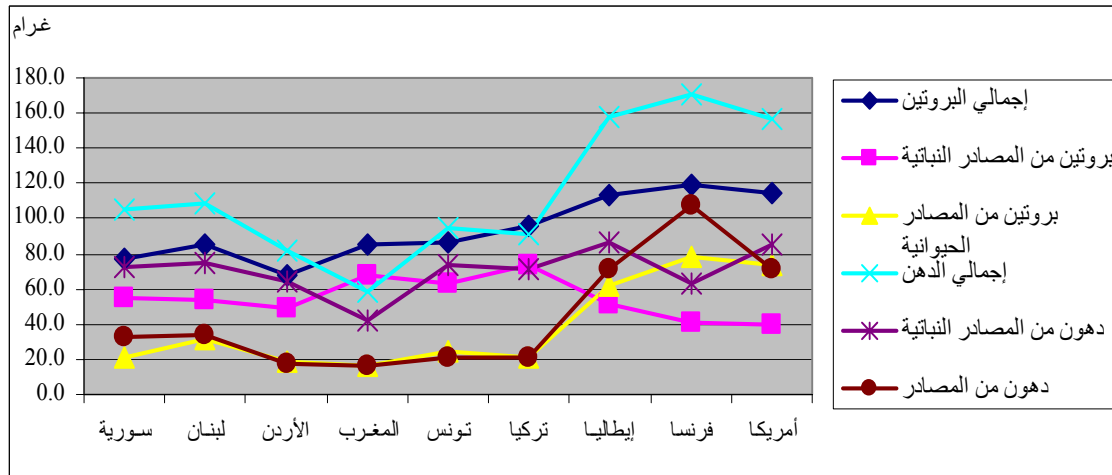
يقارن الشكل 8-8 استهلاك الطاقة بين الدول المذكورة أعلاه. أما الشكل 8-9 يقارن بين هذه الدول على أساس استهلاك البروتين والدهون. حيث يتبين من هذه الأشكال وجود فروق كبيرة في الاستهلاك بين هذه الدول.

الشكل 8-8 استهلاك الفرد اليومي من الطاقة حسب الدول في عام 2002 (كيلو كالوري)



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية الاقتصاد الزراعي.

الشكل 8-9 استهلاك الفرد اليومي من البروتين والدهون حسب الدول في عام 2002



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية الاقتصاد الزراعي.

في عام 2002 كان معدل استهلاك الفرد من السعرات حوالي 3153 كيلو كالوري في لبنان و3038 كيلو كالوري في سورية و2674 كيلو كالوري في الأردن. ووصلت الحريات من المصادر الحيوانية إلى 469 كيلو كالوري في لبنان و413 كيلو كالوري في سورية و246 كيلو كالوري في الأردن. كما كان استهلاك الفرد من البروتين أعلى في لبنان (85.4 غ/يوم) منه في سورية (77 غ/يوم) والأردن (67.4 غ/يوم). ويلاحظ نمط مشابه في استهلاك الدهون. تماثل سورية في استهلاك السعرات مستوى المغرب بينما كان معدل استهلاك السعرات اليومي في سورية في عام 2002 أدنى منه في تونس وتركيا. كما كان استهلاك البروتين أقل في هاتين الدولتين والمغرب.

في عام 2002 أيضاً كان معدل السعرات المستهلكة يومياً 3653 كيلو كالوري في فرنسا و 3670 كيلو كالوري في إيطاليا و 3774 كيلو كالوري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي معدلات أعلى من معدل سورية (بأكثر من 600 كيلو كالوري يومياً) مما يعكس أثر الدخل والاختلافات في الأنماط الاستهلاكية (وينطبق الأمر ذاته على استهلاك البروتين اليومي). وعلاوة على ذلك فإن حصة السعرات من المصادر الحيوانية في تلك الدول أعلى منها في سورية: 37% في فرنسا و 26% في إيطاليا و 28% في الولايات المتحدة الأمريكية. وتؤكد تلك الدلائل ما هو وارد في الأدبيات من أن حصة السعرات والبروتينات ذات المنشأ الحيواني من إجمالي الحريات والبروتينات المستهلكة تزداد مع زيادة معدل الدخل الفردي.

وبالنتيجة يلاحظ أن معدل استهلاك الفرد من الحريات يومياً في سورية هو أعلى من المتطلبات الدنيا المحددة من قبل الأمم المتحدة حسب المقياس الوسطي للمواد الغذائية (2700 كيلو كالوري). وقد تحقق توفر المواد الغذائية واستقرارها بما يتماشى مع الطلب وتغير العادات الاستهلاكية. وتشير البيانات المتاحة إلى أن كلاً من توفر المواد الغذائية والحصول عليها قد يكون تحسن نتيجة للسياسات المطبقة خاصة الدعم السعري للمنتج والمستهلك.

## 5-8 الحصول على الغذاء

تتعلق إمكانية الحصول على الغذاء بعدة عوامل من أهمها السعر والدخل. وفي الواقع فإن تطور السعر والدخل لا يؤثر فقط على كميات المواد الغذائية المستهلكة وإنما يؤثر أيضاً على البنية الاستهلاكية. لذلك تم استعراض البيانات المتاحة حول الرقم القياسي لأسعار المستهلك وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الخاص على حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي لتقييم الأثر المحتمل لتطور السعر والدخل على الحصول على الغذاء في الفترة 2000-2005 (الجدول 8-11).

الجدول 8-11 تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأرقام القياسية لمؤشرات اقتصادية كلية، 2000-2005 (%)

البيان	2000*	2001	2002	2003	2004	2005	م ن س %
الرقم القياسي العام لأسعار التجزئة	100	103	104	109	114	123	4.2
الرقم القياسي لأسعار التجزئة للغذاء	100	105	103	107	113	122	4.1
الرقم القياسي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	100	105	107	110	124	146	7.9
الرقم القياسي لنصيب الفرد من الاستهلاك الخاص	100	101	101	104	127	156	9.3

المصدر: بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة.  
\* سنة الأساس.

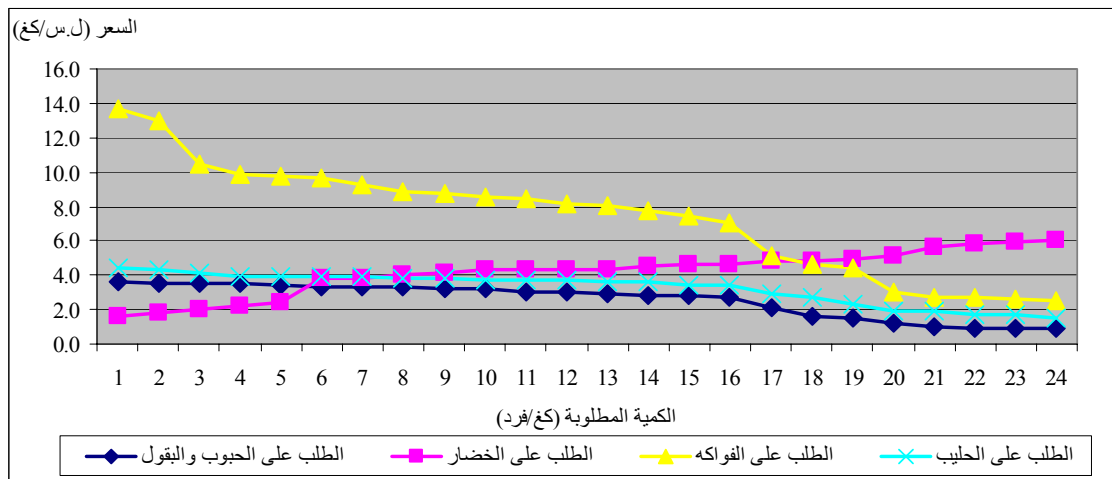
م ن س: معدل النمو السنوي.

حسب الجدول 8-11 زادت الأسعار بمعدل أقل من الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما سبب حصول أثر إيجابي للدخل مؤدياً إلى زيادة الإنفاق على السلع غير الغذائية. وحسب الأرقام القياسية المبينة في الجدول يمكن الاستنتاج أن الحصول على الغذاء لم يتأثر سلباً بتطور الأسعار والدخل خلال الفترة 2000-2005. حيث كان ذلك ممكناً بسبب السياسات السعرية المتبعة من قبل الحكومة لدعم أسعار المنتجين والمستهلكين.

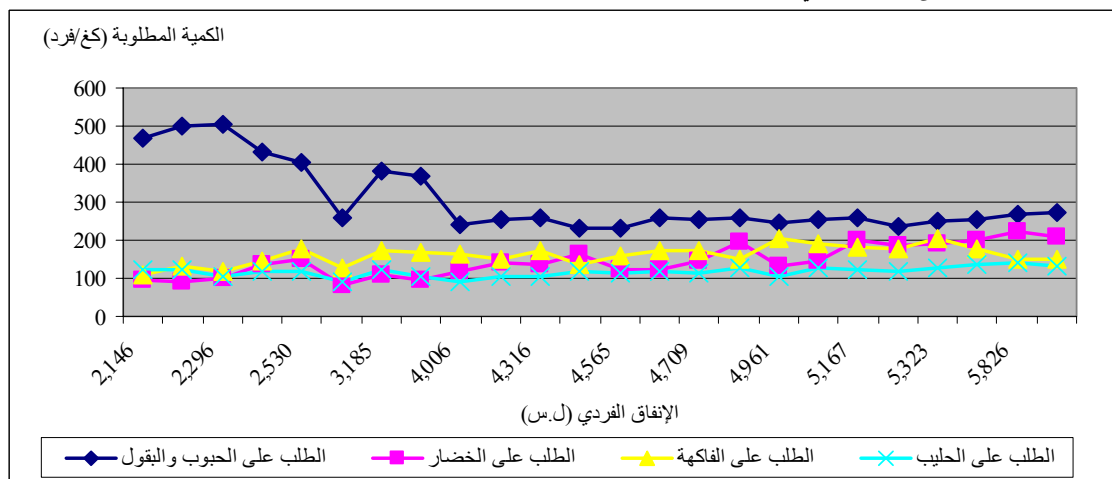
يبين الشكل 8-10 تطور الطلب على الغذاء لمجموعات غذائية مختارة بالعلاقة من سعر هذه السلع وتثبيت العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب. يلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين السعر والطلب على الحبوب والبقول، والفواكه، والحليب. أما بالنسبة للخضار فهناك علاقة إيجابية بين السعر والكمية المطلوبة من الخضار نظراً لتفوق التأثير الداخلي

على التأثير السعري<sup>84</sup>. بلغت المرونة السعرية -0.51 للحبوب والبقول، و -0.03 للخضار، و -0.44 للفواكه، و -0.06 للحليب مما يدل أن الطلب غير مرن على هذه المجموعات. أما منحني الطلب الداخلي لهذه المجموعات يوضحه الشكل 8-11. يلاحظ وجود علاقة إيجابية بين الدخل والكمية المستهلكة من هذه المجموعات عدا مجموعة الحبوب والبقول (تفوق التأثير السعري على الداخلي). بلغت المرونة الداخلية 0.83 لمجموعة الحبوب، و 1.28 لمجموعة الخضار، و 1.61 لمجموعة الفاكهة، و 1.001 للحليب مشيرة إلى علاقة إيجابية بين الدخل والكمية المستهلكة من هذه المواد.

الشكل 10-8 منحني الطلب السعري لمجموعات غذائية مختارة، 2005-1982



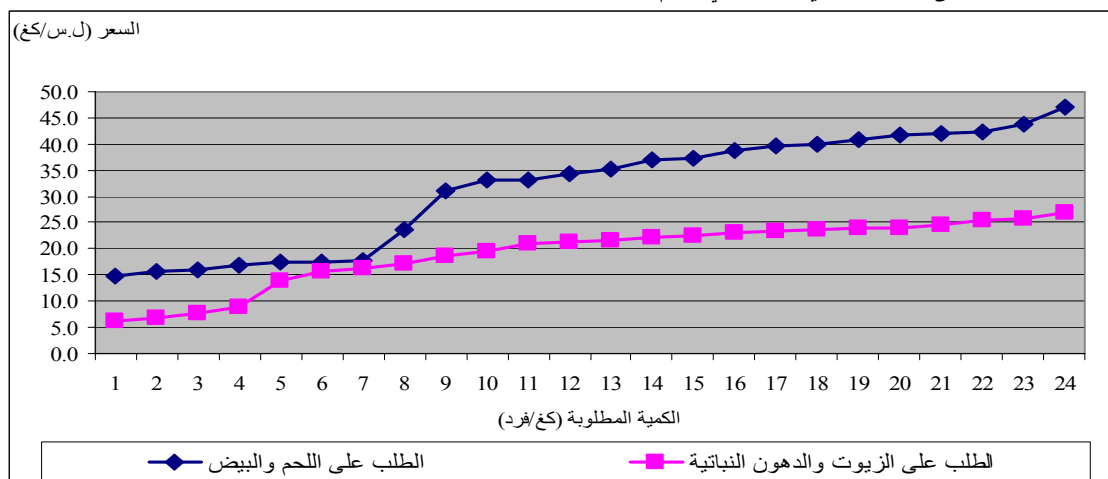
الشكل 11-8 منحني الطلب الداخلي لمجموعات غذائية مختارة، 2005-1982



يوضح الشكل 8-12 تطور منحني الطلب السعري لمجموعتي اللحم والبيض و الزيوت والدهون النباتية خلال الفترة 2005-1982. حيث يلاحظ وجود علاقة إيجابية بين السعر والكمية المطلوبة من هذه السلع. بلغت المرونة السعرية

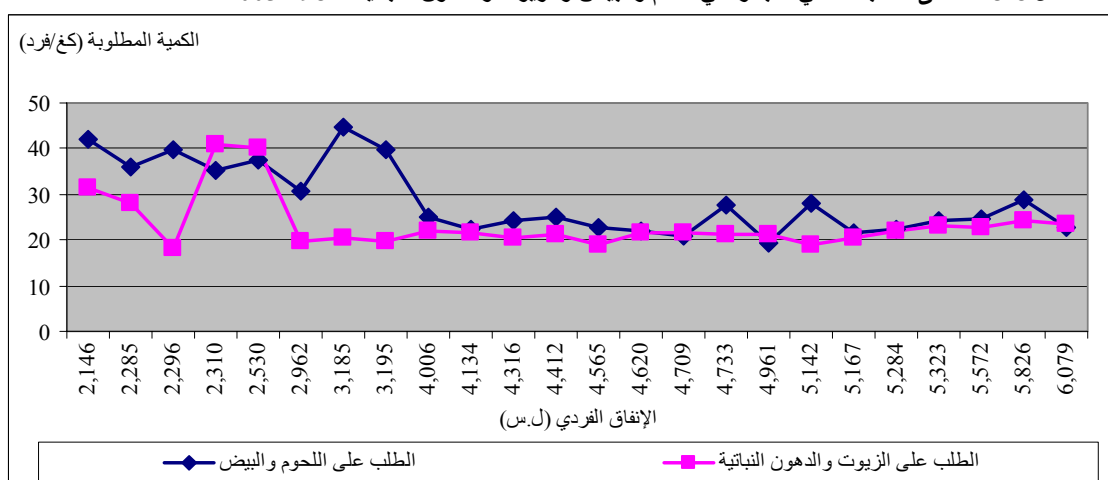
0.23 للحم والبيض، و 0.17 للزيوت والدهون النباتية مما يدل على أن الطلب غير مرن على هذه المجموعات. أما منحنى الطلب الداخلي لهذه المجموعات فهو موضح في الشكل 8-13. حيث يلاحظ انخفاض الطلب حتى مستوى إنفاق معين وبعدها بدأ بالتزايد. بلغت المرونة الداخلية 0.07 لمجموعة اللحوم والبيض، و 0.96 لمجموعة الزيوت والدهون النباتية مشيرة إلى علاقة إيجابية بين الدخل والكمية المستهلكة من هذه المواد.

الشكل 8-12 منحنى الطلب السعري لمجموعتي اللحم والبيض والزيوت والدهون النباتية، 2005-1982



المصدر: معد التقرير بالاستناد إلى بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

الشكل 8-13 منحنى الطلب الداخلي لمجموعتي اللحم والبيض والزيوت والدهون النباتية، 2005-1982



المصدر: معد التقرير بالاستناد إلى بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

يقوم المكتب المركزي للإحصاء بتنفيذ استبيانات دورية حول إنفاق الأسرة. تستند هذه التعدادات على عينات ممثلة مأخوذة من مجموعات سكانية متواجدة في جميع محافظات القطر و تختلف في الإنفاق والاستهلاك. يغطي الجدول 8-12 الاستبيانات المنفذة خلال الفترة 1985-2004 متضمنًا سكان الريف والحضر مع العلم أن آخر تعداد تم تنفيذه في عام 2004. يتبين من خلال الجدول وجود اختلافات في الإنفاق بين السكان الريفيين والحضرين وانخفاض الإنفاق المخصص للغذاء لكلا المجموعتين من السكان. أغلب المنفق على الغذاء يتركز على مجموعات اللحوم والأسماك والبيض والحبوب ومنتجاتها والخضار. كما يوجد هناك تغير في الأنماط الاستهلاكية للريف والحضر.

الجدول 8-12 بنية الإنفاق الغذائي ، 1985-2004 (%)

2004-2003				1997-1996				1986-1985				البيان
% من الإنفاق الإجمالي		% من إنفاق الغذاء		% من الإنفاق الإجمالي		% من إنفاق الغذاء		% من الإنفاق الإجمالي		% من إنفاق الغذاء		
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
7.8	4.8	17.8	12.4	10.8	8.0	18.0	13.4	3.0	2.5	5.8	4.9	الحبوب ومنتجاتها
0.6	0.4	1.4	1.1	1.1	0.8	1.8	1.4	1.9	1.4	3.7	2.6	البقول
8.2	8.1	18.6	20.7	10.2	12.9	16.9	21.6	8.8	10.3	17.0	20.0	اللحم والسمك والبيض
4.0	4.1	9.0	10.4	4.4	5.5	7.3	9.2	7.6	8.4	14.6	16.3	الألبان
5.3	4.1	12.1	10.4	7.9	5.7	13.1	9.6	9.7	7.5	18.6	14.5	الزيوت والدهون
7.7	6.8	17.5	17.3	10.0	9.5	16.6	16.0	6.6	6.6	12.6	12.8	الخضار
2.9	3.4	6.6	8.7	3.4	4.7	5.6	7.9	3.6	4.6	6.9	8.9	الفواكه والمكسرات
7.5	7.5	17.0	19.1	12.4	12.3	20.7	20.9	10.7	10.2	20.8	20.0	أغذية أخرى
44.1	39.1	100.0	100.0	60.2	59.4	100.0	100.0	51.9	51.5	100.0	100.0	إجمالي الإنفاق على الغذاء

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات و المكتب المركزي للإحصاء - مسح إنفاق الأسرة - 2004-2003.

## الخلاصة:

لقد تم تحقيق توفر الغذاء واستقرار الإمدادات الغذائية بالتناغم مع الطلب والأنماط الاستهلاكية المتغيرة. ويستنتج من البيانات أنه تم تحسين المتاح من الغذاء وإمكانية الوصول إليه خلال الفترة المدروسة (2000-2005) من خلال السياسات المطبقة (خاصة السياسات السعرية الخاصة بالمنتجات والمستهلكين).

## 8-6 متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية

في تشرين الثاني من عام 1996 نظمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لقاء لقيادي العالم في مؤتمر القمة العالمي للأغذية بهدف إعطاء فرصة تاريخية للحكومات والمنظمات العالمية وقطاعات المجتمع المدني لحشد القوى وبشكل مكثف لضمان الأمن الغذائي لسكان العالم. وبالنتيجة كان هناك سبعة التزامات للتغلب على مشكلة الأمن الغذائي<sup>85</sup>، لتحقيق الهدف الأساسي وهو تخفيض عدد الجياع في العالم الذي بلغ في عام 1995 نحو 8/مليون شخص إلى النصف في حلول عام 2015 وتتضمن هذه الالتزامات:

الالتزام الأول : سنكفل بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم ، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء ، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع .

لتحقيق هذا الالتزام يتم تتبع الأهداف التالية:

- توفير الأمن والأمان وتأثيره الإيجابي على الحد من الجوع والفقر والاستقرار.

<sup>85</sup> Thomson and Metz (1997).

- تعزيز المشاركة الشعبية في كافة المجالات.
- تحسين أوضاع حقوق الإنسان.
- تلافى النزاعات وتهيئة بيئة سلمية.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تضمين الدستور المساواة بين الناس دون تفرقة مهما كان الانتماء والعقائد التي يتبعوها.

**الالتزام الثاني :** سننفذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة ، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول ، في جميع الأوقات ، على أغذية كافية ووافية تغذوياً يستفاد منها استفادة فعالة .

هذه التوصيات والالتزامات يمكن تنفيذها من خلال مايلي:

- السياسات النوعية والتدخلات الموجهة لتوليد الدخل وفرص العمل لفقرى المناطق الحضرية والريفية.
- الإجراءات التي اتخذت لضمان فرص الحصول على التعليم الأساسي وخدمات الرعاية الصحية الأولية.

**الالتزام الثالث :** سنتبع في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرشية والريفية ، في كل من المناطق ذات الإمكانات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانات المنخفضة ، السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة التي تعد جوهرية لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية ، ولمكافحة الآفات والجفاف والتصحر ، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف .

هذا الالتزام محقق من خلال مايلي:

- السياسات والإجراءات الرامية إلى تكثيف الإنتاج الغذائي وتنويعه.
- الإجراءات الرامية إلى مكافحة الأخطار البيئية على الأمن الغذائي.
- نقل التقانات الزراعية واستخدامها.
- وضع خطط للتنمية الريفية المتكاملة وتنفيذها.

**الالتزام الرابع :** سنعمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق .

- تعزيز التجارة والانفتاح على التكتلات الاقتصادية.
- لحظ مصالح المنتجين والغذاء بعين الاعتبار في التوجهات الاقتصادية.
- منح المزيد من الحرية التجارية لتوفير المواد الغذائية من قبل كافة القطاعات.



**الالتزام الخامس :** سنسعى إلى تلافى الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان ، وإلى التأهب لمواجهةها ، وإلى سد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تشجيع عمليات الانتعاش والإحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل.

لتحقيق هذا الالتزام يتم القيام بالأنشطة التالية:

- تم إحداث لجنة وطنية لمواجهة الكوارث لتقديم المساعدات اللازمة للسكان في حال حدوث الكوارث .
- تقوم وزارة الزراعة ومن خلال المحطات المناخية بإعلام المزارعين عن فترات توقع موجات الصقيع للقيام بتفاديها .
- تم إعداد مشروع لمكافحة الجفاف وإحداث نظام إنذار مبكر للتنبؤ عن حالات الجفاف وتتم المتابعة لتأمين التمويل اللازم له .
- تؤمن الحكومة السورية كافة المتطلبات اللازمة لمكافحة الجائحات المرضية النباتية والحيوانية من خلال تشكيل فرق تفصي والتدخل عندما تصل الإصابة للعتبة الاقتصادية .
- نشر فرق الرعاية الصحية للثروة الحيوانية في مناطق تواجدها مزودة بكافة المتطلبات البيطرية .
- إعداد نظام لمراقبة النباتات والحيوانات الداخلة والخارجة من الحدود السورية .
- الاستمرار في شق الطرق الحراجية لمكافحة الحرائق في الغابات وزيادة عدد المخافر والخفراء الحراجيين وتوزيعهم في كافة مناطق الغابات .
- إبرام اتفاقيات للحجر الزراعي والبيطري مع الدول الأخرى ومراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي ، وهناك تعاون واسع في هذا المجال مع بعض المنظمات المعنية .
- توزيع المساعدات الغذائية من برنامج الغذاء العالمي على الفقراء ومنعدي الأمن الغذائي .
- تقديم المساعدات الطارئة للمناطق المنكوبة أو المتعرضة للظروف الجوية السيئة .

**الالتزام السادس :** سنشجع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية ، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة ، والتنمية الريفية ، في كل من المناطق ذات الإمكانات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانات المنخفضة .

يتم تحقيق هذا الالتزام من خلال كايلى:

- زيادة حصة تنمية الموارد البشرية في الميزانية الوطنية وبيان تأثيرها على تطوير المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي.
- زيادة حصة الزراعة والأسمك وبرامج الأمن الغذائي من الميزانية الوطنية.
- زيادة حجم الاستثمارات في البنى الأساسية الرامية إلى زيادة فرص الدخول إلى الأسواق والحصول على الأغذية.
- المبادرات التي اتخذت والموارد المخصصة لتشجيع استحداث ونقل التقنية بهدف تحسين الإنتاج.
- استراتيجيات الإدارة المستدامة لتجمعات المياه والاستثمارات ذات الصلة.

- التدابير التي اتخذت لمكافحة إزالة الغابات وزيادة الغطاء الحرجي على المستوى القطري

**الالتزام السابع : سننفذ خطة العمل هذه ونرصدها ونتابعها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي .**

تم إنجاز الأنشطة التالية في هذا المجال:

- قامت وزارة الزراعة بالاستفادة من مساعدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بإعداد إستراتيجية للتنمية الزراعية .
- أقرت الحكومة السورية توجهات إستراتيجية التنمية الزراعية لعام 2010 التي تهدف إلى زيادة إنتاج الغذاء وتحسين دخول العاملين في المجال الزراعي مع المحافظة على الموارد ومنع استنزافها ، وحددت السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذها ، كما تم تضمينها للبرامج المادية والزمينية لفروع الإنتاج الزراعي وتأمين مستلزماته والخدمات المساعدة لذلك وغيرها .
- تنفيذ العديد من مشروعات التنمية لزيادة إنتاج الغذاء وتوفير فرص عمل لسكان الريف وللعاملين في القطاعات الريفية (تجارة ، نقل ، وغيرها) .
- الاستفادة من المشروعات الممولة من منظمة الأغذية والزراعة مثل البرنامج الخاص للأمن الغذائي والتلفود وغيرها .
- الاستفادة من المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي .
- الاستفادة من مساعدات الدول الأخرى كمنح زيادة إنتاج الغذاء (المنح اليابانية) لتأمين بعض التقانات الحديثة للمساهمة في زيادة إنتاج الغذاء .
- متابعة الاتصال مع الجهات المانحة لتأمين المساعدات الفنية والمادية للمساهمة في تنفيذ مشروعات لزيادة الغذاء وتوفير احتياجات السكان من الغذاء .
- إرسال التقارير الدورية إلى منظمة الأغذية والزراعة عن التقدم الحاصل في تنفيذ الالتزامات المقررة.

## 7-8 المشاريع الداعمة للأمن الغذائي

تسعى الحكومة إلى تحسين إنتاج الغذاء من خلال إقامة مشاريعها الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي من خلال إصدار التشريعات المناسبة في مجال الاستثمار (مثلاً قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديله بالمرسوم رقم 7 لعام 2000 والمرسوم رقم 8 لعام 2007 الخاص بإصدار قانون استثمار جديد والمرسوم رقم 9 لعام 2007 الخاص بإحداث الهيئة السورية للاستثمار).

بدأت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مشاريعها منذ عام 1959 ولا يزال بعض هذه المشاريع مستمراً نظراً لحاجة القطاع الزراعي إليها. وتعتبر هذه المشاريع داعمة للأمن الغذائي لأن من أهم أهدافها مايلي:

- في مجال الإنتاج النباتي: استصلاح الأراضي، تحسين الأصناف، تنفيذ عمليات مكافحة وتأمين المواد اللازمة لذلك، وتأمين الغراس الرعوية والحراجية.

- في مجال الإنتاج الحيواني: تأمين اللقاحات وتأمين المستلزمات الضرورية لتحسين السلالات المحسنة وسلالات النحل.
  - في مجال التنمية الاجتماعية: تطوير المجتمعات الريفية، ودعم المرأة الريفية، وتأمين مياه الشرب والري.
- كما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتأمين المتطلبات الغذائية، ولخلق فرص العمل من خلال إقامة المشاريع في المناطق الريفية. وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين كفاءة القطاع الزراعي من خلال ضمان التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني، وديمومة الموارد، وتحسين التوسع الأفقي والرأسي، والدخل الزراعي، وتخفيف آثار الجفاف، وزيادة الغذاء الصحي، ومراقبة حالات انعدام الأمن الغذائي.

## 8-8 مؤشرات الأمن الغذائي

هناك مجموعة من المؤشرات المتفق عليها عالمياً لرصد ومراقبة وضع الأمن الغذائي. يبلغ عدد هذه المؤشرات 34 والتي تتناول المجالات التالية:

- الحرمان من الأغذية وسوء تغذية الأطفال.
- استهلاك الأغذية وتنوع النظام الغذائي.
- النمو الاقتصادي والفقر والعمل.
- التعليم والمساواة بين الجنسين.
- الصحة والمرافق الصحية.
- التنمية الزراعية.
- المياه والموارد الطبيعية والبنية الأساسية.
- التجارة والديون القطرية.
- المساعدات الإنمائية.

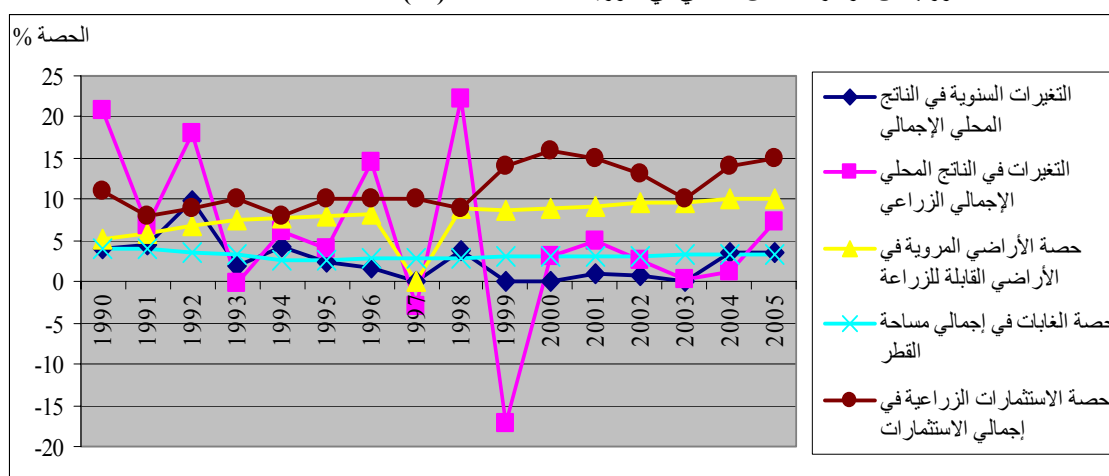
وبناء على ماتقدم سوف يتم التركيز فقط على بعض المؤشرات مثل التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، التغيرات السنوية في الناتج المحلي الزراعي، حصة الاستثمارات العامة الزراعية، حصة الأراضي المروية في إجمالي المساحة القابلة للزراعة، حصة الغابات في المساحة الإجمالية، و حصة الطرق المعبدة من إجمالي الطرق. يوضح الجدول 8-13 تطور هذه المؤشرات خلال الفترة 2000-2005. ويصور الشكل 8-14 تطور هذه المؤشرات خلال الفترة 1990-2005 ماعدا الطرق المعبدة.

الجدول 8-13 تطور بعض مؤشرات الأمن الغذائي، 2000-2005 (%)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي	-1.9	0.9	0.8	0.1	3.5	3.6
التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي	3.0	5.0	2.7	0.4	1.2	7.2
حصة الأراضي المروية من إجمالي المساحة القابلة للزراعة	8.8	9.2	9.7	9.6	10.1	10.0
حصة الغابات من إجمالي مساحة القطر	3.0	3.1	3.1	3.2	3.2	3.2
حصة الطرق المعبدة من إجمالي الطرق	21	20	14	20	20	20
حصة الاستثمارات الزراعية من إجمالي الاستثمارات	16	15	13	10	14	15

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمجموعة الإحصائية السنوية للمكتب المركزي للإحصاء - أعداد مختلفة.

الشكل 8-14 تطور بعض مؤشرات الأمن الغذائي في سورية، 1990-2005 (%)



المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمجموعة الإحصائية السنوية للمكتب المركزي للإحصاء - أعداد مختلفة.

وبناء على الأشكال السابقة يمكن استنتاج وجود الميزات التالية للفترة قيد الدراسة:

- تذبذبات صغيرة في الناتج المحلي الإجمالي مما يحافظ على وضع الأمن الغذائي.
- تقلبات كبيرة في الناتج المحلي الزراعي مما يؤثر سلباً على وضع الأمن الغذائي في الريف السوري. ولكن هذا الوضع غير المستقر تغير إلى حالة من الاستقرار منذ عام 2000 مما أثر إيجاباً على وضع الحصول على الغذاء. إن التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي هي نتيجة التغيرات في الإنتاج والأسعار التي تتأثر بالتقلبات في الظروف الجوية مما ينتج عنها مخاطرة في الإنتاج ومخاطرة سعرية. وتحاول الحكومة التخفيف من هذه المخاطر من خلال تثبيت الأسعار لبعض السلع الأساسية، وزيادة المساحات المروية، وتأمين أمكنة للتخزين، وتشجيع إقامة طاقات تخزينية جديدة للمنتجات الزراعية، وتحسين التكامل السوقي المحلي.
- زيادة حصة الأراضي المروية مما يحسن إنتاج الغذاء إلى درجة كبيرة.
- زيادة حصة الاستثمارات الزراعية مما يحسن أداء الإنتاج الزراعي.
- ثبات حصة الغابات التي تحافظ على البيئة وتمنع تدهور الأراضي.

## المرفقات

## المرفق 1: مناطق الاستقرار الزراعي

**منطقة الاستقرار الأولى :** يتجاوز معدل الهطول السنوي 350 مم. وهي تقسم إلى منطقتين:

- **المنطقة أ:** يتجاوز معدل الهطول السنوي 600 مم. وتعتبر زراعة المحاصيل البعلية فيها مضمونة.
- **المنطقة ب:** يتفاوت معدل هطول الأمطار بين 350-600 مم سنوياً. من الملاحظ أن معدل هطول الأمطار لا يقل عن 300 مم سنوياً لـ 3/2 السنوات المرصودة. لذا، يضمن موسمين كل ثلاث سنوات. أهم المحاصيل هي القمح، والبقول والمحاصيل الصيفية.

**منطقة الاستقرار الثانية :** يتراوح معدل هطول الأمطار ما بين 250-350 مم سنوياً ولا يقل عن 250 مم لـ 3/2 السنوات المرصودة. لذا، يضمن موسمين من الشعير كل ثلاث سنوات. أهم المحاصيل هي الشعير، والقمح، والبقول والمحاصيل الصيفية.

**منطقة الاستقرار الثالثة :** لا يتعدى معدل هطول الأمطار 250 ملم سنوياً، ولا يقل عن 250 مم لنصف السنوات المرصودة. لذا، يضمن 1-2 مواسم شعير كل ثلاث سنوات. ويعتبر الشعير من أهم المحاصيل. ويمكن زراعة القمح والبقول أيضاً.

**منطقة الاستقرار الرابعة (الأراضي الهامشية) :** يتراوح معدل هطول الأمطار بين 200-250 مم سنوياً ولا يقل عن 200 ملم لنصف السنوات المرصودة. لذا، تخصص للشعير والمراعي.

**منطقة الاستقرار الخامسة (السهول):** تشمل بقية أراضي البلاد. لا يمكن زراعتها بالمحاصيل البعلية.

## المرفق 2: الإنفاق على مشاريع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والجهات التابعة لها

اسم المشروع	التكلفة التقديرية الإجمالية	الإنفاق لغاية 2005	موازنة عام 2005			موازنة عام 2006		
			الإنفاق	منه موارد خارجية	الاعتماد	موارد محلية	موارد خارجية	مجموع الاعتماد
مشاريع وزارة الزراعة والجهات التابعة لها	90381	43904	7929	940	*7580	9783	819	10602
المشاريع المباشر بها	85869	43904	9929	940		7725	819	8543.5
المشاريع الجديدة	4512					2059	0	2058.5
1- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (إدارة مركزية)	74857	36440	7295	940	6479	8225	819	9044
2- الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	7711	3570	882		824	810	0	810
3- المديرية العامة للمصالح العقارية	1818	360	168	0	163	290	0	290
4- المؤسسة العامة لمزارع الدولة	26	26	9	0	7	0	0	0
5- المؤسسة العامة لإكثار البذار	594	60	34	0	34	83	0	83
6- المؤسسة العامة للمبائر	201	874	70	0	42	114	0	114
7- المؤسسة العامة للدواجن	369	169	35	0	34	40	0	40
8- المؤسسة العامة للأسمدة	52	19	5	0	5	6	0	6
9- الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب	2458	141	288	0	287	160	0	160
10- المؤسسة العامة للأغلاف	2295	982	100	0	99	55	0	55
1-1 تطوير الإرشاد الزراعي	2204	1089	237	0	236	170	0	170
2-1 دعم المكافحات العامة	2679	1375	275	0	245	235	0	235
3-1 إنتاج الفواكه المثمرة	2850	2319	449	0	449	450	0	450
4-1 التشجير المثمر	5062	4018	649	0	645	750	0	750
5-1 تطوير الغابات	11766	5688	1210	0	1185	1190	0	1190
6-1 تطوير وتعميم الرعاية البيطرية	2955	1295	217	0	211	350	0	350
7-1 تدرج وتحسين الأبقار المحلية	845	370	99	0	86	130	0	130
8-1 تجديد وتجهيز آبار البادية	1647	1004	190	0	187	220	0	220
9-1 تطوير البادية السورية	1277	997	249	0	244	230	0	230
10-1 تطوير الزراعة في المنطقة الجنوبية	1228	1071	106	0	106	116	0	116
11-1 التشجير المثمر الثاني في القيطرة	172	145	33	0	33	29	0	29
12-1 الحزام الأخضر حول دير الزور	424	243	53	0	53	45	0	45
13-1 تطوير تربية النحل وإنتاج العسل	397	240	68	0	66	63	0	63
14-1 استكمال الطرق الزراعية	3642	3642	67	0	66	1	0	1
15-1 مغرس الخيول العربية	322	123	28	0	23	28	0	28
16-1 تربية وتنمية الغابات	1035	602	140	0	137	99	0	99
17-1 حماية التلثة الطبيعية	31	15	4	0	4	5	0	5
18-1 الاستمطار	1109	160	30	0	30	40	0	40
19-1 حماية الغابات ومكافحة الحرائق	4629	2028	447	0	440	411	0	411
20-1 تطوير الثروة السمكية	401	183	56	0	55	50	0	50
21-1 التنمية الزراعية في جبل الحص	1088	944	121	49	120	107	10	117
22-1 التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحلية	4840	4298	205	113	203	230	106	336
23-1 التنمية المتكاملة في البادية السورية	4703	1625	904	731	361	213	676	889
24-1 بناء مقرات لـ 29 ثانوية فنية و 6 معاهد متوسطة زراعية	2306	1227	342	0	335	268	0	268
25-1 أتمتة العمل في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	173	70	15	0	15	1	0	1
26-1 إنشاءات المجمع التدريبي في الصبورة	391	131	1	0	1	60	0	60
27-1 التنمية الريفية في جبل الحص	43	32	13	0	12	13	0	13
28-1 التنمية الريفية في إدلب	3146	79	70	46	49	11	27	38
29-1 تطوير المراكز التدريبية للتعليم الزراعي	930	265	67	0	65	82	0	82
30-1 تطوير مكافحة الحويّة	526	285	194	0	164	190	0	190
31-1 مسح الموارد الطبيعية والزراعية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد	109	28	8	0	7	25	0	25
32-1 تطوير الإحصاءات الزراعية	161	83	20	0	20	30	0	30

المصدر: قاعدة بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

\* الإنفاق بدون وسائل نقل.

### المرفق 3: بعض أهداف المشاريع الممولة داخلياً وخارجياً

#### 1-3 مشروع التشجير المثمر

بدأ تنفيذه في عام 1977 بهدف استصلاح 386 ألف هكتار في منطقتي الاستقرار الأولى والثانية في محافظات : درعا - السويداء - القنيطرة - ريف دمشق - حمص - حماة - طرطوس - حلب - ادلب - الحسكة . تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع 5062 مليون ل.س .

#### 2-3 مشروع التشجير المثمر الثاني بالقنيطرة

بدأ المشروع في عام 1977 في إطار مشروع التشجير المثمر. يهدف المشروع إلى استصلاح 36 ألف هكتار من الأراضي الجبلية والهضابية التي تتراوح درجة تحجرها من صفر إلى 75% و 4 ألف هكتار للتشجير الحراجي ومصدات الرياح إضافة إلى الطرق والمراعي والمباني (حوالي 10 ألف هكتار) . تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع 172 مليون ل.س.

#### 3-3 مشروع الحزام الأخضر

بدأ تنفيذه في عام 1980 لإنشاء حزام أخضر بين المناطق الصحراوية والمناطق المأهولة ويتكون من الأشجار المثمرة والحراجية بطول 1100/ كم ويعرض يتراوح بين 8- 20 كم موازياً للحدود السورية العراقية في الشمال والحدود السورية الأردنية في الجنوب ، وقد تمت زراعة بعض المناطق بالأشجار المثمرة في محافظات : حلب - ادلب- حماة - حمص - ريف دمشق - درعا - السويداء. تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع 424 مليون ل.س .

#### 4-3 مشروع تطوير التشجير المثمر ( الشهيد علي العلي )

بدأ في عام 1986 بهدف استصلاح الأراضي وحماية التربة والمياه وزراعة الأشجار المثمرة في محافظات : ريف دمشق - حمص - حماة - اللاذقية - طرطوس . كلفته ضمن مشروع التشجير المثمر .

#### 5-3 تطوير بحوث الموارد الطبيعية

في مجال تطوير البادية السورية والموارد الرعوية يهدف المشروع إلى مايلي:

- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في البادية السورية.
- تطوير بحوث الحراج والمراعي.
- مراقبة الأراضي والحد من تدهورها.
- تحسين كفاءة استخدام الجريان السطحي الناتج عن الهطولات المطرية، ضبط انجراف التربة، تأمين مياه الشرب للمواشي والاحتياجات المنزلية، وتحسين الظروف المعيشية لسكان البادية.
- تأمين غطاء نباتي جيد وزيادة رطوبة التربة والحمولة الرعوية.



- تأمين كميات كافية من المياه عن طريق الحصاد المائي للحد من التقلبات العشوائية في البادية.

### 3-6 حفر وتجديد وتجهيز آبار البادية السورية

تبلغ التكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع 1647 مليون ل.س ويهدف إلى مايلي:

- تأمين المياه مجاناً لسقاية الأغنام والمربين في البادية من خلال حفر وتجهيز الآبار.
- صيانة المجموعات والمضخات والآليات ووضعها بالجاهزية.
- إيجاد فرص عمل لسكان البادية.

### 3-7 مشروع إحياء المراعي وإقامة محميات طبيعية

تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع 31 مليون ل.س ويهدف إلى ما يلي:

- الحفاظ على البيئة وصيانة الموارد الطبيعية.
- إعادة الحياة البرية مثل الغزال والمها.
- إعادة الغطاء النباتي والمحافظة على الأصول البرية الوراثية لنباتات المراعي.
- التوعية البيئية للسكان وزيادة دخلهم من خلال إيجاد فرص عمل لهم.
- تحويل المحميات لمركز استقطاب بيئي.

### 3-8 التنمية المتكاملة في البادية السورية

تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع 4703 مليون ل.س ويهدف إلى مايلي:

- إعادة تأهيل حوالي 1.2 مليون هكتار مراعي.
- إنشاء 545 كم طرق إسفلتية بمواصفات جيدة وحفر 70 بئر مع خزان رأسي.
- إعادة تأهيل 820 بئر روماني وإنشاء حفائر تخزينية.
- توزيع قروض على المربين.
- محو أمية لـ 29 ألف من سكان البادية.
- استزراع قسم من أراضي البادية بالشتول والبذار الرعوية لتحسين إنتاجية المراعي والأغنام.
- زيادة نظم حصاد المياه.
- تيسير تنقل السكان ونقل البضائع والخدمات من البادية وعبرها بتحسين أو إنشاء الطرق الريفية.
- إنشاء شبكة أغنام العواس المحسنة.
- تنمية المجتمع المحلي عن طريق الدورات التدريبية والإرشاد.

### 3-9 مشروع تطوير الغابات

تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع 11767 مليون ل.س ويهدف إلى مايلي:

- الحفاظ على الغابات الطبيعية وزيادة الرقعة الخضراء بإنتاج الغراس وتحويلها لما ذلك من أهمية من النواحي الصحية والبيئية والسياحية .
- تأمين 12 مليون غرسة حراجية لتغطية احتياجات التحريج الاصطناعي .
- تحريج 10 ألف هكتار في مختلف المحافظات .
- شق طرق حراجية وخطوط نار بمواقع التحريج الاصطناعي والغابات الطبيعية.
- حماية التربة من الانجراف وتحسين تغذية المياه الجوفية.
- تقديم الخدمات والرعاية اللازمة لمواقع التحريج الاصطناعي.

### 10-3 مشروع تربية وتنمية الغابات

تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع 1035 مليون ل.س ويهدف إلى مايلي:

- تحسين مواصفات الغابة الإنتاجية والنوعية من خلال القطع التحسيني .
- تحسين الظروف البيئية.
- تشجيع التجدد الطبيعي للغابة.
- الحصول على كميات من الأخشاب والأحطاب.
- الحد من نشوب حرائق الغابات.
- السماح بالتدخل السريع للتعامل مع حرائق الغابات في بعض المواقع.

### 11-3 مشروع حماية الغابات ومكافحة الحرائق

تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع 4630 مليون ل.س ويهدف إلى مايلي:

- حماية الغابات من الحرائق.
- إنشاء مراكز الإطفاء وتجهيزها بالآليات (16 مركز إطفاء لتاريخه).
- إقامة المخافر الحراجية وأبراج المراقبة وتشكيل فرق متخصصة لإطفاء الحريق (75 برج مراقبة حتى الآن).
- المحافظة على البيئة الغابوية.

### 12-3 مشروع تطوير الثروة السمكية في المياه الداخلية

تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع 401 مليون ل.س ويهدف إلى مايلي:

- البحث في إمكانية استغلال الأراضي المتملحة في الإنتاج السمكي من خلال استصلاح الأرض وإعادة تهيئتها للزراعة.
- البحث في إمكانية الاستفادة من أفضية الري والصرف في الإنتاج السمكي ، ودراسة مدى كفاءة الكارب العاشب في صيانتها.
- إدخال سلالات جديدة محسنة من الأسماك واختبارها وتعميم الأنسب منها.

- تقديم المشورة الفنية وإعداد دراسات الجدوى للمشاريع السمكية.
- أعمار المصايد السمكية بالآليات المناسبة حياتياً وبيئياً.
- إقامة المحميات الطبيعية للحياة المائية العذبة والبحرية.
- حماية الثروة السمكية ومنع المخالفات والتعديات ووسائل الصيد المحظورة.
- تنظيم الدورات التدريبية والأيام الحقلية لتعميم نتائج التجارب والدراسات.
- مراقبة نشاط الصيد السمكي وتسجيل حصيلته.

### 13-3 مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية

لقد تم تنفيذ المشروع على مرحلتين . كانت مدة المرحلة الأولى 6 سنوات وميزانيتها 40 مليون دولار أمريكي . أما المرحلة الثانية بلغت مدتها 10 سنوات وميزانيتها 30 مليون دولار أمريكي. بدأ تنفيذ المرحلة الأولى في عام 1986 بهدف استصلاح الأراضي لزراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية في المنطقة الجنوبية : درعا - السويداء - ريف دمشق - القنيطرة ، وبدأت المرحلة الثانية من المشروع في عام 1993 واخذ اسم مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية وشمل إضافة إلى عمليات الاستصلاح نشاطات تنموية أخرى ( تطوير المرأة الريفية - تعزيز الإرشاد الزراعي - تأمين القروض لتنمية الصناعات المنزلية - وغيرها). تبلغ الكلفة التقديرية الإجمالية 3827 مليون ل.س .

تقدر مساحة عمله 2.9 مليون هكتار ، ويخدم 3.3 مليون نسمة من السكان و 471 أسرى ريفية . ويسعى المشروع إلى رفع مستوى المعيشة لسكان الريف في منطقة عمله وزيادة الإنتاج الزراعي وإيجاد مصادر دخل إضافية وبالتالي الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

### 14-3 مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص (1995-2004)

تبلغ ميزانية المشروع 18.6 مليون دولار أمريكي ومدته 9 سنوات.

يسعى المشروع إلى الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان المقيمين في منطقة المشروع، وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته. تقع منطقة المشروع جنوب مدينة حلب، وتمتد على مساحة 134 ألف هكتار، وتضم حوالي 157 قرية يقطنها 208 ألف نسمة.

يهدف المشروع إلى تحسين ظروف المعيشة لصغار المزارعين والمرأة الريفية من خلال :

- زيادة المساحة الزراعية البعلية في مناطق الاستقرار الزراعي الأولى والثانية والثالثة.
- تدعيم قدرات الإرشاد الزراعي والقيام بالبحوث التطبيقية للمساعدة في نقل التقنيات الحديثة وتقديم الخدمات الفنية للمزارعين.
- تنمية الثروة الحيوانية من خلال دعم الخدمات البيطرية ورفع مستوى التغذية عن طريق تحسين إنتاج الأعلاف.

- دعم إقامة سياسة وطنية لإدارة مكافحة الآفات الزراعية وضبط المبيدات والمهرمونات والمواد السامة في المنتجات الحيوانية والنباتية.
- تنمية المصادر المائية للإنسان والحيوان والأشجار المثمرة ودعم برامج تقنيات وأساليب الاستفادة من المياه المتاحة وزيادة كفاءة استخدامها.
- تقديم خدمات للمرأة الريفية بهدف تخفيض الأمية وإكسابها مهارات مولدة للدخل.

### 15-3 مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحلية (1996-2005)

تبلغ ميزانية المشروع 117.2 مليون دولار أمريكي ومدته 9 سنوات.

يهدف المشروع إلى تحقيق التنمية الزراعية المتكاملة لسكان الريف في كافة المجالات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية لهم في منطقة عمله. تشمل منطقة عمل المشروع محافظات حمص- حماه- طرطوس- اللاذقية. ويخدم المشروع حوالي 230 ألف هكتار تضم 115 قرية ويقطنها حوالي 580 ألف شخص. ويهدف إلى:

- زيادة المساحة القابلة للزراعة عن طريق إدخال مساحات جديدة في الاستثمار من خلال استصلاح الأراضي وإزالة الحجارة.
- دعم برامج تطوير وتنمية المرأة الريفية.
- دعم برامج الإرشاد الزراعي والاتصالات الزراعية.
- المساهمة في تطوير الثروة الحيوانية.
- المساهمة في تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة.

### 16-3 مشروع التنمية الريفية في محافظة إدلب

تبلغ ميزانية المشروع 35.7 مليون دولار أمريكي ومدته 5 سنوات. بدأ المشروع في عام 2004. ويهدف إلى:

- تحسين الظروف المعيشية للمزارعين ونساء الريف في منطقة المشروع وذلك بتوسيع مساحة الأراضي القابلة للزراعة من خلال إدخال مساحات جديدة في الاستثمار عن طريق استصلاح الأراضي.
- زراعة الأراضي بالأشجار المثمرة والمحاصيل وتحسين إنتاجيتها.
- تطوير الثروة الحيوانية.
- دعم قدرات الإرشاد الزراعي.
- دعم مشاركة المرأة في التنمية ودعم المشاريع الصغيرة المولدة للدخل.
- المساهمة في تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة.

### 17-3 مشروع حفظ وصيانة الاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي في المناطق الجافة في سورية

تبلغ ميزانية المشروع 2 مليون دولار أمريكي ومدته خمسة سنوات (1999-2004).

### 18-3 مشروع المحافظة على التنوع الحيوي وإدارة المناطق المحمية

تبلغ ميزانيته 6.7 مليون دولار أمريكي ومدته 7 سنوات (2004-2011).

### 19-3 مشروع التعاون مع برنامج الأغذية العالمي

يتم التعاون مع برنامج الأغذية العالمي حالياً من خلال مشروع وحيد هو "دعم صغار المزارعين والمربين في المنطقة الهامشية والبادية والأراضي المتدهورة". تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 34 مليون دولار أمريكي.

### 20-3 مشاريع التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة:

#### أ- مشاريع قائمة ضمن برنامج التعاون الفني TCP

1- مشروع إكثار بذار البطاطا ومشاتل النخيل بتقنيات زراعة النسيج

تبلغ ميزانية المشروع 319 ألف دولار أمريكي ومدته تسعة أشهر.

2- مشروع إنشاء نظام إنذار مبكر للحد من آثار الجفاف في سورية (2004-2006)

تبلغ ميزانية المشروع 244 ألف دولار أمريكي.

3- مشروع إنشاء نظام لخرايط إنعدام الأمن الغذائي (2005)

تبلغ تكلفة المشروع 330 ألف دولار أمريكي.

4- مشروع تعزيز القدرات المحلية في مجال الصحة النباتية (2004-2005)

تبلغ تكلفة المشروع 352 ألف دولار أمريكي.

5- مشروع التخزين الآمن وتجميع المعدات المتراكمة منتهية الفعالية وغير المرغوبة (12 شهراً)

تبلغ تكلفته 388 ألف دولار أمريكي.

6- مشروع التدريب على إدارة مكافحة عشبة الهالوك في المحاصيل البقولية (2004-2005)

تبلغ تكلفته 366 ألف دولار أمريكي.

#### ب - مشاريع قائمة ممولة من دول مانحة تشرف الفاو على تنفيذها

1- مشروع التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية

تبلغ تكلفة المشروع 3 مليون دولار أمريكي.

2- مشروع خطة إدارة حرائق الغابات باعتماد النهج التشاركي

تبلغ تكلفة المشروع 779 ألف دولار أمريكي ومدته ثلاث سنوات.

3- مشروع الإدارة المتكاملة للحشرات في الشرق الأدنى

تبلغ تكلفة المشروع 2 مليون دولار أمريكي ولمدة سنتين.

4- مشروع التنمية المؤسسية للزراعة العضوية في سورية

تبلغ تكلفته 1 مليون دولار أمريكي ولمدة ثلاث سنوات.

### ج- مشاريع تليفود

1- مشروع إنشاء مجموعة ريفية لتربية النحل في محافظة القنيطرة بتكلفة قدرها 9.3 ألف دولار أمريكي.

2- مشروع إنشاء وحدات نموذجية لتربية الدجاج البياض على مستوى الأسرة في جبل الحص.

3- مشروع تطوير تربية الفطر الزراعي على مستوى الأسرة الريفية في جبل الحص.

4- مشروع لإنشاء نموذج لتربية الأغنام العواس في محافظة السويداء في قريتي السلمية و الشبيكي بتكلفة 9.2 ألف دولار أمريكي لكل منهما.

### د- المشاريع المقترحة ضمن مشروع TCP

1- مشروع إحداث نظام معلومات وطني بيطري للتقصي والسيطرة على الأمراض الحيوانية.

2- مشروع إنشاء نظام مبكر للإعلام عن الأمراض الحيوانية.

3- مشروع تطوير اللقاحات البيطرية.

4- مشروع إنتاج بذور الخضار.

5- مشروع إنشاء مركز لإنتاج السائل المنوي للماعز والأغنام وتعميم التلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي.

6- مشروع تطوير وتحديث مديرية المعلوماتية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

#### المرفق 4: بعض الملاحظات التوضيحية

##### 1-4 حساب معدل النمو السنوي

يحسب معدل النمو السنوي من خلال المشاهدات الأصلية (القيم الفعلية) أو من خلال القيم المقدرة بواسطة خط الاتجاه بمساعدة تطبيق المعادلات التالية:

معدل النمو السنوي = (الجذر النوني(سنة الهدف/سنة الأساس) - 1) x 100 مع ملاحظة أخذ عدد سنوات الفترة مطروحاً منها 1 كممثل للجذر النوني. كما يمكن حساب هذه العلاقة بواسطة الكمبيوتر على الشكل التالي:

$$AGR = (\text{power}(Y_1/Y_0, 1/N) - 1) * 100$$

حيث أن:

AGR - معدل النمو السنوي.

Power - قوة.

$Y_1$  - قيمة سنة الهدف.

$Y_0$  - قيمة سنة الأساس.

N - عدد سنوات الفترة - 1

##### 2-4 حساب معامل الاختلاف

يحسب معامل الاختلاف إما بالنسبة لوسطي المشاهدات أو وسطى السلسلة الزمنية أو بالنسبة لخط الاتجاه. يحسب معامل الاختلاف للسلاسل الزمنية بالنسبة لخط الاتجاه.

معامل الاختلاف بالنسبة للوسطي

$$م\ خ = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{الوسطي}} \times 100$$

حيث أن م خ تمثل معامل الاختلاف.

معامل الاختلاف بالنسبة لخط الاتجاه

$$م\ خ = \frac{\text{الانحراف المعياري لـ م ح}}{((\text{القيمة الأصلية} - \text{قيمة خط الاتجاه}) / \text{قيمة خط الاتجاه}) \times 100}$$

حيث أن م ح تمثل مجموع القيم.

### 3-4 حساب المرونة

تعرف المرونة لمتحول ما بالنسبة لمتحول آخر على أنها حاصل قسمة التغير النسبي للمتحول على التغير النسبي للمتحول الآخر.

المرونة/السعرية الخاصة بسعر السلعة = التغير في الكمية/التغير في السعر x السعر/الكمية

يكون التغير عادة بين نقطتين. وفي حالة وجود تابع انحدار يمثل التغير المشتق الأول لتابع الانحدار. يمثل السعر السعر الواسطي للنقطتين أو الواسطي للسلسلة الزمنية. وينطبق هذا أيضاً على الكمية.

المرونة التقاطعية أو مرونة التقاطع: تطبق نفس الأسس المذكورة أعلاه ولكن باستخدام أسعار السلع البديلة أو المكملة بدل سعر السلعة.

المرونة الداخلية: تطبق نفس الأسس المذكورة أعلاه ولكن باستخدام الدخل بدل السعر.

مرونة العرض قصيرة المدى: تأخذ بالاعتبار التغير في التكاليف المتغيرة فقط وتحسب بتطبيق الأسس المذكورة أعلاه.

مرونة العرض طويلة المدى: تأخذ بالاعتبار التكاليف المتغيرة والثابتة. وتحسب من العلاقة التالية:

مرونة العرض طويلة المدى = مرونة العرض قصيرة المدى / (1 - معامل الانحدار للمتحول المقدر)

### 4-4 تحليل الأرقام القياسية للمخرجات

تشير المنهجية إلى الرقم القياسي لتغير القيمة في الإنتاج الزراعي وهي تستخدم طريقتي لاسبيرز و باش لتفسير المكونات .

ولدى توفر الكميات والأسعار للمحاصيل الزراعية نرسم للقيم في السنة الحالية ب 1 وللقيم في سنة الأساس ب 0 وعندها يمكن التعبير على التغير في قيمة الإنتاج الزراعي ب  $I_V$  :

$$I_V = \sum q_1 p_1 / \sum q_0 p_0 \text{ حيث أن:}$$

q و p هما الكمية والسعر لمحصول ما.

$\sum q_1 p_1$  هي قيمة الإنتاج الزراعي في السنة الحالية.

$\sum q_0 p_0$  هي قيمة الإنتاج الزراعي في سنة الأساس.

وبضرب وتقسيم  $I_V$  على نفس العامل  $\sum q_1 p_0$  وإعادة الترتيب الجبري يمكن إعادة كتابة  $I_V$  كما يلي:



$$I_V = \sum q_1 p_0 / \sum q_0 p_0 \cdot \sum q_1 p_1 / \sum q_1 p_0$$

حيث أن:

$\sum q_1 p_0 / \sum q_0 p_0$  يشكل رقم لاسبيرز القياسي المطبق على الكمية بينما يشكل  $\sum q_1 p_1 / \sum q_1 p_0$  الرقم القياسي لباش المطبق على الأسعار . ويقيس الأول أثر تغير الكمية على تغير القيمة بين السنة الحالية وسنة الأساس ويقيس الأخير أثر تغير السعر :

وبفرض

$$I_Q = \sum q_1 p_0 / \sum q_0 p_0$$

$$I_P = \sum q_1 p_1 / \sum q_1 p_0$$

يمكن التعبير عن  $I_V$  كما يلي :

$$I_V = I_Q \cdot I_P$$

ونظراً لأن الكمية المنتجة من محصول معين تنتج عن ضرب المساحة المزروعة بالمرودود فيمكن أيضاً التعبير عن  $I_Q$  كما يلي :

$$I_Q = \sum a_1 y_1 p_0 / \sum a_0 y_0 p_0$$

حيث أن:

$a$  و  $y$  هما مساحة ومرودود محصول ما .

وبضرب وتقسيم  $I_Q$  على نفس العامل  $\sum a_1 y_0 p_0$  وإعادة الترتيب الجبري يمكن كتابة  $I_V$  كما يلي :

$$I_V = \sum a_1 y_0 p_0 / \sum a_0 y_0 p_0 \cdot \sum a_1 y_1 p_0 / \sum a_1 y_0 p_0 \cdot \sum a_1 y_1 p_1 / \sum a_1 y_1 p_0$$

وبفرض

$$I_A = \sum a_1 y_0 p_0 / \sum a_0 y_0 p_0$$

$$I_Y = \sum a_1 y_1 p_0 / \sum a_1 y_0 p_0$$

$$I_P = \sum a_1 y_1 p_1 / \sum a_1 y_1 p_0$$

يمكن كتابة تغير قيمة الإنتاج الزراعي كما يلي :

$$I_V = I_A \cdot I_Y \cdot I_P$$

حيث أن

$$i = V, A, Y, P \quad I_i > 0$$

وتقيس  $I_A$  أثر تغير المساحة على التغير في قيمة الإنتاج الزراعي بين السنة الحالية وسنة الأساس مع المحافظة على ثبات المردود والسعر و تقيس  $I_Y$  أثر تغير المردود مع المحافظة على ثبات المساحة والسعر و تقيس  $I_P$  أثر تغير السعر مع المحافظة على ثبات المساحة والمردود .

كما يمكن التعبير أيضاً عن الأثر بالنسبة المئوية التي تساوي  $100 \cdot (I_i - 1)$  .

إذا كان :

$0 < I_i < 1$  فإن أثر العامل  $i$  على التغير في قيمة الإنتاج الزراعي سالب .

$I_i = 1$  فإن العامل  $i$  ليس له أثر على التغير في قيمة الإنتاج الزراعي.

$I_i > 1$  فإن أثر العامل  $i$  على التغير في قيمة الإنتاج الزراعي موجب .

#### 5-4 تحليل الأرقام القياسية للمدخلات

تشير المنهجية إلى قياس التغير في قيمة المدخلات الزراعية ، وتستعمل مزيج من الأرقام القياسية لـ لاسبير وباش لتفسير مكوناتها . وبمعرفة كمية الإنتاج الزراعي أو المساحة المزروعة والتكاليف الإفرادية لوحدة المنتج أو وحدة المساحة نرمز إلى السنة الحالية 1 وسنة الأساس 0 ويقاس التغير في قيمة المدخلات من خلال الرقم القياسي  $I_V$  :

$$I_V = \sum q_1 c_1 / \sum q_0 c_0$$

حيث أن:

$q$  تعبر عن الكمية ( مستوى الإنتاج أو المساحة المزروعة ) و  $c$  تعبر عن كلفة الوحدة من محصول معين (مساحة أو كمية) .

$\sum q_1 c_1$  يمثل قيمة تكاليف الإنتاج أو قيمة المدخلات الزراعية لتوليفة إنتاج زراعي معين في السنة الحالية .

$\sum q_0 c_0$  يمثل قيمة تكاليف الإنتاج أو قيمة المدخلات الزراعية لتوليفة إنتاج زراعي معين في سنة الأساس .

بعد ضرب وتقسيم  $I_V$  بنفس العامل  $\sum q_1 c_0$  وإعادة الترتيب الجبري يمكن إعادة كتابة معادلة  $I_V$  على الشكل التالي :

$$I_V = \sum q_1 c_0 / \sum q_0 c_0 \cdot \sum q_1 c_1 / \sum q_1 c_0$$

حيث أن:

$$\sum q_1 c_0 / \sum q_0 c_0 \text{ يعبر عن رقم لاسبير القياسي المطبق على الكمية أو المساحة.}$$

$$\sum q_1 c_1 / \sum q_1 c_0 \text{ يعبر عن الرقم القياسي لـ باش المطبق على تكلفة الوحدة من المنتج.}$$

يقيس الرقم القياسي لـ لاسبير فقط تأثير تغير الكمية أو المساحة على تغير قيمة المدخلات الزراعية بين السنة الحالية وسنة الأساس مع ثبات كلفة الوحدة من المنتج ، بينما الرقم القياسي لـ باش يقيس فقط تأثير التغير في تكلفة الوحدة على قيمة مدخلات الإنتاج مع بقاء الكمية أو المساحة ثابتة .

كما يمكن التعبير عن  $I_V$  من خلال مايلي :

$$I_Q \text{ أو } I_A = \sum q_1 c_0 / \sum q_0 c_0$$

$$I_c = \sum q_1 c_1 / \sum q_1 c_0$$

$$I_V = I_A \cdot I_c \text{ أو } I_V = I_Q \cdot I_c$$

إن أثر المكونات المفردة لتكاليف الوحدة من الإنتاج الزراعي متضمنة العمليات الزراعية والمدخلات التجارية يمكن أن يقدر بتفكيك إجمالي تكاليف الوحدة إلى مكوناتها ثم تطبيق نفس المنهجية المشروحة في الأعلى . وعليه فإن تكلفة الوحدة من المدخلات الزراعية يمكن كتابتها كما يلي :

$$c = c_o + c_{rq} + c_{oth}$$

حيث أن:

$c$  هي التكلفة الإفرادية الإجمالية (لمنتج معين).

$c_o$  التكلفة الإفرادية للعمليات الزراعية (تكاليف العمل الآلي واليدوي).

$c_{rq}$  التكلفة الإفرادية لمستلزمات الإنتاج (سماد – عبوات – بذار – مياه – مواد مكافحة).

$c_{oth}$  التكلفة الإفرادية لعناصر التكلفة الأخرى.

وفقاً لما سبق ، فإن  $I_V$  يمكن تقديره من المعادلة

$$I_V = I_A \cdot I_{co} \cdot I_{crq} \cdot I_{coth}$$

حيث أن :

$I_{co}$  يشير إلى الرقم القياسي للتكلفة الإفرادية للعمليات الزراعية أي:

$$(\sum A_1 \cdot (c_{o1} + c_{rq0} + c_{oth0}) / \sum A_1 \cdot (c_{o0} + c_{rq0} + c_{oth0}))$$

$I_{crq}$  يشير إلى الرقم القياسي للتكلفة الإفرادية لمستلزمات الإنتاج أي :

$$(\sum A_1 \cdot (c_{o1} + c_{rq1} + c_{oth0}) / \sum A_1 \cdot (c_{o1} + c_{rq0} + c_{oth0}))$$

$I_{c\ oth}$  يشير إلى الرقم القياسي للتكلفة الإفرادية لعناصر التكلفة الأخرى أي :

$$(\sum A_1 \cdot (c_{o1} + c_{rq1} + c_{oth1}) / \sum A_1 \cdot (c_{o1} + c_{rq1} + c_{oth0}))$$

وباعتبار

$$i = V, Q, A, C \quad \text{و} \quad I_i > 0$$

إذا كان:

$0 < I_i < 1$  فإن تأثير العامل  $i$  على تغير قيمة المدخلات الزراعية يكون سالباً .

$I_i = 1$  يشير إلى انعدام تأثير العامل  $i$  على تغير قيمة المدخلات الزراعية .

$I_i > 1$  فإن تأثير العامل  $i$  على تغير قيمة المدخلات الزراعية يكون موجباً .

إن الأرقام القياسية المذكور سابقاً تقدر التأثير الكلي أو المطلق للسياسات على مستوى تكاليف الإنتاج . بينما التأثير النسبي لهذه السياسات ينتج عن التغير في مستوى الإنتاج أو التغير في مستوى الإنتاجية. لذلك فإن التزايد أو الانخفاض النسبي للتكاليف يقدر من المعادلة التالية:

$$C_r = C_0 * (q_1/q_0 - 1) * 100$$

حيث :

$C_r$  يدل على التغير النسبي في تكاليف الإنتاج . إذا كانت قيمة  $C_r$  موجبة فإنها تشير ضمناً إلى انخفاض في التكاليف ، بينما إذا كانت إشارتها سالبة تدل على زيادة في التكاليف .

$C_0$  تمثل التكاليف في سنة لأساس .

$q_0$  و  $q_1$  تعبر عن مستوى الإنتاج أو الإنتاجية في السنة الحالية وسنة الأساس على التوالي.

### 6-3 الرقم القياسي لستون

يحسب من العلاقات التالية:

$$\ln p^* = \sum w_i * \ln p_i$$

$$P^* = e^{\sum w_i * \ln p_i}$$

حيث أن:

$\ln$  - لو غارتم.

$P^*$  - الرقم القياسي لستون.

$w_i$  - حصة السلعة  $i$  في الميزانية.

$p_i$  - سعر السلعة  $i$ .



## المراجع

### المراجع العربية

- مطانيوس حبيب ورائية ثابت الدروبي- 1996-1997. *اقتصاديات الزراعة*. جامعة دمشق.
- محمد رشراش مصطفى وآخرين - 1995. *التمويل الزراعي*. مرجع للتدريس في الجامعات العربية - المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الاتحاد الإقليمي للاتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.
- راتب محملجي - 1981-1982. *موجز الكيمياء الغذائية*. جامعة دمشق.
- المركز الوطني للسياسات الزراعية - 2003. *واقع الغذاء والزراعة في الجمهورية العربية السورية 2002*. دمشق.
- المركز الوطني للسياسات الزراعية - 2006. *واقع الغذاء والزراعة في سورية 2005*. دمشق.
- شيرو فيوريللو وجاك فيركيل - 2003. *الزراعة السورية على مفترق الطرق*. سلسلة السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية - رقم 8 - الفاو - روما.
- دانييل راما - 2000. *التسويق والتصنيع الزراعي*. مشروع GCP/SYR/006/ITA - دمشق.
- حمدي سالم - 2002. *الأمن الغذائي في سورية*. مشروع GCP/SYR/006/ITA - دمشق.
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. *المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية*. أعداد مختلفة. دمشق.
- المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية السنوية*. أعداد مختلفة. دمشق.
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. *تقرير تتبع الموسم الشتوي والصيفي للموسم 2004/2005*. دمشق.
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. *الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم 2005/2006*. دمشق.
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. *الخطة الاستثمارية*. أعداد مختلفة - دمشق.
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. *تقرير تتبع الخطة السنوية الموحدة*. أعداد مختلفة - دمشق.
- المركز الوطني للسياسات الزراعية. *التجارة الزراعية السورية 2005*. دمشق.
- المركز الوطني للسياسات الزراعية. *التجارة الزراعية السورية 2006*. دمشق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. *التقرير السنوي العربي الموحد لعام 2006*. الخرطوم.
- عبير منلا حسن - 2007. *كفاءة استخدام الموارد المائية في الزراعة السورية*. المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق.
- أسامة السعدي وسمير جراد - 2001. *تنسيق السياسات الزراعية من منظور التكامل الزراعي العربي*. المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دمشق.
- هيئة تخطيط الدولة - 2004. *تحليل الواقع الزراعي للفترة 1992-2003*. دمشق.

- منظمة الأغذية والزراعة - 2003. الندوة العلمية حول المياه والأمن الغذائي. روما.
- هيئة تخطيط الدولة. إستراتيجية التنمية الزراعية والخطة الخمسية العاشرة. دمشق.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - 2007. الورقة القطرية حول سياسات وتشريعات الرقابة على الغذاء في سورية وسبل تنسيقها وتطويرها محلياً وعربياً. دمشق.
- عطية الهندي - 2007. ورقة محورية حول سياسات توزيع الغذاء. المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق.
- مايك ويستاك - 2000. إقتصاديات المحاصيل الإستراتيجية. المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق.
- سمير جراد ومعضاد قرقوط - 2008. المنظور السلعي للشعير. المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق.
- محمود الشريف - 2008. الميزة النسبية للشعير في سورية. المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق.
- سمير جراد وفايز منصور - 2008. استجابة العرض لمجموعات غذائية مختارة. المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق.
- سمير جراد ومعضاد قرقوط - 2008. تقدير الطلب لمجموعات غذائية مختارة. المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق.
- سوسن الجندي - 2000. صناعة الألبان في سورية. وزارة الصناعة - دمشق.
- مركز الأعمال السوري الأوروبي - 2006. زيت الزيتون. دمشق.
- باسمة عطية ونجلاء وردة - 2008. العرض والطلب على المكونات الغذائية. المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق.
- د. خالد الشيخ - 2007. ورشة العمل الوطنية حول دور المؤسسات والسياسات في تأمين الأعلاف في سورية. دمشق.

## المراجع الأجنبية

- FAO, 2005. *The State of Food and Agriculture*. Rome, Italy.
- Grad samir, 2004. *The food chain of sheep and policy implications on the sheep sector in Syria in highlight of international arrangements*. Iowa State University, Ames, Iowa.**
- Kaplinsky Raphael and morris Mike, 2000. *A Handbook for Value Chain Research*. IDRC.
- Sadoulet Elisabeth and de Janvry Alain, 1995. *Quantitative Development Policy Analysis*. The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London.
- Salvatore Dominick and Diulio Eugene A., 1996. *Principles of Economics*. Second Edition, McCraw-Hill.
- Thomson Anne and Metz Manfred, 1997. *Implications of Economic Policy for Food Security*. Rome.
- Tesfatsion Leigh, 2002. *Econ 502*. Iowa State University, Ames, Iowa.
- Walter E. and Beyer H., 1997. *Contribution to Applying Mathematical Statistical Methods by Firm Analysis*. Verlag Die Wirtschaft, Berlin.



يقدم تقرير واقع الغذاء والزراعة في سورية لعام 2007 عرضاً عن الواقع الحالي لقطاع الزراعة وتطوره خلال الفترة 2000-2006. و يهدف إلى توثيق المعلومات المتعلقة بقضايا الأغذية و الزراعة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر، وتشجيع الحوار حول السياسات الزراعية بهدف تسهيل مشاركة جميع المعنيين في إنجاح عملية تعديل السياسات نحو الأفضل.

يتناول التقرير الموقع الجغرافي والظروف المناخية والموارد الزراعية - مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني - مستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمات المساعدة - تطور الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني - سلاسل سلعية مختارة - قيمة الإنتاج الزراعي ومدخلاته والقيمة المضافة الزراعية - قضايا الصناعات الغذائية من حيث الأداء والتركيز على قطاعات مختارة - قضايا الأمن الغذائي وأبعاده المتمثلة بوفرة الغذاء واستقرار إمداداته وإمكانية الحصول عليه . كما يتناقص التقرير قضايا السياسات المتعلقة بهذه الموضوعات.

يدعم التقرير المواضيع المذكورة أعلاه بالتحليل الإحصائي والاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل ، حيث يركز على حساب معدل النمو السنوي والتغير خلال الفترة 1997-2006. كما تم استخدام طريقة تحليل الأرقام القياسية (لإسبير وباش) لتفكيك الظواهر الزراعية إلى مسبباتها وحساب اثر السياسات خلال الفترة 2000-2006. ويغني هذا التحليل القصير المدى بالتحليل طويل المدى للفترة 1982-2005 لبيان اثر العوامل الاقتصادية كالأسعار والدخل على العرض والطلب لمجموعات غذائية مختارة ولحساب المرونة السعرية والدخلية.